



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 03 -
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية



توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة 2011-2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية تخصص الدراسات الإستراتيجية
والأمنية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

من إعداد:

* كيش عبد الكريم

• شوقي أسماء

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	صالح بونيدر - قسنطينة 03-	رئيسا
أ.د عبد الكريم كيش	أستاذ التعليم العالي	صالح بونيدر - قسنطينة 03-	مشرفا ومقروا
أ.د عبد اللطيف بوروي	أستاذ التعليم العالي	صالح بونيدر - قسنطينة 03-	عضوا مناقشا
أ.د. دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	الحاج لخضر - باتنة 01-	عضوا مناقشا
أ.د . محمد الصالح بن شعبان	أستاذ محاضر أ	الإخوة منتوري - قسنطينة 01-	عضوا مناقشا
د. يوسف معلم	أستاذ محاضر أ	الإخوة منتوري - قسنطينة 01-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى وطني الجزائر.

إلى من تمنيت أن تشهد نجاحي، إلى روعي أمي الطاهرة.

إلى الذي كان بعد الله سندا وسببا في نجاحي أبي الحبيب.

إلى شريك حياتي الذي دعمني في مشوار البحث زوجي العزيز.

إلى فرحة حياتي وزهرة حياتي، ابنتي.

إلى التي سخرت نفسها من أجل نجاحي، وكانت عوننا وسندا لي، أختي وتوأم روعي.

إلى أخوي.

إلى كل من ساهم في إخراج هذه الأطروحة

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

يقول تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" الآية 04 من سورة إبراهيم

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لله حتى يرضى والحمد لله إذا رضي والحمد لله بعد الرضى، أشكره وحده لا شريك له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكبريائه، وأسأله باسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا شافعا.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"، أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور **كبيش عبد الكريم**، لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى صبره وحلمه وعلى نصائحه، وتوجيهاته القيمة التي لم يبخل علي بها، رغم كثرة انشغالاته والتزامه طيلة فترة إعداد البحث. الشكر الموصول أيضا إلى رئيس اللجنة وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة، وإثراء هذا البحث، وألتزم أمامهم مسبقا على تقبل كل انتقاداتهم بصدر رحب، والأخذ بكافة ملاحظاتهم والعمل بها مستقبلا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتوازن القوى في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط

- المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط
- المطلب الثاني: نشأة وتطور مصطلح الشرق الأوسط
- المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: ماهية توازن القوى والنظريات المفسرة له

- المطلب الأول: مفهوم توازن القوى
- المطلب الثاني: وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية
- المطلب الثالث: أشكال توازن القوى
- المطلب الرابع: النظرية الواقعية وتوازن القوى

المبحث الثالث: ماهية النظام الإقليمي والنظريات المفسرة له

- المطلب الأول: ماهية النظام الإقليمي
- المطلب الثاني: علاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي
- المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنظام الإقليمي

الفصل الثاني: تأثير المتغيرات الإقليمية الجديدة على الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المبحث الأول: التغيرات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط

- المطلب الأول: لمحة عن توازن القوى في الشرق الأوسط بعد 2003.
- المطلب الثاني: ملامح التغيير في البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط.
- المطلب الثالث: المراجعات الإستراتيجية للدول الإقليمية بعد 2011.

المبحث الثاني: إعادة تشكيل التحالفات والتكتلات الإقليمية

- المطلب الأول: عوامل ومحددات تغيير التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.

- **المطلب الثاني:** مراحل تغيير التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.
- المبحث الثالث:** ملامح تغيير التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط
- **المطلب الأول:** تحول مركز الثقل السياسي في الدول العربية.
- **المطلب الثاني:** تفاعلات مثلث القوى الإقليمية (السعودية، تركيا، إيران).

المبحث الرابع: تصاعد تأثير الفواعل المسلحة الإقليمية من غير الدول

- **المطلب الأول:** تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
- **المطلب الثاني:** حركة الحوثيين في اليمن

الفصل الثالث: تأثير المتغيرات الإقليمية الجديدة على الأداء الاستراتيجي للقوى الدولية

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المبحث الأول: إعادة النظر في المقاربة الأمريكية في الشرق الأوسط

- **المطلب الأول:** دوافع ومحددات إعادة النظر في المقاربة الأمريكية بالشرق الأوسط
- **المطلب الثاني:** التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط (بين أوباما وترامب)
- **المطلب الثالث:** إعادة النظر في الجيوسياسية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: عودة السياسة الروسية في الشرق الأوسط

- **المطلب الأول:** عوامل عودة النشاط الروسي للشرق الأوسط
- **المطلب الثاني:** محددات موقف روسيا من الأزمات الجديدة في الشرق الأوسط
- **المطلب الثالث:** مؤشرات عودة الدور الروسي للشرق الأوسط
- **المطلب الرابع:** إعادة هيكلة خارطة التحالفات الروسية

المبحث الثالث: الصين وإستراتيجية التوازن المرن ضد الولايات المتحدة الأمريكية

- **المطلب الأول:** تأثير التغيرات الإقليمية على السياسة الصينية في الشرق الأوسط

- **المطلب الثاني:** عوامل التحول في الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط
- **المطلب الثالث:** التنسيق الإستراتيجي والتعاون الدبلوماسي بين الصين و روسيا في الشرق الأوسط

الفصل الرابع: إستراتيجية الدول العربية لتغيير توازن القوى في الشرق

الأوسط

المبحث الأول: دور الدول العربية في الشرق الأوسط

- **المطلب الأول:** التحولات الجوهرية في النظام العربي بالشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة

- **المطلب الثاني:** الأسباب الداخلية لضعف أداء الدول العربية

- **المطلب الثالث:** اختراق القوى الخارجية للنظام العربي في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: إستراتيجية الدول العربية لتصحيح اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط

- **المطلب الأول:** رتق الخلافات البينية وإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي

- **المطلب الثاني:** إحياء مفهوم الأمن القومي العربي

المبحث الثالث: سيناريوهات توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية

الجديدة

- **المطلب الأول:** سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ونشوب الفوضى الإقليمية.

- **المطلب الثاني:** سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة إقليمية مهيمنة

- **المطلب الثالث:** ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة عالمية مهيمنة

- **المطلب الرابع:** سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال تحالف قوى في المنطقة

يعد مفهوم توازن القوى من المفاهيم الأساسية والحيوية في تحليل العلاقات الدولية، منذ أوائل القرن التاسع عشر (19)، نظراً لكونه ينظم علاقات القوى الرئيسية المسيطرة على السياسة العالمية والإقليمية، القائمة أساساً على جدلية الصراع والتوازن على مر الزمان، بحيث شهدت العلاقات بين تلك القوى على مدى التاريخ هيمنة قوة معينة على التفاعلات الدولية، لكن تلك الهيمنة لم تستمر لفترة طويلة، إذ سرعان ما كانت تلجأ القوى الأخرى إلى التوازن، كوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار فيما بينها، كما تتجسد أهمية مفهوم توازن القوى كمفهوم تحليلي في العلاقات الدولية، كونه أداة تساهم في فهم وتحليل مختلف الاستراتيجيات، التي تستخدمها الدول أو الفواعل الدولية للحفاظ على التوازن، بالقدر الذي يخدم مصالحها، أو العمل على خلق توازن جديد، لذلك كان توازن القوى بشقيه الدولي والإقليمي عرضة للتغيير المستمر، فهو بطبيعة الحال نظام لا يتصف بالاستقرار والثبات.

يأتي الشرق الأوسط ضمن التوصيف السابق، إذ تعرض -ولا يزال- توازن القوى فيه للعديد من التحولات بسبب جملة من التغييرات، التي فرضتها القوى الإقليمية في المنطقة من جهة، أو لتغييرات النظام الدولي المؤثر في النظام الإقليمي من جهة أخرى، وتشكل منطقة الشرق الأوسط منطقة إستراتيجية مهمة لدراسة توازن القوى، ليس فقط بسبب مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها، بل بسبب موقعها الإستراتيجي المتميز والمهم في العالم، حيث شكل على مر التاريخ بؤرة للصراع ما بين الإمبراطوريات والدول القوية فيما بعد، والتي اتخذت من هذا الإقليم ميداناً للكشف عن طموحاتها اللامحدودة، ومحاولاتها لإعادة رسم الخريطة الجيوإستراتيجية للمنطقة بما يتلاءم وتوجهاتها ومصالحها.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن توازن القوى في الشرق الأوسط، عرف العديد من الصيغ والتغييرات، التي أعادت رسم جوهر النظام الإقليمي الذي ساد لعقود سابقة، حيث تعرض للعديد من الاهتزازات بسبب جملة التغييرات التي عصفت بالساحة الإقليمية، فمنذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، وما تبع ذلك من محاولات للحد من بروز قوى عربية ناشئة وصاعدة، والمتمثلة آنذاك في مصر والعراق، من خلال إدخال المنطقة في صراعات وحروب طويلة ومكلفة، أهمها حرب الخليج الثالثة عام 2003، والتي

كان لها تأثير بالغ على واقع توازن القوى الإقليمي، إذ أدت هذه الحرب إلى انهيار النظام العراقي، وهو الأمر الذي خلف فراغا إقليميا ومجالا للتنافس بين القوى الإقليمية الأخرى، في محاولة منها لملاءة وضمان الهيمنة على الإقليم، ليدخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة مع بداية عام 2011.

أحدثت التغييرات الإقليمية مع بداية عام 2011، في مقدمتها الانتفاضات العربية والاتفاق النووي الإيراني، انقلابا في موازين القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، نتيجة تشابك العديد من العوامل، من بينها زيادة حدة التنافس بين الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للإقليم، كما أثرت تلك المتغيرات على شبكة العلاقات، وأدت إلى تغيير أو إعادة رسم خارطة التحالفات التي كانت قائمة من قبل، وصعود العديد من القوى الإقليمية غير العربية، كما أدت إلى ظهور نوع آخر من الفواعل، وهي الفواعل العنيفة من غير الدول، على غرار تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميا بداعش وجماعة الحوثيين.

سعت القوى الإقليمية والدولية في ظل هذه الظروف الجديدة، لكبح التهديدات الناتجة عن تلك التغييرات، ولتعميق الاختلال في التوازن وبسط نفوذها ومشاريعها في المنطقة، فمن جهة سعت تركيا والغرب لمتابعة دورهم وتوسيع نطاق قيادتهم للمنطقة، من ناحية أخرى سعت دول أخرى على غرار إيران وروسيا والصين وحتى المملكة العربية السعودية، للعب دور أكبر لاحتواء التهديدات. مما سبق يمكن القول بأن توازن القوى في الشرق الأوسط، يحتضن تنافسا بين كتلتين:

- الكتلة الإقليمية: تتمثل أساسا في 1+4، وتتضمن 04 أطراف هي إيران، تركيا، مصر والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى إسرائيل كلاعب خفي.
- الكتلة الدولية: تتضمن طرفين رئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية + روسيا والصين.

في ظل هذا التكالب الدولي والإقليمي على المنطقة من قبل القوى غير العربية، غيب الطرف العربي تماما- إذا استثنينا المملكة العربية السعودية- عن لعبة توازن القوى في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من الإمكانيات التي يمتلكها والقدرات التي تخوله أن يكون رقما صعبا في معادلة التوازن الإقليمي، إلا أن انشغاله بالأوضاع الداخلية غير المستقرة، واستمرار استبعاده من قبل القوى الأخرى، حال دون أداءه لدور

فعال أو للعب دور حامل الميزان، الأمر الذي يفرض على الدول العربية إعادة النظر في واقعها، والبحث عن استراتيجيات جديدة لتغيير توازن القوى لصالحها.

إشكالية الدراسة:

يتميز توازن القوى في الشرق الأوسط بالحركية والتغيير المستمر، وذلك تبعاً للتغيرات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، فهذه التغيرات من الممكن أن تعيد تشكيل وجه جديد للمنطقة، وتعيد ترتيب خريطة تفاعلاتها، مع إمكانية قلب موازين القوى، وظهور فاعلين إقليميين جدد من الدول العربية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن القول بأن التغيرات الإقليمية الجديدة التي شهدتها الشرق الأوسط، قد تؤدي إلى تغيير توازن القوى القائم منذ حرب الخليج الثالثة؟

من أجل بلورة العديد من الإشكالات، التي برزت مع مختلف المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، بغية تفكيكها ومعالجتها وتحليلها، تم صياغتها في التساؤلات البحثية التالية، وذلك من أجل توضيح الإشكالية وتدعيمها، على النحو التالي:

- ما المقصود بتوازن القوى؟ وما هي أبرز أشكاله؟
- فيما تتمثل أبرز التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف ساهمت التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط، في زيادة دور قوى إقليمية غير عربية كإيران وتركيا؟
- ما طبيعة التأثير الذي فرضته المتغيرات الإقليمية على توازن القوى في الشرق الأوسط؟
- ما مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن للعرب التعامل مع اختلال التوازن في المنطقة؟

فرضية الدراسة:

كإجابة مؤقتة للإشكالية السابقة، تم صياغة فرضية على النحو التالي:



- حصول تغيرات إقليمية جديدة قد يؤدي إلى تحقيق التوازن أو اختلاله في النظام الإقليمي بين مختلف القوى الفاعلة فيه.
- ساهمت التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط في تراجع القوى العربية لصالح فواعل إقليمية غير عربية.
- زيادة حدة التنافس بين القوى الدولية والإقليمية يثير احتمالية التصادم.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

تنتقل هذه الدراسة من رؤية النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، القائمة على أساس الصراع حول القوة، وأن العلاقات بين الدول هي علاقات صراعية، نحو زيادة قوة الدولة واستقلالها، بالكيفية التي تملئها مصالحها وإستراتيجياتها، بغض النظر عن النتائج والتأثيرات التي تتركها على مصالح الدول الأخرى، بمعنى أن البقاء والهيمنة تكون للدول التي تمتلك مقدارا كافيا من القوة، من خلال اعتمادها على ذاتها في تحقيق أمنها وضمأن مصالحها القومية، فهذه الدراسة ستتبنى المنهج الواقعي المبني على فكرة المصالح القومية، لشرح وتفسير أهداف السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط والدول الكبرى، بعيدا عن التبريرات غير الواقعية، كما تنتقل من فرضية النظرية الواقعية القائلة بأن أحسن وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار هي تحقيق التوازن بين القوى المتناحرة.

أما عن مستوى التحليل الذي يتناسب ودراستنا فهو المستوى الإقليمي والدولي، نظرا لكوننا نناقش القوى الإقليمية الموجودة في الشرق الأوسط (إيران، تركيا، مصر، السعودية،...) والقوى الدولية (روسيا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، التي تتنافس على منطقة الشرق الأوسط.

أما عن المناهج المعتمدة في الدراسة، فإن طبيعة الموضوع تفرض طبيعة المقاربة المنهجية المتبعة في دراسته، فطبيعة موضوع دراستنا المعنونة بـ: "توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة"، تفرض علينا الاعتماد على خطة تاريخية نظرا لكوننا نتبعنا تطور توازن القوى في الشرق الأوسط، والتغيرات التي طرأت عليه. ومن أجل المعالجة العلمية للموضوع تطلبت المشكلة

البحثية، الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تساعد على اختبار الفرضية، والتوصل إلى نتائج المرجوة من هذا البحث من بينها:

- **المنهج التاريخي:** لاستيعاب التغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية للشرق الأوسط، لا بد من الإطلاع على الأحداث السابقة، وقد ساعد المنهج التاريخي على فهم هذه التطورات التاريخية لمختلف مفاهيم الدراسة، من خلال رصد تطور توازن القوى وأهم الأحداث التي ساهمت في تحوله، حيث وضعنا توازن القوى في بيئته الزمكانية.

- **منهج دراسة حالة:** نظرا لتعدد المتغيرات الإقليمية الجديدة التي شهدها الإقليم في الفترة الممتدة من 2011-2018، وتعدد الفواعل المؤثرة في تفاعلات وعلاقات الدول، تم استعماله بهدف التعرف على متغيرات محددة وبطريقة تفصيلية دقيقة، ففي هذه الدراسة لسنا بصدد دراسة جميع القوى المتواجدة في الشرق الأوسط، وإنما سنقوم بدراسة دول محددة باعتبارها أهم الأطراف المؤثرة على توازن القوى، وهي في الأساس (تركيا/إيران/السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين)، كما قمنا بتوظيف هذا المنهج من خلال اختيار متغيرات إقليمية محددة (الانتفاضات العربية، الاتفاق النووي)، نرى بأنها الأنسب لدراستنا.

- **منهج النظم:** والذي يعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي واجهها وواجهها النظام، سواء أكان هذا النظام إقليميا، يشمل مجموعة صغيرة من الدول، أو كان أعم وأوسع يشمل جميع دول العالم، وقد استخدم هذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت على طبيعة التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، والمخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات.

- **منهج التحليل المستقبلي (الاستشرافي):** والذي استعنا به من أجل مسح ماضي توازن القوى في الشرق الأوسط، تحديدا مع نهاية حرب الخليج الثالثة (2003) وانهايار العراق كقوة إقليمية مؤثرة، وتشخيص حاضر توازن القوى في المنطقة بداية مع العام 2011، واستشراف مستقبل هذا التوازن.

أهمية الدراسة:

يتميز إقليم الشرق الأوسط بأهمية دولية كبيرة كما أشرنا سابقا، فعلى الرغم من تحول الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه جنوب شرق آسيا، إلا أن هذا الإقليم لا يزال ساحة للتنافس الدولي والإقليمي لمحاولة بسط النفوذ والسيطرة، بسبب ما يتمتع به من إمكانيات جيواستراتيجية واقتصادية، وبسبب تأثر

البيئة الدولية بكافة مستوياتها، بكل ما يدور من تطورات وأحداث داخلية فيه، إذن فأهمية الدراسة تكمن في كونها تبحث في إقليم مهم، يتأثر ويؤثر في النظام الدولي، كما تأتي أهميتها من عدة اعتبارات أهمها:

- أن هذه الدراسة تناولت الشرق الأوسط بمختلف قواه الفاعلة: الدول (إقليمية ودولية)، منظمات (حلف الناتو وجامعة الدول العربية)، فواعل من غير الدولة (تنظيم الدولة الإسلامية، وجماعة الحوثيين) في دراسة واحدة، حاولت معالجة مختلف أنماط التفاعلات بينها، من خلال تتبع مسارات تأثير المتغيرات الإقليمية الجديدة في جزء معين منها أو أجزاء واسعة.
- أن هذه الدراسة تتميز بالحدثة والأصالة، كونها من الدراسات القليلة التي تناولت توازن القوى في الفترة المعاصرة منذ 2011، خاصة في ظل التطورات والتحويلات المتسارعة والمستمرة في الشرق الأوسط.
- أن هذه الدراسة حاولت تقديم رؤية تحليلية حول واقع الدول العربية، وما ألم بها من حالة التراجع، ومحاولتها البحث في استراتيجيات قد تمكنها من تغيير توازن القوى، أو على الأقل تصحيح اختلاله لصالحها.
- تكمن أهميتها كذلك في كونها حاولت طرح مقترحات جديدة لتوازن القوى في الشرق الأوسط، من خلال تتبع التطور التاريخي لهذا التوازن في مراحلته التي مر بها منذ حرب الخليج الثالثة 2003، إضافة إلى رصد وكشف المتغيرات والتحويلات في توازن القوى في الإقليم.
- تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين والأكاديميين لأبحاث أخرى، عبر ربط دوائر جيو سياسية أخرى بدائرة الشرق الأوسط، وتأثير التغيرات التي طرأت به عليها.
- في ظل غياب دراسة متخصصة في توازن القوى في الشرق الأوسط، جاءت هذه الدراسة لتقديم شيء جديد، يزود المؤسسات العلمية والطلابية المتخصصة بالدراسات الإستراتيجية والسياسية بما يهمها في هذا الشأن.

مبررات اختيار الموضوع:

اختيار موضوع أو بحث علمي معين، ناتج عن عدة اعتبارات أو أسباب، وقد دفعنا للبحث في موضوع توازن القوى في الشرق الأوسط، العديد من الدوافع بعضها موضوعي نابع من أهمية الموضوع في

حد ذاته، كونه أصبح يناقش على مستويات عالية، وبعضها ذاتي مرتبط بميولات الباحث الشخصية، وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من المبررات أهمها:

- اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى رغبتنا في الخروج عن الدراسات السابقة والمألوفة، والمتمثلة في دراسة كل قوة على حد مثل تركيا أو إيران أو الولايات المتحدة الأمريكية،...، وقد تم اختيار هذا الموضوع في هذه الفترة بالذات (2011-2018)، نظرا لما شهدته هذه الفترة من تغيرات جديدة أثرت وتؤثر على توازن القوى، وهي تغيرات تتبأ بإمكانية إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط.
- لعل أهم حافز لنا للخوض في هذا الموضوع هو أهمية الشرق الأوسط من جهة، واهتمامنا بالدراسات الشرق أوسطية من جهة أخرى، نظرا لبحثنا السابق في هذا الإقليم، أضف إلى ذلك فإن البحث في هذا الموضوع كان راجع لرغبتنا في البحث في موقع ودور الدول العربية في الشرق الأوسط، نظرا لانتمائنا للأمة العربية وإن كان مفهوم قد عفا عليه الزمن.

مجال الدراسة:

- **المجال الزمني:** تتحصر هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين عامي 2011-2018، وهي الفترة التي تزامنت والإرهاصات الأولى للانتفاضات العربية، وهي فترة جديدة بالدراسة نظرا لما شهدته من تحولات اديولوجية وسياسية، وما نتج عنها من استقطاب وتدخل القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي أثر على توازن القوى نتيجة التضارب في المصالح بين مختلف هذه القوى، وهو الأمر الذي أدخل الإقليم في مرحلة لها سماتها الخاصة.
- **المجال المكاني:** عنت هذه الدراسة بمنطقة لها أهمية إستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية والإقليمية، إذ كانت ولا تزال محل تنافس وصراع وهي منطقة الشرق الأوسط.

متغيرات الدراسة:

- **متغير مستقل:** يتمثل في التغيرات الإقليمية الجديدة، حيث تم التركيز فيها على الانتفاضات العربية والاتفاق النووي الإيراني.

- متغير تابع: يتمثل في توازن القوى في الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد تداعيات التغيرات الإقليمية الجديدة على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن حصرها في:

- تقديم تأصيل مفاهيمي ونظري عن توازن القوى، الشرق الأوسط، والنظام الإقليمي.
- تسليط الضوء على التغيرات في توازنات القوى الإقليمية والدولية، من أجل تقديم تطورات التوازن وتحولاته ورهاناته.

- دراسة العوامل التي أدت إلى زيادة التنافس الحاد على إقليم الشرق الأوسط.
- تسليط الضوء على الدور العربي في الإقليم، ومحاولة تحديد ودراسة مختلف الأسباب والعوامل، التي ساهمت في غياب وتراجع تأثير الدول العربية على توازن القوى في الشرق الأوسط.

- محاولة وضع مجموعة من الإستراتيجية الكفيلة بدفع دور الدول العربية في الشرق الأوسط.
- محاولة استشراف مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط، من خلال تقديم مجموعة من السيناريوهات.

- المساهمة في توفير مادة علمية، يركز عليها الباحثون والدارسون لهذا الموضوع، والذي يتعلق بمنطقة لها وزنها الإستراتيجي وهي الشرق الأوسط، نظرًا لقلّة الدراسات العربية التي ترصد هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع نذكر:

- كتاب الدكتور فراس محمد أحمد الجحيشي، بعنوان: "التوازنات الإستراتيجية في بيئة أمنية متغيرة". والذي صدرت طبعته الأولى عام 2015، حيث عالج هذا الكتاب تأثير التغيرات الإقليمية الجديدة، كالاحتلال الأمريكي للعراق وثورات الربيع العربي، على التوازنات الإستراتيجية الجديدة في الشرق الأوسط، وقد حاول الباحث دراسة وتحليل هذا التأثير من خلال الانطلاق من التساؤل التالي: كيف أصبح

شكل التوازن الإستراتيجي وطبيعته في منطقة الشرق الأوسط في ضوء هذه المتغيرات ولماذا؟ وتوصل كإجابة لهذا التساؤل إلى نتيجة مفادها أن هناك خلل خطير في توازن القوى الإقليمية القائم في المنطقة، وأن هذه التغيرات جعلت المنطقة بؤرة للصراع الدولي، حيث زادت حدة التدخلات الدولية في شؤون الدول الشرق أوسطية، وأن التوازن الإستراتيجي في هذا الإقليم سيشهد مستقبلا قيام التوازن بصور متعددة، دون أن يكون لأي طرف القدرة على الهيمنة لوحده على شؤون الإقليم.

وما يميز دراستي عن هذا المؤلف، كونه قام بدراسة توازن القوى في الشرق الأوسط في فترة زمنية ممتدة من 2003 إلى 2015، مركز على متغيرين أساسيين هما الاحتلال الأمريكي للعراق والربيع العربي فقط، في حين أن دراستي اتخذت من حرب الخليج الثالثة كانطلاقة تاريخية، لفهم التغيرات التي طرأت على التوازن في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة، التي كانت البداية الفعلية لبحثي، وهنا اخترت متغيرين أساسيين هما: الانتفاضات العربية، والاتفاق النووي الإيراني، كما أن ما يميز دراستي عن هذا المؤلف هو دراسة مختلف الفواعل التي تأثرت بالتغيرات من بينها الفواعل من غير الدول، في حين أن هذا المؤلف ركز على الدول كفواعل وحيدة.

- كتاب أحمد سعيد وآخرون، بعنوان: "التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية"، والذي صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة سنة 2014. عالج هذا المؤلف التأثير الجيوإستراتيجي للثورات العربية، والتي هي طبقا للمؤلفين ليست مجرد ثورات احتجاجية أو سياسية فحسب، إنما هي ثورات يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي، وتتفاعل في سياقها الأفكار والادبيولوجيات والأبعاد الإستراتيجية، فتؤثر كلها معا في رسم الاتجاهات التي سلكتها وتسلكها هذه الثورات، وحسب المؤلفين تتمثل أهم تأثيرات هذه الثورات، في قدرتها على التأثير في الخريطة الجيوإستراتيجية للمنطقة، وعلى مكانة ودور اللاعبين الدوليين والإقليميين، وقد تناول هذا الكتاب مختلف القوى الإقليمية والدولية المؤثرة والمتأثرة بهذه الثورات، من خلال دراسة البنية الجيوإستراتيجية في الوطن العربي، وإستراتيجية الاختراق التي انتهجتها القوى الدولية في ظل هذه التغيرات.

رغم أن دراستي تتشابه لحد كبير مع هذا المؤلف، في تناوله لتأثير الانتفاضات العربية على أهداف ومصالح القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، إلا أن ما يميز دراستي أنها لم تكتف فقط بدراسة الثورات العربية فقط كمتغير، وتطرقت لمتغير آخر هو الاتفاق النووي كما أشرنا سابقا، كنوع من

المقارنة بين تأثير المتغيرين على توازن القوى في الشرق الأوسط هذا من جهة، من جهة أخرى فإن دراستي لم تدرس تأثير مكانة ودور إسرائيل والاتحاد الأوروبي بالتغيرات الإقليمية الجديدة.

- كتاب **خضر عباس عطوان بعنوان: القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، والذي صدرت طبعته الأولى عام 2010، أي قبل عام من حدوث الانتفاضات العربية، وقد حاول الباحث في هذا المؤلف بحث العلاقة بين التوازنات الإقليمية والدولية، حيث وصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين التوازنين هي علاقة تأثير وتأثر، فإذا أرادت القوى الدولية الحصول على مجالات قوة مساندة لها أو على الأقل غير معارضة، عند صياغتها لأي سياسة عالمية، فعليها عدم تجاهل تلك القوى الإقليمية عند رسم سياساتها العالمية، فحسبه صار واقع العلاقة بين التوازن العالمي والتوازنات الإقليمية، يعطي الأخيرة التأثير الدولي، وللقوى الفاعلة فيه هامش للتحرك، وبلورة وصياغة إرادة ذاتية عند التفاعل مع السياسات العالمية وتوازناتها، أو حتى عند مجابهة التأثير غير المسموح به: صراع القوى الكبرى للتأثير في التوازنات الإقليمية، وقواها، تحت ذرائع الرغبة في زيادة الفاعلية الدولية.

وما يميز دراستي عن هذا المؤلف، كون مؤلف خضر عطوان كان دراسة نظرية أكثر منها واقعية، في حين أن دراستي اعتمدت على هذا المؤلف من أجل محاولة إسقاط النظري على الواقع في الشرق الأوسط، كما أن هذا المؤلف قام بالبحث في الدور العربي في مختلف الأقاليم، في حين أن دراسة اقتصرت على البحث في هذا الدور، في إقليم محدد هو الشرق الأوسط.

- كتاب **Balance of T.V.Paul, James J. Wirtz and Michel fortmann** بعنوان **power :theory and pratuce in the 21st century**، والذي صدر عام 2004، يرى الباحثون في هذا المؤلف أن توازن القوى في القرن السادس عشر، قد أثر على العلاقات الدولية، ولكن في السنوات الأخيرة - ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة دور المؤسسات الدولية - أدرك العديد من العلماء أن توازن القوى، بدأ يفقد صلاحيته وتأثيره، وقد حاول الباحثون في هذا الكتاب تسليط الضوء على الوضع الحالي والمستقبلي لتوازن القوى في السياسة الدولية، من خلال التركيز على العديد من المناطق على غرار أوروبا الشرقية، أوروبا الغربية، شرق آسيا، جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.



وقد تم الاستعانة بهذا المؤلف في الدراسات النظرية فقط، بحيث أن ما يميز دراستي عن هذا المؤلف، أولاً أن دراستي تتميز بالجدة مقارنة بهذا الكتاب، كما أن دراستي تناولت منطقة غير المناطق التي تناولها الباحثون بالدراسة وهي الشرق الأوسط.

- مقال علي زياد عبد الله بعنوان: "مستقبل التوازن والصراع في الشرق الأوسط"، والذي نشر في مجلة شؤون الأوسط، العدد 153 صيف-ربيع 2016، انطلق الباحث في هذا المقال من تساؤل جوهرى مفاده، لماذا تعاني هذه المنطقة من العالم حالة الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي والأمني؟ وماهي التصورات المستقبلية لحالة الصراع والتوازن؟؟، وكإجابة لهذا التساؤل أكد الباحث أن الأحداث والإرهاصات الإقليمية والدولية التي تعصف بالمنطقة، قد ساهمت في استفحال ظاهرة الصراع الدولي والإقليمي في مختلف أرجاء الإقليم، وقد حاول الباحث في مقالته إعطاء صيغ مستقبلية، لتوجهات حالة الصراع والتوازن في الشرق الأوسط، من خلال 03 أبعاد زمنية، وهي الأمد القريب والذي يمثل 05 سنوات قادمة، وأمد متوسط يمثل 10 سنوات قادمة، بالإضافة إلى الأمد البعيد والذي يمتد لأكثر من 15 سنة، وتوصل الباحث في الأخير إلى أن انعدام التوازن في الشرق الأوسط، يعود لسببين إستراتيجيين: **السبب الأول:** اضمحلال قوة العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، و**السبب الثاني:** تفهقر الوجود الأمريكي في المنطقة، وأن حالة التوازن الجزئي في المنطقة مهدد في أي لحظة بالانهيار، بفعل التناقضات السائدة حالياً.

وما يميز دراستي، وإن كنت اعتمدت على هذا المقال بشكل مكثف في وضع وصياغات تصورات مستقبلية لحالة التوازن في الشرق الأوسط، أن هذا المقال ركز على دراسة مستقبل التوازن في الإقليم، دون الإشارة إلى واقع هذا التوازن في الوقت الحالي، في حين أن بحثي انطلق أولاً من تقديم دراسة تاريخية لتوازن القوى في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثالثة، من أجل فهم وتتبع التحولات التي طرأت عليه فيما بعد في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة، ثم محاولة استشراف مستقبل هذا التوازن في الأخير.

- مقال عدنان هياجنة، بعنوان: "التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي 2011-2014"، والصادر عن مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 67، عام 2012، حاول الباحث تقديم دراسة تحليلية لأثر الربيع العربي على إقليم الشرق الأوسط، من خلال محاولة الإجابة على تساؤل مهم مفاده: **ما مدى تأثير التغيرات الداخلية والإقليمية على النظام الإقليمي؟** انطلاقاً من التطرق

إلى محددات التوازن الإقليمي وال خارطة الإستراتيجية، وعناصر التوازن الإقليمي والهيمنة الإقليمية القادمة، بالإضافة إلى محاولة رصد مستقبل الملفات الإستراتيجية في المنطقة في ضوء تغيرات النظام الإقليمي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: الإشارة إلى أن عدم اكتمال الربيع العربي وانحصاره بالقوة العسكرية، أثر سلبا على الدور العربي في النظام الإقليمي، وأن الدول التي ستهيمن على المنطقة تتحصر في إسرائيل وإيران وتركيا، مع تزايد الدور السعودي.

وما يميز دراستي أو بحثي عن هذا المقال هو تسليط الضوء على التوازن الفرعي أو التوازن الإقليمي، في حين أن أطروحتي تناولت التوازن في الشرق الأوسط بشقيه الدولي والإقليمي، ويتفق الباحثين في كونهما سلط الضوء على تأثير هذه التغيرات على الدور العربي في النظام الإقليمي.

- مقال Daniel Heffron بعنوان: "How the iran deal will re-shape the balance of power"

center for geopolitics and «in the middle east :a look at Saudi Arabia and Iran» والصادر عن security studies سنة 2015، حاول الباحث في هذا المقال تسليط الضوء على الاتفاق الذي وصفه باللحظة التاريخية بين إيران ومجموعة 01+05 (الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن+ألمانيا) على توازن القوى في الشرق الأوسط، مركزا على قوتين أساسيتين هما إيران والمملكة العربية السعودية، حيث يرى الباحث أن إيران وافقت على الحد من تطوير قدراتها النووية، مقابل الإفراج على الأصول المالية المحجوزة عليها في أمريكا والدول الأوروبية، والسماح لها بتصدير النفط، وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية، ما يسمح لإيران بمد نفوذها في جميع أنحاء الإقليم، ويرى الباحث بأن هذا التصور يثير مزيد من التنافس والتخوف لدى العديد من القوى الإقليمية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، حيث ستواصل الدولتين عرض تأثيرهما في الإقليم، من خلال مساندة الأطراف المتناحرة في سوريا، العراق، اليمن...

تتميز دراستي عن هذا البحث بكونها تناولت تأثير الاتفاق النووي كأحد متغيرات الدراسة، ليس فقط على التوازن أو التنافس بين إيران والسعودية، وإنما تأثيره على مختلف القوى الدولية والإقليمية، فقد عمدت إلى الانطلاق من النقطة التي توقفت منها هذه الورقة، من خلال محاولة تسليط الضوء على تأثير الاتفاق النووي على توازن القوى الذي تم توقيعه مباشرة بعد قيام الانتفاضات العربية.

- مقال Okhan Gafarli بعنوان: "Russian Foreign policy in light of changing", الصادر في مجلة Turkish policy، العدد 10، رقم 2011، 04، يرى الباحث في هذا المقال أنه وبمرور عشرون (20) سنة منذ نهاية الحرب الباردة، لا تزال القوى العالمية تشهد التنافس بين القطبين مرة أخرى على الهيمنة، وكسب الحلفاء في الشرق الأوسط، والسبب وراء ذلك هو الربيع العربي، الذي غير ميزان النفوذ في المنطقة بين القوى العالمية، وأدى إلى ظهور قواعد جديدة ولاعبين جدد، ويرى الباحث أنه حان الوقت لروسيا أن تعيد النظر في تحالفاتها، التي كانت تركة للاتحاد السوفيتي، وتبحث في علاقات جديدة لم تكن قادرة على الحفاظ عليها في السابق، ويرى بأن الاهتمام الرئيسي لروسيا هو حماية تلك العلاقات التي لا تزال بمثابة ميراث للاتحاد السوفيتي وإيجاد شركاء جدد، إذ تتطلع روسيا للمشاركة في العمليات السياسية في الشرق الأوسط، كقوة عالمية ذات نفوذ وتأثير على الأحداث، بفضل سياستها الخارجية البرغماتية.

وما ميز دراستي عن هذا المقال، كون الباحث في هذا المقال ركز على قوة واحد هي روسيا، وبحثها عن الهيمنة في الإقليم، من خلال إعادة إدارة علاقاتها وتحالفاتها، في حين أن دراستي تناولت مختلف القوى الدولية الفاعلة في الشرق الأوسط، والتي من بينها روسيا.

- مقال Ellie Geranmayeh and Kadri Liik بعنوان: "the new power couple: Russia and Iran in the Middle East", الصادر عام 2016 عن European council on foreign relations، أكد الباحث في هذه الورقة أن العلاقات بين إيران وروسيا، وصلت إلى ذروة لم يسبق لها مثيل في أواخر عام 2016، وذلك في المقام الأول بسبب تعاونها العسكري في سوريا، ورويتها المشتركة للنظام العالمي، والانتقادات المتبادلة للسياسة الغربية في الشرق الأوسط، ويجادل مؤلفو هذا النص أيضا بأنه إذا كانت أوروبا ترغب في الحفاظ على علاقات فعالة مع كلا البلدين، فلا يجب أن تنتهج سياسات تسعى لخلف انقسامات بينهما، بدلا من ذلك، يجب أن تستخدم نفوذها المحدود لمحاولة الحد من مستوى العنف الحالي في سوريا.

ما يميز دراستي عن هذا المقال، كون هذا المقال يمثل حيثية من حيثيات دراستي، حيث تناولت العلاقات الإيرانية الروسية في سياق تغير خارطة التحالفات التي كانت قائمة في الشرق الأوسط قبل ظهور مختلف التغيرات الإقليمية الجديدة.

- مقال Mordechai Chaziza بعنوان: Soft balancing strategy in the Middle East

East :Chines and vetos in the united nation Security council in the syrian

Crisis.،والصادر 2014،وهو في الحقيقة تقرير صيني رقم 05،يرى الباحث أن الأحداث التي أطلق عليها اسم الربيع العربي،وما نتج عنها من تغيير في توازن القوى في الشرق الأوسط،أين تتواجد المصالح الاقتصادية الصينية،قد أثر على إستراتيجية الصين لحماية مصالحها في الإقليم،ويناقد هذا المقال ما إذا كان الفيتو الصيني الروسي على سوريا،يمكن تفسيره على أنه تهديد محتمل لموازنة التحركات الأمريكية في السياسة العالمية،لاسيما في الشرق الأوسط،بعد امتناعها عن فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا،ويؤكد الباحث أن الصين استخدمت حق النقض ثلاث مرات في الأزمة السورية،لوضع جدول أعمال لمجلس الأمن،وتحدي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل غير مباشر،فالانخراط أو المواجهة المباشرة لا تسمح للصين بتحقيق أهدافها،عكس التوازن اللين الذي يمكنها من تحقيق التوازن الصلب مستقبلا.

وما يميز دراستي عن هذا التقرير،أن دراستي تناولت موضوعه كجزئية،إلى جانب العديد من الفواعل الدولية،على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،دراستي ناقشت فعلا كيف يمكن للتحالف بين روسيا والصين أن يعيد تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط،إلى جانب دراسة كيفية تأثير التغيرات على الدور الأمريكي والصيني بشكل مستقل.

صعوبات الدراسة:

تكمن الصعوبات التي واجهت الدراسة في الجانب العلمي،فمن خلال البحث الدقيق في مكتبة الكلية وغيرها من مكتبات الموجودة في الجامعات الجزائرية وحتى المكتبات العمومية،ومختلف المكتبات ومراكز الدراسات الموجودة في دولتي الإمارات العربية المتحدة وتركيا خلال رحلة تحسين المستوى،لم يتم العثور على دراسة متخصصة في صلب الموضوع،باستثناء دراسة"الدكتور فراس محمد أحمد الجحيشي الموسومة بـ"التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة"،ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في:

- كثرة المتغيرات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط من الفترة الممتدة من 2011 وإلى غاية 2018 وصعوبة الإلمام بها، حيث ظهرت العديد من المتغيرات على غرار الانتفاضات العربية، الاتفاق النووي، الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية،...
- كذلك تتبع الصعوبات التي واجهت الدراسة من تشابك وتعقد هذا النوع من الدراسة، وعدم القدرة على التوصل إلى نتائج محددة، بما أنها دراسة استشرافية وقابلة للتغيير حتى في آخر لحظة من وضع هذه الدراسة، وهو ما قد يطرح نتائج تم التوصل إليها إلى إعادة النظر، والبحث عن نتائج أخرى.
- تعدد الفواعل المؤثرة في توازن القوى في الشرق الأوسط، وتغيير تفاعلاتها بين عشية وضحاها بين التعاون والتنافس، وأحسن مثال هو العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في عهد باراك أوباما وترامب.

تقسيم الدراسة:

- نظرا لطبيعة الموضوع، وبغرض التوصل إلى تحقيق أهدافنا والإجابة على الإشكالية المطروحة، والتأكد من صحة الفرضية، فقد تم معالجته في أربعة (04) فصول على النحو التالي:
- تناول الفصل الأول في هذه الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري لتوازن القوى في الشرق الأوسط، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط من خلال التطرق إلى مفهومه وتطوره، وأهمية الإقليم الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم محوري وأساسي في الدراسة وهو مفهوم توازن القوى، وقد تم تحليل هذا المفهوم انطلاقا من التعريف به، ثم البحث في أهم وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية، وأهم أشكال هذا التوازن، وأخيرا تفسير النظرية الواقعية لتوازن القوى. أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل، والذي حمل عنوان ماهية النظام الإقليمي، فقد تم التطرق فيه إلى مفهوم النظام الإقليمي وعناصره، كما تم تحليل طبيعة العلاقة التي تربط النظام الإقليمي باعتباره نظام فرعي بالنظام الدولي باعتباره نظام كلي أو شمولي، لنتطرق في الأخير إلى أهم النظريات التي درست وتناولت النظام الإقليمي بالتحليل، وقد تم التركيز هنا على نظرية التكامل، وخصصنا بالدراسة النظرية الوظيفية الجديدة، والنظرية البنائية الاجتماعية في إطار ما يعرف ببناء الإقليم.

- أما الفصل الثاني والذي حمل عنوان تأثير المتغيرات الإقليمية الجديدة على الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط، فقد قسم إلى 04 مباحث، في المبحث الأول تم التطرق فيه إلى التغيرات الإقليمية الجديدة، من خلال تسليط الضوء أولاً على توازن القوى قبل التغيرات الإقليمية الجديدة، وخصصنا بالدراسة والتحليل فترة حرب الخليج الثالثة، ثم انتقلنا للحديث عن ملامح التغيير في البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وانختم هذا المبحث بتحليل أهم المراجعات الإستراتيجية للدول الإقليمية في ظل التغيرات الجديدة. أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن إعادة تشكيل خارطة التحالفات والتكتلات الإقليمية، من خلال ذكر أهم عوامل ومحددات تغيير التحالفات الإقليمية بالشرق الأوسط، وأهم المراحل التي مرت بها عملية تغيير التحالفات. فيما يخص المبحث الثالث والذي تم التركيز فيه على ملامح تغيير التوازنات الإقليمية، من خلال تسليط الضوء على تحول مركز الثقل السياسي في الدول العربية (تراجع القوى العربية التقليدية لصالح دول الخليج العربي)، وتفاعلات مثلث القوى (السعودي، الإيراني التركي) في إطار 03 مداخل أساسية (مدخل طائفي، السباق نحو التسليح، والمدخل الاقتصادي). أما المبحث الأخير فقد تطرقت فيه إلى نوع جديد من الفواعل، والتي لعبت دوراً كبيراً في تغيير توازن القوى الإقليمي بعد 2011، وهي ما يسمى بالفواعل العنيفة من غير الدول، وهنا ركزنا على دراسة نموذجين أساسيين هما: تنظيم الدولة الإسلامية ما يعرف إعلامياً بتنظيم داعش، وحركة الحوثيين في اليمن.

- سأل الفصل الثالث الضوء على تأثير المتغيرات الإقليمية الجديدة على الأداء الاستراتيجي للقوى الدولية الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط، من خلال تقسيمه إلى 03 مباحث، تناول المبحث الأول تأثير التغيرات الجديدة على إعادة هيكلة الدور الأمريكي بالشرق الأوسط، وذلك من خلال مناقشة دوافع ومحددات ومؤشرات إعادة هيكلة الدور، بالإضافة إلى دراسة تغيير خارطة التحالفات الأمريكية في الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فناقش عوامل ومؤشرات العودة الروسية للشرق الأوسط، ومحددات الموقف الروسي من التغيرات الإقليمية الجديدة، وسلط الضوء في الأخير على خارطة التحالفات الروسية بدول إقليم الشرق الأوسط. أما المبحث الأخير في هذا الفصل فقد تطرقنا فيه إلى إستراتيجية الصين المرنة لموازنة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال البحث في الفرص والتحديات التي أوجدتها التغيرات الإقليمية للصين، بالإضافة إلى دراسة أهم عوامل تحول إستراتيجية الصين من

الاستجابة إلى الاستباق، وفي نهاية هذا المبحث تناولت التنسيق الاستراتيجي بين الصين وروسيا لمواجهة الوجود الأمريكي في الإقليم.

- وأخير الفصل الرابع الذي حمل عنوان "إستراتيجية الدول العربية لتغيير توازن القوى في الشرق الأوسط"، وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى 03 مباحث، تناولت في المبحث الأول دور الدول العربي في الشرق الأوسط، من خلال التطرق إلى التحولات الجوهرية التي مست النظام العربي في الشرق الأوسط، والتطرق إلى الأسباب الداخلية والخارجية لضعف الأداء العربي، أما في المبحث الثاني فقد تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعالية الدور العربي المغيب، وفي الأخير وكمبحث ثالث تمت صياغة مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط.

تعد قضية المفاهيم من بين أهم قضايا التحليل العلمي، فالمفاهيم التي تستخدم وتتردد باستمرار، تتحول بمرور الزمن إلى حقائق، وخير مثال على ذلك مفهوم الشرق الأوسط، هذا المصطلح الذي أقل ما يقال عنه أنه محرك غير مستقر، عرف العديد من التسميات والصيغات، الأمر الذي دفع البعض إلى وصفه بأنه مصطلح فضفاض، وليس له دلالة سياسية دقيقة، ولا جيوثقافية، ولا حتى جيواستراتيجية، وذلك لأنه يتسع تارة، ويضيق تارة أخرى بحسب المصالح المعبرة عن الدول الكبرى المتنافسة على هذه البقعة من الأرض، ولعل مرد ذلك للأهمية الإستراتيجية التي يحتلها هذا الإقليم، فرغم التغيرات التي شهدتها ولا يزال يشهدها إلى اليوم، لا يزال إقليما تتنافس حوله القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، الأمر الذي جعله من أكثر الأقاليم تغيرا في توازن القوى الإقليمية والدولية.

كان مفهوم القوة المشكلة الأساسية في مجال العلاقات الدولية، ولذلك كان البحث عن وسيلة تضمن الاستقرار وتحول دون تفرد إحدى الأطراف بالسيطرة، الشغل الشاغل لمختلف المفكرين والأكاديميين على مر العقود، لذلك ظهر مفهوم توازن القوى كحل واقعي لتنظيم العلاقات بين الوحدات السياسية المختلفة، ويمثل إقليم الشرق الأوسط أحسن مثال لدراسة هذا المفهوم. ومن أجل ضبط مفاهيم ومصطلحات الدراسة، سنقوم بالبحث في:

- دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط.
- ماهية توازن القوى والنظريات المفسرة له.
- ماهية النظام الإقليمي والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط

ينطوي استخدام المصطلحات السياسية غالباً على تحيزات ودلالات فكرية معينة، فتبني مصطلح معين والإصرار على استخدامه دون غيره من المصطلحات، هو تعبير عن سياسة معينة تحمل مجموعة من الأهداف يعكسها استخدام المفهوم، ومن هنا تبرز الضرورة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء إصرار الفكر السياسي الغربي، على استخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية، ولكي نتعرف على هذه الأسباب لابد أن نرجع إلى مفهوم الشرق الأوسط، وتاريخ ظهور هذا المصطلح والمراحل التي مر بها والتطورات التي أدخلت عليه.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

قبل ظهور مصطلح الشرق الأوسط، واشتقاقاته كان هناك مصطلح الشرق، هذا الشرق عموماً يأتي وكأنه امتداد يغطي الرقعة الجغرافية الكبرى من الكرة الأرضية ممتداً في بعده الجغرافي والتاريخي، فأكثر تاريخ البشرية هو تاريخ شرقي في الديانات والآداب والتقاليد والأساطير وفي الأجناس البشرية ولغاتها، وحتى أولئك الذين نعتهم بالغربيين ينتمون دينياً إلى الشرق، وقد كان الاستخدام الأول لمصطلح الشرق في العهد الروماني، حيث أطلق الرومان مصطلح (الليفانت) **levant**، والليفانت يعني "الشرق أو المكان الذي تشرق منه الشمس"، وكان يشير إلى سكان البحر المتوسط في جزئه الشرقي وبالتحديد (سوريا لبنان و فلسطين)، وبذلك فهذا المصطلح لا يعبر عن المنطقة العربية كلها، وإنما عن جزء من الشرق العربي.¹ وقد رافق مفهوم الشرق الأوسط العديد من المفاهيم التي استعملها الغربيون من أجل تقسيم وتفتيت الشرق الذي تميز بضخامته، ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

- مفهوم الشرق الأدنى: تعبير الشرق الأدنى تعبير اصطلاحى تأثر إلى حد ما بالتعبير الأوروبي **the Ancient Near East**، وقد امتدت معالم الحضارات القديمة في هذا الشرق امتداداً عميقاً واسعاً،² حيث استخدم هذا المصطلح لأول مرة على يد عالم بريطاني يدعى هوغارت وذلك سنة 1902، وكان يقصد به

¹ - محمد علي سويب، المشروع الشرق الأوسط دراسة في ظل المتغيرات الراهنة. ب. ط، طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى، 2008، ص ص 37-40.

² - عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم - مصر والعراق - ج. 01، الإسكندرية: مكتبة الأنجلو مصرية، 2012، ص 07.

الدول الواقعة تحت سيطرة العثمانية فضلا عن تركيا نفسها ودول البلقان، فهذا المصطلح ارتبط من حيث نشأته التاريخية ببدايات القرن التاسع عشر وتحديدًا عصر ازدهار الإمبراطورية البريطانية واتساع نطاقها الجغرافي، بحيث أصبحت تمثل أحد طرفي العالم في مواجهة الصين كطرف آخر، وتطور استخدام الشرق الأدنى خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وفي الفترة اللاحقة عليها ليشير إلى علاقة القوى الأوروبية بالدول العثمانية.¹

- مفهوم الشرق الأقصى: يشير إلى منطقة إقليمية تقع شرق وجنوب شرق آسيا في أقصى العالم، ويعد نطاقها الجغرافي أكثر اتساعًا عن سابقتها التي يتضمنها الشرق الأدنى، ومن مميزات الشرق الأقصى إطلالته على المحيطين الهادي والهندي، واشتماله على مجموعة أقاليم جغرافية متسعة، تضم بدورها عدة شعوب منها: الهند ومنغوليا وشرق سيبيريا وجنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا²، وقد ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام 1751، عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى.³

- مفهوم الهلال الخصيب: مصطلح جغرافي سياسي، يقصد به تلك الأراضي التي تضم إقليميًا بلاد الشام ووادي الرافدين والواقعة شرقي البحر المتوسط، يحدها شرقًا إيران وشمالًا تركيا وجنوبًا صحراء سيناء وبلاد الحجاز، ويعود أصل هذه التسمية نسبة إلى شكل أو هيئة الهلال، تمتد أطرافه بين خليجي العقبة والسويس من جهة الغرب، حتى خليج البصرة شرقًا، أما رأس هذا الهلال فيقع عند الحدود التركية والإيرانية، وأطلق هذا المصطلح في عقد العشرينات من القرن الماضي من قبل المستشرق الأمريكي جيمس هنري James Henry.⁴

¹ - مسير محمود بدوي السيد، خيار الشرق أوسطية: رؤية تقويمية. دراسة مقدمة للمنتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، أبريل 2000، ص 8.

² - نفس المرجع، ص 08.

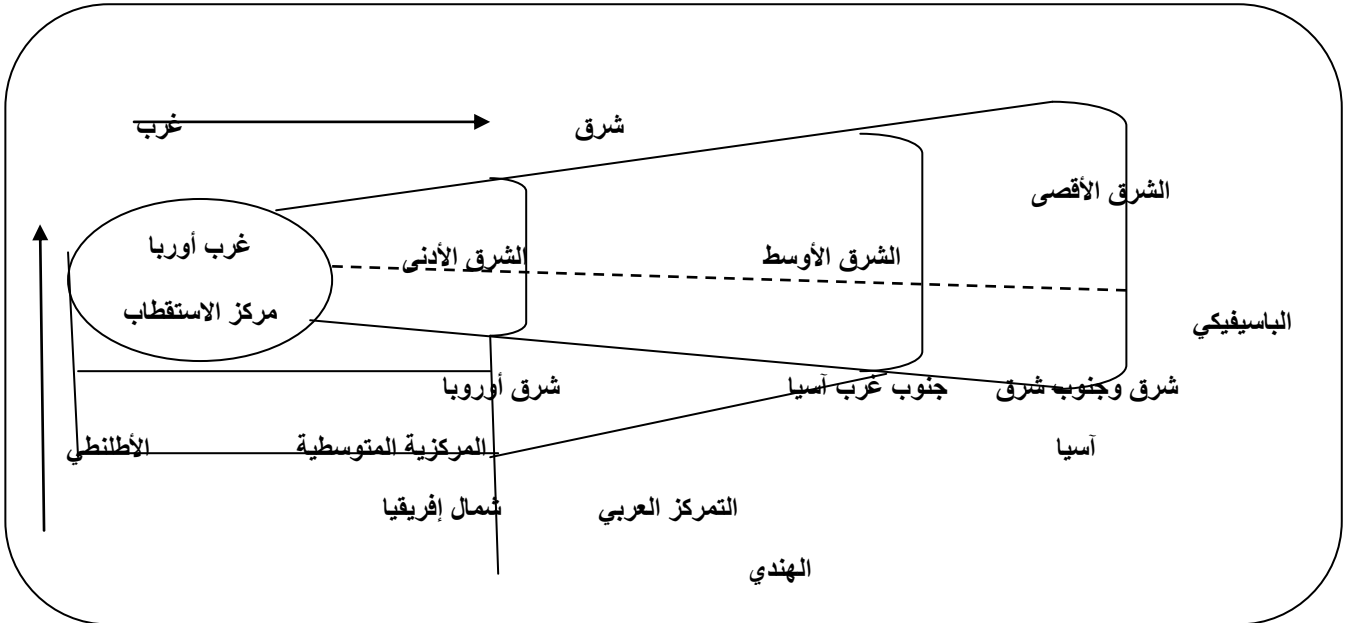
³ - غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، ب. ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 11.

⁴ - عامر محمد معاذ فارس، السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة بغداد للعلوم السياسية، 2008، ص 03.

- مفهوم العالم العربي: معروف أن هذا المصطلح يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط، ويمتد خارجه إلى شمال إفريقيا ونطاق السفانا من السنغال إلى السودان، فهذا المصطلح يشمل جميع الدول العربية، ولا يشمل (تركيا وإيران) بالطبع.¹

- مفهوم العالم الإسلامي: فيشمل كل الشرق الأوسط ويمتد فيما وراءه في شتى الاتجاهات الجغرافية. استمدت فهذه المفاهيم من الفكر الغربي وبالضبط من المفهوم الأوروبي، فمثلا تسمية الأقصى والأدنى تعود إلى المقياس الأوروبي، فالأدنى هو الأقرب إلى أوروبا، وما ابتعد عنها فهو الأقصى وما بينهما هو الأوسط، ولذلك جاءت التسمية غريبة ومرتبطة بالمصالح الاستعمارية الفرنسية، وبالمنظور الاستعماري بداية الذي يرى العالم ومناطق النفوذ من زاوية المركز الأوروبي، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:²

مخطط رقم 01: يوضح مناطق النفوذ من زاوية المركز الأوروبي



المصدر: عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، ط1، سوريا: دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص25

إذن فتعبير الشرق الأوسط في صورته الخارجية، هو وصف جغرافي ينتمي إلى ترسانة التعاريف الأوروبية-البريطانية تحديدا- التي تتخذ من أوروبا مركزا ونقطة انطلاق لتعيين المواقع والاتجاهات

1 - عامر محمد معاذ فارس، مرجع سبق ذكره، ص04.

2 - عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، ط1، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص25.

الجغرافية، غير أن التسويق لهذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفاً جغرافياً وصفيًا سورياً، وإنما لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة، مختلف تماماً عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط.¹

وبما أن المصطلح ارتبط بالمصالح الاستعمارية وتصوّراتها، وبالنظر إلى الاختلاف في تلك التصوّرات، فإن "الشرق الأوسط" قد اختلفت دلالاته وتعبيراته، سواء من دولة استعمارية إلى أخرى، أم من زمان إلى آخر، أو من حقبة إلى أخرى، وللتدليل على عدم وجود مفهوم ثابت أو مصطلح يحدد نطاق الشرق الأوسط بشكل دقيق، نورد مجموعة من التعريفات تناولت حدود الشرق الأوسط:

الفرع الأول: تعريف الشرق الأوسط في الموسوعات

ورد تعريف مصطلح الشرق الأوسط في العديد من الموسوعات والمعاهد بعضها عربية والأخرى غربية، وقد قمنا باختيار مجموعة من التعريفات على سبيل المثال لا الحصر:

عرف معهد الشرق الأوسط في واشنطن الشرق الأوسط بأنه: "المنطقة الممتدة من المغرب إلى أندونيسيا، ومن السودان إلى أوزبكستان".² فهذا التعريف وعلى خلاف العديد من التعريفات الأخرى قد أورد منطقة المغرب كجزء من الشرق الأوسط.

أما الموسوعة البريطانية فقد عرفت الشرق الأوسط بأنه: "مصطلح استعمل خلال الحرب العالمية الثانية، ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من الغرب إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وأحياناً ما وراء ذلك وأحياناً يتسع ليشمل أفغانستان وباكستان".³ فهذا التعريف حدد الفترة التاريخية التي شاع فيها استخدام مصطلح الشرق الأوسط، كما بين هذا المفهوم أن تحديد المنطقة الشرق أوسطية، يغلب عليه الطابع المصلحي من خلال استعماله للفظ "أحياناً يتسع ما وراء ذلك"، فكل تعريفات الموسوعات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التي تدخل في إطاره.

¹ - عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - أحمد عارف أرحيل الكفارنة، "الأثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 622.

³ - نفس المرجع، ص 622.

أما موسوعة السياسة فإنها ترى: "أن الشرق الأوسط مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا ولبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا وإيران، ويتوسع أحيانا ليشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا".¹

فموسوعة السياسة ترى أنه ليس للمصطلح ما يبرره لا في التاريخ ولا حتى في التركيب القومي أو الحضاري أو الاجتماعي، وأن الرابط الوحيد الذي يجمع دول هذه المنطقة هو الموقع الجغرافي، ثم من جهة أخرى ليس هناك أي تجمع أو حركة نادت أو تتنادي بوحدة ما سمي بالشرق الأوسط.

يعرف القاموس السياسي المنطقة بأنها: "اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والإفريقية المتجاورة القريبة من أوروبا، ويطل أكثرها على البحر المتوسط. وتشمل: إيران، العراق، الجزيرة العربية، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن وليبيا، وجميع الدول العربية والإسلامية، وكان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي".² فالقاموس السياسي هو الآخر أكد على الطبيعة الاستعمارية للمصطلح، وما يلاحظ على هذا التعريف أنه حصر منطقة الشرق الأوسط في الدول العربية الإسلامية، ولم يأتي على ذكر إسرائيل باعتبارها كيان استيطاني تم زرعه بفعل القوى الغربية.

الفرع الثاني: التعريفات العالمية للشرق الأوسط

سننترق في هذا الفرع إلى تحليل مختلف التعريفات، التي وردت بشأن منطقة الشرق الأوسط على المستوى العالمي والدولي، من خلال رصد مفهوم هذه المنطقة في نظر بعض المنظمات الدولية، وكذلك وجهات نظر بعض الدول الكبرى، ونخص هنا بالذكر الدول الأوروبية، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً- تعريف المنظمات الدولية:

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص456.

² - أحمد عطية، القاموس السياسي، ب.ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968، ص680.

في إطار طرح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تناولت منظمات دولية وعالمية تعريفاً وتحديداً للمنطقة، ومن أبرز هذه التعريفات نجد: التعريف الذي طرحته منظمة الأمم المتحدة وتعريفاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أ/- **تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** جاء تعريف منطقة الشرق الأوسط في دراسة فنية أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989، فعرفت الوكالة بأنها: "المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً".¹ ويلاحظ على تعريف الوكالة السابق للمنطقة أنه ركز على الدول الأساسية في المنطقة، واستبعد دولاً أخرى لا تقل أهمية، ولا يمكن الاستخفاف بمكانتها وقوتها الإقليمية كما هو الشأن بالنسبة لتركيا، ولعل ذلك راجع إلى كونها عضواً في منطقة شمال حلف الأطلسي. كما أن هذا التعريف يطوق كل بلدان الخليج العربي ويستبعد الصومال وجيبوتي والسودان، وهي أطراف في جامعة الدول العربية، باعتبار أن تلك الدول أقل صلة بالأطراف الأساسية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التعريف استبعد دول المغرب العربي ممثلة في تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

ب/- **تعريف الأمم المتحدة:** مر تعريف الأمم المتحدة للمنطقة بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولاً، فلقد عرفت دراسة الأمم المتحدة أجريت في عام 1975 منطقة الشرق بأنها من "تمتد من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً".² والملاحظ لهذا التعريف يجد بأنه نفس تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورأت الأمم المتحدة في دراسة لها حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عام 1989، أن تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريف محدد جداً ولا يفي بالغرض، الأمر الذي جعلها تعرف المنطقة بأنها: "كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، مصر، العراق، سوريا، لبنان، عمان، السعودية، الصومال، اليمن الموحدة، جزر القمر) بالإضافة إلى إيران وإسرائيل".³ فمنظمة الأمم المتحدة أدركت قصور تعريف المنطقة الذي طرحته في عام 1975، والذي تأثرت به فيما بعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذلك طرحت مفهوماً

¹ - يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص120.

² - نفس المرجع، ص124.

³ - نفس المرجع، ص124.

آخر والذي رأته أكثر ملاءمة وتحديدًا لحدود الشرق الأوسط، فجاء هذا التعريف أكثر اتساعًا ضم العديد من الدول، ويثار بشأنها الجدل فيما إذا كانت جزءًا من الشرق الأوسط أم لا، ونخص بالذكر هنا دول المغرب العربي، والملاحظ كذلك في هذا التعريف أنه هو الآخر قد استبعد دولة تركيا من المنطقة.

ثانياً - تعريف القوى الكبرى للشرق الأوسط

كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال محطة لصراع القوى الكبرى، وذلك للأهمية الكبيرة التي تحتلها المنطقة، ولذلك فقد سعت لتعريفها كل حسب مصالحه وأطماعها وتوجهاتها، ومن جملة التعريفات نورد ما يلي:

أ/ - المفهوم الأمريكي للشرق الأوسط يبدو المفهوم الأمريكي، ومن خلال التأمل في خرائط الإدارات الأمريكية للشرق الأوسط، أن لتلك الإدارات أكثر من خريطة لمنطقة (الشرق الأوسط)، فمنها ما استخدمت لدواعي براغماتية ودبلوماسية أو لظروف معينة، كالخرائط التي حددت منطقة (الشرق الأوسط) بالدول العربية و"إسرائيل"، ومنها ما تضمنت خرائط عسكرية شملت (المغرب العربي، والشرق العربي، وأطراف القرن الأفريقي)، في حين ضمت أخرى (تركيا، وإيران، ودول أخرى جنوب الكتلة القارية الأوروبية).¹ كل ذلك وفق التقسيم الجيوسياسي الذي استمدته الإدارات الأمريكية من مفكرين أمثال (سبايكمان) وصولاً إلى التقسيم الراهن، وفق مصطلح (الشرق الأوسط الكبير) الذي يشمل فضلاً عن الدول العربية كلا من: (باكستان، وأفغانستان، إسرائيل وتركيا)²، ثم اتسع هذا المصطلح ليشمل دول آسيا الوسطى الإسلامية الغنية بالبتروول.

تعرف دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط بأنه: "هو المنطقة الجغرافية التي تشمل البلاد الآتية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، س...³طنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية، اليمن".³ وقد كان هذا التعريف من صنع الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية، وسميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسط جغرافيا قارات العالم الثلاث.

¹ - مصطفى عبد العزيز موسى، العرب في مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق أوسطي. القاهرة: مكتبة دار الشرق، 1995، ص 106 .

² - عامر محمد معاذ فارس، مرجع سبق ذكره، ص 06.

³ - محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 25 .

مما سبق يمكن القول بأن المفهوم الأمريكي للشرق الأوسط، كان وما يزال أكثر هلامية وتذبذباً عن سواه من المفاهيم، لا بل أنه أحدث انقلاباً ليس في الدلالة فقط، بل حتى في الأدوار؛ إذ في حين كان العصر البريطاني يركز على قناة السويس ومصر، أصبح العصر الأمريكي يعتمد على النفط والخليج.

ب/- **المفهوم الفرنسي للشرق الأوسط:** وبالنسبة للمفهوم الفرنسي للشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن بداية انتشار المفهوم واستخداماته تزامن مع المدّ الاستعماري البريطاني . الفرنسي في المنطقة، إلا أنّ فكرة (الشرق الأوسط) لم تظهر في الأدبيات السياسية الفرنسية، كما ظهرت في السياسة البريطانية، وإنّما الذي ظهر عند الفرنسيين هو فكرة "الشرق"، لكن كمفهوم "جيوستراتيجي" كما هو الحال لمفهوم الشرق الأوسط لدى البريطانيين.¹

لقد اختلفت وجهات النظر الفرنسية في إعطاء تعريف للشرق الأوسط، إذ تباينت التحديدات الجغرافية لحدود الشرق الأوسط، فقد أطلقت دائرة المعارف الفرنسية "لاروس" تسمية الشرق الأوسط على المنطقة الجغرافية التي تضم: "تركيا، سوريا، مصر، إسرائيل، لبنان، السعودية، العراق وإيران"²، وتتسع التسمية أحيانا لتشمل ليبيا والسودان، وتضاف إليها أحيانا أخرى كل من أفغانستان، باكستان والهند.

ج/- **مفهوم روسيا للشرق الأوسط:** ليس هناك اتفاق في الأدبيات الروسية حول المقصود تحديدا بالشرق الأوسط، وغالبا ما يستخدم مصطلح "بليزني فوستك" أي الشرق الأدنى، للإشارة إلى منطقة العالم العربي بمفهومه الواسع وإسرائيل، كما تميل الأدبيات الروسية إلى ضم إيران وأفغانستان إلى منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر تركيا دولة شرق أوسطية وأوروبية في نفس الوقت³. فروسيا تؤكد على إيران باعتبارها الصيد الثمين، حيث تعتبر إيران سوقا للمعدات النووية والأسلحة الروسية، وتحدد الخارجية الروسية الشرق الأوسط ليشمل كل من سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر وإسرائيل، في حين تستبعد كل من الخليج العربي وشمال إفريقيا من مفهومها للشرق الأوسط.

أما لتشوفسكي LIZhukovsky فيحدد الشرق الأوسط تحديدا أكثر اتساعا، بحيث يشمل جميع البلاد الآسيوية الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي، وغرب باكستان ومصر من قارة إفريقيا.⁴ وتوضح الخريطة

1 - فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000، ص 77.

2 - عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3 - نفس المرجع، ص 30.

4 - نفس المرجع، ص 30.

التالية المفهوم الروسي للشرق الأوسط، الذي يبدو أبسط وأضيق المفاهيم، كما يبدو أنه اقتصر على ما يعرف بـ " قلب الشرق الأوسط " (*).

خريطة رقم 01: المفهوم الروسي للشرق الأوسط



المصدر: عامر محمد معاذ فارس، السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة بغداد للعلوم السياسية، 2008، ص 120.

الفرع الثالث: التعريفات الإقليمية للشرق الأوسط

هناك مجموعة من التعريفات التي وردت بشأن الشرق الأوسط، جاءت من دول المنطقة المهمة به، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً- المفهوم الإسرائيلي: تزامن ظهور مفهوم الشرق الأوسط، ومدّ الحركة الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة، هذه الحركة التي ترى بأن مضامين مفهوم الشرق الأوسط مستمدة من المضامين والأصول التوراتية، وكتابات مؤسس الصهيونية ثيودور هيرتزل Theodor Hertzl، ومن الفكر الصهيوني التوسعي المعاصر الذي يدعو لإقامة مملكة إسرائيل الكبرى، التي تحمل شعاراً: "من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل"، ومما يؤكد ذلك ما جاء في برتوكولات بني صهيون البالغة 24 برتوكولا، التي تضمنها مؤتمرهم الأول في مدينة بال عام 1897.¹

¹ - عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(*)- قلب الشرق الأوسط: يشير هذا المصطلح إلى مجموع الدول التالية: مصر، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان.

أما الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية، فتعرفه في مجلدها السنوي الذي يصدر تحت اسم سجل الشرق الأوسط بأنه: " المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً"¹. وضمن هذا السياق يقول بن غوريون Ben-Gurion "إن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية خالصة بل على النقيض من ذلك، فإن غالبية سكانه ليسو عرباً، فهناك الأتراك والإيرانيون واليهود، دون أن نأخذ في الاعتبار الأكراد، والأقلية غير العربية في الدول العربية أكثر من العرب في الشرق الأوسط."² وهو تعريف ينفي الصفة العربية عن المنطقة، فمفهوم بن غوريون كما هو واضح جاء كبديل لمفهوم الوطن أو العالم العربي.

أما شمعون بيريز Shimon Peres وزير خارجية إسرائيل السابق، فيعرف الشرق الأوسط في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بأنه: " المنطقة التي تمتد جغرافياً من حدود مصر حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهورية آسيا الوسطى الإسلامية حتى المحيط الهندي وشمال السودان."³ فالمفهوم الإسرائيلي للشرق الأوسط أختلف من فترة لأخرى، ولعل ذلك راجع إلى كون إسرائيل تمتلك مفاهيمها المتعددة والخاصة حول المنطقة، وذلك طبقاً لمصالحها واستراتيجياتها الخاصة بها، ومن بين المفاهيم التي تمتلك وتتفرد بها إسرائيل نجد الشرق الأوسط الأمني والذي يضمّ قسماً من (إيران والعراق)، وأحياناً قد يشمل (باكستان) في ظل الهاجس النووي، وهناك الشرق الأوسط الاقتصادي، وكذا السياحي.

ثانياً - المفهوم العربي للشرق الأوسط: رفضت الأوساط العربية من الناحية المبدئية مسمى الشرق الأوسط، لأنه كما يرى البعض مفهوم استعماري وضعه ووظفه لأغراضه ومصالحه لاسيما الاستعمار البريطاني، ومع ذلك فقد جاء تعريف مصطلح الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية بواسطة الأمانة العامة، بناءً على توصية وقرار مجلس الجامعة في مارس 1993، وهو المشروع الذي طرح وتمت مناقشته في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم 103 في عام 1995، وجاء في مادته الأولى من

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب. ب.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص ص 75-76.

² - عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ - وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل، البعد التاريخي وإشكالات راهنة". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، 1995، ص 06.

الديباجة تعريف المصطلح أنه: "الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران و إسرائيل"¹. وبذلك فقد استبعد مفهوم الجامعة العربية تركيا من المنطقة، كما أكد على الصفة العربية للإقليم.

ويرى يوسف حتى أنه: "لا يمكن تعرف مخلوق اصطناعي بالمطلق، إذا لم نلجأ إلى المعايير ذاتها، وطالما اختلفت المعايير باختلاف المواقع والأهداف صار لكل طرف شرق أوسط خاص به، بل أحيانا يصبح لكل طرف أكثر من شرق أوسط."² فيوسف حتى قد أصاب في هاته المقولة، فكما قلنا سابقا فمفهوم الشرق الأوسط مفهوم زبقي يعرف دائما بناء على المصالح والإستراتيجيات.

وعليه يمكن القول، بأنه على الرغم من الاختلاف في تعريف الشرق الأوسط كل حسب مصالحه، إلا أنه يشير إلى مجموعة كبيرة من الدول هي تركيا، إيران، أفغانستان، باكستان وكشمير، بالإضافة إلى كل الدول العربية الخليجية واليمن الشمالي والجنوبي، وفي إفريقيا مصر، ليبيا ومعظم إثيوبيا والصومال وجيبوتي المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، ولكن وعلى الرغم من الاختلافات في تعريف الشرق الأوسط، فإن هناك اتفاق حول بعض القضايا الأساسية في تعريف مصطلح الشرق الأوسط، تتضمن ارتباط نشأة هذا المفهوم بسياق العلاقات التاريخية للعلاقات بين طرفين محددتين هما الغرب (أوروبا) والشرق (العالم العربي وجانب من آسيا الوسطى)، وبنمط خبرة أوروبا الاستعمارية في أطار نطاقين جغرافيين محددتين هما: الشرق الأدنى والشرق الأقصى، تتحدد بالنسبة لها صفة الأوسط المحددة لهوية هذه المنطقة.³

من جملة التعريفات والاجتهادات في تحديد منطقة الشرق الأوسط لمجموعة من الساسة والكتاب والمؤسسات العلمية والإستراتيجية، يتبين لنا ما لي:⁴

- أن تحديد المنطقة الشرق الأوسطية يغلب عليه لطابع المصلي، فكل التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول الواقعة في إطاره.

¹ - محمد علي حوات، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - ناصيف يوسف حتى، "مستقبل العلاقات العربية-الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية". مجلة المستقبل العربي، العدد 205، آذار 1996، ص 90.

³ - غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 08.

⁴ - محمد علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

- أن هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي، ولا تعامله على أنه وحدة متميزة، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية مثل تركيا وقبرص وإثيوبيا وباكستان وإسرائيل، وتخرج منه باستمرار دولا عربية مثل المغرب العربي.
- أن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير.
- أن الشرق الأوسط في الكتابات الغربية كمنطقة، تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتمائل.¹

المطلب الثاني: نشأة وتطور مصطلح الشرق الأوسط

أصبح مفهوم الشرق الأوسط واسع الانتشار في الأدبيات السياسية والإعلامية الغربية، بالرغم من أن المفهوم قد ظهر مع مطلع القرن 20، إلا أن نهاية القرن شهدت شيوع مفاهيم أخرى مرتبطة بالشرق الأوسط ومنبثقة منه مثل: الشرق الأوسط الكبير **the Greater Middle East**، الشرق الأوسط الجديد **the New Middle East**، وغيرها من المفاهيم، ومن أجل ترسيخ هذه المفاهيم عقدت مؤتمرات دولية وإقليمية، تحت مفهوم الشرق الأوسط مثل: مؤتمرات التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن مفهوم الشرق الأوسط من مخلفات التراث الاستعماري المرتبط بالأهداف الإستراتيجية الغربية، خاصة بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلا أنه وجد قبولا في الأوساط السياسية والنخب الثقافية والأكاديمية في العالم العربي والإسلامي، حتى أن الصحف ومراكز الأبحاث العربية والإسلامية أخذت تتبنى هذا المفهوم مثل: صحيفة الشرق الأوسط.²

وقد أثار قبول مفهوم الشرق الأوسط، واستعماله في العالم العربي دهشة واستغراب بعض المستشرقين من أمثال الأنجلو-الأمريكي بيرنارد لويس **Bernard Lewis** أستاذ بجامعة برنستون الأمريكية والمتخصص في الحضارة الإسلامية حيث يقول: 'والأغرب من هذا كله أن تستخدم شعوب الشرق الأوسط نفسها هذا التعبير... والواقع الذي يلفت النظر، هو أن تعرف هذه المنطقة العريقة

¹ - جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص22.

² - إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين. ط1، طرابلس: مكتبة طرابلس، 1995، ص71.

الحضارة-أقدم حضارات العالم-حتى بين أبنائها بتعابير حديثة باهتة.¹ ومن أجل التعرف على أصل تسمية الشرق الأوسط،ومن أين نشأت والأسباب والظروف التي أدت إلى ظهور هذا المصطلح،حاولنا تتبع مراحل نشأته وتطوره على النحو الآتي:

الفرع الأول: بدايات ظهور مفهوم الشرق الأوسط

بدأ العالم الغربي بالتعرف على قارة إفريقيا منذ أوائل القرن 15،بعد أن هزم العرب الصليبيين وأجلوهم عن بيت المقدس والبلاد العربية،لهذا سعت أوروبا بشكل جدي لإيجاد طريقة تمكنها من تطويق العالم العربي والإسلامي من الجنوب،والسيطرة على التجارة الشرقية مصدر قوته ورخائه،ففي عام 1421 أبحرت أول سفينة برتغالية لاستكشاف الساحل الإفريقي بتوجيه من "الأمير هنري Prince Henry" الملاح للتعرف على مناطقه.²

وفي عام 1488 أرسل يوحنا الثاني ملك البرتغال بعثة استكشافية مهمتها البحث عن مملكة الحبشة،وجمع المعلومات عن المناطق المنتجة للتوابل والطرق المؤدية إليها،وكانت هذه الحملة بقيادة وردى كولهام Wrody Koflham،ومع أن التجارة الشرقية كانت أهم الأسباب الداعية لقيام هذه الرحلات،إلا أن البعد الديني قد شكل قوة دفع حركات المد الاستعماري في بداية العصور الحديثة،وهو ما أفصح عنه بجلاء حين أرسل فاسكودى جاما Fascody Gamma على رأس حملة بحرية مكونة من عدة سفن عام 1498:"إن الغرض من اكتشاف الطريق البحري إلى الهند،هو نشر المسيحية والحصول على ثروات الشرق".³ وباكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن 15،تمكن الأوربيون من المرور إلى مناطق المستعمرات التي أصبحت محل صراع فيما بين القوى الاستعمارية الغربية،ابتداء من البرتغاليين والهولنديين وانتهاء بالصراعات المريرة،والتي استمرت بين الفرنسيين والبريطانيين حتى أفولهما حرب 1965.

فالبدايات الأولى لمفهوم وموروث الشرق الأوسط قد جاءت عن طريق البرتغاليين،ولكن ذيوع المصطلح قد جاء من نتاج الفكر الغربي الاستعماري،حيث ارتبط ذيوعه بتطور الفكر الإستراتيجي

¹ - البريسان سليم أحمد،"تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي".مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية،المجلد 03،العدد 03،أكتوبر 2006،ص 141.

² - محمد علي الحوات،مرجع سبق ذكره،ص 13.

³ - نفس المرجع،ص 14.

الإنجليزي، ولقد كان الفضل للكابتن الأمريكي ألفرد ماهان Alfred Mahan * في التوصيفات الأولى للشرق الأوسط، عندما أشار إلى المسالك الشمالية المؤدية إلى الهند.

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط كما أشرنا في السابق بماهان، حيث كتاب عام 1902 مقال نشر في المجلة البريطانية National Review، وكان محور مقاله تحت "عنوان الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" Persion Gulf and international relations¹، حيث استخدم المصطلح لأول مرة للدلالة على المنطقة الممتدة من خليج عدن إلى الهند، ووفقاً له فإن مصطلح الشرق الأوسط كان يشير إلى المنطقة ما بين السويس وسنغافورة، ولذلك أكد على ضرورة سيطرة بريطانيا على الخليج العربي وسواحلها، لأنها الطريق المؤدية إلى الهند ذرة التاج البريطاني.²

وطرح ماهان في مقاله مفهوم الشرق الأوسط لأول مرة، وحدد الشرق الأوسط بالخليج الفارسي (العربي) والسواحل المحيطة به، حيث كان يلفت انتباه بريطانيا إلى الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، خوفاً من وصول روسيا القيصرية إليه وقطع طريق الهند على بريطانيا، ولكن خلال تلك الفترة برزت ألمانيا وطرح مشروع سكة حديد برلين-بغداد، فلم يعد الخوف من روسيا فقط بل دخلت ألمانيا منافسة لبريطانيا في منطقة الخليج العربي من خلال علاقات ألمانيا مع الدولة العثمانية.

عندما ذكر ماهان الشرق الأوسط لأول مرة، كان في ذهنه ما كتبه عن شرق آسيا في فترة الحرب اليابانية-الصينية، وفرض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الصين سياسة الباب المفتوح، ومن هنا كان إدراك الخريطة الذهنية، التي تربط مفهوم الشرق الأقصى بمفهوم الشرق الأوسط، في الوقت الذي كان مفهوم الشرق الأدنى يقتصر على "رجل أوروبا المريض" الدولة العثمانية في منطقة البلقان.³

وعندما طالع فالنتين شيرول Valentin Cherol رئيس المكتب الخارجي في صحيفة التايمز البريطانية، مقالة ماهان وإشارته إلى مفهوم الشرق الأوسط، كتب شيرول من 14 أكتوبر 1902 إلى 24

¹ - هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية (ترجمة: محمد مخلوف). ب. ط، قبرص: دار قرطبة للنشر، 1922، ص 09.

* ألفرد ماهان (1830-1914) ضابط ف البحرية الأمريكية اشتهر بدراساته حول أثر القوة البحرية في بناء الإمبراطوريات، خدم أيضاً في الأسطول الأمريكي ف مناطق أمريكا الجنوبية، وعمل أخيراً أستاذاً للتاريخ البحري في الكلية الحربية الأمريكية Naval war college.

² - Osman Nuri Ozlap, "where is the Middle East? The definition and classification of the Middle East as a regional subsystem in international relations". Turkish Journal of politics, Vol02, N02, winter2011, p08.

³ - البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

أفريل 1903 عشرين مقالة لصحيفة التايمز، تحت عنوان "أسئلة الشرق الأوسط" Middle East Question، عندما كان في جولة في المنطقة شمات بلاد فارس والخليج، كما نشر كتاب عام 1904 عنوانه Middle East Question or some political problem of indian defence¹. لكن شيروول لم يقصر مفهوم الشرق الأوسط على صورة ماهان، بل توسع ليشمل حدود الشرق الأوسط الخليج العربي وسواحلها، إضافة إلى بلاد فارس والعراق وسواحل الجزيرة العربية والشرقية، حتى أنه اعتبر أفغانستان ضمن منطقة الشرق الأوسط، وصولاً إلى التبت أي حدود الدفاع عن الهند، وأن الشرق الأوسط ارتبط بالدفاع عن الهند من الغرب والشمال.²

بالرغم من شهرة وصيت ماهان في الأدبيات الغربية، لا بد من الإشارة إلى أن الضابط البريطاني توماس جوردن Thomas Edward Gordon، كان قد نشر مقاله عام 1900، أي قبل عامين من مقالة ماهان تحت عنوان "مشكلات الشرق الأوسط The roblem of Middle East"، وكان جوردن قد خدم في الهند أربعة عقود، وهو يراقب الهند ويدافع عن المصالح البريطانية، ويشارك في المعارك التي شنتها على المسلمين في الهند وفي حرب بريطانيا أيضاً مع الأفغان، وعندما تقاعد من الخدمة الحكومية عين ملحق عسكري لبريطانيا في طهران ببلاد فارس، ثم عاد إلى طهران مرة أخرى عام 1895-1898 للمشاركة في المفاوضات بشأن البنك الإمبراطوري الفارسي، لذا فإن مقالة جوردن تركز على الشرق الأوسط الذي في نظره هو بلاد فارس وأفغانستان، أي أنه أدخل إيران وأفغانستان لمنطقة الشرق الأوسط.³

فكل من ماهان شيروول وحتى جوردن كانت نظرتهم إستراتيجية للدفاع عن المصالح البريطانية، وجميعهم على معرفة ودراية بشرق آسيا باعتباره الشرق الأقصى، والشرق الأدنى هي الدول العثمانية بين البلقان وآسيا الغربية، وأن الشرق الأوسط منطقة تقع بينهما، كما تجدر الإشارة إلى أن الثلاثة-جوردن ماهان وشيروول- قد ركزوا على حدود المفهوم على أنه يشمل منطقة الخليج العربي، وما حولها من المناطق الغربية المجاورة، كما أنهم نبهوا إلى الخطر الروسي والألماني على المصالح البريطانية.

¹ - البريسان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² - نفس المرجع، ص 147.

³ - نفس المرجع، ص 148.

كما صدر عام 1907 في لندن تقرير كامبل بزمان Campbell BEZMAN وزير المستعمرات آنذاك، الذي وضعه في مؤتمر عقده مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصادية، بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية، جاء فيه ما يأتي: "يكمن للخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية، وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلا عن نزعاته الثورية وثوراته الطبيعية الكبيرة".¹ ووضع المؤتمر الاستعماري المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف الوطن العربي، وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطآنه واحتواء إرادته وطاقاته وثوراته، ومنع تطوره وتقديمه ووحدته، وحدد الوسائل والأساليب للوصول إلى ذلك بما يأتي:²

- إقامة حجز بشري غربي قوي يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، وإقامة قوة قريبة من قناة السويس عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية.
- العمل على تجزئة الوطن العربي إلى دول وكيانات متعددة.

ويهدف التقرير إلى إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيوستراتيجي الهام للشرق الأوسط بصفة عامة وقناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية والحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية، وقد بدأت الصهيونية تعمم مصطلح الشرق الأوسط بديلا للوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة. ليبقى هذا المفهوم محدودا خلال فترة الحرب العالمية الأولى، كونه مفهوما مرتبطا بالمجال الدفاعي العسكري الإستراتيجي، كما رددت بعض الدراسات الأكاديمية قبل الحرب العالمية الأولى مفهوم الشرق الأوسط، مثل كتاب أحد المراسلين البريطانيين في الشؤون الآسيوية انجليس هملتون Angus Hamilton عام 1909 تحت عنوان "مشكلات الشرق الأوسط The problem of Middle East"، خلال مناقشات مجلس اللوردات البريطاني، وفي عام 1911 استخدم اللورد كيرزون Lord Curzon حاكم الهند آنذاك، اصطلاح الشرق الأوسط للإشارة إلى المنطقة التي تشمل تركيا والخليج العربي وإيران، باعتبارها تحتل الطريق إلى الهند.³

1 - غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2 - نفس المرجع، ص 16.

3 - سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير، ط 3، الإسكندرية: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 22.

الفرع الثاني: الشرق الأوسط خلال الحربين العالميتين

بدأ استخدام مسمى الشرق الأوسط منذ بداية الحرب العالمية الأولى، للدلالة على بعض الدول التي كان يتضمنها مسمى الشرق الأدنى، فالمفاهيم الثلاثة الشرق الأدنى والأقصى والأوسط ارتبطت قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى بمصالح بريطانيا العظمى.¹ وخلال فترة الحرب العالمية الأولى لم يتردد مفهوم الشرق الأوسط كثيرا في الأدبيات البريطانية وخاصة الرسمية منها فيما يتعلق بالمنطقة العربية، ولذلك اقترح **مارك سايكس Mark Sykes** على مجلس الوزراء البريطاني إنشاء **المكتب الإسلامي** بالقاهرة **Islamic Bureau**، لجمع المعلومات الاستخبارتية عن تطورات الحرب، وقد عقد مؤتمرا مشتركا من الوزارات البريطانية التي لها علاقة بالحرب والسياسة الخارجية، وتم الاتفاق على إنشاء مكتب بالقاهرة على أن يحمل اسم **المكتب العربي Arab Bureau** بدلا من الإسلامي²، وكان هذا المكتب يقوم بمهمة الاستخبارات والدعاية أيضا للحلفاء في المنطقة العربية الإسلامية، خارج نطاق الهند وكان مختصا بالشؤون الأمنية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وعند تنفيذ اتفاقية **سايكس بيكو** بين فرنسا وبريطانيا، برز الشرق الأوسط بشكل رسمي في الدوائر الرسمية البريطانية، عندما تم إعادة تشكيل لجنة إدارة بلاد ما بين النهرين التي كان يرأسها **اللورد كرزون** في جانفي 1918 تحت تسمية لجنة الشرق الأوسط، وقد شارك في سياسة هذه اللجنة وزارة الخارجية ومكتب الهند والحربية البريطانية، ولكن بعد إنشاء وزارة المستعمرات البريطانية التي أصبحت تحت إدارة **ونستون تشرشل Winston Churchill**، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء بريطانيا، تم نقل دائرة الشرق الأوسط في فيفري 1921 إلى هذه الوزارة³، وانتقل ملف المنطقة العربية في آسيا من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات، وأخذت مسؤولية التخطيط للمنطقة، هذا وقد كان لقاء تشرشل بالأمير عبد الله بن الحسين في القدس وراء إنشاء إمارة شرق الأردن عام 1921.

لقد كان لهزيمة الدولة العثمانية ونقسيمها وتنفيذ وعد **بلفور Balfour**، وخضوع البلاد العربية للانتداب البريطاني والفرنسي، دورا في إيجاد مفهوم جديد والتأكيد عليه رسميا في الدوائر البريطانية ليخدم أهدافها، ولطمس الشخصية الحضارية للأمة والرابطة الإسلامية بين شعوبها وخطورة توحيد المنطقة على

1 - سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2 - البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

3 - نفس المرجع، ص 149.

المصالح البريطانية، كما عبر عن ذلك السير آرثر هرتزيل Sir Arther Hirtzel عام 1915 من مكتب الهند، والذي خدم مساعدا لوزير الدولة البريطاني عام 1917 بقوله: "إن إنشاء كتلة مسلمة موحدة في الشرق الأوسط العربي قد لا يكون لصالح بريطانيا"¹.

وبعد انتهاء الخلافة العثمانية عام 1924، نجد أن حوليات الشؤون الدولية التي كان يصدرها المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، والتي كان يشرف عليها المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي Arnold Toynbee والذي كان ضمن الوفد البريطاني في مؤتمر فرساي عام 1919، ومن الدوائر الاستخباراتية حيث كان يعد في دراسته السنوية للشؤون الدولية فصلا خاصا تحت عنوان العالم الإسلامي، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهاء الخلافة، أخذ الفصل الخاص بالعالم العربي والمنطقة الإسلامية المحيطة به يظهر تحت عنوان "الشرق الأوسط"².

فمفهوم الشرق الأوسط ارتبط خلال فترة ما بين الحربين بالجانب العسكري بالإمبراطورية البريطانية في المنطقة العربية والشرق العربي، فكانت هناك القواعد العسكرية الجوية البريطانية في العراق (قيادة سلاح الجو) لما بين النهرين، والتي أطلق عليها قيادة الشرق الأوسط، وكان هناك قيادة سلاح الجو البريطاني للشرق الأدنى في القاهرة، ولأسباب اقتصادية تم دمج القيادتين في العراق ومصر معا تحت اسم قيادة الشرق الأوسط عام 1932 **Royal air force.Middle East command**. وأثناء الحرب العالمية الثانية أخذ المفهوم شمولاً أوسع، ليشمل القيادات الجوية والبرية للمنطقة تحت اسم هيئة القيادة العامة قوات الشرق الأوسط **General High comman :Middle East Force**، ولقد شملت هذه القوات مسؤوليات القوات البريطانية في شمال إفريقيا وبلاد العراق وسوريا واليونان وشرق المتوسط، وقد ارتبط بالقيادة العسكرية البريطانية لمسرح العمليات خلال الحرب، وهي مناطق شاسعة أخذت حالياً مفهوم الشرق الأوسط الكبير في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، بعد أن أدخلت فيها آسيا الوسطى الإسلامية وجنوب آسيا.³ اكتسبت هذه القيادة العامة، قيادة الشرق الأوسط شهرة إعلامية واسعة من خلال البيانات العسكرية، خاصة لأهمية التمويل لهذه المنطقة الإستراتيجية على مجريات الحرب، ولأهمية التمويل لهذه المنطقة الواسعة التي شملت المفهوم، تم خلال حرب أبريل 1941 تأسيس مركز تمويل الشرق الأوسط، من

1 - البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

2 - نفس المرجع، ص 150.

3 - نفس المرجع، ص 151.

أجل توفير الموارد الاقتصادية، وتأمين طرق التجارة والشحن للجيش البريطاني المشتركة في الحرب، وكذلك توفير قطع الغيار، وكانت بريطانيا قبل قرار التمويل عام 1942، تعتمد على الهنود في تمويل القوات البريطانية، بينما بعد إنشاء مركز التمويل تم الاعتماد على المساعدات العسكرية وإيجاد تمويل محلي، وتم تعيين مقيم في القاهرة على مستوى وزير الدولة، وهو المقيم البريطاني في الشرق الأوسط، وذلك لأهمية المنطقة إستراتيجياً للحرب، وكذلك أهمية البترول والموارد والتمويل.¹

لا بد من الإشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تعتمد فقط على الجوانب الاقتصادية لتمويل حربها في الشرق الأوسط ضد دول المحور من الهند، بل كانت تعتمد أيضاً على الموارد البشرية الهندية من خلال تجنيد الهنود في الحرب، وذلك قبل أن تعتمد بريطانيا على الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدات والتمويل عام 1940 ضد الألمان، وخلال فترة الحرب ما بين عامي 1942-1945 شملت القيادة العسكرية البريطانية للشرق الأوسط منطقة القوقاز والمسؤوليات العسكرية في بحر إيجة.²

وإذا كانت بريطانيا قد طبعت مفهوم الشرق الأوسط بالبعد العسكري للعمليات الحربية البريطانية خاصة للحلفاء بشكل عام، فإن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط خلال الحرب بالجانب السياسي كذلك، ويظهر ذلك من خلال دعوة بريطانيا على لسان وزير الخارجية آنذاك لنوع من الوحدة بين الأقطار العربية تشمل: مصر والعراق واليمن والسعودية وسوريا ولبنان وشرق الأردن. وقد برزت هذه فكرة عند الإنجليز مما دفع **نوري السعيد** رئيس وزراء العراق سابقاً لتبنيها، إذ دعى لنوع من التكتل الإقليمي والذي يضم كل من: سوريا الكبرى وشرق الأردن وفلسطين ولبنان (ضمن اتحاد الهلال الخصيب الذي يشمل العراق وسوريا الكبرى)، والذي يتماشى وأهداف بريطانيا.³

لقد دعت بريطانيا إلى نوع من أشكال الوحدة العربية مثل كونفدرالية عربية لكسب الرأي العام العربي، تحت مفهوم العالم العربي **The Arab Word**، وقد ظهرت خلال الفترة ما بين 1941 وحتى قيام الجامعة العربية في مارس 1945 ثلاث مفاهيم إقليمية جميعها لها أبعادها السياسية دعمتها بريطانيا، وهي: سوريا الكبرى والهلال الخصيب والجامعة العربية، وهي بعيدة عن المفاهيم العسكرية أو الإستراتيجية،⁴ وبعد هزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء أعادت بريطانيا هندسة المنطقة لتعزيز نفوذها

1- البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 151.

2- نفس المرجع، ص 152.

3- نفس المرجع، ص 152.

4- نفس المرجع، ص 152.

السياسي والاقتصادي، في إطار تكتل سياسي واقتصادي تحت مفهوم الشرق الأوسط، حيث عقد بلندن في 02 سبتمبر 1945 مؤتمر الشرق الأوسط، شارك فيه السفراء البريطانيون في بعض الدول العربية في المشرق (القاهرة، بغداد، عمان)، وسفير بريطانيا في تركيا، وكذلك ممثلو بريطانيا في الخارجية البريطانية. وطرح خلال المؤتمر فكرة تحويل مجلس حرب الشرق الأوسط **Middle East War Council**، الذي كان في القاهرة إلى تكتل تعاون اقتصادي، وفي هذا الصدد صرح إدوارد جريج **Edward Grigg** وزير الدولة البريطاني آنذاك المقيم في الشرق الأوسط: "أن الشرق الأوسط يشكل في أهميته الإستراتيجية لبريطانيا مثل أمريكا الجنوبية والوسطى للولايات المتحدة الأمريكية"¹، واعتبر أن الشرق الأوسط هو مبدأ مونرو البريطاني²، ومن أجل التنسيق بين الوزارات البريطانية المسؤولة عن العالم العربي، عين **كينان كورنواللي Kinahan Cornwallis** مدير له إضافة إلى عشرة مساعدين، وقد تشكل فعليا مكتب بريطانيا في الشرق الأوسط في أبريل 1946 بالقاهرة، وبعد ترتيبات أخرى تم طرح فكرة منظمة دفاع الشرق الأوسط **Middle East Defense**، وذلك مع بداية بروز الحرب الباردة والانشقاق بين الحلفاء المنتصرين: المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي، ومحاولة بريطانيا حماية مصالحها من خلال ترتيبات أمنية بعد الحرب.³

كانت فكرة منظمة دفاع الشرق الأوسط محاولة لجر المنطقة إلى تكتلات عسكرية ضد الإتحاد السوفيتي، وترتب عن هذه الفكرة ظهور حلف بغداد الذي انبثق عن قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط التي أنشأتها بريطانيا في مصر، ولكن مصر رفضت الانضمام عام 1951، إلا أن بريطانيا نجحت في تأسيس حلف بغداد من العراق وتركيا وإيران.⁴

الفرع الثالث: الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها

أدى نشوب الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية بزعامة كل من الإتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة جديدة للصراع بين الكتلتين، ولعل خير دليل على ذلك هو إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش **George Bush** الأب عام 1990، عبر التلفزة الأمريكية في تشرين الأول من نفس العام بشكل واضح: "ذهبنا إلى الخليج ليكون

1 - البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 153.

2 - أنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، ص 62.

3 - البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 153.

4 - نفس المرجع، ص 153.

القرن القادم أمريكيا.¹ والخليج العربي بطبيعة الحال هو جزء من الشرق الأوسط، ما يؤكد على أن هذا المفهوم ارتبط بالتخطيط الإستراتيجي الأمريكي، وبعد نهاية الحرب الباردة، وفي عقد 90 ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية، وقد ارتبط المفهوم بالتخطيط العسكري الأمريكي، ليضم إلى الشرق الأوسط القديم بحدوده أثناء فترة الحرب الباردة: جنوب آسيا (الهند وباكستان)، آسيا الوسطى الإسلامية، إضافة إلى منطقة الخليج العربي والمغرب العربي والقرن الإفريقي.

وفي تحديد مهام قوات الانتشار السريع والتي يطلق عليها الآن القيادة المركزية للشرق الأوسط، والتي نشرت عام 1998 جاء ضمن مسؤولياتها القرن الإفريقي ودول الجزيرة العربية وشمال البحر الأحمر، ودول آسيا الوسطى الإسلامية والهلال الخصيب وإيران وأفغانستان، واستتنت القيادة من مهامها إسرائيل وسوريا وأضاف الهند وتركيا، التي جعلت من اختصاص القيادة الأمريكية لأوروبا إلى قيادة المحيط الهادئ، ويتصور كل من **جيفري كامب وروبرت هركابي Jeffrey Camp and Robert Hercapce** (عاملان في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية ومسئولان في الدوائر الرسمية الأمريكية)، أن الهند ضمن قيادة الشرق الأوسط الكبير، ولكن عسكريا خارج نطاق القيادة المركزية لأمن الشرق الأوسط، خاصة مع تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية ودور الهند في بحر العرب.²

ويعتبر **مايكل كلير Michael Clare** قيام وزارة الدفاع الأمريكية بنقل مسؤولية القيادة العسكرية لآسيا الوسطى الإسلامية من قيادة الباسفيك (الهادئ)، أمرا نادر الحدوث في الجغرافيا العسكرية لوزارة الدفاع الأمريكية، بل يعتبر تحولا مهما في التفكير الإستراتيجي الأمريكي للمنطقة الآسيوية الوسطى، باعتبارها منطقة غنية بالثروات النفطية كمنطقة بحر قزوين.³

يرتبط هذا التحول بالمصالح الأمريكية للسيطرة على البترول والغاز الطبيعي من خلال الشركات الأمريكية، وكما كانت فكرة الشرق الأوسط التي طرحها ماهان مرتبطة بحماية المصالح البريطانية في الهند مع بداية القرن العشرين، فإن الهدف الأمريكي من إيجاد الشرق الأوسط الكبير حماية المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، ويلتقي الهدف الإستراتيجي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية في نظرتها للشرق الأوسط، التي تنظر للشرق الأوسط الكبير ككتلة حضارية واحد وهي الحضارة

¹ - كمال سالم الشكري، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2010، ص 519.

² - البرصان سليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

³ - نفس المرجع، ص 159.

الإسلامية، وهو ما يتفق والطرح الذي قدمه صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington حول صدام الحضارات، وما يؤكد هذا الطرح هو قول الدكتور فؤاد زكريا: "لو تأملنا الامتداد المكاني الكبير لهذا المصطلح بالقياس إلى الشرق الأوسط بمعناه التقليدي لتبين لنا أن المقصود الحقيقي منه هو البلاد الإسلامية وليس البلاد العربية، ومعها بعض الدول المجاورة لها في شرقها وغربها...".¹

فمفهوم الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى استبدال المصطلحات القديمة وخصائصها بمصطلحات أخرى، تخدم مصالح وإستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تجاوز تسمية العالم الإسلامي إلى تسمية مستحدثة، بما يشكل قفزا فوق الهوية الثقافية الجامعة لشعوب ودول هذه الجغرافيا من جهة، وتشكيل جمعا لقوميات متعددة ولغات متعددة من جهة أخرى، فمفهوم الشرق الأوسط الكبير محاولة لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، وهو ما سماه منير شفيق: "سايكس بيكو الثاني: تقسيم ما هو مقسم وتجزئة ما هو مجزأ".²

وفي 20 جويلية 2006 أعلنت كونداليزا رايس Condoleezza Rice ولادة مفهوم الشرق الأوسط الجديد، هذا المصطلح الذي لم يتبلور بصورته النهائية إلا بعد ظهور مجموعة من الاقتراحات أعقبت نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991، من خلال إعلان برنارد لويس Bernard Lewis عن موت العالم العربي ككيان سياسي، مقترحا استخدام مفهوم الشرق الأوسط بدلا من العالم العربي،³ وقد رأى مفهوم الشرق الأوسط الجديد النور في تل أبيب على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك رايس، التي قالت وسائل الإعلام الغربية أنها استخدمت هذه العبارة لتحل محل مفهوم الشرق الأوسط الكبير، وقد سبق ظهور مفهوم الشرق الأوسط الكبير في 2003 ظهور مفهوم الشرق الأوسط الموسع، حيث نشرت صحيفة الحياة تقريرا لمبادرة الإدارة الأمريكية، ويذكر التقرير أن مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي آنذاك كونداليزا رايس قد تولت وضع نظرائها الأوروبيين في صورة هذه المبادرة.⁴ والفكرة كما عرضتها رايس هي بمثابة "خريطة طريق لتغيير الشرق الأوسط على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات، وعبر فتح مكاتب للناتو في عواصم المنطقة لتتولى نشر هذه المبادرة.

¹ - إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ط. 01، السليمانية: مطبعة رون، 2010، ص 67.

² - نفس المرجع، ص 71.

³ - نديم منصور، الثورات العربية بين المطامع والمطامح: قراءة تحليلية، ط. 1، بيروت: مندى المعارف للطباعة والنشر، 2010، ص 42.

⁴ - نفس المرجع، ص 45.

المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط

تتميز منطقة الشرق الأوسط بموقعها الإستراتيجي المتميز، حيث تحتل منطقة قلب العالم القديم، وملتقى القارات الثلاثة (آسيا، أوروبا وإفريقيا)، وفي هذا المجال يمكننا استحضار مقولة أطلقها فريدريك راتزل Frederick Ratzel في أواخر القرن 19، التي تقول: "إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية".¹ ولعل هذا الوصف ينطبق إلى حد كبير على منطقة الشرق الأوسط، فهي المنطقة التي تقع في موقع متوسط من العالم وتتوفر لها إمكانات هائلة من عوامل القوة المختلفة، ولذلك كانت ولا تزال هدفا تسعى الإمبراطوريات والدول العظمى عبر التاريخ للسيطرة عليه، وفي هذا الصدد يقول جورج لنسزوكي George Lenczowski في مؤلفه الشهير *The Middle East affairs*: "لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم". ومن أجل فهم سبب هذه النزاعات كان لزاما علينا البحث في أهمية المنطقة على النحو الآتي:

الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية (*) للشرق الأوسط

للدلالة على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، يمكننا أن نتناول المنطقة بدراسة أبرز النظريات التي قدمها علماء الجيوبولتيك فقد قدم هالفورد ماكيندر Halford Mackinder نظرية تعد من أهم النظريات الجيوبولتيكية، وذلك في كتابه *Democratic Ideals and Reality* المنشور سنة 1919. ويرى ماكيندر من خلال نظريته التي أسماها *The geographical pivot of history*، أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط، كما لاحظ أن في وحدة البحار واتصالها ببعضها البعض، ما يبرر أن نطلق عليها جميعا اسما واحدا هو المحيط العالمي *World ocean* بدلا من تعدد أسمائها، وأكد ماكيندر أن قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا والتي تكون جزيرة العالم *World Island* تشغل ثلثي اليابسة كله.²

ثم أشار ماكيندر بعد ذلك إلى نقطة الارتكاز للجزيرة العالمية، والتي يطلق عليها اسم قلب الأرض *Heart Land*، ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد من حوض نهر الفولجا في الاتحاد السوفيتي

¹ - محمد طه بدوي، المدخل إلى العلاقات الدولية، ب.ط. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1977، ص141.

(*) - مفهوم الجيوسياسية: هي مصطلح يوناني يعني دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، وهي العلم الذي يدرس الدولة كهيئة أو كيان جغرافي أو كوحدة في الفضاء، ويرجع استخدام المصطلح للعالم الألماني فريدريك راتزل. Friedrich Ratzel.

² - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص141.

سابقا حتى سيبيريا، إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران، التي تضم إيران وأفغانستان وبلوخستان بالإضافة إلى جزء من مرتفعات منغوليا.

كما تصور ماكيندر أن للأرض منطقة ارتكاز أخرى أسماها **القلب الجنوبي Southern Heartdland** ويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب، وبلاد العرب - في رأي ماكيندر - هي تلك التي تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا وهي مسافة تبلغ ثمانمائة ميل، ومن سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن أي ما يبلغ الألف وثمانمائة ميل، وهناك عدة طرق مائية تربط أطراف تلك المنطقة ببعضها البعض، بالإضافة إلى أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا برياً بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي، وهكذا ومن خلال نظرية ماكيندر يمكن القول بأن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي.¹ حيث اعتبرت ملتقى طرق للتجارة، وللجيوش على حدّ سواء، وهي المنطقة التي تتلامس على شواطئها أوروبا، آسيا وإفريقيا.²

كذلك فهناك نظرية جيوبوليتيكية أخرى قدمها أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكيين وهو **نيكولاس سبيكمان Niculus Spykman**، وقد لفت سبيكمان الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة لأراضي الهامش والتي أسماها **Rimlands**، وكان يرى أن: "من يسيطر على دول المحيط الأرضي (أراضي الهامش) يسيطر على أوراسيا ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم."³ وهكذا فإذا أردنا أن نفسر أهمية منطقة الشرق الأوسط واعتمادا على هاتين المنطقتين، لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع في أقرب قلب الأرض، وأنه يشكل جزءا من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض، بل أن إيران نفسها هي جزء من قلب الأرض، ولو استعرضنا الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط لأمكننا أن نلمس أهميتها الحيوية، ويمكننا أن نشير إلى بعض من هذه الخصائص فيما يلي:⁴

- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا، وأوروبا وإفريقيا).

¹ - ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، ب.ط، الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1995، ص 50.

² - زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط: ولادة سوريا ولبنان، ب.ط، بيروت: دار النهار للنشر، 1975، ص 17.

³ - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 51

⁴ - نفس المرجع، ص 51.

- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات أهمها: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي والمحيط الهندي.
- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة مثل: نهر النيل، نهر الفرات، نهر الأردن، ..
- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي قناة السويس ومضائق البوسفور، الدردنيل، باب المندب وهرمز.
- يتسم مناخ منطقة الشرق الأوسط بالاعتدال على مدار العام، حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوباً، والمنطقة المعتدلة والباردة شمالاً، مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.
- يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالاتساع والعمق، حيث تبلغ مساحة دول منطقة الشرق الأوسط حوالي 07 ملايين كيلومتر مربع.¹

مما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من المنظور الجيوبوليتيكي.

الفرع الثاني: الأهمية العسكرية للشرق الأوسط (الأهمية الإستراتيجية)

إننا في هذا المجال لا نستخدم لفظ الإستراتيجية^(*) بمفهومها الواسع، الذي يشير إلى استخدام مجمل قوة الدولة أو إمكانياتها لتحقيق مجمل أهدافها السياسية أو ما يسمى بالإستراتيجية الكبرى **Grand Strategy**، بل نقصد حين نستخدم هنا مصطلح الإستراتيجية مجرد المدلول الضيق أو التقليدي، والذي يقتصر مفهومها على مجرد الحرب واستخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول، أو كما يشير إليها

1 - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(*) - مفهوم الإستراتيجية: انبثق مفهوم الإستراتيجية من الفكر العسكري بفعل ارتباطه مدة طويلة بالانتصارات أو الإخفاقات العسكرية البحتة التي تحدث في ساحة المعركة، اشتقت كلمة إستراتيجية أصلاً من الكلمة اليونانية (**Strategos**) ومعناها الحرفي القائد، وكانت تعني أيضاً فن قيادة القوات وعرفت لمدة كبيرة على أنها فن كبار القادة السياسيين، ويعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني سان تزو الذي أرشد العسكريين من خلال كتابه فن الحرب إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر، وقد عرف كلاوزفيتز **Clausewitz** الإستراتيجية بأنه: "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب"، أما البروفسور دلبريك **Delbrick** تعريفاً للإستراتيجية بأنها: "علم استخدام المصادر العسكرية لتحقيق أهداف الحرب".

ريموند آرون Aron Raymond باعتبارها: " فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية." وبناء على ذلك فإن أهم العناصر التي تشكل لنا وتحدد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تتصل بصفة مباشرة بالعمليات العسكرية، سواء ما تعلق مباشرة بالقوات المسلحة في البر أو البحر أو الجو، أو ما تعلق بالقواعد التي تعمل منها تلك القوات، تتمثل فيما يأتي:¹

- الاتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط كما أشرنا في السابق، تمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان، وتتنوع طبيعة التربة يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في مختلف الميادين السهلية والجبلية،...
- صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.
- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية، كصناعة الأسلحة والذخائر لاسيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطورة، بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض الدول الشرق أوسطية مثل: تركيا، إسرائيل، إيران،..
- الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.²
- امتداد السواحل المطللة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة، تكون قواعد بحرية، بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك العديد من المطارات والقواعد الجوية، ومن المعلوم ما لهذه القواعد سواء البحرية أو الجوية من أهمية في تلك المنطقة الملتهبة من العالم.³
- توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، مما يسهل إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.⁴ فهذه العناصر توضح بما لا يدع مكانا للشك الأهمية الإستراتيجية التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في فترات الحروب والنزاعات التي تشكل أحد أهم المعالم الراسخة التي تميز المنطقة عبر مختلف الفترات.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية والحضارية للشرق الأوسط

1 - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2 - نفس المرجع، ص 52.

3 - آفي شليم، الحرب والسلام في الشرق الأوسط (ترجمة ناصر عفيفي). ب.ط، القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 2001 ص

ص 13- 14

4 - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ترجع الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية للشرق الأوسط للموارد الاقتصادية والثقافية التي تحتلها هذه المنطقة، وفي هذا الصدد يرى روبري جي ليبر Robert.J.Liber أن الشرق الأوسط من الأقاليم الحيوية المعدودة على الكرة الأرضية، التي تتركز في بلدانها وعلى أراضيها المصالح الاقتصادية، السياسية والحضارية لمعظم دول العالم وشعوبها، ولاسيما الدول الصناعية التي تحتاج إلى الثروات الطبيعية من الموارد الخام، وأبرزها النفط والغاز عن حاجاتها إلى الأسواق الاستهلاكية التي تتوفر بكثرة في دول المنطقة.¹

ولذلك خصصنا فرعا مستقلا عن الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية للشرق الأوسط - وإن كانت الأهمية الاقتصادية والحضارية تدور في نفس الإطار - للبحث عن مختلف الإمكانيات والخصائص الاقتصادية والحضارية التي تميز هذه المنطقة عن سواها من مناطق العالم، وتجعلها محط أطماع مختلف القوى الدولية.

أولا- الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط:

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة حيوية من الناحية الاقتصادية، وذلك راجع إلى مصادر الطاقة المتوفرة فيها، حيث تقع دول الشرق الأوسط ضمن ما يعرف بـ"إهليلج الطاقة الإستراتيجي"²، وقد ضاعف من أهمية الشرق الأوسط اكتشاف البترول والغاز واحتوائه على أكثر من ثلثي احتياطات النفط والغاز في العالم، مما جعل منطقة الشرق الأوسط محط أنظار الدول المسيطرة على النظام العالمي، وذلك للدور الاقتصادي المكمل الذي أصبح يلعبه الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، بمعنى أن المنطقة مرتبطة ارتباطا عضويا بالاقتصاديات الغربية، من هذا المنطلق يمكن تحليل الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط من خلال:

1/- البترول:

كانت الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط تقاس حتى القرن 20 بأهمية موقعه المتوسط، وتحكمه في طرق المواصلات والتجارة الدولية، غير انه في عام 1908³ تم اكتشاف البترول في إيران، ومع تزايد

¹ -Robert.J.Liber, No common power: understanding International Relations. London scott foresman and company, 1988, P.P. 215-218

² - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ - نفس المرجع، ص 55.

اعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول-الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في تلك البلدان- تزايد الاهتمام الدولي بشؤون منطقة الشرق الأوسط، وازداد ارتباط مصالحها بالمنطقة، وبدأ بينها الصراع من أجل السيطرة على آبار البترول في المنطقة.¹

ولم يكن لبترول الشرق الأوسط في البداية تلك الأهمية الكبرى التي له الآن، ويرجع ذلك إلى أن نقل البترول من الأمريكيتين إلى أوروبا كان أقل تكلفة وأكثر سرعة وأماناً، لاسيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية (فقد بلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول عام 1940 حوالي 06% من الإنتاج العالمي، أي بمعدل 275 ألف برميل/يومياً تقريباً)،² غير أنه ونتيجة ازدياد الطلب العالمي على البترول بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما نتيجة لمشروع مارشال لإنعاش الاقتصاد في أوروبا، أخذ إنتاج البترول في الشرق الأوسط في الزيادة حتى وصل عام 1960 إلى حوالي 5 مليون برميل/يوم، ثم إلى 17 مليون برميل/يوم عام 1970، ليصل إلى 26 مليون برميل/يوم عام 1977.³

وعلى الرغم من استحداث مصادر بديلة متعددة للطاقة، فمن المتوقع أن يظل للبترول أهمية نسبية كبيرة بين مصادر الطاقة المختلفة، ولعل ذلك راجع إلى بعض الاعتبارات التي يتعين الأخذ بها عند تقييمنا لأهمية بترول الشرق الأوسط، وهذه الاعتبارات تكمن في تمتع نفط الشرق الأوسط بمزايا قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم، من أهم هذه الميزات الجيولوجية أو الطبيعية التي ينفرد بها نفط الشرق الأوسط هي:⁴

- وجود كميات نفط هائلة مصانة من التفسخات، وذلك نتيجة لكون الأرض في الشرق الأوسط سليمة في تكوينها الجيولوجي من الهزات والزلازل الأرضية، بالإضافة إلى ذلك فقد ساعد تكوين الأرض في المنطقة على سهولة وإمكانية الإنتاج الكبير من الحقل الواحد، واندفاع النفط من جوف الأرض دون حاجة للضخ.
- غزارة الآبار العربية وقلة عمقها، فمعظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يتراوح عمق الآبار بين 05 آلاف إلى 06 آلاف قدم، ونادراً ما يصل إلى 10 آلاف قدم، كما

¹ - هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية (ترجمة: محمد مخلوف)، ط01، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992، ص47.

² - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص55.

³ - نفس المرجع، ص55

⁴ - حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط01، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص ص 163-164.

تتميز آبار النفط في الشرق الأوسط بإنتاجيتها المرتفعة جدا، وأن نسبة الآبار الجافة قليلة إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى من العالم.

- المعروف أن جميع أنواع النفط الخام تحتوي على نسبة معينة من مركبات الكبريت والمعادن، بسبب التفاعلات التي تحدث بين النفط الخام وما تحويه الطبقات الأرضية من هذه المركبات، ويعتبر النفط الخفيف من أجود أنواع النفط لخلوه نسبيا من مادتي الرصاص والكبريت، اللتين تتركبان آثارا سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير، كما تؤديان إلى رداءة مواصفات بعض المشتقات النفطية كالبنزين ووقود الطائرات والوقود المنزلي، إلى جانب تلوث البيئة وزيادة في الكلفة الرأسمالية التي تفرضها عملية التخلص من هذه الشوائب، ومع وجود اختلافات في نوعية النفط في الشرق الأوسط، فإن الصفة العامة التي يتميز بها هذا النفط هي الجودة، أي انخفاض نسبة الكبريت والرصاص فيه.¹

ويحتوي قلب الشرق الأوسط على 60% من الاحتياطي العالمي للبتروول وحوالي 35% من إنتاجه،² ولذلك ارتبطت هذه المنطقة بالعديد من أشكال الإستراتيجيات العالمية، وازداد الصراع السياسي الدولي حولها، ولذلك يعتبر البعض أن إحدى أهم الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط، تتمثل في ما يسمى "أهميتها الإستراتيجية العابرة للإقليمية"، والتي تعود إلى عدة عوامل أبرزها احتياطها الضخم من النفط، وتعتبر منطقة الخليج العربي المنطقة الأغنى بالنفط في العالم دون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد وشبه المؤكد بين 700 إلى 800 مليار برميل من النفط³، ويرتكز امتلاك النفط لدى المنتجين الرئيسيين الخمسة الأوائل في العالم، والذين ينتمون جغرافيا إلى منطقة الشرق الأوسط وهم: المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت، إذ يمتلكون نحو ثلثي المخزون العالمي.

2/- الغاز الطبيعي:

وهو أيضا من أهم مصادر الطاقة، وقد بلغ الاحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط عام 1983 حوالي 22 ترليون متر مكعب أي حوالي 24.2% من الاحتياطي العالمي، ويقدر لهذه الكمية أن تعيش لحوالي 567 عام، أما حاليا فنجد أن الشرق الأوسط يحتوي على 66% من احتياطي العالم.⁴

1 - عامر محمد معاذ فارسي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2 - نفس المرجع، ص 29.

3 - نفس المرجع، ص 29.

4 - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 58.

3/- **المعادن:** فيما يختص بالثروة المعدنية، وهي الشق الشائع في الربط بين التركيب الجيولوجي ومصادر الثروة الطبيعي فإننا نجد معظم بلاد الشرق الأوسط فقيرة في المعادن بالقياس إلى الأقاليم التعدينية الرئيسية في العالم، وعلى العموم فإن ما هو موجود في الشرق الأوسط من معادن يظهر أساساً في النطاق الجبلي الإلتوائي في تركيا وإيران، وفي مناطق الانكسارات أو مناطق التداخل التركيبي في النطاق البلوري القديم، وخاصة في مصر والسعودية، وتعد تركيا أكثر دول الشرق الأوسط غنى وأكثرها استغلالاً لثروتها التعدينية المتعددة، ففيها أكبر إنتاج للفحم (08 مليون طن) وفحم اللجنائيت (نوع من الفحم الرديء، نحو مليوني طن سنوي)، والحديد (2.5 مليون طن مقابل نحو نصف مليون طن في مصر)، وتعد تركيا إحدى أكبر دول العالم في إنتاج معدن الكروم (916 ألف طن)، وتنتج من النحاس عشرين ألف، وفي إنتاج معدن المنغنيز تصدر مصر دول الشرق الأوسط (673 ألف طن مقابل 13 ألف طن لتركيا).¹

وبالرغم من أن دول الشرق الأوسط لا تدخل مناطق التعدين الرئيسية بالمقياس العالمي، فإن ما هو موجود من معادن يكون ركيزة لا بأس بها لتنويع النشاطات الاقتصادية في الإقليم، مثال ذلك صناعة الحديد والصلب الثقيلة التي توجد في تركيا ومصر وإيران.² ولعل صناعة الحديد والصلب التركية هي الصناعة المتكاملة محلياً في الشرق الأوسط، وإنتاج الحديد والفحم المحلي يقلل نفقات هذه الصناعة، أما في مصر وإيران فإن هذه الصناعة — التي أنشئت في حلوان وأصفهان بالمعونة السوفيتية — تحتاج إلى الفحم المستورد من الخارج، ورغم ذلك فإن مثل هذه الصناعات الثقيلة تعطي الدول بداية توازن جيوبوليتيكي في مصادر قوتها الأرضية.

ثانياً - الأهمية الثقافية للشرق الأوسط:

زادت أهمية العوامل الثقافية في العلاقات الدولية باعتبارها أهم العوامل المحركة للصراع السياسي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة لصالح الثقافة والحضارة الغربية، ويتسم الشرق الأوسط بالتنوع الثقافي واللغوي (العربي)، فمن الناحية العرقية تسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناس وهي:³

¹ - محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية، ب.ط، مصر: دار هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص ص 296-297.

² - نفس المرجع، ص 298.

³ - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- الشعوب الهندية-الأوروبية Indo-Europeans: ويتواجد هذا الجنس في إيران والعراق، وبعض مناطق الأناضول وهؤلاء يتكلمون الفارسية، وبعض اللغات القريبة منها.
- الشعوب التركية ويتحدثون اللغة التركية.
- الشعوب السامية Semitic Peoples: وهم لا يمثلون أمة واحدة، فمنهم العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون اللغة العبرية.

ونفس الشيء من الناحية الدينية فعلى الرغم من أن أكثر الأديان انتشارا في المنطقة هو الإسلام، إلا أن المسلمين لا يمثلون كتلة متجانسة بل ينقسمون إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى علوية وزيدية وجعفرية، إلى جانب البهائيين والدروز، أما المسيحيون فينقسمون بدورهم إلى حوالي 12 كنيسة مثل: الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والروم الكاثوليك والأنجليكان والبروتستانت،... وهناك أخيرا الديانة اليهودية بطوائفها المتعددة إلى جانب العديد من الأديان الأخرى.¹

أدى هذا التنوع الثقافي والعرقى والديني إلى نشوب العديد من الصراعات المحلية، والتي استغل بعضها من جانب القوى الخارجية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة (كالحرب الأهلية اللبنانية مثلا)، كما تحتوي منطقة الشرق الأوسط على المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاثة، ومن ثم فهي تتمتع بمنزلة روحية لدى غالبية سكان العالم، وقد لعب العامل الديني دورا بارزا في علاقات دول المنطقة بالعالم الخارجي، فمنذ القرون الوسطى شهد الشرق الأوسط سلسلة من الحملات الصليبية الأوروبية التي استهدفت حصر المد الإسلامي، الذي كاد أن يحاصر أوروبا، كما لعب الإسلام دورا رئيسيا في الحيلولة دون تغلغل الإيديولوجية الشيوعية في المنطقة.²

كذلك فقد ساعد انتشار الإسلام في المنطقة على نشر اللغة العربية مما ساعد على دعم الهوية العربية الإسلامية، التي لعبت ولا تزال تلعب دورا مرموقا في العمل على تحقيق الوحدة بين دول المنطقة، مما يعني خلق قدرة جماعية هائلة قادرة بما يتوفر لها من إمكانيات مادية ومعنوية على المشاركة بصورة فعالة ومؤثرة في مجرى العلاقات الدولية، الأمر الذي يهدد المصالح الحيوية للدول الكبرى في لمنطقة.³

1 - ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2- نفس المرجع، ص 61.

3 - نفس المرجع، ص 62.

المبحث الثاني: ماهية توازن القوى والنظريات المفسرة له

كانت السمة الأساسية التي ميزت العلاقات السياسية الدولية على اختلاف الزمان والمكان هي الصراع من أجل القوة، وقد كان هذا الصراع بين قوى متعددة في ظل غياب سلطة أعلى تستطيع التحكم في سلوك هذه الأخيرة، حتى لا تطغى إحداها على الآخرين بما يمكنها في النهاية من فرض إرادتها على الجميع. من هنا تبرز الإشكالية الرئيسية في العلاقات الدولية، أي مشكلة القوة والمتمثلة في البحث عن الأسلوب الذي يكفل للدول حماية أمنها وصيانة استقلالها وسيادتها ويحول دون إفراد إحداها بالسيطرة على ما عداها من الدول، فظهرت العديد من الحلول كان أفضلها هو الحل الواقعي، الذي لم يجاريه حتى الآن حل آخر في فعاليته في تحقيق الانتظام للعلاقات بين الوحدات السياسية المتفاعلة، وهو ما اصطلح عليه "بتوازن القوى".

ترجع الجذور التاريخية لسياسة توازن القوى إلى دولة المدينة اليونانية، فالحرب بين إسبرطة وأثينا نجمت عن تطلع الأولى نحو منع الثانية من زيادة قوتها، وكان ميكياقلي من بين الأوائل الذين طوروا مفهوم توازن القوى لدراسة النظام الأوروبي في عصر النهضة، ولكن ومع قيام الدولة القومية أصبح توازن القوى الوسيلة التي تلجأ إليها هذه الدول لمنع سيطرة القوة الواحدة، والمحافظة على أمن الجميع واستقلالهم.¹

تعد الفترة من عام 1648 تاريخ معاهدة واستقاليا حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789 العصر الذهبي الأول لتوازن القوى، أما العصر الثاني فيرجع إلى القرن 19 والذي بدأ على وجه التحديد من عام 1815-1914، والذي كان يعتمد أساساً على وجود عدد محدود من القوى الرئيسية المعنية بالحفاظ على السلام، وهذا ما سمي بتوازن القوى الكلاسيكي والتقليدي.²

المطلب الأول: مفهوم توازن القوى

¹ - علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ب.ط، بغداد، 2010، ص 163.

² - نفس المرجع، ص 163.

يعتبر مفهوم توازن القوى من المفاهيم التي شهدت نقاشات حادة في العلاقات الدولية، على اعتبار أن العلاقات الدولية هي علاقات بين قوى متفاعلة مع بعضها البعض، وليس من المتصور بأي حال أن يتحقق لهذه العلاقات شيء من الاستقرار إلا عن طريق توازن قواها في مواجهة بعضها البعض وإلا سادت شريعة الغاب، ومن أجل ضبط مفهوم توازن القوى لابد أولاً من البحث في معنى التوازن ثم مفهوم القوة.

الفرع الأول: التوازن Balance

إذا بحثنا في مفهوم التوازن لغة نجد: توازن يتوازن، توازنا فهو متوازن ويقال توازنت قوة المتحاربين إذا تعادلت وتساوت في الوزن.¹ فمفهوم التوازن في المعنى العام يعني الحالة المستقرة، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائماً، لكنها تشير إلى الاستقرار وعدم التوتر، لكنها في بعض الأحيان تشير إلى أبعد من الاستقرار، إذ يذهب إلى المثالية وليس الاستقرار المعتاد، فحين نصف الرجل العاقل بأنه ذو شخصية متزنة، فإننا نعني الشخصية الخالية من كل مظاهر التطرف.²

تستخدم جميع العلوم مصطلح التوازن رمزاً للحال المعتادة المستقرة، فيستخدم على النفس مصطلح التوازن النفسي للتعبير عن الحالة العادية للإنسان العادي، ويستخدم علم الاجتماع مصطلح التوازن الاجتماعي لوصف المجتمع الخالي من التوترات، ويكثر علم الاقتصاد من استخدام مصطلح التوازن لوصف الأوضاع المقبولة، فيقول التوازن بين العرض والطلب والتوازن في التنمية والتوازن بين الصادرات والواردات، والتوازن التجاري،...³

أما علم السياسة فيستخدم مصطلح التوازن للإشارة إلى الحالة المستقرة على أسس عقلانية، فيقول: النظام قائم على توازن السلطات، كإشارة إلى نظام لا يخضع لهيمنة سلطة واحدة، كما يستخدم مصطلح: قوى سياسية متوازنة،.. للتدليل على استقرار النظام السياسي، كما يستخدم مصطلح: توازن القوى الدولية لوصف المجتمع الدولي المتسم بالاستقرار، فالتوازن بهذا المعنى يشير إلى

¹ - معجم المعاني الجامع، نقلاً عن الموقع:

¹ - <http://www.almaany.com> يوم 2015/02/19 على الساعة: 14:20.

² - إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ط2، ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009، ص40.

³ - نفس المرجع، ص40.

الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف،¹ وهو يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين، إنه يشير في الإجمال إلى حالة من حالات الاعتدال النسبي، وهي الحالة المقبولة في حياة الأفراد والمؤسسات والجماعات والدول، وهذه الحالة لا تنشأ إلا كمحصلة لاستمرار الصراع بين وضعين متعارضين، كما أن التوازن قد يعني وجود علاقة متبادلة قوية بين مكونات النظام، بمعنى أن كل تغيير يلحق بعنصر معين، فإن تغيرات مصاحبة تحدث للعناصر الأخرى، ولا يحدث اختلال لتوازن التنسيق.²

الفرع الثاني: القوة power

تعتبر القوة واحدة من أكثر المفاهيم المركزية، فمعظم تعاريف السياسة تنطوي على مفهوم القوة ومعظم التفاعلات الدولية هي تفاعلات سياسية، أو لها تداعيات على السياسة، فالسياسة هي سياسات قوة من وجهة نظر ميكيافلي³، وبالتالي فليس من المستغرب أن يكون مفهوم القوة مفهوما بارزا في المناقشات الدولية من ثيوسيديدز **Thucydides** إلى يومنا هذا، تاريخ طويل من المناقشات لدور القوة في العلاقات الدولية،⁴ ومع ذلك ورغم هذه النقاشات نجد بأنه ليس هناك اتفاق في تعريف مفهوم القوة، فالباحثين والمفكرين لا يختلفون فقط في تحديد دور القوة ولكن أيضا فيما يتعلق بطبيعة القوة، ويرى مورغنتو **Hans Morgenthau** بأن القوة: "مفهوم القوة السياسية يشكل واحد من أصعب المشاكل المثيرة للجدل في العلوم السياسية." أما كينث والتز **Kenneth Waltz** فيرى بأن القوة هي مفهوم مفتاحي في النظريات الواقعية للسياسة الدولية، ويثير الانتباه إلى أن التعريف الصحيح للقوة لا يزال مثيرا للجدل، ويصف روبرت غبلين **Robert Gblin** مفهوم القوة بأنه واحد من المفاهيم الأكثر إزعاجا في العلاقات الدولية، مشيرا إلى أن تعدد تعاريف القوة يشكل إحراجا للعلماء.⁵

ويذهب ماركس فيبر **Max Weber** إلى تعريف القوة على أنها: "احتمال احتلال فاعل واحد في إطار علاقات اجتماعية، وضع يمكنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة، بغض النظر على

1 - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص41.

2 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ب. ط، القاهرة، 2010، ص133.

3 - جوزيف فرانكلي، العلاقات الدولية (غازي عبد الرحمان القسبي) ط 2، السعودية: دار تهامة للنشر، 1984، ص

222.

4 - Bierstedt.R, « An analysis of social powe ». **Amirican Sociological review**, vol15, N06, december 1950, p730.

5 - David A. Baldwin, **power and international relation** (in the book: the international relation). first published, London: sage publication inc, 2013. p275.

الأساس الذي يستند إليه هذا الاحتمال¹ فهذا التعريف يشير بوضوح إلى أن نوايا الفاعل تشكل جزءاً هاماً من مفهوم القوة.

أما بلو Blau.P.M فيرى بأن القوة هي: «قدرة الأشخاص أو الجماعات على فرض إرادتهم على الآخرين على الرغم من المقاومة من خلال الردع، إما على شكل الامتناع المنتظم عن تقديم المكافآت، أو في شكل من أشكال العقاب»²، فهذا التعريف حدد الطرق التي من خلالها يمكن للدولة فرض إرادتها على الآخرين. وهذا التعريف يشبه تعريف كل من لزوال Lasswell وكابليين Kaplan في مؤلفهم « القوة والمجتمع Power and Society » حيث يقولان: «القوة هي عملية تؤثر على سياسات الآخرين مساعدة (فعلية أو التهديد) بالحرمان لعدم المطابقة في السياسات المقصودة»³، فهذا التعريف اعتبر القوة هي سياسة التأثير على الآخرين.

من جملة التعريفات السابقة، يمكن القول بأن القوة هي القدرة على جعل الطرف الآخر يتصرف وفق إرادتنا ومصالحنا، قهراً أو طوعاً أو طالباً للمصلحة، والمعنى العميق لذلك هو جعل الطرف الآخر يفكر وفق إرادتنا ومصالحنا، ومن هنا يمكننا استخلاص جملة من الخصائص تكمن في:

- القوة ليست هدف في نفسها، ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير.
- قوة الدولة دائماً نسبية، ويتوقف تقديرها على أمرين: القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة إلى قوة فعالة، ومحصلة قوة الطرف الآخر.
- القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى.
- تندرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية وبين أسلوب القسر.

الفرع الثالث: توازن القوى Balance of power

لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الغموض عند كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة منها:⁴

- فهم توازن القوى على أنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين.

¹ - David A. Baldwin, opcit, p275.

² - Blaud.M.p, Exchange and power in social life. new york :jhon wiley, 1967, p117.

³ - lasswell.DH and Kaplan, power and Society. New York: yale university press, 1950, p76.

⁴ - ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط01، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص267.

- افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركيته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد.
- افتراض توازن القوى كسياسة دولية مقصودة لذاتها، باعتبارها أداة لحفظ الاستقرار الدولي.

لذلك ليس هناك تعريف محدد لمعنى توازن القوى، إذ يحفل أدب العلاقات الدولية بمعاني متعددة له، ويستخدم في أكثر من شكل ومعنى، لكونه يعكس ظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية فحسب، بل هي موجودة في الطبيعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وفي أبسط تعريف لتوازن القوى يمكن الإشارة إلى أنه من أجل ضمان استمرار واستقلال الدولة، تلجأ للبحث عن القوة في نظام ميزته الأساسية الفوضى، فمن غير القوة قد تصبح الدولة خاضعة لإرادة الدول الأخرى، وقد تخسر أمنها، من أجل ذلك يصبح البحث عن القوة صفة أساسية أو طبيعة لهذه الدول، وفي ظل التنافس لتعظيم القوة، تلجأ الدول للتوازن من أجل منع دولة من التفرد بالقوة وتعظيمها على حساب دول أخرى.¹

ويشير سيدني فاي Sidney Fay بأن توازن القوى يعني: "التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية، والقادرة على منع أي منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين"²، فتوازن القوى حسب فاي يعتبر كآلية لمنع ظهور قوة مهيمنة تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد وفرض مبادئها على باقي القوى في المجتمع الدولي.

أما ماثيزن Mathisen فيرى بأن: "توازن القوى يحمل عدة معاني انطلاقاً من شموليته عليها بمجملها فأعتبره"³.

- تغير في نمط وتوزيع القوة.
- مجموعة من الدول المستقلة بعد صراعها لفترة طويلة، تسعى لتطوير أنظمة أخلاق وموازن قوى.
- تمحور القوة عند قطبين يدل على أنه لا يوجد في واقع الأمر طرف ثالث لديه من القوة الكافية للحفاظ على التوازن.

¹ - T.V.Paul, the enduring axioms of balance of power theory and their contemporary relevance (balance of powe: theory and practice in the 2st century). california: Stanford university press, 2004, p p 4-5.

² - ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

³ - نفس المرجع، ص 267.

- هو مصلحة إستراتيجية تهتم الدول الكبرى، وتدفعها للعمل من أجل توازن القوى لمصالحها.

فهذا التعريف يشير في البداية إلى أن توازن القوى هو وضع توزيع القوة في النظام الدولي، هذا التوزيع يتم من خلال العديد من الطرق والأساليب تأتي في مقدمتها التحالفات، كما اعتبر ماثيزن أن تحقيق توازن القوى هي وسيلة مهمة للقوى الكبرى من أجل الحفاظ على مصالحها، وفي رأيه فإن أصلح نظام لتحقيق توازن القوى هو نظام الثنائية القطبية، أين توجد قوتين تمنع ميل كفة القوة لصالح أحدهما.

أما أودقارد Odgaard فيرى أن: "مصطلح توازن القوى بشكل مثالي يضمن توزيع القوة بطريقة تمنع أي دولة أو كيان من الهيمنة على باقي الدول أو الكيانات، فالخصائص الموضوعية كالقوة العسكرية والموارد الاقتصادية،... تلعب دوراً محورياً في تحديد الدول التي تتولى مناصب القوى الكبرى..."¹، فتوازن القوى بهذا المعنى يعتبر بأنه الآلية التي تمنع الدول، أو حتى فواعل أخرى غير الدول كالجماعات المسلحة مثلاً (الكيانات) من التفرد بالقوة، وقد حدد أودقارد الخصائص الموضوعية التي تسمح للدول بالسيطرة والهيمنة على باقي الدول ممثلة خاصة في القوة العسكرية والموارد الاقتصادية.

ويذهب دانيال كولار Daniel Kolar إلى تعريف توازن القوى على أنه: "السياسة التي لا يجوز بحسبها أن تمتلك دولة ما قوى تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم بوجهها، وتقوم هذه السياسة على حسن النية والحذر، وتسمح للأطراف بالمحافظة على استقلالها وعدم الوقوع تحت سيطرة قوة عظمى،... وهو مبدأ يشكل أداة تجريبية لتثبيت العلاقات الدولية"². فحسب كولار فإن توازن القوى يعتبر كسياسة تمنع تفرد دولة بالقوة، ما من شأنه الحفاظ على استقلال الدول والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول.

ويعرف أحد الباحثين العرب توازن القوى بأنه: "حالة تعادل وتكافؤ جميع القوى المتضادة المؤثرة على جسم ما، والتي يسعى هذا الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية، سواء أثناء الثبات أو الحركة، وقدرته على العودة إلى هذه الحالة التعادلية عندما تتغير إحدى هذه القوى المؤثرة عليه سلباً أو إيجاباً

¹ - Rizwan Naseer, "Lui Dabin, Musarat Amin, balance of power and order international relation". [berkeley journal of social science](http://berkeleyjournalofsocialscience.com), Vol02, Issue04, April2012 ;p01.

² - peter Toledo, [Classic realism and the Balance of power theory](http://Pi.Library.yoku.ca/ojs/index.php/gjis/article/view/file/3525/31924.p59.21/02/2015). on: Pi.Library.yoku.ca/ojs/index.php/gjis/article/view file/3525/31924.p59.21/02/2015 at 09:39.

لتحقيق حالة استقراره¹. فهذا التعريف يذهب إلى أن توازن القوى هو في حقيقة الأمر غاية وهدف، مرهون برغبة وإرادة الدول والفاعِل الدولية التي تسعى للعودة إلى حالة التعادل والتوازن.

أما عن تعريف مصطلح توازن القوى في الموسوعات نجد من أهم التعريفات مايلي:

- تعريف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، التي ترى بأن مصطلح توازن القوى هو "مصطلح إستراتيجي هام في المجالات السياسية والعسكرية، يعني الوصول إلى نقطة الاستقرار، أي الموقف الذي يتعذر معه على أي نسق دولي فرعي أو تحالف، أن يملئ إرادته على الأنساق الأخرى، وذلك عن طريق إنتاج السلاح والمحافظة على السلام القائم على المصالح، والحفاظ على مستوى متعادل في القوة العسكرية لردع الأطراف المناوئة لعدم قيامها بالحرب".² يُركز تعريف الموسوعة الميسرة لتوازن القوى على فكرة أن تحقيق التوازن يقوم على أساس القوة العسكرية، كرادع لأي دولة تريد أن تنش حرب أو أن تكون قوة مهيمنة تفرض مصالحها وأهدافها.

- أما الموسوعة السياسية فقد عرفت توازن القوى على أنه: "نظام العلاقات الدولية المبني على أساس فرضية أن حفظ السلام الدولي، يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة الدول أو التحالفات الأخرى المقابلة، وبالتالي فإن التوازن في القوى يضمن عدم الإخلال بالوضع الدولي الراهن، وتوزيع النفوذ بالتراضي بين الدول المعنية، ومن هنا يفترض هذا النظام أن تساند القوى الدولية أية دولة تتعرض للعدوان من دولة أخرى ضمن هذا النظام، لأن الامتناع عن ذلك يؤدي إلى نمو قوة الدول المعتدية ودفعها للعدوان والتوسع على حساب الأطراف الأخرى، مما يخل بالنظام الدولي القائم ويعرضه للزوال".³ فهذا التعريف يذهب إلى تعريف توازن القوى كمرادف لفكرة الأمن الجماعي، القائمة على أساس منع أي عدوان تتعرض له دولة في هذا النظام، لأن عدم مواجهة الدولة المعتدية سيؤدي إلى زيادة قوتها، وبالتالي الإخلال بتوازن القوى القائم، ما من شأنه أن يقوض الاستقرار في النسق الدولي.

وانطلاقاً من هذه التعريفات، يمكن القول بأن تعبير توازن القوى كوصف مجازي للوضع الراهن Statuquo لتوزيع القوة في نسق دولي معين، يحمل الكثير من المضامين، التي تباينت تبعاً لتباين الظروف

1 - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

3 - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 797.

التاريخية لعلاقات القوى في المجال الدولي، وارتباطا بذلك نستطيع أن نميز بصدد مفهوم ميزان القوى ومن ثانيا ملاحظة الواقع التاريخي بين 03 نظرات:¹

أولا/ - المدلول العلمي أو الموضوعي لتوازن القوى: يفترض المدلول الموضوعي أو العلمي لتوازن القوى، أن النسق الدولي يقوم على توازن تلقائي ذاتي، يتحقق انتظامه بعيدا عن نوايا الدول المكونة له، ثم يقوم على علاقة الفعل ورد فعل (لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه)، وعلى هذا الوضع يصح القول أن النسق الدولي يحتوي على انتظام ذاتي، يتحقق به التوازن في توزيع القوة بما يؤكد استمراره.

إن فكرة آلية توازن القوى قديمة قدم النسق الدولي الأوروبي ذاته، فقد كان فنلون **Fenelon** يتصور توازن القوى كجهاز يعمل بطريقة شبه ميكانيكية للمحافظة على الوضع الراهن لتوزيع القوة في النسق الأوروبي، فهو يتصور النسق الدولي الأوروبي كجهاز واحد، يؤكد لبقاء أجزاء تساندها بالتدافع **Se soutiennent en se contrepoussant**، وهكذا يكاد يقول عام 1734 أن التوازن الأوروبي يتحقق بميكانيكية قوة الجذب بين أعضاء النسق الأوروبي.² ولا يزال تصور توازن القوى كجهاز ديناميكا السياسة، الذي يربط بطريقة آلية توزيع القوة في الأنساق الدولية على مستويات يتحقق بها التوازن، لا يزال مثل هذا التصور شائعا لدى الكثير من المفكرين المعاصرين، ومن أشهرهم أبو القانون الدولي **فاتيل Vatil**.³

من هنا يمكننا القول بأن توازن القوى وفق المدلول الموضوعي أو العلمي، يعني ببساطة توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل، والذي يحول دون أن تتمكن أي دولة من الهيمنة على ما عداها من الدول، وهذا التوازن يتم بشكل تلقائي دون أن تسعى أي دولة إلى تحقيقه، فهو يتحقق نتيجة للصراع الدولي، وهكذا انتقل مفهوم توازن القوى من كونه جهازا ديناميكيا للسياسة داخل النسق الدولي، إلى توازن القوى كسياسة بهدف معين، ومن ثم إلى المفهوم النمطي.

ثانيا/ - المدلول النمطي لتوازن القوى: تتخذ سياسة توازن القوى بهذا المعنى عددا من الصيغ، التي تتباين تبعا لتباين تصور الدولة لأهدافها القريبة من سياستها، والهدف النهائي والبعيد لسياسة توازن القوى هو

¹ - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² - نفس المرجع، ص ص 232-233.

³ - نفس المرجع، ص 233.

الحيولة دون قيام الإمبراطورية العالمية، بيد أن أهداف هذه السياسة القريبية عديدة ومتباينة الصيغ نستطيع أن نورد منها:¹

- سياسة توازن القوى تهدف إلى الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين، وذلك باعتبار أن الإبقاء على الوضع الراهن إبقاء على توازن القوى ذاته.
- سياسة توازن القوى تهدف إلى حماية استغلال الدولة التي تنتهج هذه السياسة من قوة خارجية تهدد أمنها.

مما سبق يمكن القول بأن توازن القوى كمفهوم نمطي، يشير إلى سياسة إرادية تلجأ إليها الدول في المجال الخارجي من أجل تحقيق أهدافها، فهو عكس المفهوم الأسبق إذ تلجأ إليه الدول من أجل تحقيق التوازن، فالتوازن بهذا المعنى لا يتحقق تلقائياً.

ثالثاً/- المدلول الإيديولوجي لتوازن القوى: يذهب المدلول الإيديولوجي لتوازن القوى إلى وصف السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما، فعندما يكون الميزان في صالحها، فإنها تدعي وجود توازن للقوى لتبرير المحافظة عليه، وعندما يكون الأمر عكس ذلك، فإنها تحاول تبرير سياستها الهادفة إلى تعديل الوضع القائم بالإدعاء باختلال توازن القوى ووجوب تعديله، فتتخذ الدول في هذه الحالة ميزان القوى كسند للدفاع عن صورة معينة لتوزيع القوة في المجال الدولي، أو التنكر لها على مقتضى مصالحها.²

المطلب الثاني: وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية

باستقراء تاريخ العلاقات الدولية الحديثة، نستطيع أن نبرز أن الدول عادة ما تتبع عددا من الوسائل والسياسات تجاه غيرها أو خصومها، وفيما يلي بعض الأساليب التي مورست لتحقيق توازن القوى، وقد تباينت هذه الأساليب بين أساليب تقليدية وأخرى حديثة، الأمر الذي سنحاول تناوله بنوع من التفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: الطرق التقليدية لتحقيق توازن القوى

¹ - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² - خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط 01، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 99.

هناك العديد من الأساليب التي تبنتها الدول قديما من أجل تحقيق الاستقرار والاستقلال والحيلولة دون تفرد إحداها بالقوة، نذكر من بينها: سياسة فرق تسد، سياسة التعويضات، سياسة التسلح،... وغيرها.

أولاً- / سياسة فرق تسد Divide and rule: تعني العمل على تفتيت قوة كبيرة قائمة بالفعل يخاف جانبها إلى قوى صغيرة، أو العمل على عرقلة قيام قوة كبيرة في طريقها للبروز تفاديا لأثرها المرتقب على توازن القوى¹، واقتتاص الفرصة لخلق الثغرات فيما بين الدول للنفاذ من خلالها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضمانا لعدم تقاربهم أو حدوث تنسيق فعال بين قدراتهم، مما يحدث اختلال القوة في غير صالح هذه الدولة، وأوضح مثال هو بريطانيا التي طبقت بنجاح سياسات فرق تسد للحيلولة دون نشوب محاور قوى دولية مضادة لمصالحها، فبالإضافة إلى تقيدها المستمر بهذه القاعدة الأساسية في سياستها الأوروبية وبخاصة خلال القرن 19، استطاعت ردع فرنسا النابولينية وأقامت ضدها حلف مقدس².

ثانياً- / سياسة التعويضات Compensation: المقصود بالتعويضات أساسا التعويضات الإقليمية **Territorial compensation**، وقد اعتبرت هذه السياسة وسيلة مقبولة ومشروعة للإبقاء على توازن القوى دون تغيير، وقد طبقت هذه السياسة في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 من خلال تعويض الأراضي الاستعمارية، وتعيين حدود المجال الاستعماري أو النفوذ شبه الاستعماري³.

وقد ذكرت هذه السياسة في معاهدة أوترخت عام 1713، والتي أنهت الحرب بسبب مشكلة الخلافة الإسبانية، إذ اعتبرت التعويضات الإقليمية وسيلة مقبولة ومشروعة للإبقاء على توازن القوى دون تغيير، وتبعاً لذلك قسمت كل الممتلكات الإسبانية في أوروبا ومستعمرات إسبانيا الخارجية بين عائلتي الهابسبرج والبوربون، ثم طورت هذه السياسة في مؤتمر فيينا عام 1815 حيث عين المؤتمر لجنة إحصائية، تقوم بإجراء حصر إقليمي بمقاييس الموقع والإمكانات وتعداد السكان ونوعياتهم، حتى يسهل تطبيق أسلوب التعويضات الإقليمية بين الدول على أساس من الدراسة الواقعية⁴.

¹ - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

² - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. ب. ط، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 267.

³ - peter Toledo, opcit, p60.

⁴ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 368.

ثالثاً/- سياسة التسلح **Armement Policy**: هو النموذج الثالث الذي يمكن من خلاله تغيير أو الحفاظ على التوازن وهو السباق نحو التسلح، وفي هذا الصدد يرى مورغنتو أن سباق التسلح غير مستقر، لأنه قد يزيد عبء الاستعدادات العسكرية، بالإضافة إلى الإنفاقات الهائلة التي تضعف الميزانية الوطنية، كما أنه يؤدي إلى تعميق المخاوف والشكوك وانعدام الأمن.¹

بهذا المعنى فإن التسلح أيضاً يعتبر من الأساليب والأدوات الشائعة التي استخدمتها الدول، إما في الإبقاء على توازن القوى القائم، أو إعادة تغييره على نحو مختلف، فالدولة التي تعتقد أنها قد تخلت من حيث القوة عن منافستها سوف تسعى إلى تحسين منزلتها النسبية في علاقة القوة بصورة عامة، ويشكل التسلح الوسيلة المباشرة لسد الفجوة في القوة بين الدول.

ويذهب البعض إلى أن إخفاق نظام توازن القوى يرجع إلى عجز دولة أساس عن اللحاق بغيرها في هذا المضمار، مما يدفع بالدولة المتفوقة إلى الاستفادة من قدرتها العسكرية على حساب الدولة المتخلفة، كما أن التسلح في ظل نظام توازن القوى ينطوي على إشكالية غير تقليدية، وهي انعدام السقف الذي يقف عنده التسابق،² بمعنى أنه يتطلب قدرات اقتصادية وتقنية قد لا تكون متوفرة في كل المراحل والظروف لدى بعض الدول، وهو ما قد يقود بالنتيجة إلى الإخلال بالنظام.

رابعاً/- **سياسة الأحلاف Policy of alliance**: قبل التطرق إلى سياسة التحالفات كآلية أو وسيلة من وسائل تحقيق توازن القوى لابد أولاً من الإشارة إلى مفهوم الحلف، فالحلف بصفة عامة يشير إلى اتفاقية أو معاهدة رسمية بين دولتين أو أكثر لتحديد واجبات وحقوق الأطراف المتعاقدة إزاء بعضها البعض، وتنظيم القضايا الأمنية والدفاعية الخاصة بهذه الأطراف.³

ويذهب قاموس العلوم السياسية إلى تعريف الحلف على النحو التالي: "الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن

¹ -peter Toledo, opcit, p60

² - ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 280.

³ - فداء وراذ خليل، "الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 03، يوليو 2011، ص 45.

الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي^(*) التي تعمم من حيث المبدأ، مبدأ التحالف الذي تجعله عالمياً، بحث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة¹. فالحلف وفقاً لذلك يقوم على التعاقد بين عدد من الدول من أجل ردع أي عدوان خارجي قد يصيب أمن دولة عضو في الحلف.

ويذهب مورغنتو في هذا الصدد أن الدولتين (أ) و (ب) المتنافستين مع بعضهما البعض، تجد أن أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قوتها:

- فبإمكانهما أن يزيدا من قوتها: فإن اختارا هذا السبيل فإن عليهما أن تدخلا في سباق التسلح.
- بإمكانهما أن يضيفا إلى قوتها قوة دول أخرى.
- بإمكانهما أن تسحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى.

وإذا اختارا السبيل الثاني والثالث فإنهما اختارتا سبيل الأحلاف، فاختيار دولة ما لطريق الأحلاف ليس مسألة مبدأ، وإنما مسألة ملائمة expediency، فالدولة تستغني عن الأحلاف إذا اقتنعت بأنها من القوة ما يمكنها من الصمود أمام أعدائها دون دعم أحد، أو أن أعباء الارتباطات الناجمة عن الأحلاف تفوق حسناتها المرتقبة².

¹ - مصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ب.ط، الكويت: عالم المعرفة، يونيو 1978، ص 11.
 (*) - الأمن الجماعي وتوازن القوى: ويصدد الحديث عن الحلف كأداة من أدوات تحقيق توازن القوى لا بد من الإشارة إلى فكرة الأمن الجماعي لما بينهما من تقارب، ففكرة توازن القوى تدور حول ضرورة تحقيق توازن القوى بين الدول في النسق الدولي تقاديا للإمبراطورية العالمية من ناحية، والفوضى الدولية من ناحية أخرى، ومن ثم تحقيقاً للسلام القائم على العدل في توزيع القوة بين أعضاء النسق الدولي، بينما تعني فكرة الأمن الجماعي كما تصورها المثاليون الداعون لها في نهاية الحرب العالمية الأولى -مجسدة في منظمة دولية للسلام هي عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية-، التنظيم القانوني الذي يحمل الجماعة الدولية كلها مسؤولية أمن كل عضو من أعضائها، ومن ثم عن طريق منظمة ذات طابع عالمي لا تقتصر عضويتها على دول دون أخرى، ولا تعمل لحساب دول معينة في مواجهة دول معينة أخرى وإلا اقتربت للتحالف.

ورغم هذا الاختلاف القاطع بين فكريتي الأمن الجماعي وتوازن القوى، فإنه يمكن القول بأن التنظيم القانوني للأمن الجماعي مجسداً في عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة، هو أعلى مراحل التنظيم لفكرة توازن القوى ذاتها. مادام أن سياسة توازن القوى تعني في النهاية المناورات التي تقف دون قيام الإمبراطورية العالمية من ناحية، والفوضى الدولية من ناحية أخرى، ومن ثم الإبقاء على صورة معينة لتوازن القوى داخل النسق الدولي. (للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 242-243).

² - مصطفى ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 12.

لقد بلغت سياسة التحالف قمتها في النسق الدولي الأوروبي منذ صدر القرن 19، ففي الفترة الممتدة من عام 1814 إلى 1825 راحت العروش القديمة المنتصرة على نابليون تمارس وسيلة، هدفها إعادة تخطيط القارة الأوروبية على أساس مبدأ الحقوق الشرعية القديم، في مواجهة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولقد التقى المنتصرون على أسلوب واحد قوامه عقد مؤتمرات، يعالجون فيها ما يقتضيه إعمال مبدأ الشرعية من إجراءات، ولقد بدأت سياسة المؤتمرات بعقد مؤتمر فيينا عام 1814-1815، وكان من نتائجها إنشاء عدة أحلاف بين المنتصرين، بدأت بالحلف المقدس *Sainte Alliance* عام 1815، وغيرها من التحالفات.¹

وعلى ضوء ما سبق ورغم أهمية التحالف في الحفاظ على توازن القوى، فإن الكثير من الواقعيين لا ينصحون بتشكيل التحالفات الدائمة، حيث يرون بأنه يمكن أن تساهم في زعزعة استقرار الوضع السلمي، وذلك من خلال خمسة طرق:²

- التحالفات من شأنها أن تمكن الدول العدوانية من جمع القدرات العسكرية للعدوان.
- التحالفات تهدد الأعداء وتستفزهم لتشكيل تحالفات مضادة، مما يقلل من أمن كلا البلدين.
- إن تكوين التحالف يدفع الأطراف المحايدة إلى تكوين ائتلافات مضادة.
- تتحكم الدول القوية في سلوك حلفائها لمنع أي حليف من العدوان المتهور ضد أعدائها، مما من شأنه أن يقوض أمن الأعضاء الآخرين في التحالفات.
- هناك احتمال دائم بأن حليف اليوم، قد يصبح عدو الغد.

خامسا/- المناطق العازلة Buffer zones: يعتبر جوهر فكرة المناطق أو الدول العازلة- كوسيلة للمساعدة على تحقيق توازن القوى بين دوليتين، تتسم علاقتهما بالتنافس الإقليمي أو الدولي- العمل على وضع منطقة أو دولة محايدة كمنطقة فاصلة بينهما **Buffer zones**، بحيث لا تمثل خطرا على أمن ومصالح أي من الطرفين المتنافسين، وتتحصر وظيفتها في التقليل من احتمالات الاحتكاك أو التصادم بينهما من خلال وجودها كمنطقة فاصلة، ويعود فحوى قدرة الدولة العازلة على الاحتفاظ باستقلالها، إلى

¹ - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240.

² - peter Toledo, opcit, p60.

إدراك القوتين المتنافستين أن هيمنة إحداهما على هذه الدولة سوف يضعف الأخرى ويخل بالتوازن القائم، الأمر الذي لن تقبله الدولة الأخرى، وستقاومه للاحتفاظ بعلاقة القوى الموجودة على ما هي عليه.

لذلك فإن من مصلحة هاتين الدولتين أن تتفقا على جعل هذه المنطقة على الرغم من أهميتها لكلا الدولتين بعيدة عن سيطرتهم، وبذلك تؤمنان قيام علاقات سياسية بينهما، إلى جانب ما تنطوي عليه الخيارات الذاتية لأي منهما تجاه المنطقة العازلة، إذن تقبل هذه الحقيقة من قبل الدولتين المتنافستين نابع بلا شك من إدراك المخاطر التي قد تترتب على محاولة تغييرها، وهذه النتيجة يمكن أن تكون في صالح الدولة أو المنطقة العازلة من الناحيتين السياسية والوطنية.¹

سادسا/ - **التدخل: Intervention:** قبل الحديث عن التدخل كوسيلة لتحقيق توازن القوى بين الدول في النسق الدولي، لا بد أولاً من ضبط مفهوم التدخل الذي ترجع أصوله إلى اللغة اللاتينية **Intervention**، والذي يستعمل في الغالب بمعنيين:²

- معنى يشير إلى الاعتداء والتعرض للغير .
- معنى أكثر إيجابية يحمل إحياءات على التوسط في الخصومات.

وفي هذا الصدد يمكن الاستعانة بالخاصيتين التي وضعهما جيمس روزنو James N.Rosenau، للتعرف على حالة التدخل مهما كانت الأشكال والوسائل المستعملة وهما: "أن يكون العمل جديداً وخارقاً للعادة، وأن يكون كذلك لسلوك التدخل تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على التركيبة السلطوية للدول المستهدفة، بمعنى أن السلوك يفقد طابع التدخل إذا أصبح معتاداً في التفاعلات الدولية، كما لا تصل دائماً عملية التدخل إلى حد استخدام القوة العسكرية، إذ بإمكان الدولة المتدخلة تحقيق غاياتها بوسائل غير قمعية بهدف التأثير على بنية السلطة للدولة المستهدفة"³. فهذا التعريف يؤكد على أن التدخل يخلق أثراً على السلطة الداخلية للدولة المتدخلة فيها، هذه الآثار قد تكون إيجابية أو سلبية، كما حدد هذا التعريف الأساليب المستخدمة في التدخل والتي تتراوح بين استخدام القوة العسكرية والمعونات الاقتصادية،...

¹ - peter Toledo, opcit, p61.

² - Ibid, p62.

³ - James N.Rosenau, Ed, **international Aspects of civil strife** .Princeton: Princeton University press, 1964, P155.

فالتدخل كوسيلة لتحقيق توازن القوى، فحواه تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في محاولة للإبقاء على توازن القوى القائم أو تغييره بشكل آخر أكثر ملائمة للمتدخلين، ويلجأ إلى سياسة التدخل عندما تبرز بعض الحالات التي لا تثق فيها بعض الدول في ولاء دول أخرى، تدخل معها كأطراف في علاقات تحالف، اعتقاداً منها أن هذه الدول قد تكون مدفوعة بتأثير مصالحها الذاتية إلى البحث عن تحالفات جديدة، الأمر الذي يدفع بعض الدول الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي أصبح ولائها أو سلوكها موضع شك، للتأثير بقصد ضمان وجود نظام سياسي موالي لها في الحكم.¹ والتدخل يمكن أن يتم بناء على أحد الوجهين:²

1- تدخل دفاعي Defensive intervention: ويعني إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلاءم مصالحها، إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، لذا فهي تتدخل لإحباط هذا التغيير وضمان استمرار الوضع على ما هو عليه، ومن أمثلة التدخل المسمى بالدفاعي تدخل الحلفاء في روسيا من 1918-1920 للقضاء على الثورة البلشفية.

2- التدخل الهجومي offensive intervention: ويعني التدخل بقصد إسقاط نظام حكم معين، وتغييره كوسيلة لتغيير التوازن في اتجاه أكثر ملائمة مع مصالح الدولة المتدخلة، ومن أمثلة ذلك تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب الحكم في إسبانيا خلال الحرب الأهلية 1936-1939.³

سابعاً/- الحرب war: يختلف كثير من الباحثين والأكاديميين حول كون الحرب أحد وسائل تحقيق توازن القوى، إذ أن وسائل توازن القوى عادة ما تكون سلمية عكس الحرب، التي توقف العمل السلمي من أجل الحفاظ على التوازن، لكن وبسبب خطورة هذه الوسيلة يتم اللجوء إليها بعد استنفاد كل الطرق، وكثيراً ما تكون كل الطرق سائلة الذكر مقدمة للحرب.

وخلاصة القول أن الحرب هي وسيلة نهائية للحفاظ على التوازن أو تغييره، لكنها تمر بمراحل ضرورية ذات العلاقة بالتوازن، وسواء انتصر هذا الطرف أم ذلك، فإن الحرب تحدث أثرها الجوهري في توازن القوى، وتؤدي عملياً إلى انهياره وتشكيل توازن قوى جديد.

¹ - ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 284.

² - مصطفى ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 139.

³ - نفس المرجع، ص 139.

الفرع الثاني: الطرق الحديثة للتأثير على توازن القوى

تلجأ القوى الرئيسية والكبرى إلى استخدام أساليب عدة للتأثير في الوضع الدولي، بقصد زيادة رصيدها وزعزعة استقرار المعسكر الآخر وتماسكه، إذن فهناك العديد من الأساليب والممارسات التي يمكن ردها إلى أسلوبين أساسيين هما: أسلوب الردع وأسلوب الإقناع.

أولاً/ - أسلوب الإقناع: Persuasion method

يقوم هذا الأسلوب بالأساس على انتهاج الطرق الدبلوماسية الدفاعية، وذلك بقصد التأثير في الوضع الدولي وتحقيق توازن القوى، من خلال لجوء القطبين المسيطرين إلى زيادة الحلفاء وتوسيع حلفه من خلال استعمال أسلوب الإقناع، والذي بدوره يتضمن أساليب مختلفة نذكرها فيما يلي: ¹

1- سياسة الحماية Protection Policy : وتعني محاولة فرض حماية القطب الدولي على عدد من الدول المتوسطة أو الصغيرة وإغرائها للجوء إليها، إما خوفاً من إمبريالية القطب الثاني أو من قوة إقليمية ذات أهداف توسعية، ولنجاح هذه السياسة كان من واجب الدولة القطب خلق حالة نفسية لدى القوى المتوسطة والصغيرة، تجعلها تعيش حالة خوف من الاعتداء عليها، وهي تبني سياستها غالباً على أهداف الخصم وسلوكه، مما يبرر هذا الخوف من الناحية الواقعية، وتبالغ الدول الأقطاب في تطوير الخطر، وقد تخلق الكثير من الأوهام لدى الدول الصغيرة، مما يجعلها تستجيب لفكرة الحماية بل إنها قد تطالبها بنفسها إذا وصلت إلى حالة عالية من الذعر، بل إن الدول الصغيرة قد تدفع بإرادتها تكاليف هذه الحماية دون إدراك المزايا الإستراتيجية التي تمنحها الدولة القطب، ويمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً واضحاً لسياسة الحماية، التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على غرب دول أوروبا نتيجة حالة الخوف التي انتابتها من الخطر السوفيتي، ذلك الخطر الذي صورته الولايات المتحدة الأمريكية وبالغت فيه عن طريق وسائلها الإعلامية والسياسية. ²

2- سياسة المكافأة والإغراء Remuneration policy: قد تستخدم الدولة القطب سياسة المكافأة بالتلويح بالمزايا الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، لمن يقبل الانضمام إليها والتحالف معها، وقد أتقنت أمريكا

¹ - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 144-145.

² - نفس المرجع، ص 145.

أيضا هذه السياسة، ويمكن اعتبار "مشروع مارشال" أحد النماذج البارزة لسياسة المكافأة والإغراء، فدول أوروبا الغربية خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي منهكة اقتصادية، لذا فقد شكل مشروع مارشال أكبر إغراء لهذه الدول للانضمام إلى السياسة الأمريكية، وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع هذا الأسلوب الناجح بعد نهاية الحرب الباردة.¹

3- سياسة الإثناء Dissuasion policy: إن العمل على إثناء دولة ما متجهة نحو تهديد توازن للقوى عن متابعة هذا التهديد بالوسائل الدبلوماسية، يعتبر من بين الأساليب التي عرفتتها سياسات العصر الحديث، وكان عمل الإثناء هذا يتخذ العديد من الوسائل الدبلوماسية أشهرها الإقناع المباشر أو اللجوء إلى التعصب (بالتحالف) في مواجهة قوة مهددة للتوازن، ولعل أبرز الأمثلة على دبلوماسية الإثناء، تتمثل في السياسة التي لجأت إليها فرنسا وإنجلترا مع هتلر عام 1938-139 بتوقيع معاهدة ميونيخ.²

4- سياسة المؤتمرات Conferences Policy: هي إجراء جماعي تقوم به القوى الرئيسية في النظام الدولي بقصد تسوية النزاعات، وتوزيع القوة والنفوذ فيما بينها، والاتفاق على المبادئ وقواعد السلوك التي تحفظ الاستقرار الدولي، وتتبع هذه السياسة غالبا عقب انتهاء الحرب لرسم صورة عالم المستقبل، وترتيب أوضاع ما بعد الحرب، ويعد مؤتمر فيينا عام 1815 بداية فعلية لتطبيق سياسة المؤتمرات، فلقد رسم هذا المؤتمر شكل عالم ما بعد نابليون، اقتسمت فيه الدول المنتصرة مناطق النفوذ، وتلاه بعد ذلك مؤتمر اكس لاشابيل 1818، وغيرها من المؤتمرات التي عقدت بعد الحرب الباردة بقصد تسوية المشاكل والنزاعات الإقليمية والدولية.³

وينجم عن هذه المؤتمرات قواعد سلوك جديدة توصف بأنه إرساء لقواعد الشرعية الدولية، وهي قواعد ليست عادلة دائما وإنما هي كما يقول هنري كيسنجر Henry Kissinger: "اتفاق دولي حول طبيعة الترتيبات والقواعد العملية، التي يتعين أن تحكم سلوك الدول في المجال الدولي، وفي علاقاتها

¹ - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 146.

² - محمود طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 344-345.

³ - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 148.

المتبادلة فضلا عن الأهداف التي تعتبر مشروعة من وجهة نظر اللاعبين الرئيسية¹. وكذلك الوسائل والسياسات المسموح بها تحقيقا لهذه الأهداف.

ثانياً - أسلوب الردع Deterrence method :

عكس الأسلوب الأول، فإن أسلوب الردع ينطوي على استخدام أساليب هجومية، أي أن الطرف الذي يحاول التأثير في توازن القوى، يتدخل بطرق عدائية مباشرة ضد الطرف المطلوب رده، بهدف زعزعة التماسك والاستقرار في صفوف الخصوم، ورغم كون هذا الأسلوب ينطوي على استخدام العنف، إلا أنه لا يتم بطريقة فوضوية بل داخل إطار منظم، وضمن قواعد السلوك التي لا تمس التوازن بشكل يؤثر فيه على المدى الطويل، ومن أهم أساليب الردع نجد:

1- سياسة العقوبات sanctions Policy: تستخدم هذه السياسة من أجل استقطاب القوى المتوسطة والصغيرة، أو لمعاقتها على الانحياز لسياسة الخصم، وهناك صور متعددة للعقوبات ذات طابع سياسي أو عسكري أو إعلامي، غير أن أكثرها تأثيراً هو أسلوب العقوبات الاقتصادية، وهو الأسلوب التي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة، وقد فرضته على أوروبا الشرقية والصين بقصد إضعافها وزعزعة استقرارها، كما استخدمته ضد مصر عن طريق سحب تمويل "السد العالي" بقصد حرمان الاتحاد السوفيتي من نصير محتمل في منطقة الشرق الأوسط.²

ولكي تضفي الدولة طابع الشرعية على العقوبات، فإنها تحولها إلى عقوبات دولية من خلال المنظمات الدولية، ولكي تكون سياسة العقوبات فعالة فإنها غالباً ما تكون مسبقة بالإنذار للدولة التي ستوقع عليها، فلا توقع هذه العقوبات بشكل فجائي أو غير متوقع، ولكي تحدث سياسة العقوبات آثارها يجب أن يكون الطرف الذي يمارسها قادراً بالفعل على تنفيذها، ويجب أن يدرسها بشكل دقيق لأنه قد تعود بانعكاسات سلبية عليه، دون إحداث التأثير المطلوب في سياسة الخصم، وتتميز هذه السياسة بنقاط ضعف كثيرة نذكر منها:³

1 - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 148.

2 - نفس المرجع، ص 149.

3 - نفس المرجع، ص 150.

- ليست أخلاقية، فهي لا تحظى بدعم الدول الأخرى ولا يساندها الرأي العام الدولي، فهي غالباً ما تكون موجهة ضد الأنظمة، ولكنها تمس حياة الشعوب دون تأثير على الأنظمة.
- تصيب مصالح أطراف ثالثة تجعلها تقاوم هذه السياسة، وتتظم أحياناً إلى الدولة المعاقبة حرصاً على مصالحها. ومن أشهر الأمثلة على ذلك "قانون داماتو" (*)، فمع أن الهدف المباشر لهذا القانون هو معاقبة ليبيا وإيران، إلا أنه أصاب مصالح كثيرة لدول أوروبا الغربية ما أجبرها على تحدي السياسة الأمريكية والتنازل جزئياً عام 1998، واضطرت إلى القبول بتعامل شركات هذه الدول مع إيران.

المطلب الثالث: أشكال توازن القوى

تتعدد صور توازن القوى رغم كون فكرته الجوهرية تتمحور حول توزيع القوة بين الفواعل الدولية، وتتعدد صور توازن القوى تبعاً للأطراف التي قد تزيد أو تنقص أثناء الصراع، فقد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينها توازن قوى يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية، وقد أُطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن متعدد الأقطاب أو التوازن المركب وأحياناً التوازن المعقد)، وقد يسيطر على توازن القوى دولتان فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أُطلق على هذا التوازن تسمية (التوازن البسيط)، فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظيمتين، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي فرضها هذا النوع من التوازن، هذان هما الشكليين الأساسيين لتوازن القوى، لكن ينتج عنهما أنواع أخرى مثل التوازن المرن والتوازن الجامد، توازن القوى الإقليمي وتوازن القوى الدولي.

الفرع الأول: توازن القوى بين البسيط والمركب: (من حيث عدد الأطراف)

كما قلنا في السابق فإن صور توازن القوى تختلف بقدر عدد الأطراف المشاركة في هذا التوازن، وفي هذا الصدد يميز **هدلي بول Hedley Bull** بين نوعين من التوازن توازن بسيط وآخر مركب.¹

¹ - Rizwan Neseer, Musart Amin, « Balance of power a theoretical explanation and its relevance in contemporary era ». **Barkely journal of social science**. vol01.nM10,2011,p12.

(* **قانون داماتو**: هو قانون وقعه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون Bill Clinton يوم 05 أغسطس عام 1995، نسبة إلى السناتور الجمهوري، الفوتسي داماتو Alfotsy damato من ولاية نيويورك، الذي تبني مشروع هذا القانون، وأقره الكونغرس الأميركي في صيغته النهائية في 16/5/1995. ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا وإيران في مجال النفط والغاز و تزيد استثماراتها على أربعين مليون دولار في العام.

أولاً/- توازن القوى البسيط(التوازن الثنائي) Simple Balance: هي الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كتلتين دوليتين، غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضاً، ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين أين يكون توازنا إقليمياً.¹

تعتمد كل دولة في توازن القوى البسيط على قوتها الذاتية، هذه القوة تمثلت في القرن 18 في الأراضي والسكان كعنصر لتحقيق التوازن، لتتحول في القرن 19 إلى القدرات الصناعية والعسكرية، لكن ومع مطلع القرن 20 تم التركيز على التطورات التكنولوجية، ومن أمثلة التوازنات البسيطة: التحالف الفرنسي الروسي ضد التحالف الثلاثي الذي كان مكوناً من ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا، ويتصف هذا النوع من توازن القوى بالعديد من الخصائص نذكر منها:²

- ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية فإنه يشهد جملة من تحالف الدول بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأهداف.
- توازن القوى البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها، فهو نظام غير متجانس يتصف بالثورية وعدم الاستقرار، يكون فيه الخيار للمتنافسين إما التعارض أو الاتفاق.
- توازن القوى البسيط لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد، وهي الفترة الضرورية للإعداد للحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أياً كانت مدته.
- نظام غير متجانس ويتصف بالثورية وعدم الاستقرار ويشوبه العنف، ويكون للمتنافسين خيار التعارض ضاوا الاتفاق الدائم.³
- توازن القوى البسيط هو الأسبق في الوجود، بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، ففي مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن يظهر توازن القوى في حيز إقليمي ضيق بين دول قليلة ومتجاورة.⁴

¹ - إياد رشيد محمد الكريم، "ميزان تعادل القوى في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 09، تشرين الأول 2010، ص 727.

² - نفس المرجع، ص 727.

³ - توفيق سعيد حقي، مبادئ العلاقات الدولية. ب. ط، العراق: جامعة بغداد، 2000، ص ص 243-244.

⁴ - إياد رشيد محمد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 726-727.

ثانياً/ - توازن القوى المركب **Multiple Balance**: يتكون توازن القوى المركب من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها البعض، وليست هناك حدود قصوى لعدد تلك المحاور أو التجمعات في ظل النظام المتعدد، وتوازن القوى المركب بهذا المعنى يتكون من ثلاث دول أو أكثر تمتلك القدرة والقوة الكافية لترجيح توازن القوى بواسطة حلف، وفي هذا النظام تكون بعض القوى أقوى من غيرها، لكن لا تستطيع أي منها الهيمنة على النظام الدولي، بحكم أن كل من هذه الدول تمتلك من القوة والوسائل ما يمكنها من منع الهيمنة، ويذهب مورغنتو إلى أن توازن القوى المركب هو: "تعاقد لا يقل أطرافه عن ثلاثة، يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدهم ضعيفاً"¹، فتوازن القوى بهذا المعنى هو وسيلة لضمان الاستقرار في البيئة الدولية، من خلال منع أية قوة من الهيمنة والتفرد بالقوة مهما كان حجم هذه الدولة وقوتها. ويتصف توازن القوى المتعدد الأقطاب أو المركب بمجموعة من الخصائص، يمكن أن نوجزها في الآتي:²

- الكثرة النسبية لأطرافه، بما لا يقل عن ثلاثة أطراف، سواء كانت الأطراف دولاً أو كتلاً، تتكون كل منها من عدد من الدول.
- الطبيعة التنافسية بين الدول، وتلك هي الخاصية الأساسية والجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.
- خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ المنافسة، وظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.
- يؤدي توازن القوى متعدد الأطراف إلى الاستقرار والسلام.

الفرع الثاني: توازن القوى بين المرن والجامد (من حيث التماثل في الأهداف)

يقول عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون Raymond Aron: "أن ميزان القوى ليس من طبيعة واحدة ولا يخضع دائماً لعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن، بل يخضع أيضاً لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة."³ فتوازن القوى حسب آرون يتحدد بناءً على

1 - إياد رشيد محمد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 726.

2 - نفس المرجع، ص 727.

3 - نفس المرجع، ص 727.

أهداف ومصالح القوى الكبرى، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف توازن القوى إلى توازن مرن وآخر جامد على النحو التالي:

أولاً/ - التوازن المرن Flexible balance : يقوم هذا التوازن بين دولتين تنتميان إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، ولذلك يطلق عليه أحيانا تسمية توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المعدلة، ويرى البعض بأن هذا النظام من التوازن مستقر بسبب عدم حدوث صدام مباشر بين الدول المنتمة لهذا التوازن.¹

ثانياً/ - التوازن الجامد Solid balance : يقوم هذا التوازن بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متناقضة أو متنافرة، لذلك يطلق عليه أحيانا تسمية توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية، كما أن المناخ النفسي الذي يتخذ فيه مثل هذا الصراع مكانا يمكن أن يساهم في زيادة العداء، كذلك تساهم المخاوف المتبادلة من شن هجوم مفاجئ من زيادة عدم الثقة، وأن الحرب الوقائية يمكن أن ينظر إليها بوصفها احتمال مرغوب.²

فالمرونة والجمود بهذا المعنى لا تخرج عن كونها أوصافا تلحق بالنوع الأصلي للتوازن كما ذكرنا في السابق، فتجعل له أشكالا أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطا ومرنا أو بسيطا وجامدا، كما يمكن أن يكون مركبا ومرنا أو مركبا وجامدا، فالمرونة والجمود تلعبان دورا كبيرا في حركة التوازنات، فالمرونة تساعد على التهدئة وربط نسج التحالفات، أما الجمود فإنه يدفع بالتوازن نحو سرعة الحركة والتحالف والتكتل، فإذا كان التوازن مركبا ومرنا فإن الاستقرار يدوم لفترة طويلة، أما إذا كان جامدا فإن الاستقرار يكون قصيرا، لأن التناقضات الحادة تدفع نحو التحالف والتكتل وسرعة الميل بالتوازن من الطبيعة المركبة إلى الثنائية ما يعجل بالحرب، فالقاعدة أن المرونة والجمود هما روح التوازن وسرعة حركيته.³

الفرع الثالث: توازن القوى الإقليمي وتأثيره على التوازن الدولي

توازن القوى الإقليمي أو التوازن الفرعي هو شكل من أشكال توازن القوى، يتكون داخل أطر جغرافية محددة تجمع عدد من الدول، التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطة والقوة

1 - إباد رشيد محمد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص726.

2 - نفس المرجع، ص727.

3 - نفس المرجع، ص728.

والنفوذ في إطار جغرافي محدد، وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولا محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة، ما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلي، يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها ببعض، فيجري التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية، وقد تنتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى الدولي.¹

ورغم أهمية هذا النوع من توازن القوى، إلا أن العديد من الباحثين لم يبدوا اهتماما بهذا النوع من التوازنات، وذلك راجع على الأرجح أن المؤثر الرئيسي في العلاقات الدولية هو التوازن الدولي، الذي يؤثر في الصراعات الإقليمية وينعكس عليها بشكل مباشر، والواقع أن توازن القوى الإقليمي مثله مثل توازن القوى الدولي، فهو يخضع لنفس القواعد ويتسم بنفس الخصائص ويؤدي إلى نفس النتائج، لكن على مستوى أضيق وهو المستوى المحلي أو الإقليمي، ويمكن القول بأن توازن القوى الإقليمي يؤثر تأثيرا مباشرا على توازن القوى الدولي ويؤدي إلى حسمه أحيانا، إذا أن الصراعات الدولية الكبرى تعتمد في تطوراتها ونتائجها على ما يجري في الصراعات والتوازنات الإقليمية.²

ومن الناحية التاريخية يمكن القول بأن توازن القوى الإقليمي هو الأسبق في الوجود، على اعتبار أن العلاقات الدولية في السابق كانت أقل شمولاً وأكثر محدودية، فعالمنا اليوم كان في السابق عوالم متعددة، كل منها مستقل بذاته، ولذلك كان لكل عالم توازنه الخاص وعلاقاته المحدودة بغيره من المناطق الأخرى، ولكن ومع تطور التقنية ووسائل المواصلات والاتصالات تفرعت العلاقات وتشابكت، ما أدى إلى بروز نوع جديد من العلاقات تجاوز الحيز الضيق الذي كان في السابق.³

كما تجدر الإشارة هنا أن التوازن الإقليمي لا يمكنه أن يعمل مستقلا عن التوازن الدولي، أي أن تفاعلاته لا تجري بينها بمعزل عن أطراف التوازن الرئيسي، ولكنه يستطيع أن يوسع دائرة استقلاله إلى أقصى حد ممكن، بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر، وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول إلى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الدولي، وتتوقف درجة تأثيره وتوسعه على مدى استقلاليته، فإذا اتسعت دائرة الاستقلال فإن هذا التوازن يمارس دورا كبيرا ومؤثرا في التوازن الدولي، أي أن أطراف هذا التوازن تستطيع أن تلعب دورا عالميا من خلال قدرتها الإقليمية، فتصبح جزءا محسوبا في اللعبة الدولية الكبرى، أما إذا

1 - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 209.

2 - نفس المرجع، ص 210.

3 - نفس المرجع، ص 210.

ضاقَت دائرة استقلالها ولم تدرك الأطراف أهمية التوازن الإقليمي، فإنها تصبح مجرد أداة في أيدي اللاعبين الكبار، ودرجة استقلال هذا التوازن تعدد على وسائل مختلفة نذكر منها: القدرة الدبلوماسية، الموقع الجغرافي، إمكانيات الأطراف،...¹ فالعلاقة إذن بين توازن القوى الإقليمي وتوازن القوى الدولي هي علاقة جدلية، إذ يتأثر كل منها بالآخر بشكل مباشر.

المطلب الرابع: النظرية الواقعية وتوازن القوى

ترى النظرية الواقعية أن السياسة الدولية أو السلوك الدولي تجاه بعضها البعض، يرتكز على الصراع المستمر على السلطة " طالما استمر مفهوم المساعدة الذاتية **Self Help**"، وذلك بهدف الحفاظ على موقع القوة، وهو الهدف الأسمى لجميع الاعتبارات الأخرى حسب والتر، بهذا المعنى فالسياسة الدولية كما لوحظ في جوهرها هي سياسة القوة، ولذلك يعتبر مفهوم توازن القوى مفهوماً مركزيًا بالنسبة للمنظور الواقعي من أجل فهم العلاقات الدولية². ويشير مصطلح توازن القوى إلى النظريات الكلاسيكية المصاغة من قبل هانس مورغنتو **Morgenthau Hans** و **جوليك Gulik** و **كلود Claude** و **أرون Aron**، والواقعية البنوية النظامية لوالتر **Waltz**.

الفرع الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية

تعود جذور هذه النظرية إلى كتابات **ثيوسيديدس Thucydides**، الذي حدد في كتابه "الحروب البلوبينيزية **History of the peloponnesian**" الأسباب الحقيقية والإستراتيجية لهذه الحروب، والتي لخصها بتعاضد قوة أثينا والخوف الذي زرعه هذه الزيادة لدى أسبرتا، فزيادة القوة تعني تغييراً واختلالاً في ميزان القوى، الذي بدوره يولد الشعور بعدم الأمان وعدم الوضوح، فمن الواضح أن توازن القوى كان أحد المفاهيم الأساسية في قراءة **ثيوسيديدس** لأسباب الحرب، وقد أسهم في إغناء هذا التقليد أو النظرية العديد من الفلاسفة والأكاديميين على غرار **نيكولا ميكيافلي Nicolas Mikiavelli**، **سانت أوغستين St. Augustine**، لتأتي البداية العلمية لهذه النظرية مع **هانس مورغنتو Hans Morgenthau**³.

¹ - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² - peter Toledo, opcit, p61

³ - خالد موسى المصري، "الواقعية ونقادها في العلاقات الدولية: دراسة نقدية للنظريات الواقعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 328.

من المسلم به أن كتاب مورغنتاؤ الموسوم بـ " السياسة بين الأمم Politics among nation " قد حول مجال العلاقات الدولية من الدعوة المثالية إلى التحليل الواقعي، لذلك سوف نعتمد على شرحه لميزان القوى، حيث يعترف مقدما بصعوبة تعريفه نظرا لأن إطلاقه كثيرا ما يؤدي إلى فهم متعدد، ويقول أنه هو نفسه يستخدمه بأربعة معاني:¹

- فقد يستخدمه كسياسة تهدف إلى حالة معينة من الأوضاع، ويشير في هذه الحالة للجهود الفعلية لتشجيع الحفاظ على التوازن، فهذه السياسة غالبا ما توجد في النظام الذي يقر بأن القوة غير متوازنة وغير آمنة، فسياسة توازن القوى أمر ضروري للحفاظ على سيادة الدول والطابع التعددي للنظام الدولي، وبهذا المعنى فهم يعتقدون بأن توازن القوى يمكن إنشاؤه بواسطة رجال الدولة، وأن توازن القوى قد يكون ليس فقط الخيار الأفضل وإنما الخيار الوحيد، حيث يقول مورغنتاؤ: " توازن القوى والسياسات التي تهدف للحفاظ على التوازن الدولي للقوة، ليست فقط لا مفر منها ولكنها ضرورة وعامل استقرار في مجتمع الدول ذات السيادة، وأن عدم استقرار توازن القوى الدولي لا يرجع إلى انعدام المبادئ ولكن لظروف معينة، والتي بموجبها يجب على المبادئ العمل في مجتمع الدول ذات السيادة."²

- وقد يستخدم كحالة قد تكون متوازنة أو مختلة، ففي حالة التوازن يشير إلى الظروف الضرورية لتمكين القوة لدولة واحدة أو مجموعة من الدول، من خلال موازنة دولة لدولة أخرى أو مجموعة من الدول، كما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، أو حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو.

أما في حالة الاختلال فهو يصف الحالة التي يكون فيها توزيع القوة بين الدول المتنازعة غير متوازن بحيث يؤدي إلى وجود مهيمن، وقد يؤدي ذلك إلى إساءة استخدام القوة من قبل الدولة القوية، التي ربما تشعر بأنها حرة بأن تكون قوة الإقرار وصوت الإقرار « Free To be the diciding force and the diciding Voice »³ وهذا هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

- وقد يعني به التوزيع التقريبي المتكافئ للقوة.

¹ - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص60.

² - peter Toledo, opcit, p61

³ - Ibid, p59.

- وقد يعني مجرد توزيع القوة، وذلك بغض النظر عن الكيفية التي تم من خلالها توزيع هذه القوة، ومقدار التكافؤ بين قوة الأطراف.

ومن هذا المنطلق يرى بأن توازن القوى هو: "نظام يهدف إلى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمان الاستقرار ليس هو وحده هدف التوازن... الاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها، هدف التوازن هو الاستقرار مضاف إليه المحافظة على العناصر المؤلفة له.¹" فهدف توازن القوى حسب مورغنثاو ليس فقط تحقيق الاستقرار، بل هو ضمان المحافظة عليه من خلال إبقاء العناصر المؤلفة له، وحسبه وبصدد التوازن الدولي فإن هناك عاملين يتحكمان فيه وهما:²

- **التعدد:** ويعني وجود مجموعة من الدول يتحقق توازنها بتوازن قواها القطبية.
- **العداء بين عناصره:** بين الدول الفردية حيث تتطلع الدول الفردية للقوة، يمكن أن يؤدي إلى صراعات بين بعض الدول، إن لم يكن معظمها في أي لحظة من التاريخ بطريقتين مختلفتين، بمعنى آخر أن الصراع من أجل القوة على الساحة الدولية، يمكن أن يأخذ أحد النمطين الآتيين:
- ✓ **نمط المعارضة المباشرة The patten of direct opposition:** الدولة (أ) قد تتشرع في تطبيق سياسة إمبريالية فيما يتعلق بالدولة (ب)، والدولة (ب) قد تواجه هذه السياسة من خلال سياسة الأمر الواقع، أو من خلال السياسة الإمبريالية الخاصة بها، فهذا النمط من المعارضة المباشرة بين الدول يقوم عندما تريد دولة إقامة قوتها على حساب دولة أخرى، وهذه الأخيرة ترفض الاستسلام.³

كما يمكن أن تقوم الدولة (أ) بتتبع سياسة إمبريالية تجاه الدولة (ج)، التي إما أن تقاوم هذه السياسة أو تقبلها، بينما الدولة (ب) تقوم هي الأخرى بتطبيق سياسية إمبريالية تجاه الدولة (ج) أو سياسة الأمر الواقع، في هذه الحالة يصبح هدف سياسة الدولة (أ) هو الهيمنة على الدولة (ج)، من ناحية أخرى تعارض

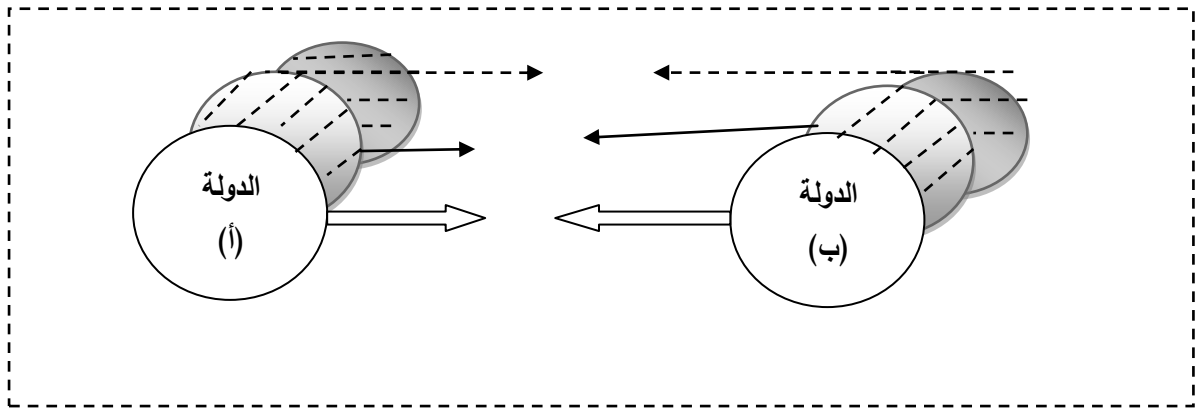
¹ - إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² - عامر مصباح، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية السعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006، ص 66.

³ - Hans.j.Morgenthau, **politics among nations: the struggle for power and peace**. seventh ed, new York: higher education MC Graw Hill. p239.

الدولة (ب) سياسة (أ) لأنها إما تريد الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالدولة (ج) أو تريد الهيمنة عليها، ومثال ذلك المنافسة بين بريطانيا وروسيا للهيمنة على إيران في السابق.¹ وفي مثل هذه الحالة فإن توازن القوى يعمل ويحقق وظائفه التقليدية، وطالما أن ميزان القوى في هذه الحالة يعمل بنجاح فإنه يخلق الاستقرار الهش في العلاقات الدولية بين الدول المعنية، ويوضح الرسم البياني التالي هذه الحالة:

مخطط رقم 02: يوضح نمط المعارضة المباشرة



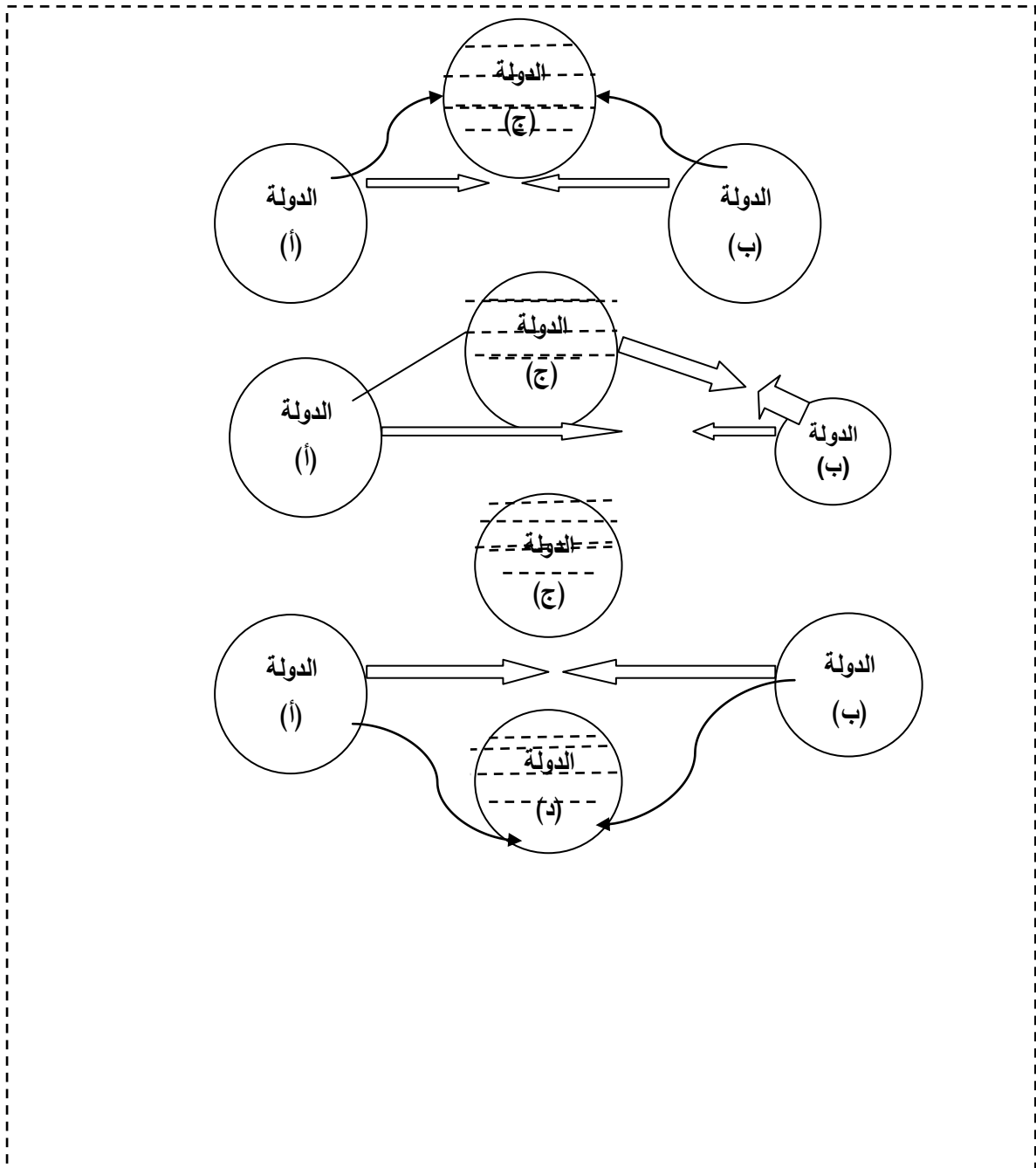
Hans.j.Morgenthau, politics among nations: the struggle for power and peace. seventh ed, new York: higher education MC Graw Hill. p2

✓ نمط المنافسة The Patten of competition: في هذا النمط آليات توازن القوى متطابقة مع تلك التي نوقشت في السابق، حيث أن قوة الدولة (أ) ضرورية للهيمنة على الدولة (ج) في مواجهة الدولة (ب) الموازنة لـ (أ) إن لم تكن متفوقة عليها، في مقابل ذلك تعمل الدولة (ب) للهيمنة على الدولة (ج) في مواجهة قوة الدولة (أ) التي تكون موازنة أو متفوقة، لكن التوازن في هذه الحالة وبصرف النظر عن خلق الاستقرار بين (أ) و (ب) يضمن استقرار واستقلال الدولة (ج) ضد تعديتات الدولتين (أ) و (ب)، ويعتبر استقلال الدولة (ج) في هذه الحالة مجرد وظيفة لعلاقات القوة الموجودة بين الدولتين (أ) و (ب)، فإذا أخذت هذه العلاقة منعطفاً حاسماً لصالح إمبريالية الآخر، يكون استقلال الدولة (ج) في خطر، وإذا حافظت العلاقات بين الدولتين على الوضع القائم، فإن استقلال (ج) سيكون أكثر أمناً.²

¹ - Hans.j.Morgenthau ,opcit,p240.

²² - Ibid,p240

مخطط رقم 03: يوضح نمط المنافسة



Hans.j.Morgenthau, *politics among nations:the struggle for power and peace*.seventh ed,new York:higher
41education MC Graw Hill,p2

أما ريمون آرون Raymond Aaron فيرى أن توازن القوى تأخذ أحد الشكلين الآتيين:¹

- من حيث نمط توزيع القوى بين وحداتها، إلى نسق متعدد الأقطاب وآخر ثنائي القطبية.

¹ -أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ب.ط، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2008، ص 235.

- من حيث طبيعتها، فهو يأخذ شكل الأنساق المتجانسة والأنساق غير المتجانسة، فالنسق المتجانس هو الذي يضم مجموعة من دول متجانسة بحكم الاشتراك في قيم ومبادئ واحدة، وترتكز عليها في كيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم فهي تنتمي إلى طراز واحد في هذا المجال، أما بالنسبة للنسق غير المتجانس فهو الذي يقوم على مجموعة من الدول تنتمي في نظمها الداخلية إلى اديولوجيات متباينة متصادمة، وذات أثر بالغ في صياغة سياستها الخارجية.¹

يعتبر هنري كيسنجر Henry Kissinger من أهم الباحثين في مفهوم توازن القوى، حيث انطلق في نظريته لتوازن القوى من نظرة مورغنثاو لذلك اعتبره الكثيرون خليفته، وينطلق كيسنجر في رؤيته من دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام توازن القوى، وذلك على الرغم من أنها القوة المهيمنة في الوقت الراهن، لأن ذلك حسبه من مصلحتها ليس لأنه لا يرغب في هيمنتها، لكنه كما يقول لن تكون قادرة عليها إلى أمد طويل.² وفي "كتابه الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا" وفي الفصل الأخير الموسوم بـ "النظام العالمي الجديد أو الرؤية الجديدة"، أشار إلى وجهات نظره حول توازن القوى في قوله: "تمخضت نهاية الحرب الباردة عما أطلق عليه بعض المراقبين عالم أحادي القطب أو عالم قوة عظمى وحيدة، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الواقعي ليست بحال يؤهلها لإملاء جدول الأعمال الكوني لوحدها، أفضل مما كانت عليه مع تبشير الحرب الباردة، نعم إنها أكثر تفوقاً مما كانت عليه قبل عشر سنوات، غير أن القوة باتت ويا للسخرية أقل فاعلية في عالم اليوم، وهكذا تضاعلت قدرة أمريكا عملياً على تسخير القوة لقلوبه بقية أنحاء المعمورة".³

ومادام الأمر كذلك، لا بد من إقامة توازن جديد يرسى أسس نظام دولي كالذي أرسته "معاهدة واستغاليا" ودام قرناً ونصف القرن، والذي أرساه مؤتمر فينا ودام قرناً من الزمن، فيقول كيسنجر أن مفهوم توازن القوى يتجلى واضحاً في ذهن طالب التاريخ الأوروبي، بيد أنه مثلما هو حال مصلحة الدولة، شيء ناشئ في آخر قرنين ونطق به أصلاً الملك الإنجليزي وليام الثالث لكبح التوسع الفرنسي، وليس من المدهش في حد ذاته ائتلاف قوى ضعيفة لتشكيل ثقل مقابل للقوة الأقوى، نظراً لأن توازن القوى يقتضي

¹ - أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - نفس المرجع، ص 65.

³ - هنري كيسنجر، الدبلوماسية من نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا (ترجمة: مالك فاضل البديري)، ط 01، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 535.

تحركا متواصلًا، وجدير بقيادة أمريكا في القرن الآتي إطلاع شعوبهم على مفهوم المصالح القومية، وأيضًا على كيفية بلوغها- في أوروبا وآسيا- عن طريق المحافظة على توازن القوى.¹

الفرع الثاني: النظرية الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية

تنقسم الواقعية الجديدة إلى قسمين: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وهذا الانقسام يدور حول سؤال محوري هو: ما هو المقدار الكافي من القوة الذي تحتاجه الدولة؟²

- الواقعية الدفاعية **defensive realism**: ترى بأنه ليس من الحكمة أن تسعى الدولة لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لأن ذلك سيؤدي بالدول الأخرى أن تتحالف ضدها، وبالتالي فحسبهم على الدولة أن تحافظ على توازن القوى في النظام الدولي.

- الواقعية الهجومية **offensive realism**: فترى بأن على الدولة أن تبحث عن الفرصة المناسبة لزيادة قوتها في النظام الدولي على حساب خصومها، وأن تسعى لتكون دولة مهيمنة.

يرى الواقعيون الجدد وعلى رأسهم **كينث والتز Kenneth N. Waltz** بأن القوة ليست غاية وإنما وسيلة لغاية كبرى وهي المحافظة على بقاء الدولة، ويختلف **مرشايمر Mearsheimer** مع والتز في مقدار القوة التي تريدها الدولة، ففي حين يرى والتز أن هدف الدولة هو المحافظة على قوتها من أجل تعزيز فرص بقائها، يرى مرشايمر أن هدف الدولة هو زيادة قوتها للهيمنة والسيطرة على إقليمها **HEGEMON IN THE SYSTEM**، وذلك من أجل ضمان بقاء الدولة في هذا النظام الدولي الفوضوي. وعادة ما يربط الواقعيون الجدد بين مفهوم المساعدة الذاتية **Self help** وظهور سياسات توازن القوى وسيطرتها في المنظومة، بسبب أن سياسة التوازن تعد أنجح الإستراتيجيات لمعظم الدول.³

وعلى خلاف تصور مورغنثاو، الذي يرى بأن الدول تعتمد على قدراتها الذاتية فقط لتحقيق توازن القوى مع غيرها من القوى، في حين يرفض فكرة إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد

¹ - هنري كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص 535.

² - علي بن حسين القحطاني، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد 48، يوليو 2011، ص 319.

³ - عبد الله بن حير العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية". مجلة شؤون اجتماعية، العدد 108، شتاء 2010، السنة 27، ص 16.

على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى، يرى والتز أن توازن القوى يمكن تحقيقه من خلال عناصر القوة الداخلية والخارجية معا، فما توازن القوى كما قال هارولد لازويل Harold Lazwell: "إلا بناء من علاقات قوة يهدف لحفاظ على الوضع القائم، وأية محاولة لتغييره تثير رد فعل مقاوم اتجاه إعادة تنظيمه".¹ لقد أعاد والتز والواقعيون الجدد تهذيب الرؤية الكلاسيكية لتوازن القوى، معتقدين أن نظرية توازن القوى تساعد على التنبؤ بخصوص السلوكيات والمحصلات الدولية، فالدول ترتبط في سلوك توازني سواء كانت القوة المراد موازنتها هي الغاية من هذا السلوك أو غير ذلك، طالما أن الأمن يبقى الهدف الأساسي لهذا التوازن.

يرى كينيث والتز أن الدول تفضل دوما الانضمام إلى الطرف الضعيف الموازنة (Balancing)، على الانضمام إلى الطرف الأقوى (Bandwagoning)، طالما أنها تتنظر دوما إلى القوة الكبرى باعتبارها مصدر تهديد، فإن سلوك توازن القوى هو أفضل وسيلة للحفاظ على الوضع القائم، وعلى حد تعبيره: "إن نظرية ميزان القوى تقود المرء لتوقع أن الدول هي حرة لعمل ذلك، ستتوجه للجانب الأضعف، عكس الجانب الأقوى لذي يهدد وجودها...".²، ويحتج والتز بأن موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن نوايا أية دولة بعينها، وفي رأيه التوازن العرضي يقوم من خلال التفاعلات والمعاملات بين الدول، تماما على غرار التوازن الذي يقوم بين الشركات والمستهلكين وفق نظرية الاقتصاد الليبرالي.³

حاول والتز إدخال مصطلح جديد في نظرية توازن القوى سماه "توازن التهديد"^(*)، حيث يرى أن الاستقرار النسبي اليوم مقارنة بالعصور الماضية، مدعوم بالأسلحة النووية والنضوج التدريجي للقوى

¹ -Kenneth N.Waltz, theory of international politics. U.S.A : addition wesby company, 1979, p210.

² -Ibid, p210.

(*) -توازن التهديد: يرى والتز أن السلوك الموازن هو سلوك حتمي في العلاقات الدولية، وهو استجابة للتهديد، بمعنى أن بعض الدول العظمى أو الكبرى قد تتحالف مع بعضها البعض من أجل موازنة تحالف آخر، يتضمن الدول الرئيس في النظام الدولي، عندما يكون هذا التحالف الأخير مهددا للدول العظمى الكبرى الأخرى، التي تسلك سلوكا تحالفا في مواجهة هذا التهديد، هذا التهديد يظهر بوجود عدة مؤشرات أهمها حجم القوة الإجمالي للدولة مقارنة بجيرانها. للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى كتاب: (مروة حامد البدرى، بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2005، ص52).

³ -جون بيليس وستيفن والت، عولمة السياسة العالمية. ب.ط، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص246.

العظمى، فحسبه الدول التي تمتلك السلاح النووي لها أن تتجنب الحرب على خلاف الدول المسلحة بطريقة تقليدية.¹

أما هدلي بول Hedley Bull فقد استند إلى التعريف الذي تم صياغته في المنشور عام 1758، بواسطة امريش دوفاتل Emmerich de Vattel وهو فقيه ودبلوماسي سويسري، والذي عرف توازن القوى كبيئة علاقات، حيث لا توجد قوة في وضع تكون لها الأرجحية ويمكنها بسط قانونها على الآخرين، وقد عمل بول لتوسيع المفهوم وذلك بوصفه كيف يتم توزيع القوة؟، وذكر أن توازن القوى تأسيس قانوني لنظام دستوري مؤسسي، يهدف لتجنب بروز قوة مهيمنة، وقد حدد بول مجموعة من العناصر، هي حسبه على الأقل 06، تعقد صياغة توازن القوى وهي:²

- **العنصر الأول:** التأثير المهم للطبيعية في الممارسات الدستورية المؤسسية، وهو يرى بأنه من الأيسر الحفاظ على توازن قوى مستقر في نظام متعدد الأقطاب.
- **العنصر الثاني:** الطبيعة الفئائية للقوة، بالرغم من أنه مصطلح لم يستعمله بول.
- **العنصر الثالث:** التوزيع الجغرافي للقوة، فقد قبل بول أن القوة ليست فقط توزيعاً عبر البيئة الدولية، وإنما من المهم تعيين توازن محلي، والذي تم تكوينه في إقليم معين.
- **العنصر الرابع:** العملية الإدراكية عن كيفية توزيع القوة؟ حيث يعتقد بأن هناك عدم توافق بين الذاتية والموضوعية في توازن القوى.
- **العنصر الخامس:** تطوير الأسلحة النووية، فقد ذكر بول أن تأثيره كان عظيماً، حيث أنها خلقت قانوناً أساسياً للردع النووي، والذي يحتاج إلى التمييز عن توازن القوى.
- **العنصر السادس:** الاختلاف الذي تصوره بول بين توازن القوى العرضي وتوازن القوى المدبر.

الفرع الثالث: الواقعية الكلاسيكية الجديدة

ظهر في تسعينات القرن العشرين توجه جديد داخل المدرسة الواقعية سمي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، والذي يوظف المتغيرات الخارجية والداخلية في شرح سلوك الدولة في تفاعلاتها مع

¹ - Martin Griffiths, *Are interpretation: Realism, Idealism and international politics*. routledge, London, EC44p and New York, 1992, p77.

² - ريشارد ليدل، *توازن القوى في العلاقات الدولية* (ترجمة: جهاد عودة). ط01، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 128-132.

الدول الأخرى داخل النظام الدولي، وستند هذا التوجه في طرحه إلى النظرية الواقعية الكلاسيكية لمورغنثاو والواقعية الجديدة لوالترز، يطرح تاليفيرو و Talifero مجموعة من المسلمات النظرية المرتبطة بهذا التوجه وهي:¹

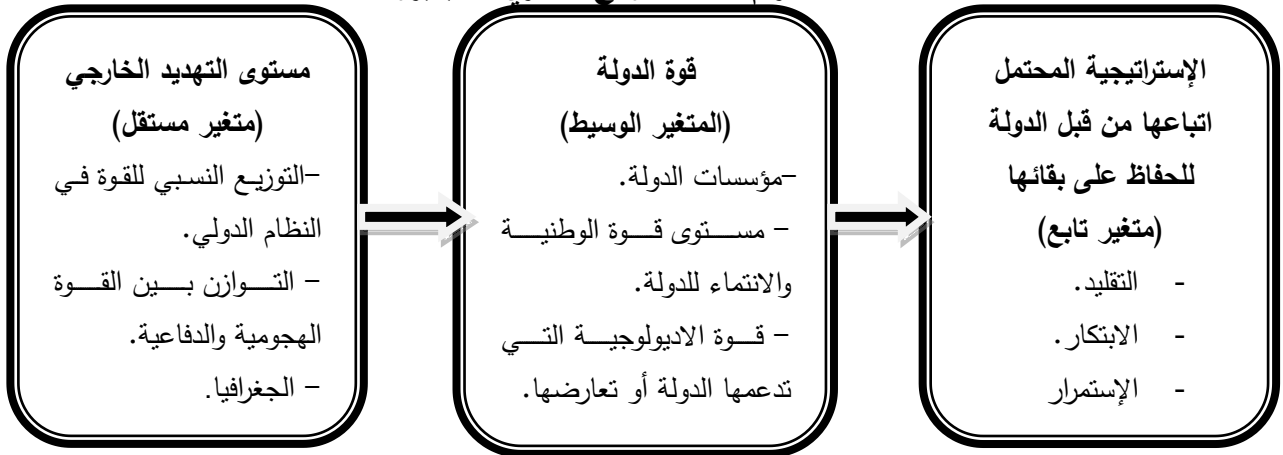
- تتكون المجموعات البشرية لأسباب مختلفة، أهمها وجود عدو والخوف منه على بقاء وحياة المجموعة.
- أهمية ودور التنافس بين المجموعات المختلفة داخل الدولة.
- التأكيد على أن متغيرات النظام الدولي، وخاصة متغير توزيع القوة، يؤثر بشكل كبير في العملية السياسية الداخلية، ما ينعكس بدوره على عمليات صنع السياسة الخارجية للدولة.
- التأكيد على عدم وجود محول مثالي Transmission belt، يربط بين التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي، وبين السياسة الخارجية للدولة.
- قوة الدولة تختلف من دولة لأخرى، والمقصود بالقوة القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة.

يتكون نموذج تاليفيرو من متغير نظامي مستقل، يمثل نسبة التهديد الذي تتعرض له الدولة من الخارج، وهذا التهديد نتيجة 03 عوامل: التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي، والتوازن بين القدرات الهجومية والدفاعية، والعامل الجغرافي. هذا التهديد يمر خلال متغير وسيط هو قوة الدولة، وهذه القوة تعتمد على 03 عوامل: مؤسسات الدولة ومستوى الوطنية، ومستوى دعم اديولوجية الدولة أو معارضتها، هذا التفاعل بين المتغير الوسيط والمستقل يؤثر على الإستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل الحفاظ على بقائها وهي: 03: التقليد أو المحاكاة، ابتكار أو إبداع أو الاستمرار في الإستراتيجية الحالية.²

¹ - علي بن حسين القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 334.

² - نفس المرجع، ص 334.

مخطط رقم 04: النموذج النظري لتأليفه



المصدر: علي بن حسين القحطاني، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد 48، يوليو 2011، ص 335.

يشير شويلر رندل Schweller Randall إلى أن هناك حالات في تاريخ السياسة الدولية، كانت فيها الدولة أو دول مهددة من عدو له قوة متنامية، إلا أن هذه الدول لم تحاول أن توازن قوة هذا التهديد من خلال التحالف أو من خلال زيادة قوتها العسكرية أو بعمل الأمرين معاً، وهذا ما يطلق عليه شويلر عدم الموازنة بالشكل المطلوب **Underbalancing**، أما **توماس كريستنسن Thomas Christenson** فيشير إلى أن المتخصصين في العلاقات الدولية تعودوا على سياسات توازن القوى، ولذلك من النادر أن يستغربوا التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية، أو الحرب الصينية الفيتنامية عام 1979، فليس لاختلاف الايديولوجية أو تشابهها دور في تحديد سلوك الدولة، ولكن الذي يلعب دوراً كبيراً في تحديد سلوك الدولة في المجال الدولي هو مصلحة الدولة.¹ وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن شويلر قد طرح فكرة أو "نظرية توازن المصالح"، حيث يجادل فيها بأن الدول الصغيرة والضعيفة في بعض الأحيان للتحالف مع الأطراف الدولية الأكبر والأقوى، عندما يكون ذلك في مصلحتها أو لفائدتها أو سيعود عليها بالنفع، وهو ما يعني أن سلوك الدول الشائع في النظام الدولي هو "مسايرة الركب"^(*)، الذي يعني عند شويلر: "أي محاولة للوقوف بجانب الأقوياء".²

1 - علي بن حسين القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 335-339.

(*) - مسايرة الركب: يختلف تعريف شويلر لمسايرة الركب عن تعريف والتز ووالث لها، حيث يعرف كلاهما مسايرة الركب على أنها سلوك مضاد للتحالف، الذي يعني الانحياز إلى جانب الطرف الأقوى.

2 - أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة". مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2012، ص 48.

أما فريد زكريا فيحاول أن يجيب على تساؤل هام هو: لماذا عندما تصبح الدولة غنية تقوم بالسعي لامتلاك جيش قوي ولزيادة نفوذها في العالم؟، يشير زكرياء إلى أن هناك نظريتين تحاول كل منهما تقديم إجابة لذلك:¹

- النظرية الواقعية الكلاسيكية: التي ترى بأن الدولة عندما تصبح قوية، فإنها تسعى لزيادة قوتها ونفوذها في العالم، فالدولة تتوسع لأنها تستطيع.
- النظرية الواقعية الدفاعية: ترى بأن الدولة عندما تصبح قوية فإنها سوف تحاول الحفاظ على الوضع القائم ومقاومة أي تهديد لتوازن القوى القائم.

يرى زكرياء أن تفسير النظرية الواقعية الدفاعية هو تفسير ضعيف، يقوم على قدر من السياسة الخارجية، ولا يتسق مع حالات تاريخية كثيرة، كما أنه أصبح يعتمد وبشكل كبير على المتغيرات الداخلية في تفسير الحالات التاريخية، وأهمل المتغيرات الموجودة في النظام الدولي.²

¹ - علي بن حسين القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 343.

² - نفس المرجع، ص 343.

المبحث الثالث: ماهية النظام الإقليمي والنظريات المفسرة له

يعتبر مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم الحديثة نسبيًا، التي دخلت مجال العلاقات الدولية كمستوى جديد لتحليل تلك العلاقات، وقد تم إدراج هذا المفهوم كمبحث ثالث في هذه الأطروحة نظراً لأننا سنركز بالأساس على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، باعتبار أن الشرق الأوسط مستوى تحليل ثانوي أو فرعي، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، وذلك من أن رصد من يؤثر في من؟ بمعنى هل أن التغيرات الإقليمية الجديدة التي شهدتها الشرق الأوسط تؤثر على التوازن الدولي، الذي يؤثر بشكل طردي من منطلق العلاقة الهرمية التي تجمع المستويين؟ أم أن العكس هو الصحيح؟.

المطلب الأول: ماهية النظام الإقليمي

أدت ثورة العلوم السلوكية التي حدثت في العقود الأخيرة، والتي شملت العديد من العلوم الاجتماعية، إلى إحداث تطورات كبيرة في دراسات العلاقات الدولية، من حيث مناهج البحث، وموضوعات وقضايا هذه العلاقات، والأطر المرجعية والنظريات المتداولة، وقد نتج عن هذه الثورة ظهور مستويات تحليلية عديدة من بينها المستوى الإقليمي أو الفرعي، وسنحاول في هذا المطلب التطرق أولاً لمفهوم النظام الإقليمي وتطور هذا المفهوم وأخيراً العناصر المشكلة له.

الفرع الأول: مفهوم النظام الإقليمي

قبل الحديث عن تعريف النظام الإقليمي، سنقوم أولاً بتعريف كل مصطلح على حدا، بمعنى سنقوم بتعريف مصطلح النظام أولاً، ثم مصطلح الإقليم، وهو الأمر الذي سيسهل في الأخير تعريف النظام الإقليمي، وذلك على النحو التالي:

أولاً/ - مفهوم النظام:

يعرف النظام لغة في مختار الصحاح بأنه: "نظم اللؤلؤ جمعه في سلك، والنظام هو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ"¹، من هذا المنطلق يمكن القول بأن النظام هو الشيء المستقيم على نهج معين، فإن كان لؤلؤاً في خيط فهو عقد، وإن كان جماعة من البشر، فهي مجموعة تعتق نهجا معيناً وموحداً ينظمهم جميعاً، كما لو كان حبات في خيط واحد.²

يعرف فون برتالانفي Von Bertalanffy النظام بأنه: "مجموعة من الوحدات تجمعها علاقة فيما بينها"³، فوفق لهذا التعريف، يشترط في النظام ضرورة وجود علاقة أو مصلحة تجمع بين الوحدات المكونة له.

يمكن تعريف النظام حسب جمال عودة بأنه: "مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات، وتعد بمثابة مرتكزات، وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل هيكل النظام"⁴، فهو يتفق مع فون برتالانفي بأن النظام عبارة عن وحدات تجمعها علاقة فيما بينها، لكن تعريفه جاء أدق حيث يشترط وجود خصائص مشتركة بين تلك الوحدات، هذه الخصائص تخلق روابط توحد تلك الوحدات، بما يخلق اعتماداً متبادلاً بينها

ثانياً/- تعريف الإقليم:

تشتق كلمة الإقليم من الكلمة اللاتينية **Territorium**، بمعنى الأرض المحيطة بمدينة ما، وكلمة **Terra** تعني الأرض، التربة، التغذية، ولكن شكل الكلمة مثلما ورد في قاموس أكسفورد الانجليزي، يشير إلى أنها مشتقة من كلمة **Terrere** بمعنى يخيف ويهرب، و **Territoruim** هي مساحة يحذر منها الناس.⁵

¹ - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ب. ط، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1953، ص 667.

² - محمد الشافعي أبو راش، نظم الحكم المعاصر - دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية، ج 01، ب. ط، القاهرة: عالم الكتب، ب. سنة، ص 09.

³ - Frank Havary and Mark.F.Batell «what is a system ?». **social networks**, n03, 1981, p29.

⁴ - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، ط 01، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 11.

⁵ - ديفيد ديلاي، الإقليم: مقدمة قصيرة، ط 01، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2017، ص 28.

يعرف الجغرافي الأمريكي تيتا Teita الإقليم بأنه: "يدرس الإقليم بوصفه منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية"¹. فالإقليم حسبه هو عبارة عن منظومة شاملة تحتوي أو تنطوي على منظومات جزئية مختلفة حسب طبيعة دارسي الإقليم أو موضوع دراسته.

أما أليف Alaev فيعرفه بأنه: "مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة من العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة، وبتربط العناصر المكونة له، وبالكلية التي تعد شرطاً موضوعياً ونتيجة موضوعية لتطور هذا المكان"². فحسبه يشترط في الإقليم أن يتوفر على مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأقاليم أو الأماكن بحسب ما أسماها، بالإضافة لعنصر الكلية والترابط.

ينظر شاريفن Sharigen إلى الإقليم على أنه: "مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو مجموعة من العناصر المكونة له، والتي تتميز بالوحدة والارتباط المتبادل والكلية"³، فشاريفن يتفق مع أليف بأن الإقليم مكان يتميز بعناصر ومكونات تميزه عن غيره من الأماكن الأخرى، بالإضافة إلى اشتراطه لعنصر الوحدة بين عناصره.

كما يعرف الإقليم من قبل ديفيد ديلاني David Delaney بأنه: "مساحة اجتماعية محدودة، تنقش معنى من نوع معين على أجزاء محددة من العالم المادي، ومن شأن إقليم بسيط أن يميز اختلافاً بين جانب داخلي وجانب خارجي"⁴.

أما كيبيل Keeble فيرى بأن الإقليم: "عبارة عن مساحة محددة من الأرض، تتميز بصفات معينة تنفرد بها عن باقي المساحات أو المناطق المجاورة، وهذه المميزات يمكن أن تكون عمرانية

¹ - علي محمد دياب، "مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري". مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 461.

² - نفس المرجع، ص 461.

³ - نفس المرجع، ص 462.

⁴ - ديفيد ديلاني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أو اقتصادية أو اجتماعية¹. فقد تناول مفهوم الإقليم من منطلق جغرافي، باعتباره قطعة أرض محددة مميزة عما يجاورها من الأراضي.

ثالثاً/- مفهوم النظام الإقليمي:

يستعمل مصطلح النظام الإقليمي على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، تجمعها مجموعة من الخصائص التفاعلية، وهو الأمر الذي يميزه عن غيره من الأقاليم الأخرى، وهو يشكل مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول. وسنورد مجموعة من التعاريف لمجموعة من المفكرين تتناول تعرف النظام الإقليمي:

يعرف كنتوري وشبيغل Cantori and Spiegel النظام الإقليمي بأنه: "يتألف النظام الإقليمي أو التابع من دولة واحدة أو اثنين أو أكثر، دول متقاربة ومتفاعلة، بينها بعض من الروابط الإثنية، اللغوية، الثقافية، الاجتماعية والتاريخية المشتركة، والتي يتزايد إحساسها بالهوية أحيانا بسبب أفعال ومواقف الدول الخارجة عن النظام"²، فالنظام الإقليمي وفقهما ينشأ بوجود عدد من الدول تجمعها روابط وعلاقات مشتركة، بحيث يخلق شعورا بالهوية المشتركة بين وحداته، فهذا التعريف ركز في تحديده لمعنى النظام الإقليمي على ضرورة وجود التماسك الاجتماعي والتفاعلية وهوية محددة للإقليم.

أما تومسون Thompson فقد عرفه على أنه: "تمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترفا بها داخليا وخارجيا بصفة متميزة، ويكون إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متحاورين أو أكثر"³، فالنظام الإقليمي حسبه يقوم على ضرورة وجود طرفين متحاورين أو أكثر، تجمعهم تفاعلات تكون مكثفة، هذا التفاعلات تحوز على الاعتراف الداخلي والخارجي.

¹ - مهيب كامل فليح وفراس ثامر حمودي، "سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها". مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، العدد 04، 2009، ص 753.

² - Hidle Dominique Engelen, the construction of a region in the baltic Sea area. on : www.sgir.org/.../Englen/20%20the%20construction at 14/09/2017-23 :26.

³ - فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمسة الكبرى: دراسة في العلاقات الغربية الدولية والعربية العربية ط. 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 24.

أما هاني إلياس الحديثي فيعرفه بأنه: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب لممارسة فن التعامل بين الدول المختلفة، التي تنتمي إلى إقليم واحد.¹" وقد أوجز مجموعة من الشروط لقيام نظام إقليمي، وهي:²

- الجوار الجغرافي.

- وجود مصالح مشتركة، تدفع للتكتل والتنظيم الإقليمي.

- الشعور بالتميز والخصوصية.

مما سبق يمكن القول بأن النظام الإقليمي، يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات، تجمع مجموعة من الدول، تقع داخل إقليم جغرافي واحد ومحدد، بحيث تكون هذه الدول متجاورة، تتداخل مع بعضها البعض في عدة أنماط، تكون هذه الأخيرة معقدة ومتنوعة، تهدف لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة.

الفرع الثاني: تطور مفهوم النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، مفهوما حديثا لم تتداوله الدراسات إلا في سنوات الستينات والسبعينات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية **regionalism** أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية **Universalism versus regionalism**، وأي المنهجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول وهم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فعالية وقدرة على الحركة بالمقارنة

¹ - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط01، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص57.

² - هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص22.

مع التنظيمات الدولية، وأضاف أنصار هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية، بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.¹

ساهم ظهور دراسات التكامل *integration* بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، حيث صدرت العديد من الدراسات في هذا المجال، لاسيما ما تعلق بشروط التكامل الإقليمي وأنماطه ومراحله، إزاء هذه الخلفية صدرت مع مطلع السبعينات دراسة مقارنة بعنوان: "السياسة الدولية في الإقليم" للأستاذين لويس كانتوري وشيغل، كان من شأنها إعطاء دفعة لظهور مفهوم النظام الإقليمي والاهتمام التطبيقي بهذا المفهوم، وكان جوهر هذه الجهود أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم، يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، وفي إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم، وأنه من غير الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول، على أنها مجرد امتدادات أو ردود فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.²

قاد تطور الدراسات الإقليمية السابقة الذكر والتراث النظري الذي وفرته مدرسة التكامل، إلى وضع ما أسماه باري شويتز *Barry shutz* نظرية الإقليم *Region theory*، التي طورها كرازنر *Krazner* وجيرفس *Jervis* وأوسلر *Osler Hampson*، وغيرهم من الذين أجروا بعض الدراسات، التي وضعوا من خلالها الأسس النظرية للنظم الإقليمية، هذه الدراسات التي قام بتطويرها كل من شيغل وكانتوري، حيث كان تعامل منطري العلاقات الدولية بدراسة النظم الإقليمية قبل ذلك، كما يقول كانتوري وشيغل كجزء من دراسات المناطق *Area Studies*، وأحيانا أخرى أهتم جوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور المنظمات الإقليمية.³

لكن ومع بداية عقد الثمانينات والتسعينات زاد الاهتمام بدراسة النظم الإقليمية، حيث يقول ديفيد مايرز *David Myers*: كان للتطورات الجديدة الأخرى التي ظهرت في عقد الثمانينات وبداية

¹ - جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص22.

² - نفس المرجع، ص22.

³ - بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي 2001-2008. أطروحة مقدمة لجامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أبريل 2011، ص56.

التسعينات، والتي أثرت في النظام العالمي أثر واضح في إعادة تنشيط وتفعيل الدراسات الإقليمية السابقة، وعليه يمكن القول أن دراسة النظم الإقليمية في الفترة الأخيرة، أخذت تكتسب أهمية كبيرة، وبدأت تظهر دراسات تتحدث عن مستقبل الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وضاعف من هذا الاتجاه بروز فكرة الإقليمية الجديدة، المتمثلة في الكتل الاقتصادية التجارية على حساب عالمية الاقتصاد.¹

الفرع الثالث: عناصر النظام الإقليمي

يمكن تناول أي نظام إقليمي من عدة جوانب، يمكن أن نركز على أهمها وذلك على النحو التالي:

أولاً/ - الخصائص البنوية للنظام:

يقصد بها سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها، ويرى البعض أن التكامل في أي نظام يتوقف على درجة التماسك Cohesion بين الوحدات المكونة له، ويدرس هذا المجال التماسك الاجتماعي (الثقافة، اللغة، الدين، التاريخ، ...)، والتماسك الاقتصادي (الموارد، التكامل بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية)، والتماسك الإقليمي (وجود مؤسسات فعالة، ...).²

ثانياً/ - نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام:

يقصد بذلك مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات، أم يوجد نزاع من التراتبية الهريرية في توزيع القوة، أو أنه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام؟³

ثالثاً/ - نمط السياسات والتحالفات:

يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات التي تتبعها دولة إزاء الدول الأخرى، والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام، ويثير هذا الموضوع عدة نقاط مثل نمط العلاقات

¹ - بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² - علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

³ - نفس المرجع، ص 27.

وهل هي ذو طبيعة تعاونية أم صراعية؟ وما هي القضايا التي يثار الخلاف حولها؟ وهل هي ذات طبيعة سياسية أم ايدولوجية؟ بعبارة أخرى هل تتسم هذه التحالفات بالمرونة والتغيير أم أنها تتسم بالاستقطاب والتمركز؟¹

كما أنها ترتبط بنمط السياسات والتحالفات وطبيعة النظام السائد، ويتضمن ذلك الاتصالات الشخصية (البريد، الهاتف، البرق)، وأدوات الاتصال الجماهيري (الصحف والإذاعة والتلفزيون)، والاتصالات على مستوى النخبة (مؤسسات تعليمية على مستوى الإقليم أو مفتوحة لطلبة كل دول الإقليم،...)، والانتقال المادي (الطرق، السكك الحديدية، المطارات،...) ².

رابعا/ - بيئة النظام:

أي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ، ولكن في إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده، ويجب التمييز في هذا المجال بين مركز أو قلب النظام **core States** وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية **Periphery states** من ناحية ثانية، ثم نظام التغلغل أو التدخل **Penetrative intrusive system** من ناحية ثالثة.³

يشير مفهوم القلب أو المركز إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي، والتي تشارك في الجزء الأكثر كثافة من التفاعلات وتحدد طبيعتها، أما الدول الأطراف فهي تلك الدول الأعضاء في النظام، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية الدول لاعتبارات جغرافية أو سياسية، أما دول الهامش فيقصد بها تلك الدول التي تعيش على هامش النظام، فهي قريبة جغرافيا ولكنها ليست منه، وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

أما المقصود بنظام التغلغل أو التدخل، فهو النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي يأخذ أشكالا مختلفة، ويتم هذا التدخل من خلا أساليب عدة مثل المساعدات الاقتصادية والقروض وغيرها.⁴

¹ - علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² - نفس المرجع، ص ص 27 - 28.

³ - نفس المرجع، ص 28.

⁴ - نفس المرجع، ص 28.

المطلب الثاني: علاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي

يمكن التطرق إلى دراسة العلاقة التي تربط بين النظام الإقليمي بالنظام الدولي، من خلال نموذج يونغ المسمى **Discontinuities Model**، والذي شدد فيه على مجموعة من العوامل العالمية والإقليمية في تفسيره لديناميكية العلاقة بين الدول العظمى (النظام الدولي) والنظام الفرعي، حيث يؤكد هذا النموذج على تزايد التداخل والتفاعل بين ما هو دولي (كلي) وما هو إقليمي (فرعي)، من جهة أخرى فنموذجه يشمل التأثير المشترك للقوى الإقليمية والعالمية، التي تعمل في نماذج تتسم بالانسجام من جهة وعدم التواصل من جهة أخرى.¹

أوضح يونغ أن النظم الإقليمية الفرعية في النظام الدولي لها سمات ونماذج تفاعلات خاصة بها، إلا أنه يؤكد على عدم التواصل الذي يعني أن العلاقة بين النظم الفرعية فيما بينها، والعلاقة بينها وبين النظام الدولي ليست متواصلة أو مستمرة، بل إنها تتوقف عند بعض الحدود في بعض الأحيان، فتوفر بيئة ملائمة يؤدي إلى التعاون بين النظام الإقليمي والدولي، وإذا لم تتوفر بيئة مناسبة فإن ذلك يؤدي علاقة تنافسية.²

الفرع الأول: علاقة اعتماد متبادل:

عند توفر بيئة ملائمة تنشأ بين النظام الإقليمي والنظام الدولي علاقة اعتماد متبادل، هذه العلاقة قد تكون تعاونية أو تنافسية، وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى النموذجين التعاوني والتنافسي، وذلك على النحو التالي:³

أولاً/ - علاقة تعاونية: هناك تشابه بين وحدات النظام الإقليمي والدولي والوظائف التي تقوم بها وعلى رأس هذه الوظائف تحقيق الأمن بمختلف مستوياته وأنواعه، ومن أجل تحقيق هذه الوظيفة تسعى النظم الإقليمية للتكيف مع النظام الدولي، وبالتالي تساعده على تحقيق الأمن الدولي وتدعيم بنيته وثقافته، ويمكن الاستدلال على ذلك، أن المنظمات الإقليمية تؤكد غالباً في مواثيقها على تحقيق المبادئ العامة التي تم

¹ - جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة وليد عبد الحي). ط. 01، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 136.

² - نفس المرجع، ص 136.

³ - نفس المرجع، ص 136-137.

إدراجها في موثيق المنظمات الدولية.¹ ومن هذا المنطلق كان ينظر للمنظمات الإقليمية على أنها خطوة نحو العالمية نظرا لـ:²

- أن الإقليمية ماهي إلا مرحلة وسيطة ضرورية ومرغوب فيها، لأنها جزء طبيعي من عملية التطور البطيئة لتكامل العالم.
- أن المنظمات الإقليمية ماهي إلا نماذج للعمل والأداء، وهي بمثابة مراكز تدريب للتنظيم على نطاق عالمي.

ولكن هناك اتجاه آخر يرى خلاف ذلك بمعنى أن المنظمات الإقليمية في الحقيقة تعد منافسا قويا للمنظمات الدولية، بل تعتبر في بعض الأحيان كبديل للمقاربة العالمية، وذلك نظرا لمجموعة من العوامل أهمها:³

- أن كثيرا من المجموعات الإقليمية ستنافس بعضها بعضا، وأن مهمة دمجها في كل منسجم ستكون مهمة شاقة.
- على الرغم من النصوص التي تنص على أن المنظمات الإقليمية خاضعة لرقابة وسلطة الأمم المتحدة (منظمة دولية)، إلا أن واقع الأمر من الناحية العملية مختلف عن ذلك.

ثانيا/ - علاقة تنافسية: يمكن التطرق إلى هذه العلاقة من خلال دراسة العالمية في مواجهة الإقليمية، وأي الطريقتين يجب إتباعها لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، وهنا ظهر فريقين:

- أنصار العالمية: يؤكدون على دور المعايير العالمية أو الأمن الجماعي الشامل كأسس إستراتيجية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.
- أنصار الإقليمية: فيقولون بأن للمناطق الكبرى صفات مميزة تمكنها من معالجة النزاعات التي تحدث بشكل ذاتي وداخلي، وأكدوا على أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية، بل

¹- هاني إلياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

²- إنييس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي (ترجمة عبد الله العريان). ب.ط، مصر: دار النهضة العربية، 1964، ص 168-187.

³- نفس المرجع، ص 170.

يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها، فتحقيق الأمن والاستقرار والرفاه، يمكن أن يحقق بشكل أفضل على المستوى الإقليمي بدلا من المستوى العالمي، وذلك نظرا ل:¹

✓ كبر وعدم تجانس المستوى الدولي مقارنة بالإقليمي، أين تكون الدول محدودة وجمعها نوع من التجانس والتقارب.

✓ الولاء المشترك وتشابه العضلات الأمنية والمشكلات القوية على المستوى الإقليمي أكثر مما عليه في المستوى الدولي.

✓ بطئ ردود فعل التنظيمات الدولية بسبب حجمها الهائل، عكس المنظمات الإقليمية التي غالبا ما تتميز بالمرونة وسرعة الحركة.

وأمام هذا الجدل المستمر بين أيهما أفضل العالمي أم الإقليمي؟، قام كل من غارننت وولسون Garnant and Wilson بتحديد ثلاثة معايير للفصل في ذلك وهي:²

- الفعالية في المساعدات الضرورية.

- الفعالية فيما يتعلق بالخبرة والمعلومات.

- الفعالية فيما يخص الكفاءة المؤسسية.

جدول رقم 01: يوضح مستوى فعالية لمستويين الإقليمي والدولي

المستوى/المعايير	الفعالية في المساعدات الضرورية	الفعالية فيما يتعلق بالخبرة والمعلومات	الفعالية فيما يخص الكفاءة المؤسسية
المستوى الإقليمي	/	متفوق غالبا وليس دائما	/
المستوى الدولي	متفوق غالبا وليس دائما	/	متفوق غالبا وليس دائما

المصدر: من إعداد الباحثة

¹ - إنيس كلود، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² -Stuart Harris, *The Regional Response in Asia Pacific and its Global implications*. on : www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/activitiesnews/conferences/1999_conferences/3rdannualconference/papers/-18k at19/08/2017-12/07

الفرع الثاني: علاقة هرمية

يرى مود لسكي وبريشر Maude Lasky and Prisher أنه: "من الضروري فهم أثر العلاقة بين وحدات نظام فرعي إقليمي والنظام الدولي، من أجل حل رموز سلوك وعمل النظام الفرعي التابع"،¹ بمعنى أنه من أجل تعريف أي نظام إقليمي، لا بد من التطرق أو تعريف الدول الكبرى ذات العلاقة العالمية، فالنظام الإقليمي يكون تابع وذو مرتبة أدنى من الوحدات المكونة للنظام الدولي، وبالتالي فإن أي تغيير يجري في قمة النظام الدولي سوف يترك تأثيره في العلاقات والأدوار الإقليمية، وإن كانت درجة التأثير والتغيير والتبعية للنظام الدولي ليست بنفس الدرجة لكل الأنظمة الفرعية، كما أنها ليست متنسقة على الدوام.

ويضيف كل من مودلسكي وبريشر: "بما أن للدول الكبرى قدرات ضخمة، وبما أنها متفوقة على الدول الصغيرة فهي تستطيع بذلك ممارسة نفوذ على اللاعبين الإقليميين، وبالتالي فإن مصير سياسات هذه الدول واقتصادياتها يتقرر على مستوى عالمي أعلى، لذا فإن النماذج ذات القطبية الثنائية التي وضعها والتز وكابلان Waltz and Kaplan تكون مفضلة على غيرها، لأنها تسمح بهامش للتحرك والمناورة للاعبين المحليين الصغار".² فوفقاً لهما فإن الدول الكبرى تتحكم في مصير وتحركات الفاعلين الإقليميين، وتحدد سياساتهم وتوجهاتهم من منطلق ما يمتلكه من قدرات ضخمة متفوقة مقارنة بتلك التي تملكها الفواعل الفرعية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنظام الإقليمي

يعود استخدام مصطلح النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، والذي يركز على التفاعلات الدولية الإقليمية، إلى عدة تطورات فكرية وأخرى سياسية، فعلى المستوى الفكري ظهرت العديد من النظريات التي تبنت النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية التكامل وسنركز هنا على الوظيفية الجديدة التي تبنت مفهوم التكامل الإقليمي، والنظرية البنائية التي نظرت لما يسمى بمفهوم بناء الإقليم.

¹ - فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، ب.ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص32.

² - نفس المرجع، ص32.

الفرع الأول: نظرية التكامل (الوظيفية الجديدة):

ساهمت الأعمال التي قدمتها نظرية التكامل في تدعيم حقل الدراسات الإقليمية، وتعد كأولى المحاولات لدافيد ميطراني David Mitrani، حيث لاحظ أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاقتصادي لمواطنيها، واعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، وكبديل لهذه الوضعية اقترح الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية¹، وقد طورت هذه الدراسة لاحقاً، حيث تفرع عن نظرية التكامل العديد من النظريات مثل الدستورية، الوظيفية والوظيفية الجديدة... وسنركز في هذا الفرع على النظرية الوظيفية الجديدة، نظراً ل طرحها لفكرة التكامل الإقليمي كضرورة لتحقيق السلم والأمن، وحتى الرفاه الاقتصادي.

برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الذي كان سائداً وهو انقسام العالم إلى دول، وبين الوضع الذي يسمح بإقامة حكومة عالمية، وعليه يمكن القول بأن الاهتمام بالتكامل الإقليمي، يعود في جوهره إلى نظرة أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول إقليم معين، يؤدي إلى خلق أنماط جديدة عالية من التنظيم، مع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع.²

تجسد النظرية الوظيفية الجديدة نظرية التكامل الإقليمي، التي تنظر في كيفية تحقيق العملية التكاملية في إقليم بعينه، والتي ترى أنه بعد الشروع في التكامل القطاعي، فإنه سينتشر إلى مجالات متشابهة من العمل، ولاسيما في مجالات القضايا التي توجد فيها مستويات عالية من الترابط الفعلي أو المحتمل، حيث يكون من الصعب مقاومة التكامل، فكثير من الباحثين رأى أن التكامل الاقتصادي هو أفضل المجالات التي يمكن البدء بها لتحقيق التكامل الإقليمي الشامل، وذلك بسبب ما تثيره عملية التكامل من مشاكل أساسية مع قضية السيادة للدول المشاركة فيها، ويؤكد هؤلاء على ضرورة أخذ عامل الزمن والتدرج، بمعنى أن التكامل هو عملية ديناميكية متعددة المراحل.³

¹ - جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 271.

² - بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ - نفس المرجع، ص 68.

لقد أصبحت دراسة التكامل الإقليمي متعلقة بتحديد الأسباب والكيفية، التي تتوقف بها الدول على أن تكن ذات سيادة بشكل مطلق، بحيث تقوم متطوعة بالتفاعل والامتزاج والاختلاط مع جيرانها، وتفقد في خلال هذه العملية عددا من متطلبات السيادة، وتتمكن من تقنيات جديدة لحل الصراعات فيما بينها بشكل سلمي، حيث يقول أرنست هاس Ernest.B.Haas: "إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول على أن تكون ذات سيادة بشكل كامل؟ كيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة على الرغم من أنها تسعى لاكتساب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها؟"¹

فالوظيفية الجدد مقتنعون بأن التكامل، هو عملية ذاتية تتم بواسطة الجماعات الضاغطة، الرأي العام والتنشئة الاجتماعية الممتازة، فقد أبرز كل من هاس ولندبرغ Lindberg بطريقة أقل معيارية، كيف يمكن تحقيق المصالح الوطنية من خلال الانتشار الوظيفي والانتشار السياسي، وترقية الاهتمامات والمصالح المشتركة.²

الفرع الثاني: النظرية البنائية الاجتماعية (بناء الإقليم):

تركز النظرية البنائية على حركات التفاعل الاجتماعي الإنساني، حيث تلفت الانتباه إلى ضرورة فحص العمليات، التي من خلالها يكون الإنسان إدراكا ذاتيا يبني عليه ارتباطاته بالناس³، فالنظرية البنائية تتحدى التقسيمات السائدة والمستعملة في تقسيم العالم، وذلك بتسليط الضوء على بنائية الأقاليم، والذي يعطي الأهمية للقوى غير المادية، فمقترب بناء الإقليم باعتباره جزءا من النظرية البنائية، يرى بأن الأقاليم هي جماعات "متخيلة" قائمة على علاقات بين الناس، إذ أن وجود الإقليم يسبقه وجود بنائي للإقليم، ويتمثل ذلك أساسا في الفاعلين السياسيين الذين يخلقون أو يتصورون هوية زمانية ومكانية للإقليم، وينشرون هذه الهوية المتخيلة ويوصلونها للآخرين.⁴

¹ -Fabrizio Tassinari ,Mare Europaeum.political studies press,copenhagen,2004,p118.

² - Ibid,p118.

³ -Bjorn Hettne and Fredirik Soderbaum,theorizing the rise of regionness.p11 ,on :
<http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/conf99/soderbaum.pdf> .at16/09/2017-11:49.

⁴ - Iver B.Neumann, « A region :building approach to northern Europe ».international studies,Vol20,N01, January ,1994,p58.

يركز مقترح بناء الإقليم على الأقاليم كوحدات، حيث أن أعضائها وحدودها ومفاهيمها تتغير بشكل مستمر، ويتناسب هذا التغيير مع الفترات الزمنية والأكاديمية للمتخصصين في هذا المجال، حتى تستجيب تلك الوحدات في كل فترة لحقائق مختلفة، فبدلاً من الأخذ بالأقاليم كمعطى ثابت في الزمان والمكان، فإنه يتم إدراكها كنتاج للتنافس أو التناقض الموجود في الممارسات الاجتماعية، فمحتوى وحدود الأقاليم خاضع باستمرار للتفاوض وهو عرضة للتغيير بشكل مستمر.¹

فالأقاليم كما كتب كانيشكا جياسيريا Kanishka Jayasuriya هي: "مجموعة من الممارسات المعرفية تتشكل بواسطة اللغة والخطاب السياسي، من خلالها تنشأ المفاهيم والدلالات والمقاييس التي تحدد كيف نعرف إقليم ما، وهذا يساعد على تعريف الأطراف التي تدخل ضمن هذا الإقليم أولاً، وبذلك يمكن الوصول إلى هوية وكيان إقليميين".²

تقوم النظرية البنائية الاجتماعية أو البناءون على مركب تصوري مفهومي من مجموعة من العناصر:³

- النظام الإقليمي بناء اجتماعي: فالأقاليم ليست أشياء مادية، بل هي بناءات اجتماعية ومعرفية ناتجة عن الممارسات السياسية ومتأصل فيها.
- صياغة المصالح والهوية الإقليمية: يتم تشكيل المصالح والهويات أثناء الإدراك الذاتي والتفاعل القائم على الإقليم، لكن لا يمكن تصور وجود تفاعل دون وجود مصالح مشتركة مسبقاً.
- الوعي والهوية الإقليمية: اوجد أدلر إيمانويل Adler Emmanuel مفهوم الإقليم المعرفي المرتبط بالوعي الإقليمي، والذي ينشأ من خلال اللغة والخطاب والحديث عن الإقليمية، ومن خلال العملية السياسية التي بواسطتها تخضع الإقليمية والهوية الإقليمية للتعريف، وإعادة التعريف بشكل مستمر، فالوعي الإقليمي والإدراك المشترك الخاص بالانتماء إلى جماعة معينة، يمكن أن يستند إلى عوامل داخلية، غالباً ما تحدد في عبارات مثل التاريخ، التراث المشترك،...⁴، وترتكز البنائية على البعد الثقافي والمؤسسي، حيث ترى أن

¹ - Iver B. Neumann, opcit, p59.

² - Peter Katzenstein, **regionalism and Asia**. on : www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csg/activities/news/conferences/1999-conferences/3rdannual-conference/papers/18k. at 16/09/2017-12 :30

³ - Iver B. Neumann, opcit, p59.

⁴ - Ibid, p59.

البنية الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول، لكنها تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة.¹

- أفعال اللغة: يتم خلق الإقليم وفق التصور البنائي من خلال الخطابات، إذ تخلق وبعاد صياغتها من خلال الخطابات والممارسات الاجتماعية.

- الأفكار والمعايير: ويقصد بها مختلف المفاهيم والبرامج والصور والرموز والاستعارات، التي تساهم في صنع نوع من الخيار، والذي بدوره يساعد صانع القرار على رسم منهج معين للعمل السياسي، وإضفاء الشرعية على المصالح السياسية، والتي من خلالها يتم إنشاء الأقاليم أو بناؤها وإعادة صياغتها.²

¹- عبد السميع سيد أحمد، دراسات في علم الاجتماع، ب.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص43.

² - Peter Katzenstein, *opcit.*

حاولنا في هذا الفصل التطرق للأدبيات النظرية والتطبيقية، والتي لها صلة مباشرة بالموضوع، وذلك بأخذ أهم العناصر التي لها علاقة بعنوان الأطروحة، حيث أننا ومن خلال الغوص في مفاهيم الدراسة الممثلة أساساً في الشرق الأوسط، توازن القوى، النظام الإقليمي، تم استخلاص العديد من النقاط أهمها:

- فيما يخص مفهوم الشرق الأوسط توصلنا إلى أنه مفهوم فضفاض متعدد الاستخدامات، عرف العديد من التطورات التاريخية، نظراً لما يمتلكه هذا الإقليم من أهمية إستراتيجية وجيوسياسية وحتى اقتصادية وحضارية.
- فيما يخص مفهوم توازن القوى نستخلص بأنه هو الآخر متعدد الاستخدامات، وإن كان يشير في إطاره العام إلى الطريقة التي تلجأ إليها الدول لتحقيق السلم والأمن، هذه الطريقة تتضمن العديد من الإستراتيجيات بعضها تقليدي والآخر مستحدث، كما أن مفهوم توازن القوى ليس له استخدام أو نوع واحد، بل تتعدد صورته وأنواعه بين البسيط والمركب، الجامد والمرن، الإقليمي والدولي، وقد كانت النظرية الواقعية أهم النظريات التي تناولت هذا المفهوم بمختلف مدارسها (التقليدية، البنوية، الكلاسيكية الجديدة).
- وفي نهاية هذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم النظام الإقليمي، باعتبار أن الدراسة ستتركز على إقليم الشرق الأوسط، استخلصنا منه عدة نقاط أهمها: أن مفهوم النظام الإقليمي مفهوم جديد نسبياً، استخدم كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، يمر بالعديد من المحطات التاريخية، وتعتبر نظرية التكامل ممثلة بالأساس في نظرية الوظيفية الجديدة أهم مساهم في بروز وتطور هذا المفهوم.

يعد موضوع التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، من المواضيع المهمة التي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين، وينبع ذلك من حجم الإمكانيات والمؤهلات التي تتوافر عليها المنطقة، لتكون ذات تأثير كبير في المصالح الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية على حد سواء.

لعقود طويلة لم تغب هذه المنطقة عن أنماط التوازن، التي تزامنت مع كل مرحلة، فقد عرفت صيغا توازنية كثيرة، كانت كل منها انعكاسا للظروف والمتغيرات التي مرت بها، ولعل الأهم من بين الأحداث التي أثرت بشكل مباشر في هيكلية التوازنات الإقليمية في المنطقة، التغيير الذي شهده الشرق الأوسط مع بداية العام 2011، ممثلا أساسا في ما أطلق عليه تسمية الانتفاضات العربية، وما تلاه من متغيرات إقليمية وصولا إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1.

أدت هذه التغيرات إلى تغيير التحالفات التي كانت قائمة، والتي ارتبطت بالبعد القيمي لأطرافها، أو بطبيعة الإدراك المتبادل للمنطقة وتوجهاتها، كما انعكست كذلك على التنافس بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، لسيط نفوذها ونموذجها السياسي في المنطقة، وأسهمت كذلك في بروز وزيادة دور الفواعل من غير الدول، ولأجل الوقوف على حقيقة تأثير التغييرات الإقليمية الجديدة على التوازنات الإقليمية، سنحاول التعرف على:

- التغييرات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط.
- إعادة تشكيل التحالفات والتكتلات الإقليمية.
- ملامح تغيير التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط.
- تصاعد تأثير الفواعل المسلحة من غير الدول.

المبحث الأول: التغييرات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط

تشهد البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط العديد من التغييرات الدقيقة، التي أدت إلى إعادة رسم ملامح العلاقات والتفاعلات بالإقليم، وطرحت الصورة التقليدية لتوازن القوى التي كانت قائمة بعد انهيار العراق، وبروز إيران كقوة توسعية لإعادة النظر، ولذلك كان لزاماً علينا قبل التطرق إلى أهم ملامح التغييرات في البيئة الإستراتيجية للإقليم، التي حتمت على العديد من دول الإقليم مراجعة سياستهم الإستراتيجية، الإشارة أولاً إلى توازن القوى بعد حرب الخليج الثالثة، لفهم التغيير الذي طرأ عليه بفعل التغييرات الإقليمية الجديدة.

المطلب الأول: لمحة عن توازن القوى في الشرق الأوسط بعد 2003

جاءت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت انقلاباً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين وحتى المحليين في طريقة إدارة الصراع، مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت في:¹

- صعود النفوذ الإيراني في العراق، وفي عموم الشرق الأوسط، وتحديد النفوذ الأمريكي.
- انهيار الدولة العراقية ووقوعها في إدارة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية، وتحول العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة.
- بروز الثغرات الطائفية وخصوصاً الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق، بحيث برزت بشكل واضح عقب تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء عام 2006، مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.

¹ - ماجد الكيالي، "التجاذب الإيراني-الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط". مجلة شؤون عربية، العدد 130، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2007، ص 17.

- تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية، وخصوصاً حزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، والقوى السياسية الشيعية في العراق، وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.
- اضطرابات النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق، وانكشافه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية.¹

وقد خصصنا هذا المطلب للتعرف على تأثير حرب الخليج الثالثة على منطقة الشرق الأوسط وعلى توازن القوى في المنطقة، إذ ساهمت هذه الحرب وانهايار العراق كقوة إقليمية عربية، بشكل مباشر في هيكلة التوازنات الإقليمية، حيث أدى إلى تزايد الضغوط الإقليمية بغية ملئ الفراغ، إذ أصبح من البديهي أن تشارك الأقطاب الإقليمية من أجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها، وهو ما سنحاول التعرف عليه في الفروع التالية:

الفرع الأول: مكانة العراق في توازن القوى (العراق كموازن إقليمي)

تبدأ العراق منذ نشأته الحديثة عام 1920 موقعا مميزا في موازين القوى الإقليمية، وذلك لأسباب مرتبطة بموقعه المركزي في معادلات القوة في المنطقة، وجغرافيتها السياسية، وعوامل القوة التي يمتلكها نتيجة غناه وتنوع موارده، فضلا عن تاريخه وحضارته اللذان ساهما في تشكيل هوية وطنية، غدت طموحه الدائم لتأدية دور إقليمي مهم على امتداد القرن الماضي، فمذ الحرب العالمية الأولى أدرك البريطانيون الذين أوجدوا العراق الحديث، أهمية هذه الدولة ووزنها السياسي والتاريخي في المنطقة، لذلك استأثروا به عندما تقاسموا مع حلفائهم الفرنسيين النفوذ في المنطقة، ومع اكتشاف النفط زادت أهمية العراق في نظر الانجليز.²

أدى وصول صدام حسين إلى سدة الحكم كنائب رئيس، إلى زيادة الطموح العراقي لتبوء قيادة الشرق الأوسط، لذلك تعاقد مع فرنسا عام 1976 لشراء مفاعل نووي، وقد أحدث سقوط نظام الشاه في إيران

¹ - ماجد الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ط. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، 2015، صص 10-12.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

هزة سياسية في أمريكا وحلفائها العرب، وجد فيها العراق الفرصة السانحة في ظل الفوضى التي خلفها سقوط الشاه، للتخلص من شروط اتفاق الجزائر* القاسية التي فرضتها عليه إيران عام 1975، حيث تنازل العراق عن حقه في شط العرب، في مقابل وقف الشاه دعمه للانفصاليين الأكراد في الشمال.

كان صدام يسعى إلى حرب خاطفة محدودة وقصيرة، تحسن شروطه في أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع النظام الجديد في إيران، وقد استمرت هذه الحرب قرابة 08 سنوات، واختتمت عام 1988، وكانت فترة تاريخية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيث كانت لها عواقب فرضت توازن قوى جديد في المنطقة،¹ وهو الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تنامي القوة العسكرية العراقية، ومن التقارب الذي أخذ يتسارع بين العراق وروسيا.²

ومع انتهاء الحرب التي قامت بين إيران والعراق، برز العراق كقوة إقليمية مهمة، رأى فيها الغرب وبعض القوى الإقليمية تهديداً، وفي حين سارعت السعودية إلى توقيع معاهدة عدم الاعتداء مع العراق، جرت محاولات لاستيعاب القوة العراقية الصاعدة في تجمعات إقليمية، كان الغرض منها وضع قيود على حركتها، فكان مجلس التعاون العربي (الخليجي).³

فالعراق بوضعه وقوته له أهمية في المنطقة، وبالتالي فإن احتلال العراق أحل بميزان القوى الذي كان قائماً، والذي كان لصالح دول إقليمية استطاعت مد نفوذها بشكل فاعل في المنطقة أبرزها: تركيا، إيران، إسرائيل، فقد أوجد خروج العراق من المعادلة الإقليمية نوعاً من التوازن بين تركيا وإيران، وتوقفاً إيرانياً على حساب دول الخليج، فالعراق كان يؤدي دوراً محورياً في هذا الاتجاه. لذلك سنقوم بدراسة أهم المقومات التي أدت إلى تبوّه لمثل هذا المركز على النحو التالي:

¹ - Tallha Abdulrazaq, 36 years on, the Iran-Iraq War is still relevant. On:

<https://www.middleeastmonitor.com/20160922-36-years-on-the-iran-iraq-war-is-still-relevant/> at 14:02-12/03/2018

* - وقعت اتفاقية الجزائر عام 1975 بين صدام حسين، الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية آنذاك، وشاه إيران محمد رضا بهلوي برعاية الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، وقتها قيل أنها أشبه بصفقة حفّز بها العراق إيران للكف عن دعم الأكراد في صراعهم المسلح ضد النظام العراقي، ونصت اتفاقية الجزائر فيما نصت على أن تكون نقطة خط القعر في شط العرب الحد الفاصل بين البلدين، ثم أجهضت الاتفاقية بعد أن مزقها صدام حسين عام 1980 وقت كان رئيساً للعراق.

² - مروان قبان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ - نفس المرجع، ص 13-15.

أولا/ - المرتكز العسكري

إن المصدرين الرئيسيين لقدرة العراق هما: عدد سكانه الكبير قياسا بدول الجوار - عدا تركيا وإيران - والإيرادات المالية النفطية، ولم يعتمد العراق آنذاك فقط على القدرات العسكرية المتوفرة لديه من مصادر متنوعة للتسلح في مرحلة الثمانينات، بل اعتمد على بناء مؤسسة لإنتاج وتطوير الأسلحة بمختلف أنواعها، حيث بلغ عدد المؤسسات المرتبطة بالإنتاج العسكري لأكثر من 200 مبنى¹، ما جعله من ضمن حلقة الدول المنتجة لأسلحة الدمار الشامل، وليس من شك أن هذا العامل شكل قاعدة مادية مؤثرة لدور عراقي إقليمي فاعل، يمكنه أن يلعب دور الموازن لدول الجوار الإقليمي، وخاصة إسرائيل التي تمتلك أسلحة الدمار.

لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003، على تفكيك الجيش العراقي وحله، لكن القوات المسلحة العراقية لم تكن قد تأثرت سلبا بشكل كامل، إذ أن هناك بعض الوحدات التي لم تتأثر مثل الفيلق الرابع (ميسان) والثاني (ديالين) والأول (كركوك) والخامس (الموصل)²، وكان الفيلق الثاني منفتح باتجاه محوري بغداد - ديالي، بغداد، بني سعد بمشاته ودباباته، وبهذا فان القوات العراقية المسلحة لم تعترف للولايات المتحدة الأمريكية بأي نصر في النزاع، وقد كان الهدف من حل الجيش العراقي، هو تحجيم دور العراق من لعب دور الموازن الإقليمي، مع دول الجوار وخاصة إسرائيل وإيران فضلا عن تركيا³.

ثانيا/ - المرتكز الاقتصادي

هيمن على الاقتصاد العراقي قطاع المحروقات، حيث وفر نحو 95% من عائدات النقد الأجنبي، لكن الاقتصاد العراقي تضرر بشدة جراء الحرب وسوء الإدارة والفساد، والعقوبات المفروضة نتيجة لهجوم العراق على الكويت عام 1990، وسننتطرق إلى الاقتصاد العراقي من خلال التعرف على الموارد الأولية، الصناعة، الزراعة.

¹ - Anthony H.Cordesman, Iraq's military forces/1988-1993. center for strategic and international studies, washington, September 1994, p26.

² - خضير إبراهيم سلمان، "العراق ودول الجوار الإقليمي - دور العراق كعامل توازن". مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية، صص 170-172.

³ - نفس المرجع، صص 172.

1-الموارد الأولية:

يعتبر العراق واحدا من أكثر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالموارد الأولية، حيث تمتلك 112 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد، وحوالي 215 مليار برميل من الاحتياط المحتمل، ويرتكز النفط في منطقة كركوك في الشمال، والبصرة في الجنوب الشرقي، القريب من التقاء نهري الدجلة والفرات.¹ بالإضافة إلى ذلك يمتلك العراق كميات هائلة من الغاز الطبيعي، بحيث يمتلك حوالي 110 تريليون قدم مكعب من المخزون المثبت، وحوالي 150 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي المحتمل، ويرتكز 70% من الغاز الطبيعي مع حقول النفط قرب كركوك والبصرة.²

2- الصناعة:

اعتمد القطاع الصناعي في العراق منذ 1950، على استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث استبدل تقريبا القطاع الزراعي، الذي سيطر على الاقتصاد العراقي منذ آلاف السنين، وبحلول مارس 2000 كان متوسط التصدير القانوني للنفط الخام 2 مليون برميل/يومياً، ومعظمها يتم تصديره عبر الميناء الجنوبي "البكر"، مقابل خط أنابيب كركوك-جيهان. بالإضافة إلى ممارسة العراق العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.³ ويكشف الجدول التالي عن إنتاج العراق اليومي للنفط بين عامي 1990-2003:

¹ - Jon C Malinowski, **Iraq ageography**. New york :United states military academy, 2001, p 72-73.

² - I pib, p73.

³ -Ibid, p73.

جدول رقم 02: إنتاج العراق للنفط من 1990 إلى 2003

إنتاج النفط (ألف برميل يوميا)	السنة	///
2.112.7	1990	01
281.8	1991	02
526.2	1992	03
5.659	1993	04
748.7	1994	05
736.9	1995	06
740.4	1996	07
1.383.9	1997	08
2.181.1	1998	09
2.719.9	1999	10
2.810.2	2000	11
2.593.7	2001	12
2.126.5	2002	13
1.328.0	2003	14

المصدر: محمد محي لهمايص، "الموقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي: رؤيتان متناقضتان - دراسة في الجغرافية السياسية". مجلة كلية التربية، العدد التاسع، جامعة المستنصرية، ص 387.

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن إنتاج النفط في العراق منذ عام 1990، يشهد حالة تذبذب وقلة في الإنتاج، حيث وصل معدل إنتاج النفط عام 1990-2.11 مليون برميل، ليصل عام 1998 إلى 2.18، لينخفض الإنتاج عام 2003، حيث وصل إلى 1.32 مليون برميل.

ثالثاً- الزراعة:

على الرغم من أن ما يقارب 12% من مساحة العراق صالحة للزراعة، إلا أن أقل من 1% من هذه المساحة مخصص لزراعة المحاصيل الدائمة، بسبب زيادة ملوحة الأراضي بين نهري الدجلة والفرات.¹

رابعاً/- المرتكز الجغرافي:

يقع العراق جنوب قارة آسيا، يحتل القسم الشمالي من الوطن العربي، تحده شمالاً تركيا، وشرقاً إيران، وسوريا والأردن من الغرب، والخليج العربي والكويت والمملكة العربية السعودية من الجنوب.² لموقع العراق الجغرافي أثر مهم، لأنه يقع بين منطقتين الملاحظ عليهما التباين بتضاريس سطح الأرض، والتشابه من حيث قلة الكلاً والمرعى، أي شح أسباب العيش، ففي أطرافه الشمالية والشرقية مناطق جبلية، ومن الغرب والجنوب الغربي مناطق صحراوية مغلقة.

كما يمتلك العراق موقع جغرافي بحري ممتد على مياه الخليج العربي، بساحل يصل طوله إلى حوالي 30 ميلاً بحرياً،³ يبدأ من رأس البيشة إلى أم القصر، ويعد هذا الخليج أو الساحل منطلقاً أساسياً لتوجه العراق البحري، ووسيلة مباشرة للاتصال الخارجي، وقاعدة لنشاط بحري متنوع.

الفرع الثاني: صعود النفوذ الإيراني

تزامن الفراغ الإقليمي الناتج عن انهيار العراق، باعتبارها قوة إقليمية موازنة، مع رغبة كل من إيران وتركيا في أن يكونا لاعبان إقليميان، وعلى الرغم من أن انهيار العراق بعد حرب الخليج الثالثة، أدى إلى ظهور تركيا كقوة إقليمية تلعب دوراً نشطاً ومنتزحاً في الشؤون الإقليمية عسكرياً ودبلوماسياً، نظراً لأن ما يحدث في المنطقة بدأ يؤثر على أمنها وسلامتها أراضيها انطلاقاً من المنظور الكردي، إلا أن إيران تعتبر المستفيد الأول من الاحتلال الأمريكي للعراق، وإسقاط نظام صدام حسين الذي ظل لسنوات يمنع إيران من التمدد الإقليمي.

¹ - Jon C Malinowski, Opcit, p73.

² - سيار جميل، الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية في العراق. ب. ط. دبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب. س، ص 22.

³ - محمد محي لهميص، "الموقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي: رؤيتان متناقضتان - دراسة في الجغرافية السياسية". مجلة كلية التربية، العدد التاسع، جامعة المستنصرية. ص 382.

أولا/ - موقع العراق في الإستراتيجية الإيرانية

على مر حقب التاريخ المختلفة كان لإيران مشروع وطموحات في جارتها العراق، فابتداء بغزو الشاه إسماعيل الصفوي للعراق واحتلاله لبغداد عام 1508، مروراً بعهد نادر شاه ثم عقود الدولة القاجارية ثم الدولة البهلوية، وقيام الجمهورية الإسلامية على أنقاض إمبراطورية محمد رضا بهلوي في فيفري 1979، كان للمشروع الإيراني في العراق مصالح محددة مرتبطة بخصوصية كل مرحلة. مما سبق يمكن القول بأن العراق يمثل قلب الإستراتيجية الإيرانية ومحور حركتها الخارجية لأسباب كثيرة أهمها:¹

- وجود تصورات إيرانية بأن العراق هو جزء من الامتداد التاريخي والجغرافي والمذهبي لإيران، وبالتالي اعتبار العراق إقليم إيراني أو أحد الأقاليم الإيرانية، وليس دولة مستقلة، ونشير هنا إلى تصريح الحسن البني صدر أول رئيس إيراني بعد الثورة الإسلامية حيث قال: "كان العراق عبر التاريخ جزءاً من فارس...."²

- اعتبار إيران للعراق بوابة عبور وسيطرة على باقي دول الخليج، ومن ثم بقية العالم العربي لنشر فكر الثورة الإيرانية، علاوة على أن بقاء العراق بعيداً عن السيطرة، يعني عزل إيران عن أماكن التواجد الشيعي في كل من سوريا وجنوب لبنان.

- تصور إيران بأن العراق هو الحجر الأساسي أمام النفوذ الإيراني للخليج، الذي يدين بعض سكانه بالمذهب المالكي.

ثانيا/ - المصالح الإستراتيجية الإيرانية في العراق بعد حرب الخليج الثالث

إذا بحثنا عن المصالح الإستراتيجية الإيرانية في العراق ما بعد صدام حسين، نجد أنها تنطلق من العديد من الأبعاد أهمها:³

¹ - Gregory F.giles, the islamic République of Iran and unconventional weapons in perte R.lovoye etal(eds)planning the unthin kable.ithacd.comell university press 1988.pp81.

² -Ibid.p81.

³ - بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سبق ذكره، ص342.

- التشجيع على ديمقراطية الانتخابات، وذلك كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعي والترويج لخلق درجة من الفوضى "سهلة الانقياد"، أي إحداث اضطراب مطول، ولكن من السهل السيطرة عليه، وتكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين.¹

تحاول إيران عبر هذه الاستراتيجية "الفوضى المسيطر عليها"، تحقيق المصالح الإيرانية في العراق، وهي معادلة صعبة تحتاج إلى توازن دقيق، فمن جهة تحاول إيران إبقاء الولايات المتحدة منشغلة بالعراق، ولكنها في نفس الوقت، لا تضمن أن تؤدي مثل هذه الفوضى إلى انقلاب حقيقي يهدد مصالحها الحيوية.²

وقد نجحت إيران بأن يكون لها موطأ قدم في الداخل العراقي، وذلك بشكل يصعب الإلمام أو الإمساك بتفاصيله، بحيث يمكن إدانتها عليه، وقد تنوعت أساليب التحرك الإيراني داخل العراق ما بين النشاط الإستخباراتي والعمل العسكري، والتأييد السياسي للقيادات الشيعية، حيث أعطت الأولوية لدعم حلفائها السياسيين³، ويمكن تحديد أهم المصالح الإستراتيجية الإيرانية في العراق كما يلي:⁴

- **ملئ الفراغ الاستراتيجي:** فالاحتلال الأمريكي للعراق أوجد فرصة لإيران تدفعها للعب الدور المحوري في العراق، فمن جهة أنهى الاحتلال الأمريكي فرصة قيام دولة عراقية صلبة وقوية، كما كان الحال في عهد صدام حسين، كما أنه أوجد فراغا في السلطة تتوجه إيران لمأه.

- **الدور الإقليمي لإيران:** غياب النظام العراقي، أتاح لإيران فرصا للظهور بمظهر الدولة الإقليمية الأولى في المنطقة، وسهل عليها القيام بدورها في حماية مصالحها على النحو الذي تراه، إضافة إلى أن غياب العراق أتاح لإيران أن تبدي مطامعها الخاصة بالهيمنة الإقليمية.

- **فكرة الهلال الشيعي:** فشيعنة العراق حققوا مكاسب مهمة في الخريطة السياسية العراقية، وأي حكومة عراقية لن تخلوا من العنصر الشيعي، ولقد أثار شبح صعود الشيعة إلى السلطة أفكارا مفادها أن تحالفا قيد

¹ - بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سبق ذكره، ص 343.

² - نفس المرجع، ص 343-344.

³ - Joseph Felter and Brian Fishman, *Iranian strategy in Iraq (politics and other means)*, occasional paper series, combating terrorism center, october 13, 2008, p26.

⁴ - بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سبق ذكره، ص 344.

التكوين، سوف يضم أنظمة يسيطر فيها الشيعة في إيران والعراق وسوريا ولبنان، ولذلك عمدت إيران لتقديم الدعم المالي لمختلف الجماعات الشيعية، ولاسيما الثلاثة الأقوى وهي جام، بدر وفضيلة.¹

ثالثاً/- بروز إيران كقوة إقليمية توسعية

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، وبحكم موقعها الجغرافي وامتدادها التاريخي العميق والكتلة البشرية الضخمة، وتأثيرها المتواصل معنويًا على جوارها الجغرافي، فقد كانت طرفًا بارزًا في المعادلة الإقليمية²، مما جعلها محط أنظار واهتمام العالم، وبعد الإطاحة بالنظام العراقي في 09 أبريل 2003، نتيجة الاحتلال العسكري المباشر لأراضيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، اختفى دور العراق كلاعب، ولعل بروز إيران كقوة إقليمية توسعية، ارتكز على ثلاث متغيرات:³

- **المتغير الأول: العراق الجديد (بعد احتلال 2003):** غياب نظام الدولة إلى حد ما، ووجود نظام بديل لا يزال حتى الآن نظام هش، أدى إلى تحول العراق إلى ساحة تصفيات مزدوجة، تصفيات التنظيمات الإرهابية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس سياسي، والطائفة الشيعية على أساس مذهبي، وتصفيات إيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبقايا نظام صدام.

- **المتغير الثاني: المشروع النووي الإيراني:** فمع أن المشروع قديم، إلا أن ما جرى في العراق كان باعثًا لأن تتبلور لدى إيران في قراءاتها على نحو مغاير هذه المرة، لما عندها من قوة ردع إستراتيجية.⁴

- **المتغير الثالث: العجز الأمريكي:** حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن تقديم أي حلول، لما نتج عن المتغيرين في العراق وإيران، ففي العراق يبدو عجزها واضحًا حيث أنها لا تمتلك أجوبة كافية عن العراق ما بعد الاحتلال، ولاسيما في ظل المتغيرات الدائرة في المنطقة، وبالنسبة لإيران يبدو

¹ - Kenneth M. Pollack, *the fall and rise and fall of Iraq*. Middle East memo, number 29, July 2013, p06.

² - مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية". مجلة شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص 34.

³ - رسول محمد رسول، "الخليج العربي وإيران أولوية المبادرة الخليجية للخروج من الأزمة". آراء حول الخليج، العدد 21، 2006، ص 69.

⁴ - نفس المرجع، ص 69.

العجز من خلال تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية مرارا أنها لا تريد خوض الحرب مع إيران، لأن الوضع العراقي لم يستقر.

يمكن القول من هذا المنطلق، بأن إيران قد لعبت -ومن أجل تحقيق أهدافها - دور في الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث كانت معظم الفصائل السياسية الشيعية تظهر كوسطاء في النظام السياسي العراقي وتطور علاقتها مع إيران، كما قامت إيران بتدريب متشددين في العراق من خلال فيلق الحرس الثوري، لكن النفوذ الإيراني توسع إلى أبعد ما يمكن القول بأنه المجال الطبيعي لنفوذها في العراق، لتتوسع إلى بلاد الشام، حيث أعرب العاهل الأردني الملك عبد الله عن خوفه من التغلغل الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي من حيث الطائفية، من خلال الإشارة إلى الهلال الشيعي المتنامي في المنطقة.¹

في الواقع هناك قلق على نطاق واسع في الأردن، فيما يتعلق بالقوة الإيرانية المتزايدة في بلاد الشام، من خلال دعمها للجماعات المسلحة على غرار حزب الله اللبناني، حيث دعمت إيران هذا الحزب خلال حرب 2006 مع إسرائيل،² وحركة حماس الفلسطينية، ومن خلال تطويرها للصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى، كما تمارس إيران نفوذها الإقليمي مساعدات إعادة اعمار وتطوير البنية التحتية ووسائل الإعلام والاستثمارات المالية.³

وقد لوحظ صعود القوى الموالية لإيران في المنطقة بين عامي 2006-2010، نتيجة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، وتشكيل حكومة عراقية يهيمن عليها الشيعة، واستئناف برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني في فيفري 2006، وتوطيد المكاسب الإقليمية لحزب الله بعد حربه مع إسرائيل عام 2006، وتولي حماس السيطرة السياسية في قطاع غزة، الأمر الذي عزز النفوذ الإيراني في المنطقة.⁴

إن النشاط الدبلوماسي الإقليمي الإيراني الداعم لحلفائها الإقليميين تزامن مع نشاطها العسكري، من حيث حجم التمرينات العسكرية المنفذة، وإظهار إمكانات الجاهزية العسكرية للجيش الإيراني

¹ - رسول محمد رسول، مرجع سبق ذكره، ص70.

² - Thomas Juneau, Iran's failed foreign policy: dealing from a position of weakness. Middle East institute, policy papers series, april 2015, p06.

³ - frederic wehrey et other, the role of soudiarabia and iranduring and after the up heaval in arab word, kas international reports, 8, 2013 p08.

⁴ - ibid, p08.

من أجل التصدي لأي هجمات عسكرية معادية، فخلال عام 2008 وحده، قامت القوات الإيرانية بتنفيذ أكثر من 8 تدريبات عسكرية كبرى، حول وضعيات قتالية متعددة المهام، وفي 24 جانفي 2008 نفذت القوات الإيرانية على مستوى لواء مدرع، بمشاركة قوات العمليات الخاصة جنوب إيران مناورة تحت شعار "تندر 06"، وكانت إحدى أهداف هذه المناورة التصدي لهجوم افتراضي عن طريق التدخل السريع باستخدام وسائل حرب الكترونية.¹

أما المناورة الثانية فهي خاصة بالحرس الثوري الإيراني، والتي تم تنظيمها بتاريخ 17 جويلية 2008، وحملت شعار "الرسول الأعظم 03"، وكانت مركزة بشكل أساسي على رفع المستوى القتالي في البحر والبر واستخدام الصواريخ البالستية، إذ تم من خلالها تجريب صواريخ طويلة ومتوسطة المدى، والتي بإمكانها الوصول إلى أهداف إستراتيجية في العمق الإسرائيلي، والقواعد الأمريكية في محيط منطقة الخليج، ومن بين الصواريخ المختبرة في هذه المناورة "شهاب 03"، الذي يصل مداه إلى 2000 كلم²، ثم جاءت المناورات المشتركة بين قوات الحرس الثوري والجيش النظامي، التي أجريت في الفترة الممتدة بين 8-10 من سبتمبر 2008، وكان هدفها الأساسي المحافظة على الجاهزية القتالية للوحدات العسكرية تحسبا للطوارئ.

ونتيجة للحصار العسكري المفروض على إيران، خاصة فيما يتعلق بالحصول على قطع غيار للعتاد الذي أغلبه صناعة أمريكية، تسعى إيران بشكل حثيث إلى تطوير القدرات الذاتية خاصة في قطاع القوة الجوية، وكان من نتائج ذلك إعلان قائد القوة الجوية الإيرانية بتاريخ 06 جانفي 2008، امتلاك بلاده قدرات تكنولوجية لتطوير الجيل الرابع والخامس من طائرة "أدرخس" (الصاعقة)³، بالإضافة إلى تطوير المنشآت العسكرية والبنية التحتية على شواطئ الخليج، ومن ذلك الإعلان في 28 أكتوبر 2008 عن إنشاء قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز ميناء "حسك" الإيراني الواقع في بحر عمان، ومن منظور

¹ - حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج"، شهادة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2011-2012، صص 102-103.

² - نفس المرجع، صص 103.

³ - نفس المرجع، صص 103.

بعض المراقبين الاستراتيجيين أن الهدف من تشييد هذه المنشآت، هو بناء خط دفاعي متقدم مكون من العديد من القواعد البحرية على طول شواطئ الخليج، بدءاً من منطقة "باسابندر" بالقرب من الحدود الباكستانية، حتى ميناء "بندر عباس" الرئيسي في إيران، وقد تم الإعلان عن هذا الخط الدفاعي الجديد للبحرية الإيرانية في 30 أكتوبر 2008. هذه النماذج من الأنشطة العسكرية الإيرانية خلال عام 2008 هي تعبير عن حالة الاستعداد الإيراني بسبب اختلال ميزان القوى الإقليمي، وفي نفس الوقت زادت من النفوذ الاستراتيجي الإيراني في بحر العرب، ومياه الخليج بشكل غير مسبوق.

لقد كانت هذه الأعمال العسكرية في السابق مكبوحة بواسطة القوة العسكرية العراقية، التي فرضت على إيران الاهتمام فقط بجهتها الغربية على الحدود العراقية، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحل الجيش العراقي، أصبح الاستعداد العسكري الإيراني مركزاً حول إدارة الحرب الإقليمية.¹

الفرع الثالث: دور القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط بعد صعود إيران

سيطر على النظام الإقليمي التقليدي في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، التنافس بين إيران والقوى العربية المتعددة (أبرزها العراق، السعودية، مصر وسوريا) على السيادة الإقليمية، هذه المنافسة الإقليمية كانت مدعومة من قبل رعاة خارجيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية (والإتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة)، لضمان عدم وجود قوة إقليمية واحدة أو كتلة إيديولوجية يمكن أن تسيطر على المنطقة، فعلى سبيل المثال، لمواجهة الفكرة القومية للرئيس المصري جمال عبد الناصر والدعم السوفيتي له، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز شراكتها الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية، وبعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام 1971، أضافت أمريكا دولة إيران كموازن إقليمي للدول المتطرفة المدعومة من الإتحاد السوفيتي، من خلال خلق نموذج مزدوج للأمن الإقليمي، حيث تتلقى كل من إيران والمملكة العربية السعودية مساعدات عسكرية كبيرة، وأنظمة أسلحة جد متطورة.²

¹ - حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² - fredric Wehrey and other, the Iraq effect: the Middle East after the Iraq war. United states: rand corporation, 2010, P18.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

قبل الإطاحة بشاه إيران عام 1979، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات عسكرية وسياسية قوية مع إيران، التي حافظت بدورها على دورها في الإقليم كموازن لنظام البعث العراقي المدعوم من السوفييات، ولكن بعد الثورة الإيرانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العراق في عهد صدام حسين لمواجهة النفوذ الإيراني، وقد ظهر ذلك جليا في الحرب العراقية الإيرانية عام 1980.¹

إن احتلال العراق عام 2003 وحل الجيش العراقي، خلق فرصة أمام إيران التي ظهرت كقوة مهيمنة في المنطقة، الأمر الذي أثار مخاوف قوى إقليمية أخرى عربية وغير عربية، والتي تسعى هي الأخرى للعب دور في المنطقة على غرار تركيا، فكانت مواقف القوى الإقليمية الأخرى على الصعود الإيراني متباينة، بين محاولة موازنتها وهو الأمر الذي سعت إليه تركيا، أو بين مزيد من الانطواء والتفوق حول الذات وهو حال القوى العربية.²

أولا- تركيا بعد حرب الخليج الثالثة:

تتعلق التداعيات الإستراتيجية لحرب العراق عام 2003 بالنسبة لتركيا، بمخاوف من ضعف أو عدم استقرار العراق، والذي سوف يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة على الحدود الجنوبية لتركيا، مما يهدد انفصال أكراد تركيا وتوفير نقطة انطلاق للأعمال الإرهابية، التي تقوم بها الجماعات الكردية داخل الحدود التركية، كما أشار إلى ذلك ستيفن لارابي Stephen Larrabee: "كانت لدى القادة الأتراك منذ البداية تحفظات قوية بشأن الغزو الأمريكي للعراق... فالقادة الأتراك يخشون أن إزالة نظام صدام حسين سيؤدي إلى تفتيت العراق، ونمو القومية الكردية، والانخفاض العام في الأمن التركي."³

شهدت تركيا بعد الغزو أسوأ مخاوفها تتحقق، حيث تصاعدت هجمات حزب العمال الكردستاني بشكل ملحوظ منذ عام 2003، مما أسفر عن مقتل أكثر من 600 تركي (أغلبهم من قوات الأمن التركي) في عام 2006 وحده، حيث وجد حزب العمال الكردستاني نفسه قادرا على العمل ضد تركيا من قواعده في كردستان العراق، في ضوء الحكم الذاتي الممنوح لحكومة إقليم كردستان، والدعم الأمريكي المستمر للأكراد العراقيين، لتجنب الصدمات المزعزعة للاستقرار الحكومة العراقية الحديثة⁴، ونتيجة لذلك قامت تركيا

¹ - fredric Wehrey and othe, opcit, P08.

² - Ibid, P08.

³ - Ibid, p44.

⁴ - Joshua R. Itzkowitz Shifrinson, the kurds and regional security: an evaluation of developments since the Iraq war. Middle East brief, crown center for Middle East studies, N14, December 2006, p03.

بعمل عسكري منفرد ضد حزب العمال الكردستاني، بدءاً من حشد القوات العسكرية التركية على الحدود العراقية عام 2006، والتوغل في نهاية المطاف إلى شمال العراق في الفترة من 2007-2008. فالتحدي الكردي المتصاعد جنباً إلى جنب، مع مصالح أخرى مهمة لتركيا في العراق (خاصة القلق المرتبط بمصير التركمان العراقيين، الذين يشعرون أنهم معرضون للاضطهاد)، قد ساهم في تزايد النشاط التركي، لاسيما بعد صعود حزب العدالة والتنمية، حيث ساهم في تحويل توجه تركيا نحو الشرق الأوسط.¹

خروج العراق بعد 2003 من معادلة الموازن الإقليمي، وبروز وتصاعد النفوذ الإيراني، دفع تركيا ونتيجة لإدراكها خطورة ذلك إلى تعزيز علاقاتها بإيران، وتنسيق جهودها معها تحسباً لأي تطورات قد تنتج في العراق، والسعي لتحقيق مصالحها في المنطقة، حيث يؤكد رئيس وزراء تركيا السابق عام 2007 رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan: "إننا ننتقل في علاقاتنا مع إيران وفق مصالحنا، ولا تسترعينا مصالح الآخرين،..."²

إن تغيير الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتقليص وجودها العسكري، فتح المجال أمام تركيا لتحقيق أهدافها ومصالحها التي عجزت عن تحقيقها سابقاً، حيث وجدت تركيا في ذلك فرصة لإثبات أن شؤون العراق والمنطقة لا يمكن أن تدار إلا من قبل قوى إقليمية، حيث تقدم تركيا نفسها كوسيط أو بديل عن أي قوة عربية، وكموازن في المنطقة، وبدء الحضور التركي لخشيته من الهيمنة الإيرانية وتعاضم دورها، ما جعل تركيا تؤدي دور مضاد أو كابح للنفوذ الإيراني. هذا الوضع جعل العلاقات الإيرانية التركية ذات طبيعة تنافسية، بدوافع وأهداف جيواستراتيجية وجيوسياسية متقاطعة، من أجل توسيع النفوذ في العراق الذي يصفه أردوغان: "أنه تحول في هذه اللحظة إلى أولوية لتركيا."³ إلا أنه يبدو تنافس منضبط، لا يصل إلى حد التصادم بين الطرفين.

¹ -- fredric Wehrey and othe,opcit,p44.

² - أحمد سلمان محمد المعموري، "العراق في ظل التنافس الإيراني التركي"، نقلاً عن موقع:

www.alwahrain.iq/wp-content/uploads/ الإيراني التنافس ظل في العراق PDF يوم 2016/09/16

على الساعة 14:10

³ - نفس المرجع.

ثانياً/-العرب وتوازن القوى في الشرق الأوسط بعد صعود إيران

حتى حرب العراق عام 2003، كان ميزان القوى التقليدي يضم قوى عربية بالإضافة إلى إيران، لكن بعد حرب العراق تحول ميزان القوى لصالح دول غير عربية على الأقل إدراكياً، الأمر الذي خلق بيئة إستراتيجية جديدة، حيث عزز سقوط نظام صدام حسين التراجع النسبي الثابت للدول العربية، والصعود المتزامن لإيران.

يتعزز الاتجاه نحو هيمنة القوى الإقليمية غير العربية لغياب موازن عربي فاعل لإيران، وفي هذا الصدد يشير مسئول أمريكي: "ذهب العراق، وتواجه الحصون الأخرى المحتملة مثل مصر والسعودية تحديات داخلية كبيرة..."، وقد تحدث المحللين العرب في القمة العربية في دمشق عام 2008، عن حالة ضعف الأنظمة العربية، حيث أشار عمر موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في خطابه أمام القمة العربية: "نحن نعاني من أزمة ثقة في أنفسنا، وفي الذين يحيطون بنا. نعم حالة العلاقات العربية قد وصلت إلى مستوى غير مقبول من الفوضى..."¹ وعلى الرغم من وجود مؤشرات على تجدد التعاون بين الدول العربية، على سبيل المثال التعاون السعودي الأردني حول قضايا مثل العراق وعملية السلام، إلا أن هذا التعاون ضعيف يواجه العديد من التحديات والمعوقات.

واستجابت الأنظمة العربية للصعود الإيراني بطرق متعددة، غالباً ما كانت متناقضة، حيث ينظر العرب إلى إيران من خلال صورتين:²

- الرؤية السلبية: تعكس النفوذ الإيراني وتأثيراته في العراق، وتداعيات ذلك على الأنظمة العربية والهوية العربية السنية.

- الرؤية الإيجابية: تتمثل في تحدي إيران للغرب وإسرائيل، وانتقادها للأنظمة العربية الفاسدة.

تعززت الصورة السيئة لإيران بعد تدخل الجماعات الشيعية في العراق، وعلى نطاق واسع على حدود الإقليم، ما شكل تحدياً للأنظمة العربية والهوية العربية السنية، ويعزو بعض المحللين مكاسب إيران

¹ - fredric Wehrey and othe, opcit, p27

² -Ibid, P26

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

في العراق، ليس فقط للقرارات الأمريكية الخاطئة، ولكن أيضا لإهمال الدول العربية، حيث أشار أحد المعلقين البحرينيين: "أن العرب قرروا الابتعاد عن العراق، والبقاء على مسافة بعيدة عنه، والنتيجة هي أن إيران أصبحت على أساس النفوذ الجار الشمالي للخليج."¹

يمكن لهاتين الصورتين عن إيران أن تتقلبا بسرعة بين الجماهير العربية، فعلى سبيل المثال، الإشادة بدور إيران بعد حرب لبنان عام 2006، سرعان ما تبدد في أعقاب إعدام صدام حسين عام 2006، والذي كان ينظر له على أنه محاولة أمريكية إيرانية للانتقاص من الهوية العربية، وبحلول عام 2007 انخفض تأييد الرأي العام العربي لإيران، وعندما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، دعم الرأي العام العربي ذلك بشكل كبير.²

المطلب الثاني: ملامح التغيير في البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثمة العديد من المتغيرات التي يجب تسليط الضوء عليها، لتوضيح ملامح الوضع الإقليمي الراهن، والتي من شأنها أن تحدد سياسات وتفاعلات كل الدول، ولعل أبرز هذه التغيرات:

الفرع الأول: الطبيعة الانتقالية لبعض دول الإقليم

تمر معظم دول الإقليم بمرحلة انتقالية في الداخل، سواء العربية بما تشهده بعضها من تنازع بين القوى السياسية، كما هو الحال في مصر، أو الإقليمية بما تستهدف من حراك سياسي واضح كما في تركيا، وإسرائيل، بالإضافة إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية في إيران تحت وطأة العقوبات الاقتصادية، التي بدأت تتفكك ويبدأ بعد الاتفاق النووي الأخير، هذا يعني أن طبيعة تلك التغيرات الانتقالية الداخلية، تؤثر بشكل كبير على حدود وفعالية الدور الخارجي في إطار النظام الإقليمي.³

الفرع الثاني: مرونة التحالفات الإقليمية

أصبحت التحالفات المرنة ملمحا مميذا في النظام الإقليمي في وضعه الراهن، حيث أصبحت دول المنطقة أكثر واقعية في إدارة علاقاتها الخارجية، بحيث تظهر تحالفات مؤقتة، مرتبطة بقضايا

¹ -fredric Wehrey and othe.opcit, p26.

² -Ibid,p27

³ - باسم راشد، "التوازن المرن: تصاعد أدوار القوى الإقليمية في المنطقة الشرق الأوسط". مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 10، أبريل 2012، ص 32.

محدودة مطروحة على الساحة، لكنها لا تعني بالضرورة توافقاً تاماً في جميع القضايا الإقليمية، فعلى سبيل المثال دخلت دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات، في تحالف عسكري مع بعض الدول العربية وغير العربية لمواجهة التوترات الأمنية في اليمن، وكذلك أبدت تركيا تأييدها لهذا الأمر، فيما تختلف وجهات النظر بين الدول العربية وتركيا وبعض القوى الإقليمية حول الأوضاع في سوريا.¹

الفرع الثالث: عودة القوة المسلحة كوسيلة لحل النزاعات في الإقليم

أثبتت التطورات الأخيرة، أن القوة المسلحة الأداة الأكثر استخداماً في التعامل مع التوترات الأمنية سواء الداخلية أو الإقليمية، فتنامي ظهور الجماعات المسلحة في الإقليم، دفع إلى الاعتماد على تلك الأداة لمواجهة التهديدات، وبصرف النظر عن مدى نجاح القوة العسكرية في تحقيق الهدف من استخدامها، إلا أنها أصبحت الخيار الأول بالنسبة لدول الإقليم في التعاطي مع هؤلاء الفاعلين.² وقد كان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل نختصرها بالأساس في 03 عوامل على النحو التالي:³

- التصعيد الحاد للتوتر بين إيران ودول الخليج العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية.
- انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وفشل الحكومة العراقية في تحقيق الاستقرار، ما أدى لارتفاع العنف الداخلي في العراق منذ عام 2010
- سلسلة الاضطرابات والثورات السياسية المفاجئة، التي بدأت في تونس، وانتشرت في العديد من الدول.

المطلب الثالث: المراجعات الإستراتيجية للدول الإقليمية بعد 2011

أدت موجة التغيير التي شهدتها إقليم الشرق الأوسط مع بداية العام 2011، إلى مراجعة الدول الإقليمية الكبرى العربية منها وغير العربية لإستراتيجياتها وتوجهاتها، حيث يمكن استقراء دلالات كامنة وراء المشهد الراهن من زاوية حسابات وسياسات الدول الإقليمية، وهو ما سنحاول التطرق إليه بنوع من الشرح والتحليل في هذا المطلب:

الفرع الأول: مراجعة الحسابات التقليدية

¹ - باسم راشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

² - نفس المرجع، ص 33.

³ - Anthony cordesman, *the changing nature of war in the middle East and North Africa*. on: <http://hir.harvard.edu/article/?a=14493> at 18:40-28/12/2017

أول ما يمكن استخلاصه من المشهد الإقليمي الراهن، ومراجعة حسابات وسياسات الدول الإقليمية، أن دول المنطقة تعيد النظر في الأسس والمعايير التي تستند إليها في تحديد بوصلة تحركاتها، وذلك وفقا للتغيرات التي بدت مفاجئة، ثم سرعان ما أخذت في التحول والتطور مجددا، حتى أصبحت السيولة والتحول هي السمة الحاكمة لأوضاع المنطقة داخليا وإقليميا، وتتداخل إعادة النظر تلك مع محاولة لعب دور في التحولات والتطورات الجارية، بحيث يكون لتلك الدول تأثير فيها باتجاه مصالحها وحساباتها، ما يعني أن ثمة تغذية مرتدة أو عكسية بين الأوضاع الجديدة والحسابات والسياسات الإقليمية.¹

الفرع الثاني: إعادة هندسة ورسم العلاقات

تعتبر النتيجة المباشرة المترتبة على تغيير الحسابات والسياسات الإقليمية، هي إعادة رسم العلاقات بين الدول الإقليمية الكبرى (تركيا، إيران، السعودية، إسرائيل)، وفقا لحساباتها وتقديراتها لمقتضيات وتداعيات التطورات والمعطيات الجديدة، فكثير من التوافقات والتعارضات القائمة حاليا بين مصالح وسياسات الدول الإقليمية الرئيسية، تتم بفعل الأمر الواقع، كاستجابة لتلك التطورات، بل إن بعض تلك الاستجابات تفرز نقاط التقاء أو اختلاف تلقائية، تبدو أحيانا مستغربة قياسا على الحسابات التقليدية، ومن أبرز تلك الحالات التوافق الضمني الحاصل حاليا بين إسرائيل وإيران، حول الموقف من النظام السوري الحاكم بقيادة الرئيس بشار الأسد، فرغم اختلاف الدوافع هناك توافق غير معلن، وربما غير مقصود بينهما في أفضلية استمرار النظام السوري الحالي والخشية مما بعده حال زواله.² فعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع في الدولة الصهيونية على أن تغيير النظام في سوريا سيشكل ضربة للمحاور الراديكالية التي تقودها إيران في المنطقة، إلا أنها تتخوف من النظام الذي يمكن أن يخلفه.³

في سياق آخر، لم يكن ثمة تحالف أو توافق واسع النطاق، بين تركيا وإيران فيما يتعلق بمختلف قضايا المنطقة، فرغم أن العلاقات الثنائية بينهما ليست عدائية، إلا أن مصالحها كانت دائما أقرب إلى التعارض منها إلى التوافق والالتقاء، سواء في العراق أو في فلسطين، فنجد أن العلاقات بين الطرفين

¹ - سامح راشد، "مراجعة السياسات الإقليمية في ظل مستجدات المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد 152، شتاء 2012، ص 77.

² - نفس المرجع، ص 77.

³ - The Israeli position toward the events in Syria. assessment report, policy analysis Unit-ACRPS, Doha, February 2012, P03

استمرت في الاتجاه السابق، لكن بوتيرة أسرع وعلى نطاق أوسع وأعمق، على خلفية التناقض في الحسابات المتعلقة بالأزمة السورية، ولم يخفف من حدة ذلك التناقض أن لكل من الدولتين مدخلا مختلفا في سياستها الإقليمية، فتركيا تتبنى منهج التعاون الاقتصادي، وتحرص دائما على توسيع دائرة المصالح الاقتصادية المشتركة والمتبادلة مع دول المنطقة، بينما تنظر إيران دائما إلى المنطقة من منظور إستراتيجي، ينظم إلى المنظور الايديولوجي.¹

الفرع الثالث: الرجوع إلى الإقليم

تشير إحدى أهم الدلالات المصاحبة للتطورات الإقليمية الجارية في المنطقة، إلى أن دول المنطقة أعادت ترتيب قائمة دوائر الاهتمام ومناطق الحركة الخارجية لها، ربما ليس بشكل مخطط له، ولكن في سياق الاستجابة للتحديات والمستجدات المتلاحقة النابع معظمها من داخل المنطقة، ففي السابق كانت الدول الإقليمية الكبرى تتعامل مع المنطقة بحكم التواجد الجغرافي، وفي حدود الفرص المتاحة لتعظيم الدور الإقليمي، بينما كان التعويل الأساسي في سياستها وتطلعاتها الخارجية على دوائر أوسع أو اتجاهات أخرى للحركة، فكانت إيران مثلا تولي اهتماما أكبر للعلاقات مع بعض دول أمريكا الجنوبية، فضلا عن الصين وروسيا، وكانت تركيا تضع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أولوية قصوى.²

ورغم أن التغيير في تلك التوجهات الأوسع نطاقا من منطقة الشرق الأوسط، قد بدأ قبل حدوث المستجدات في المنطقة، إلا أن تلك المستجدات زادت من وتيرة التغيير في ذلك الاتجاه، كما فرضت على الدول إيلاء اهتمام بقضايا المنطقة ذاتها، وليس فقط لعوامل مرتبطة بالدوائر الأخرى التي كانت أكثر أهمية، فلم يعد اهتمام تركيا بالمنطقة مدفوعا فقط بالتجاهل الأوروبي، أو سعيًا لشبكة مصالح اقتصادية، بل لأن تركيا أصبحت طرفا أصيلا في الأزمة السورية المتشابكة بدورها مع الوضع الإقليمي ككل.³

1 - سامح راشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

2 - نفس المرجع، ص 78.

3 - نفس المرجع، ص 78.

المبحث الثاني: إعادة تشكيل التحالفات والتكتلات الإقليمية

يشهد الشرق الأوسط في ظل التغييرات الداخلية والإقليمية، وتبدل مواقف القوى الإقليمية، حالة من السيولة في التحالفات واضطراب في الموازين بين أركانه، إذ انعكست التغييرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة على سياستها الإقليمية وتحالفاتها الخارجية بشكل عام، هذه التحالفات الجديدة ليست جديدة تماما، إذ تتضمن أوجه شبه وقواسم مشتركة مع تحالفات ما قبل 2011، الأمر الذي يستحق التحليل والتساؤل حول طبيعة تلك التحالفات والوضع الإقليمي وفقا لها، وشروط استمرارها أو تغييرها مجددا، فمع موجة التغيير المتمثلة في الانتفاضات العربية، لم يكن من المتوقع أن تستقر التحالفات والعلاقات السابقة لاعتبارين مهمين:¹

- أولهما: أن اندلاع الانتفاضات الشعبية، ونجاح بعضها جزئيا في إحداث تغيير في بعض الدول، كان كفيلا بتوتر العلاقة مع الدول الأخرى، التي لم تصلها الانتفاضات أو نجحت في تطويقها مبكرا.

- ثانيا: أن المواقف والسياسات تجاه القضايا الإقليمية لم تعد بدورها متوافقة، أو على الأقل انتقلت من وضعية التوافق إلى الغموض وعدم اليقين، الأمر الذي انعكس على توتر العلاقات، وخلق فجوة بين دول كانت حليفة وتشكل معا محورا إقليميا واحدا.²

في هذا المبحث سنقوم ببحث أهم العوامل والمحددات التي أدت إلى تغيير خارطة التحالفات في الشرق الأوسط، في ظل التغييرات الإقليمية مع التركيز على متغيرين أساسيين هما: الانتفاضات العربية والاتفاق النووي، بالإضافة إلى البحث في أهم التغييرات التي طرأت على التكتلات والأحلاف التي كانت قائمة، وذلك على النحو التالي:

¹ - سامح راشد، "إعادة تركيب الإقليم: تحالفات جديدة، قديمة في الشرق الأوسط". مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 158، صيف 2014، صص 67-68.

² - نفس المرجع، ص 68.

المطلب الأول: عوامل ومحددات تغيير التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط

تكشف تطورات الأحداث في الشرق الأوسط على مدار السنوات الأخيرة، وكذلك الظروف الراهنة عن عدد من العوامل والمحددات، أسهمت في تغيير التحالفات الإقليمية، ومن المتوقع أن تؤثر أيضا في المسارات المحتملة لخريطة التحالفات مستقبلا، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

الفرع الأول: طبيعة التحالفات المرنة والمؤقتة

اتساقا مع وتيرة الأحداث السريعة التي يشهدها الشرق الأوسط، منذ اندلاع الانتفاضات العربية، فقد انعكس ذلك على طبيعة وشكل التحالفات بين دول الإقليم، حيث لم تعد هذه التحالفات تتسم بصفة الجمود والاستمرارية لمدة طويلة، مثلما كانت في عقود سابقة، بل باتت المرنة السمة الأساسية لنمط التحالفات السائدة في المنطقة.¹

وطبقا لهذه الخاصية فإن دول ما، قد تنظم إلى تحالف مجرد في سبيل تحقيق هدف مؤقت، وهي ما اصطلح عليه تسمية "تحالف الضرورة"، ولا يعني انضمامها إلى هذا التحالف ضرورة خروجها من تحالفات إقليمية أخرى، وهو الأمر الذي يطرح احتمالية انضمام الدولة لأكثر من تحالف في وقت واحد، بل ومع حلفاء لديهم أجنداث وتوجهات مختلفة.²

الفرع الثاني: التغييرات السياسية الداخلية في دول الإقليم

مما لا شك فيه، أن التغييرات التي طرأت على العديد من دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة، أثرت بدورها في نمط التحالفات في الإقليم، والدليل على ذلك ما أحدثته الانتفاضات من تغييرات جذرية في الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول، وما ترتب على ذلك من تعديل هذه الدول لتحالفاتها.³ كما أن التغييرات التي تفرزها الممارسات السياسية المعتادة (الانتخابات أو انتقال السلطة سلميا) من شأنها أيضا التأثير في نمط التحالفات السائدة، نتيجة تغيير الحكومات وما يتبعه ذلك من اختلاف في

¹- أحمد عاطف، توافقات مصلحة: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط؟، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة، نقلا عن: يوم 2016/08/22، على الساعة 12:30

www.rcssmideast.org/article/371/v+18f val S.1

²- نفس المرجع.

³- نفس المرجع.

سياستها الخارجية، ومثال ذلك التغييرات التي أجراها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز على هياكل السلطة، بعد رحيل شقيقه الملك عبد الله وانعكاسات ذلك على خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة.¹

الفرع الثالث: تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية

تعتبر أولويات الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة في ظل تقليل اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادي في إطار ما يسمى "محور إعادة التوازن" " **asiant pivot** » أحد العوامل التي أدت إلى تغيير التحالفات الإقليمية، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن المنطقة العربية تعاني اضطرابات كثيرة، ومقبلة على حروب متوقعة، يمكن أن تؤدي إلى توريطها بشكل يكون مكلفاً، في ظل حالة الركود النسبي للاقتصاد الأمريكي، وتقليل موازنة البنتاغون، لذلك فإن أبرز الخطوط الرئيسية لسياسة أوباما هي جعل دول المنطقة، تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف أي جهد عسكري واقع أو محتمل، مثل مواجهة تنظيم "داعش" وغيره من التنظيمات المتطرفة.²

ومن الأسباب الكامنة وراء إعادة واشنطن النظر في كثافة جهودها بمنطقة الشرق الأوسط، هي تراجع اعتمادها على نفط المنطقة في ظل إنتاجها النفط الصخري، ففي السابق كانت تركز في إستراتيجيتها على ضمان تدفق الحر للموارد الطبيعية والمحافظة عليها.³ ومن ثم فقد أدركت دول المنطقة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي -على رأسها السعودية- هذه التغييرات في السياسة الأمريكية، وهو ما دفعها إلى تشكيل تحالفات إقليمية موسعة، لحماية أمنها القومي في حال تهديده، خاصة من قبل إيران، ويمكن اعتبار عاصفة الحزم نموذجاً لذلك.⁴

الفرع الرابع: التمدد الإيراني (الشيوعي) في المنطقة

1 - أحمد عاطف، مرجع سبق ذكره.

2 - نفس المرجع.

3 - Karl P. Mueller and other, U.S. strategic interests in the Middle East and implications for the army. Rand corporation, expert insights on a timely policy issue, 2014, p3.

4 - أحمد عاطف، مرجع سبق ذكره.

تشكل إيران تهديدا لدول المنطقة في ظل السياسة التي تنتهجها، بتدخلها المباشر والعلني في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ودعمها الأحزاب والجماعات الشيعية بهذه الدول، حيث أسهمت بتدخلها في انهيار هذه الدول وانفراط عقدها. وتسود المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي، بعد الإعلان مؤخرا عن الاتفاق النووي بين إيران والغرب بشأن ملفها النووي، هذه المخاوف مردها احتمالية إبرام صفقات سرية بين إيران ومجموعة 1+5، تحصل بموجبها الجمهورية الإسلامية على حوافز في إطار طموحاتها التوسعية بالمنطقة على حساب باقي الدول الإقليمية.¹

ومن ثم فإن هذه التحولات الإستراتيجية والتهديدات التي يفرضها المد الإيراني، وموقف الغرب الغامض منها، تمثل دافعا لدول المنطقة، وفي مقدمتها السعودية إلى إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية من حين لآخر، مع محاولة إزالة الخلافات بين الدول السنية، في سبيل تكوين جبهة موحدة في مواجهة هذا الخطر الشيعي.²

الفرع الخامس: الاضطرابات الأمنية في عدد من دول الأقاليم

أدت التغييرات الإقليمية الجديدة إلى ظهور العديد من الاضطرابات الأمنية في بعض دول المنطقة مثل سوريا، اليمن، العراق، وما نتج عنها من انتشار الأسلحة، والجماعات التي تدعو للعنف، تفاقم الفقر³، هذه الاضطرابات دفعت بالعديد من الدول إلى تشكيل تحالفات إقليمية جديدة أو إعادة النظر في تحالفات قائمة بالفعل، ومثال ذلك تكوين تحالف عسكري عربي بقيادة السعودية، وبدعم قوى إقليمية ودولية أخرى لمواجهة الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران في اليمن، كما أدت الأوضاع في سوريا على خلفية المواجهات بين نظام بشار الأسد ومعارضيه، إلى تحويل كل من قطر وتركيا وحماس عما كان يسمى محور الممانعة، كذلك فإن مواجهة تنامي خطر داعش وغيره من التنظيمات المتطرفة، كان يقتضي أن تعيد بعض الدول النظر في خلافتها في بعض الملفات، وأن تتعاون معا للتصدي للخطر.⁴

المطلب الثاني: مراحل تغيير التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط

1 - أحمد عاطف، مرجع سبق ذكره.

2 - نفس المرجع.

3 - Eberhard Kienle, the security implications of the arab spring. Geneva papers, Geneva Centre for Security Policy, 10-2013, p20

4 - أحمد عاطف، مرجع سبق ذكره.

يمكن القول بأن جملة التغييرات التي عصفت بالمنطقة، قد أدت إلى تغيير التحالفات التي كانت قائمة أو إعادة هيكلتها، لكن ما يمكن التأكيد عليه أن هذه التحالفات جاءت بوصفها صراع بين السنة والشيعة، أي بين إيران والسعودية، وهو النموذج السائد منذ ثلاثين سنة، ومع ذلك فإن واقع التحالفات والاصطفاف في الشرق الأوسط في ظل التغييرات الجديدة، هي أكثر تعقيدا من ذلك.¹

وما يمكن ملاحظته في التحالفات في الشرق الأوسط، أن هناك تحالف إقليمي قوي ضد إيران الفائز الأكبر من الاضطرابات الإقليمية، فهي الفاعل الأكثر تأثيرا في السياسة العراقية الآن، كما تملك علاقات وثيقة مع حكومة العبادي الراعية، إن لم تكن المسيطرة على عدد من الميليشيات الشيعية، والحفاظ على علاقة تعاون مع الحكومة الإقليمية الكردية (مثل توريد الأسلحة لحكومة إقليم كردستان خلال هجوم الدولة الإعلامية في صيف 2014)، وعملائها كحزب الله الذي لا يزال قوة مهيمنة في السياسة اللبنانية، وغيرها من العوامل التي ساهمت في زيادة القوة الإيرانية الإقليمية.² مرت التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط بالعديد من المراحل، تبعا للمتغيرات التي شهدتها المنطقة بدءا من الانتفاضة العربية، وصولا إلى الاتفاق النووي، لذلك سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم المحطات التي مرت بها تلك التحالفات:

الفرع الأول: مرحلة الانتفاضات العربية *

¹ - gregory gouse, *ideologies, allince and underbalancing in the new middle east cold war*, arhuis university: department of political science International relations theory and a changing middle east. september 17, 2015 p16.

² - Ibid, p16.

(*) - **الانتفاضات العربية**: البحث في هذا المفهوم ليس بالسهل انطلاقا من الاختلاف في المسميات التي أطلقت عليه من قبل العديد من الباحثين، ما خلق العديد من التعقيدات للتعامل مع مفهوم واحد، فكل استخدمه حسب ما يخدم دراسته ومصالحه، وسنحاول توضيح الاختلافات في هذه التسميات ونبرر لما اخترنا مصطلح الانتفاضة للإشارة إلى التغييرات في المنطقة العربية:

أولا/ - مفهوم الانتفاضة: هي تمرد شعبي ساحط ضد الحكومات وسياساتها، تسبق الثورة، وأهم ما يميز الانتفاضة هي أنها عفوية، وعليه فإنها تفتقر إلى التنظيم الأيديولوجي والهوية السياسية المحددة في كثير من الأحيان، لأنها بنت وقتها وبنت حدثها.

ثانيا/ - مفهوم الثورة: يشق لفظ الثورة بحسب لسان العرب من ثار الشيء، والثائر: الغضبان، والثورة في لسان العرب هي الهيج وتتضمن معنى الغضب من دون شك، وبهذا المعنى فإن للثورة في المفهوم العربي بعدا غاضبا متمردا هائجا، ما عاد يرد في البال دوما حين تطلق تسمية الثورة على الظاهرة الاجتماعية-السياسية، ولكن البعد الغاضب الثائر مازال قائما في مفهوم الثورة في الثقافة العربية، وكذلك في الاستخدام الشعبي.

ثالثا/ - الحراك العربي: نجد أن الاستخدام الأوسع لمصطلح الحراك في أدبيات علم الاجتماع يشير إلى تنقل الفرد أو الجماعة من شريحة أو مستوى اجتماعي معين إلى مستوى اجتماعي أحسن منه. مما سبق يمكن القول بأن أقرب وصف لما حدث في العالم العربي هو الانتفاضة إذ افتقرت موجة التغيير إلى التنظيم الأيديولوجي والهوية السياسية المحددة، وهي ليست بالثورة، فالثورة وفق علم الاجتماع السياسي تتطلب وجود قيادات تاريخية متجانسة، ولها رؤى وأهداف سياسية وفكرية موحدة أو متقاربة على الأقل، هاتان السمتان لم تتصف بهما الأحداث التي جرت في العلم العربي مع مطلع عام 2010، حيث بدأت بلحظة ثورية مناسبة وامتدت لتشمل العديد من البلدان العربية. **للثورة.**

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

عرفت منطقة الشرق الأوسط لفترة طويلة محورين أساسيين:

- محور الاعتدال: وهو محور يضم غالبية الدول العربية، له علاقة بالغرب وإسرائيل، يضم العديد من الدول على غرار السعودية، ودول الخليج،...
 - محور الممانعة: وهو محور يضم إيران، حزب الله، سوريا، حماس على خلاف المحور الأول، فهو محور معادي لسياسة إسرائيل والغرب في الشرق الأوسط.
- لكن عقب اندلاع موجة الانتفاضات العربية، بدأت خريطة التحالفات والمحاور تتبدل، حيث أحدثت الانتفاضات العربية خلخلة داخل المحورين، وظهرت إشكالية استمرارهما، وهو ما تبلور في الآتي:¹
- 1- خروج مصر من محور الاعتدال بعد سقوط نظام مبارك في جانفي 2011، حيث كانت مصر الركن الأساسي لمحور الاعتدال، والذي كان يمثل الواجهة العربية المقربة من السياسة الأمريكية في المنطقة، إن لم نقل تمثيلها الحقيقي، مصر في عهد مبارك انهارت ومعها انهار عمليا، ولو مؤقتا الشكل التقليدي الذي عرفناه لمحور الممانعة.
 - 2- ابتعاد تركيا وقطر عن تقاربهما السابق في محور الممانعة، واتضح ذلك من خلال دعمها المعلن للمعارضة السورية ضد الأسد.
 - 3- حدوث تغيير كبير في محور الممانعة، حيث تحول هذا المحور إلى محور للنفوذ الشيعي، يمتد من إيران إلى بغداد، مروراً بنظام الأسد، وصولاً إلى حزب الله اللبناني واليمن عبر جماعة الحوثيين.²
 - 4- اندلاع الثورة السورية ضد نظام الأسد، دفع بحركة حماس السنية خارج محور الممانعة بعد خروج قيادتها من سوريا، حيث أثرت التحولات السورية على علاقة حماس بمحور الممانعة، فبسبب دعم إيران العسكري واللوجستي للنظام السوري، خسرت حركة حماس التي انحازت للمعركة السورية وعملت على دعمها منذ البداية، مما أدى إلى حدوث توتر في العلاقة بين الطرفين لاعتبارات عديدة أهمها:³

¹ - خالد الحروب، "الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب"، مجلة الشؤون العربية، عدد 146، صيف 2011، ص 15.

² - أحمد عاطف، مرجع سبق ذكره.

³ - ناجي محمد عباس، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية للثورات الغربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، القاهرة 2011، ص 33.

- الموقف المؤيد الذي تبنته حركة حماس من الاحتجاجات السورية، التي تعتبر حركة الإخوان السورية رقما صعبا فيها.

- العلاقات المفتوحة بين حماس وبعض القوى المعادية لطموحات إيران الإقليمية لاسيما قطر وتركيا، والتي وفرت لحماس حرية مناورة أكبر مكنتها من الابتعاد تدريجيا عن النظام السوري، ومن ورائه إيران.

ولذلك سحبت حركة حماس قيادتها السياسية من سوريا، بعدما كان نظام الأسد قد استضافها منذ طردها من الأردن عام 1999، واعتبرت ذلك عنصرا أساسيا في حساباتها الإقليمية في محور المقاومة. ومع ذلك، وجدت حماس مع بداية الانتفاضات نفسها مضطرة لاتخاذ قرار بشأن الالتزامات المتضاربة اتجاه نظام الأسد، لأنها أصبحت متورطة في صراع أهلي طائفي على نحو متزايد، وتجاه الدائرة السنوية الفلسطينية التي تدعم المناهضين للنظام، وفي فيفري 2012 اتخذت قيادة حماس قرارات بشأن سوريا، حيث أعلن القيادي في حركة حماس إسماعيل هنية في كلمة ألقاها في جامع الأزهر في القاهرة، دعمه للشعب السوري، وبحلول عام 2013 كان قد تم نقل مقر حماس إلى قطر، وهو ما يرمز إلى التكوين الإقليمي جديد¹، حيث صرح خالد مشعل في عاصمة تركيا أنقرة في سبتمبر 2012: "إن سوريا وقفت مع الحق الفلسطيني، لكن حركة حماس لن تقف مع الباطل الذي يمثله نظام بشار الأسد الذي يقمع شعبه...."².

كما أن الأزمة السورية قد أدت إلى خلق تحالف تركي سعودي قطري، ولعل أهم دوافع هذا التحالف هو التوافق السياسي في الملف، وعقب انتخاب مرسي رئيسا لمصر عام 2012، ظهرت ملامح تحالف إقليمي جديد يضم كل من تركيا وقطر والحكومة المصرية بقيادة الإخوان، وكذلك حكومة حزب النهضة في تونس، فضلا عن تقارب الرؤى والتوجهات السياسية بين الدول الأربع إزاء الملفات الإقليمية الأخرى.³

¹ - beverlymilton-edwards, "hamas and the arabsoudispring :strategic shift !." middle east policy.vol.x x.N3.fall 2013,p65.

² - أبو نحل أسامة، صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية، مؤتمر القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الزقازيق، 21 نوفمبر 2012، ص28.

³ - نفس المرجع، ص28.

ورغم توتر علاقات دول محور الاعتدال مع جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها الإقليميين، غير أن هذا التحالف الرباعي (تركيا، قطر، مصر، تونس) لم يقطع علاقاته بمحور الاعتدال، فقد كانت الزيارة الأولى للرئيس الأسبق مرسي للرياض، لتشكيل تنسيق دعم لثوار سوريا لمساعدة قطر والسعودية وتركيا، وانضمت الإمارات والأردن إليها في وقت لاحق.

لكن المحور الجديد الذي تشكل من قطر، مصر، تركيا سرعان ما تعرض لانتكاسة حين أطيح بالرئيس مرسي بعد انتفاضات حاشدة في 30 يونيو 2013، ليبقى هذا المحور محسورا أساسا بين ثلاثة أقطاب رئيسية هي قطر، تركيا، حركة حماس¹، ومن ثم عادت مصر إلى محور الاعتدال، حيث قدمت لها حزمة من المساعدات المالية لمواجهة التحديات الاقتصادية الضخمة التي تعاني منها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

وعلى جانب آخر فقد شهدت العلاقات بين مصر من ناحية، وقطر وتركيا من ناحية أخرى، فتورا وصل إلى حد القطيعة بعد الإطاحة بحكم الإخوان، حيث شنت قطر عبر آلياتها الإعلامية المتمثلة في قناة الجزيرة حملات مضادة ضد النظام المصري الجديد، فيما يرفض الرئيس التركي أردوغان الاعتراف بثورة 03 يونيو، ويطالب بإطلاق سراح محمد مرسي، وعلى وجه العموم تبلورت عدة محاور رئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد سقوط الإخوان في مصر:²

- محور (2+4): وهو تحالف خليجي (سعودي، إماراتي، كويتي، بحريني) مع كل من مصر والأردن.
- تحالف قطري-تركي: داعم للتيارات الإسلام السياسي، وعدد من الفاعلين من غير الدول في المنطقة، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس في قطاع غزة.
- تحالف شيعي تقوده إيران: لبيسط نفوذها في الإقليم يضم كلا من إيران والعراق وحزب الله في لبنان، الحوثيين في اليمن.

¹- أحمد يوسف أحمد، حال الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة نقلا عن:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_414_ahmadwneivine.pdf

يوم 2016/09/30، على الساعة 12:32.

²- نفس المرجع.

الفرع الثاني: مرحلة الاتفاق النووي الإيراني (*)

قبل التوصل إلى الاتفاق النووي بسنوات، كان الشرق الأوسط لا يزال يشهد تغييرات كبرى نتيجة للانتفاضات العربية، حيث استطاعت قوى التغيير إزاحة قوى الاستبداد، وفتحت الباب واسعاً أمام التغييرات والتفاعلات الداخلية والإقليمية، وجاء الاتفاق النووي الإيراني الغربي ليضيف إليه متغيراً جديداً، ربما يؤدي إلى تعقيد المشهد لا انفراجة، فثمة تداعيات متوقعة يمكنها قلب المشهد الإقليمي رأساً على عقب، فقد وصف **توماس فريدمان Thomas Friedman** الاتفاق بأنه: "زلزال استراتيجي"¹، وأن تأثيراته قد تفوق

¹ - أبو بكر الدسوقي، "الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، أكتوبر 2015

www.siyassa.org.eg/newQ/6510.aspx (على الساعة 13:22) يوم 08/08/2016.

(*)- **الاتفاق النووي**: لقد بدا واضحاً أن مسألة التفاوض حول الملف النووي الإيراني لن يحسمها إلا المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشكل أساسي إضافة إلى الدول الكبرى الأخرى، ولذلك في يومي 14 و 15 أكتوبر في جنيف التقى في الجولة الأولى كل من إيران ومجموعة 1+5، من خلال مشاركة فريق جديد من المفاوضين على الجانبين الأمريكي والإيراني، وقد راهن العديد من الخبراء على النتيجة الإيجابية لهذه المفاوضات، حيث أعرب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية **ويندي شيرمان Wendy Sherman**¹ عن الثقة في هذه المفاوضات، من خلال اعتماده على مقارنة مختلفة جداً تقوم على التفاهم المتبادل، والذي تم وضع أسسه في المناقشات السابقة. كما عبر وزير الخارجية الإيراني **محمد جواد ظريف** عن الثقة في نجاح هذه المفاوضات، إذ صرح قائلاً: "الجميع كان يشعر أنه قد تحقق تقدم كبير... لقد وجدنا أرضية مشتركة".

وفي 24 نوفمبر عام 2013 تمكنت إيران ومجموعة 1+5 من الاتفاق على خطة العمل المشتركة والمعروفة أيضاً باسم **الاتفاق المبدئي Accord préliminaire** أو **الاتفاق لانتقالي Accord intérimaire** وكان ذلك كنتيجة حتمية للمفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وراء الكواليس لعدة أشهر، مما أدى إلى التقدم في مسار هذا الاتفاق. وقد قدرت مدة هذا الاتفاق بـ 06 أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين، ويمكن بالتالي للأطراف عقد سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة لمدة 06 أشهر، حتى ولو كان يبدو أن هذا الاتفاق يعطي للأطراف حد أقصى مدته عام لإبرام اتفاق نهائي، ويحدد الاتفاق المبدئي بين إيران ومجموعة 1+5 خطة عمل مشترك للتوصل إلى حل شامل وطويل المدى يعكس أهداف وتطلعات كلا الجانبين بصورة متبادلة، هذا الاتفاق من شأنه أن يخط التدابير الأولية ويؤدي إلى الخطوة النهائية/من خلال تحديد التزامات الطرفين في هذا الاتفاق.

- **اتفاق لوزان أبريل 2015**: في مارس 2015 تم التوصل إلى اتفاق إطار تضمن مايلي: تحديد مدة الاتفاق، يتفق عليها الطرفان/حصر عملية تخصيب ليورانيوم في مستوى معين/تشديد الرقابة على المنشآت النووية الإيرانية. تلت هذه الجولة جولة أخرى في 2 أبريل حيث تم الإعلان عن خطة شاملة مشتركة للعمل من أجل المضي قدماً في الاتفاق.

- **اتفاق فيينا 14 جولية 2015**: يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى، حيث ضم الاتفاق النهائي 159 صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس، وخمسة ملاحق تقنية على تقييد البرنامج النووي الإيراني، يركز الاتفاق على 05 قضايا أساسية: أجهزة الطرد المركزي، مخزون اليورانيوم، الشفافية، مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل، العقوبات. (للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- Bérangère Rouppert, "le programme nucléaire iranien".Luxembourg :rapport du GRIP,2014,p14.

- g.balachandran and S.Samuel.C.Rajiv "Iran nuclear deal :the fine print ".rapport of institute for defence studies and analyses(IDSA).New Delhi,December09,2013,p03.

وقع كامب ديفيد والثورة الإيرانية معا في إعادة ترتيب الشرق الأوسط، فقد أدى الاتفاق النووي إلى تغيير نمط التحالفات والاتجاه نحو تنويع مصادر السياسة الخارجية وتعددها.

- **التقارب الإيراني-التركي:** فرغم الخلاف السياسي بين تركيا وإيران في العديد من الأزمات الإقليمية، وتحسبا لتداعيات الاتفاق النووي، وبرز دور إيران الإقليمي في ظل تراجع النفوذ الأمريكي، سارعت تركيا بالتوجه لإيران في زيارة رسمية رئاسية، ظاهرها تعزيز العلاقات الاقتصادية، وباطنها تغيير طبيعة العلاقات المتوترة بين الدولتين منذ سنوات، فضلا عن توقيع خمسة اتفاقيات اقتصادية من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من 14 مليار دولار عام 2014 إلى 20-30 مليار خلال عام 2016، ومن المرجح أن تزيد عن 30 مليار دولار في العامين القادمين¹، وهو ما أدى إلى تراجع الرهان الخليجي على تركيا كموازن لإيران بسبب المصالح المتنامية، وبسبب اختلاف المواقف اتجاه مصر بعد 30 يونيو، وأيضا لانعدام الحساسيات المذهبية بين إيران وتركيا.²

- **التعاون العربي-العربي:** خاصة بين دول الخليج العربي، الأردن، مصر والمماليك العربية، وقد تجسدت هذه الروح في الدعوة إلى إنشاء قوات عربية مشتركة للرد على التهديدات الأمنية والأزمات في المنطقة، هذه القواعد منوط بها القيام بعمليات التدخل السريع، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، بما يحفظ استقرار الدول العربية (22 دولة)، والتي هي جزء من الجامعة بما فيها المملكة العربية السعودية ومصر.³ من المرجح أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، سيعيد رسم خارطة التحالفات في المنطقة.

¹ - Farhad Rezaei, « Iran-Turkey :from economic partnership regional rivalry ». the journal for interdisciplinary Middle Eastern studies, vol01, fall2017, p64.

² - أبو بكر الدسوقي، مرجع سبق ذكره.

³ - Daniel Heffion, how the iran deal will re-shape the balance of power in the middle east :a look at the soude arabie and iran. center for geopolitics security in realism studies. 12th august 2015. p08.

المبحث الثالث: ملامح تغيير التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط

تمر منطقة الشرق الأوسط بمرحلة تاريخية، تتطوي على تغييرات عنيفة لأسس ومقومات هذه المنطقة، التي كانت قد استقرت وجرت على أساسها التفاعلات السياسية والاقتصادية، والتي أدت إلى بروز قوى جديدة وتراجع قوى تقليدية، لكن ما يمكن الإشارة إليه قبل البدء في تحليل هذا المبحث، أن توازن القوى في الشرق الأوسط كان لصالح القوى غير العربية - ما عدى الدول العربية الوحيدة ممثلة في المملكة العربية السعودية - في مقدمتها إيران وتركيا.

المطلب الأول: تحول مركز الثقل السياسي في الدول العربية

شهدت منطقة الشرق الأوسط في الفترة التي تلت عام 2011، تقوقع الدول العربية الكبرى سواء بفعل اشتعال الأوضاع الداخلية والفراغ السياسي، والدول المقصودة هنا تحديدا هي مصر وسوريا والعراق، حيث كانت هذه الدول تعاني قبل الانتفاضات العربية من جمود سياسي، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، فالانتفاضة المصرية والسورية لم تنجح في إحداث تغيير بعد في السياسة الخارجية، خاصة لما هو معروف من أن الدور الإقليمي، وفعالية الحركة الخارجية مرتبطة إلى حد بعيد بتماسك الوضع الداخلي، وهو ما تفتقده الدول الثلاث، وقد أدى انحسار الدور الإقليمي لهذه الدول إلى إفساح المجال أمام دول أخرى عربية، وأخرى غير عربية للتأثير بقوة في الإقليم.

الفرع الأول: تراجع القوى الإقليمية العربية التقليدية (مصر، سوريا، العراق)

كانت مصر حتى عام 1950 و 1960 أهم لاعب إقليمي في العالم العربي، فمصر ليست فقط أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، ولكن أيضا تعتبر الأكثر ديناميكية سياسيا وثقافيا وفكريا (على سبيل المثال القومية العربية لجمال عبد الناصر، فكر الإخوان المسلمين،...). لكن بعد هزيمتها عام 1967 في الحرب ضد إسرائيل، بدأت قوة مصر تتآكل بسرعة في ظل رئاسة السادات، لاسيما بعد توقيعها معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، ووصل هذا التراجع إلى ذروته في عهد الرئيس مبارك، حيث فقدت الدولة ديناميكيته وأصبحت راكدة.¹

¹ -Johen Hippler, change in the middle east between democratization civil war. project working paper 01, the international project "peaceful change and violent-the transformation of the middle east and western-muslim relations". institute for development and peace (INEF) university of duisburg-essen, Germany, May 2013, p34.

تدهور البيئة الجيوستراتيجية لمصر بعد 2011، زاد من تدهور وتراجع الدور الإقليمي لها، حيث أصبحت هذه الأخيرة محاطة بدول مفككة كالعراق وسوريا، لبنان، فلسطين، السودان،¹ ما سمح بتهديب ضخم للأسلحة المتطورة إلى أراضيها من كل اتجاه تقريبا، استفادت منها التنظيمات الجهادية والتكفيرية في سيناء، إذ تمكنت هذه التنظيمات بفضل الظروف الأمنية الصعبة، من إقامة شبكة علاقات مع العديد من التنظيمات الجهادية في المنطقة مثل: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتنظيمات الجهادية في سوريا والعراق، وكذلك مع الجماعات الإسلامية في ليبيا وخاصة في مناطق الحدود، مما جعل مصر محاصرة بالتنظيمات الجهادية من الشرق والغرب، وهو ما يمثل خطر حقيقي على الأمن القومي.²

أضف إلى ذلك، تراجع الوضع الاقتصادي حيث تشير المؤشرات الاقتصادية الحالية، إلى تعرض الاقتصاد المصري لحالة ركود، ومظاهر ذلك عديدة لعل أهمها: ارتفاع معدلات البطالة، غلق الكثير من المصانع وانخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية في عدد آخر منها، ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد صاحب ركود النشاط الاقتصادي ارتفاع معدلات التضخم، حيث كان معدل التضخم قبل الانتفاضة 11% في فيفري عام 2011، ليصل إلى نحو 17% في مارس 2011، مما دعا أحد الخبراء إلى توصيف مشكلة الاقتصاد المصري، بأنها تتمثل في المعاناة من الركود التضخمي ركود ممثل في: انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة، ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى من 12%، بعد أن كان أقل من 10%، ارتفاع عدد حالات الإفلاس.³

تفاقم التحديات الأمنية والاقتصادية، أدى إلى تقليص قدرة مصر على لعب دور إقليمي كبير، إذ أن المؤشرات تشير إلى أن مصر مقبلة على عدم استقرار سياسي، فالانشغالات الداخلية التي يؤدي فيها

¹ - Abdel Monem Said Aly, "post revolution egyptian forian policy" Middle East brief, No:86, November 2014, p03.

² - علي بكر، "التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري". مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 62، جانفي - مارس 2014، ص 76.

³ - محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، "الثورة المصرية في 25 يناير 2011 والتحديات الاقتصادية في المرحلة الراهنة أهم المظاهر وسبل المواجهة". مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 06، جانفي 2011، ص 14.

الجيش المصري دورا فاعلا، ستأخذ كثيرا من الجهود المصرية لتتصب في الداخل، الذي لا يمكن التنبؤ بمآلاته، وبذلك تكون مصر أكبر دولة عربية قد حيدت من التنافس على الهيمنة الإقليمية.¹

في هذا الصدد ثمة رؤيتان متضادتان تتجادلان حول تراجع الدور الإقليمي لمصر، فثمة من يرون أن قدرت هذا البلد على تجاوز التهديدات لأمنها القومي داخليا وخارجيا، مرهون بالخروج الفعال لممارسة دور قيادي في محيطها الإقليمي، أو إلى المدى الذي يمكن لها تأمين مصالحها، بينما يعتبر آخرون أن مصر تكبدت ثمنا باهظا لخروجها لساحات إقليمية متعددة في فترات زمنية سابقة، مما عرقل تطورها الداخلي وسمح لقوى عربية وغير عربية بإحداث خلل لصالحها في موازين القوى في النظام الإقليمي،² حيث يرى بعض الباحثين تراجع في الطلب الإقليمي على الدور المصري، خاصة في ظل تصاعد أدوار قوى الثروة الايديولوجي والنفوذ السياسي كإيران والسعودية وتركيا، التي أصبحت قادرة على صياغة معادلات إقليمية بدون مصر، أو على الأقل عدم تحكم الأخيرة فيه، فاهتمام وانشغال الدولة المصرية باستقطاب الداخل والتغيرات المتسارعة للأنظمة، والاستحقاقات الانتخابية المتوالية، حال دون تحويل الحالة المصرية إلى قوة جديدة مضافة تنشط دورها الإقليمي.

تعتبر سوريا قلب المنطقة العربية حسب رأي هنري بولور Henry poller الذي كتب عام 1960: "إن سوريا كانت دائما تعد لدى أولئك الذين أنشئوا إمبراطورياتهم في الشرق، المرتكز الخاص الذي يبنون عليه أي تخطيط عتيد للفتوحات الشرقية، فهي في الواقع حلقة اتصال بين إفريقيا من جهة وآسيا من جهة أخرى"³، لذلك يمكن القول بأن سوريا قد لعبت من منطلق موقعها الجيوإستراتيجي

¹ - عدنان هياجنة، "التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي 2011-2014". مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 67، ص 20.

² - خالد حنفي علي، "بناء الداخل: مشروطيات فعالية الدور الإقليمي المصر". مجلة حالة الإقليم، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نقلا عن: <http://www.rcssmideast.org/Author.aspx?AuthorId=17> يوم 12/08/2016 على الساعة: 12:28.

³ - زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 196-197.

المهم، دورا فاعلا في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في الصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصا بعد خروج مصر من معادلة الصراع.

لقد أدى الصراع القائم في سوريا بين نظام بشار الأسد والمعارضين، إلى تراجع مكانة سوريا في موازين القوى الإقليمية، وذلك نظرا لانشغالها بالأوضاع الداخلية، حيث أدت هذه الأزمة إلى إلحاق دمار هائل في أصول البلاد العامة والخاصة، بما في ذلك البنية التحتية للصحة والطاقة والمياه والصرف الصحي والزراعة والنقل والإسكان وغيرها من البنى التحتية، وتشير التقديرات إلى أن الإجمالي المحلي قد تقلص بمتوسط سنوي بلغ 19% عام 2015، وأنه من المتوقع أن يواصل الانكماش في عام 2016 بنسبة 8%، وقد ازداد وضع الموارد العامة سوءا منذ بداية الأزمة، وارتفع العجز الكلي بالموازنة ارتفاعا حادا بمتوسط بلغ 12% من إجمالي الناتج المحلي، خلال الفترة من 2011 إلى 2014، كما انخفض إجمالي الإيرادات إلى أدنى مستوى له من 7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2014 إلى 2015، بسبب انهيار إيرادات النفط وحصيلة الضرائب، ولمواجهة هذا الأمر، تم خفض الإنفاق الحكومي، ولكن ليس بالقدر الكافي لموازنة انخفاض الإيرادات.¹

أما العراق فيمكن الجزم أنه لا يمكن أن يؤدي دورا فاعلا في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، فبعد نهاية الاحتلال الأمريكي ومغادرة القوات الأمريكية، بقي العراق مهددا بمزيد من عدم الاستقرار السياسي، أضف إلى ذلك التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية، وهو لا يمكن أن يخرج عن نطاق الاهتمام بالقضايا الداخلية، لأنه أصيب بالنزاعات والنعرات الطائفية، التي ظهرت أعراضها في التطورات الأخيرة الموجهة ضد السنة قبل الأزمة في مصر.² وما زاد من معضلة العراق هو الحرب التي كانت دائرة بين السعودي وإيران، والتي غذت الحرب الطائفية التي كانت قائمة، وبالتالي ساهمت في زعزعة استقرار العراق، وهي الاستراتيجية التي تسببت في خراب البلاد، حيث حولت المنافسة على العراق بعد صدام إلى حرب طائفية.³

¹ - زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² - عدنان هياجنة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ - Bassel F.Salloukh, «the arab uprisings and the geopolitics of the Middle East» the international spectator, vol48, N2, June 2013, p p 35-36.

الفرع الثاني: تحول مركز القوة إلى دول الخليج العربي

أصبح من الواضح منذ الانتفاضات العربية، أن الدول المؤثرة في التفاعلات الرئيسية في إقليم الشرق الأوسط هي دول الخليج العربي، وتحديدًا قطر والإمارات والسعودية، التي احتفظت بتماسكها رغم التحولات التي شهدتها المنطقة، بسبب التغييرات الإقليمية من ناحية، ومن ناحية أخرى تزايد الدور الإقليمي الذي تلعبه دول الخليج الست بدرجات متفاوتة.

كانت قطر الدولة الأكثر نشاطًا في المنطقة، حيث سادت مقولة حتى ما قبل 30 جوان 2013 في عدة دوائر في المنطقة: "إذا أردت أن تغير فأذهب إلى الدوحة"، حيث عكست سياسة قطر تقييماً دقيقاً لمصالحها في مختلف البلدان التي شهدت اضطرابات، فسعت إلى التدخل المباشر أو غير المباشر في ليبيا وسورية، بذريعة البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية، ووفرت مساعدات اقتصادية لتونس ومصر، إلا أن موقف قطر في حالة البحرين واليمن، اقتصر على التنسيق الحذر مع خطوات مجلس التعاون الخليجي، لإعادة إرساء النظام السياسي، معترفةً بالنفوذ الأكبر للمملكة العربية السعودية في هذه البلدان، والتهديد المحتمل الذي تشكله الانتفاضات الناجحة في الخليج لاستقرارها قرب حدودها،¹ ومنذ سقوط الحكم في مصر بعد ثورة 30 يونيو، تمر قطر بإعادة تموضع بطيئة بعد تغير أميرها، وبعد خسارتها مرحلياً الرهان على إخوان مصر.²

أما السعودية فقد اتجهت في عهد الملك عبد الله لتكثيف نشاطها في منطقة الخليج، على نحو يسمح لها بتجنب تداعيات الانتفاضات، من خلال الأطر التي يوفرها مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الإطار طرحت فكرة توسيع المجلس ليضم الأردن والمغرب، والتدخل في البحرين على إثر احتجاجات فيفري 2011، ثم توفير المساعدات المالية للبحرين وعمان، وأخيراً نقل المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.³

¹ -Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the arab spring :policy divers and regional implications.carnegie endowment for international peace,September2014,p10.

²- Ibid,p10.

³ - إيمان رجب، "الفرص المحدودة...ماذا تعني التحولات في إقليم الشرق لأوسط بالنسبة لمصر". مجلة **الموقف المصري**، العدد 08، السنة الثانية، أبريل 2015، ص ص 10-11.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

الأمر المثير للدهشة، هو نجاح الإمارات العربية المتحدة (دبي)، البلدان ذات الثروة النفطية والغازية، والصغيرة من حيث المساحة والكثافة السكانية، فما تفتقر إليه هذه القوى من جاذبية اديولوجية وكثافة سكانية، عوضته بالاستخدام الذكي للموارد النفطية والكفاءة والتنمية الاقتصادية، التي حولتها من مناطق نائية تاريخيا إلى قوى إقليمية، والدليل على ذلك مشاركتها في التدخل العسكري السعودي لقمع الاحتجاجات والمظاهرات في البحرين، الأمر الذي يشير إلى تنامي الطموح السياسي لدولة الإمارات، التي قدمت أيضا 12 طائرة حربية للمشاركة في التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي في ليبيا.¹

ولا يرتبط تحول مركز النقل السياسي في الإقليم إلى الخليج بامتلاك دوله المال فقط، وإنما أيضا بالتفكير الإستراتيجي، وشبكة العلاقات والتحالفات التي تتخطى حدود منطقة الشرق الأوسط، لتؤثر على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لكون هذه الدول مركز نقل سياسي في المنطقة، تتمثل في:²

- **البعد الأول:** يتمثل في أنها أصبحت المركز الذي يصنع فيه القرار السياسي، فيما يتعلق بقضايا التغيير السياسي في المنطقة، حتى أصبحت المقولة المتداولة في عدة دوائر سياسية وأكاديمية: "من يريد أن يحدث تغييرا في دولته عليه أن يزور الإمارات والسعودية"، وبعد تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في السعودية، زاد التوجه نحو تعزيز الدور القيادي للسعودية، باعتبارها مركز الثقل في الشرق الأوسط، في مواجهة الدور الإيراني الفعلي الممارس حاليا في المنطقة.
- **البعد الثاني:** يعود إلى أن كل من السعودية والإمارات وقطر، أصبحت مصدر تمويل لا يمكن التغافل عنه لعمليات التنمية في معظم دول الشرق الأوسط، وليس الدول العربية فقط، من خلال الصناديق السيادية.³
- **البعد الثالث:** أن هذه الدول لا تزال تعد مصدرا مهما للشرعية الإقليمية للسياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالحرب ضد تنظيم داعش، التي أعلنت عنها الولايات المتحدة

¹ -Jochen Hippler, opcit, p34.

² - إيمان رجب، مرجع سبق ذكره، ص11.

³ - نفس المرجع، ص11.

الأمريكية في أوت 2014، والتي تلاها انعقاد مؤتمر جدة، بهدف تنسيق الجهود بين أمريكا والدول الإقليمية الراغبة في المشاركة في هذه الحرب.¹

المطلب الثاني: تفاعلات مثلث القوى الإقليمية (السعودية، تركيا، إيران)

أدت التغييرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بدءاً من عام 2011، إلى استمرار التنافس بين ثلاث دول إقليمية كبرى: تركيا، إيران والسعودية، للهيمنة وبسط نفوذها السياسي على الإقليم، فالتنافس السعودي الإيراني كان ينحصر في الخليج الفارسي، ليمتد الآن إلى جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، ويشمل بلاد الشام وأفغانستان وباكستان، فهو صراع قديم على النفوذ يغشاه الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة، أما تركيا ففي ظل حزب العدالة والتنمية، عمل الرئيس طيب رجب أردوغان على لعب دور إقليمي، والعودة إلى موقع النفوذ في المنطقة، من خلال سياسته مبدأ صفر مشاكل مع الجيران، أو على الأقل الحد الأدنى منها.²

وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تفاعلات القوى الثلاثة من خلال تسليط الضوء على العديد من المجالات أو المداخل هي في الأساس ثلاثة (المدخل الطائفي المصلحي، المدخل الاقتصادي، والسباق نحو التسليح) للتعرف على تغير توازن القوى في الشرق الأوسط، إذ تعتبر هذه القوى الثلاثة القوى الكبرى المتحكمة في مستقبل توازن القوى في المنطقة.

الفرع الأول: المدخل الطائفي

حفزت المتغيرات الإقليمية وفي مقدمتها الانتفاضات العربية والاتفاق النووي، الصراع في الشرق الأوسط بين الدول الإقليمية الثلاثة (تركيا، السعودية، إيران)، التي تسعى للهيمنة على الإقليم، بسبب الخصومات الرئيسية المتمثلة أساساً في الصراع الطائفي المذهبي، حيث يشكل الاختلاف المذهبي بين الدول الثلاثة عائقاً راسخاً في مجال العلاقات بينهم، وإن كان اختلافاً طبيعياً في المذاهب، إلا أنه تحول منذ الثورة الإسلامية الإيرانية إلى مصدر توتر، بحيث أصبح التعصب للانتماء المذهبي مغنياً

¹ - إيمان رجب، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² - نفس المرجع، ص 12.

للطائفية، التي أصبحت بدورها السبب الرئيسي للصراع في المنطقة، فالتغيرات الإقليمية الجديدة غيرت الحسابات الإستراتيجية للقوى الثلاثة، حيث ظهرت حالات جديدة للصراع القديم¹، واتخذت كذريعة لزيادة الهيمنة والنفوذ، وفي هذا الصدد يمكن دراسة بعض المسارح التي لعبت فيها الحرب بالوكالة آلية لتصعيد الصراع الطائفي بين الدول الثلاثة، ولكن يجب النظر إلى كل حالة على حدة نظراً لاختلاف القيود السياسية والداخلية والمصالح:

أولاً- اليمن (أزمة اليمن)

تعد الأزمة اليمنية الأخيرة والتطورات المتسارعة التي حدثت فيها، أفضل تجسيد لحدود الأدوار، وتعارض المصالح في المنطقة، خاصة بين السعودية وإيران، حيث أصبحت اليمن خط المواجهة الرئيسي للمنافسة السعودية الإيرانية، ويعود الاهتمام السعودي باليمن إلى أسباب عدة أهمها:

- أن اليمن يعتبر الفناء الخلفي للسعودية، لذلك من الطبيعي أن تتأثر السعودية بالأحداث الداخلية، وعدم الاستقرار فيه نتيجة للقرب الجغرافي بين البلدين
- ويشكل اليمن أهمية جيوسياسية للمملكة العربية السعودية للأسباب التالية:²
 - ✓ وجود أكثر من 03 منافذ برية تربط اليمن بالسعودية.
 - ✓ أهمية باب المندب في التجارة العالمية للنفط، حيث تصدر السعودية ما يقارب 65% من مصادرها النفطية، عن طريق ميناء ينبع في شواطئ البحر الأحمر.

لذلك شكل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق لأمن السعودية الداخلي، قبل تهديده لنفوذها الإقليمي، ولعل مرد ذلك سببين أساسيين هما:³

¹ -Ellinor Zeino Mohmalat, the role of Saudi Arabia and Iran during and after the Upheaval in Arab World. kas international reports, 08, 2013, p14.

² - أمل عالم، الصراع السعودي الإيراني في اليمن - وجهة نظر يمنية-. تقرير مركز الجزيرة العربية للدراسات، 25 حزيران 2015، ص 03.

³ - نفس المرجع، ص 04.

- التمكين السياسي لحلفاء إيران الحوثيين، الذين هم أقلية زبدية محسوبة على الطائفة الشيعية، حيث تتخوف السعودية من تشجيع الأقليات الشيعية داخل المجتمع السعودي على الاحتجاج، خاصة مع وجود خلفية تاريخية لمنثل هذه الحوادث.¹

- القرب الجغرافي للمناذ البرية، وطول الشريط الحدودي بين البلدين، مع الأخذ بعين الاعتبار كمية السلاح الهائلة الموجودة في اليمن، ناهيك عن اعتماد السعودية على العمالة اليمنية، التي تعبر الحدود يوميا.

دعمت إيران جماعات الحوثيين ووصولهم إلى السلطة، والسيطرة على الأرض في شمال اليمن على الحدود مع المملكة العربية السعودية، فضلا عن العاصمة اليمنية صنعاء، وقد شجع إيران على هذا التحرك سلسلة من الأحداث سبقت سقوط صنعاء، لعل أبرزها: تفجير الحوثيين لمنازل الحلفاء التقليديين للسعودية، وملاحقتهم والتكثيف بهم، وعدم تحرك دول المنطقة ومنهم السعودية.

ساندت إيران الحوثيين بشتى الطرق، فلم تكتفي بتقديم الدعم المادي المباشر بالسلاح، إذ كشفت مصادر سياسية ودبلوماسية يمنية، أن إيران تدرّب عدد كبير من الحوثيين في دولة أرتيريا المجاورة لليمن على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وقد أشارت مصادر أمنية يمنية إلى أن العشرات من النشطاء والإعلاميين والسياسيين اليمنيين، تم استنقابهم عبر جماعة الحوثيين، للعمل ضمن شبكات تجسس إيرانية في مناطق عدة من اليمن، وتم تدريبهم في لبنان واليمن²، كما قامت إيران بتصوير الحوثيين بأنهم من يقود الثورة والمكون الأقوى فيها، وأن البقية هم قلة خاضعة للوصاية الأمريكية والسعودية، كما ساعدت إيران الحوثيين على افتتاح قنواتهم الرسمية "المسيرة" ببيروت، هناك في حقيقة الأمر دافعين لدعم وتأييد إيران للحوثيين:³

¹ - أمل عالم، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² - إيمان أحمد عبد الحليم، "اختراقات مذهبية: مخاطر تنامي النفوذ الإيراني في اليمن". مجلة السياسة الدولية، العدد 07، ماي 2014، ص 12.

³ - مرنا وليد محمد نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003-2015)، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن: <http://democraticac.de/?p=26085> يوم 10/09/2016، على الساعة: 12:30.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

- **الدافع الأول:** طمع إيران في حليف آخر كالعراق، يعطي مكانة المذهب الشيعي ويزيد بانتصاره من الحكومات الموالية لإيران، والحاملة للواء المذهب الشيعي، وسط نظام إقليمي أغلب حكوماته وفواعله سنية، وتعتبره أيضا انتصار لاديولوجية ثورتها وإعمالا لمبدأ تصدير الثورة.
- **الدافع الثاني:** التنافس الإيراني السعودي باليمن، حيث تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية بتلك العلاقة التنافسية، فالحوثيون لكونهم شيعة سيجعل سيطرتهم على اليمن لصالح إيران، كموطئ قدم جديد ومنطقة نفوذ لها.

إن الدعم الإيراني المتواصل للحوثيين، دفعهم إلى التمادي في استخدام القوة لفرض سيطرتهم على اليمن، هذا السلوك العدواني الذي باركته إيران، ورأت فيه ثورة مستمدة من ثورتها الإسلامية عام 1979، طرح العديد من التساؤلات حول أمن دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية:¹

- هل سيقف الطموح الإيراني الحوثي في التمدد عند الحدود الجغرافية اليمنية؟؟؟
- هل سيصبح الحوثيين فزاعة بيد إيران، تخيف بها دول المنطقة والسعودية على وجه الخصوص؟؟؟

وفي ظل التصريحات الاستفزازية من شخصيات إيرانية بارزة، على غرار تصريح علي رضا زاكاني قائد سابق في قوات الباسييج: "بعد النصر في اليمن، أصبح دور السعودية مؤكدا بسبب وجود ما يقارب ألفي كيلو متر من الحدود المشتركة بين البلدين"، جاء رد السعودية التي دعت إلى تشكيل تحالف من الدول العربية، لإعادة تثبيت الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى السلطة، ونتيجة لذلك أصبحت اليمن البلد المضيف للحرب بالوكالة بين الدول العربية والدولة الفارسية، ومع توسع النفوذ الإيراني من لبنان إلى سوريا إلى العراق، وعلى طول قوس يشمل المملكة العربية السعودية من ثلاثة جهات، ما شكل تهديدا للمكانة السعودية، لذلك عمدت المملكة العربية السعودية إلى خلق تحالف سني عربي لإحباط النفوذ الإيراني الشيعي في المنطقة²، وقد ضم هذا التحالف 09 دول هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، قطر، الأردن، مصر، السودان والمغرب، والتي قامت بتوجيه ضربات لمواقع

¹ - أمل عالم، مرجع سبق ذكره، ص05.

² - Daniel Heffiron, opcit, p07.

الحوثيين في إطار عملية "عاصفة الحزم"، والتي حملت رسالة بالغة القوة لإيران بأن السعودية لن تسمح مطلقاً لإيران ببسط نفوذها في المجال الحيوي السعودي¹، هذه العملية التي رأت فيها السعودية وسيلة لحزم أكثر من ملف:²

- وضع حد للتمدد الشيعي في المنطقة بشكل عام، واليمن بشكل خاص.
- التأثير على المفاوضات الإيرانية النووية.
- التعبير عن قلقها من التقارب الإيراني-الأمريكي، الذي سيقوي النفوذ الإيراني، ويضعف موقف السعودية في معادلة النفوذ الإقليمي.

استطاعت المملكة العربية السعودية إجبار الحوثيين المدعومين من إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، كما استطاعت كذلك الحصول على دعم دولي لعملياتها العسكرية، سواء **عاصفة الحزم*** أو **إعادة الأمل**، وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، الذي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين، ويؤكد دعم المجلس للرئيس اليمني هادي ولجهود مجلس التعاون الخليجي، بل ويطالب الحوثيين بالكف عن اللجوء للعنف وسحب قواتهم من المنطقة التي سيطروا عليها.³

لم يتوقف الدور السعودي في اليمن على العمليات العسكرية، بل قدمت دعماً مالياً يبلغ 274 مليون دولار بجانب المساعدات الإنسانية العاجلة، التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي للمتضررين في اليمن، وبهدف سرعة إيصال تلك المساعدات لليمن، قرر الملك سلمان بن عبد العزيز إنشاء مركز

¹ - محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ب.س، ص 26.

² - أمل عالم، مرجع سبق ذكره، ص 05.

* - **عاصفة الحزم**: هو الاسم الذي استخدمته السعودية في الفترة الأولى بين 25 مارس و 21 أبريل عام 2015 من التدخل العسكري الذي قادته في اليمن، للإشارة للنشاط العسكري المتمثل أساساً بغارات جوية ضد جماعة الحوثيين وعلي عبد الله صالح المتحالف معهم والقوات الموالية له، والتي شنّها تحالف من عشر دول وبقيادة السعودية، ضم التحالف رسمياً إلى جانب السعودية كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب والسودان والسنغال. أطلقت السعودية على العمليات اللاحقة ل 21 أبريل 2015 اسم "عملية إعادة الأمل".

³ - باسم راشد، "إعادة تركيب الإقليم: تحالفات جديدة، قديمة في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

موحد على الأراضي السعودية، تكون مهمته تنسيق كافة الجهود لتقديم المساعدات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية، والدول الراغبة في تقديم المساعدات للشعب اليمني.¹ ونتيجة لما حققته عملية عاصفة الحزم التي قادتها المملكة العربية السعودية من أهداف، مكنتها من البدء في عملية إعادة الأمل (توصف بأنها مزيج من العمل السياسي الدبلوماسي والعمل العسكري)، بدأ ملحوظاً أن الدور السعودي القيادي بات حاضراً بقوة، وفي محاول لاستعادة الهيمنة عملت إيران في اتجاهين لتجاوز أزمة الضربات الجوية ضد حلفائها الحوثيين:²

- الاتجاه الأول/موجها للسعودية ودول المنطقة: لجأت فيه إلى شن حرب إعلامية، وإطلاق تهديدات ومحاول إضفاء الصبغة الطائفية على الصراع، وإضعاف التحالف الذي أنشأته السعودية.

- الاتجاه الثاني/موجها للحوثيين: حيث عملت على إيهامهم بأنها تقف إلى جانبهم بقوة، الأمر الذي قد يورطها في تدخل عسكري، وعمدت إلى ذلك بحادثتي الطائرة الإيرانية التي أصرت طيارها على الهبوط في مدرج مطار صنعاء، بالرغم من تحذيره بعدم الهبوط مما جعل طيران التحالف يقصف مدرج الهبوط. والحادثة الثانية، هي إرسال إيران لسفينة المساعدات "شاهد إيران"، ترافقها قطع بحرية عسكرية لحمايتها، والتصريح بأن السفينة سترسو في اليمن، وبأنها ستقطع يد من ستمتد يده لهذه السفينة لترسو بعد ذلك، وتفرغ حمولتها في جيبوتي.

أما بالنسبة لموقف ودور تركيا في اليمن، فيمكن بداية القول بأن النجاح الاقتصادي والسياسي الذي تحقق في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، دفع تركيا للبحث عن دور أكبر في المنطقة وفي محيطها الإقليمي، وقد وصف هذا الدور رئيس الوزراء التركي -وزير الخارجية سابقاً- أحمد داود أوغلو في تصريح له: "إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط..."³، مضيفاً أنه: "يجب أن تتولى دور بلد يرسى النظام في كل تلك المناطق، وأن تركيا لم تعد البلد الذي تصدر عنه ردود أفعال

¹ - باسم راشد، "إعادة تركيب الإقليم: تحالفات جديدة، قديمة في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - أمل عالم، مرجع سبق ذكره، ص 08.

³ - محمد سليمان الزواوي، مثلث النفوذ الشرق أوسطي. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2012، ص 15.

إزاء الأزمات، وإنما يتابع الأزمات قبل ظهورها ويتدخل في الأزمات بفاعلية، ويعطي شكلاً لنظام المنطقة المحيطة به".¹ مما يدل على أن تركيا تسعى للعب دور محور في المنطقة، ورغم الترحيب الإقليمي من شعوب وحكومات المنطقة بعودة الاهتمام التركي بالشرق الأوسط، إلا أن إيران ترى تركيا السنية ونموذجها السياسي تهديداً لطموحاتها الإقليمية بتصديرها نموذجاً حضارياً سنياً.

بعد ساعات قليلة من الإعلان عن انطلاق عملية "عاصفة الحزم" في 26 مارس 2015، أعلنت تركيا دعمها للعملية العسكرية، التي جاءت بطلب من الرئيس هادي، وقد بررت تركيا موقفها بأن الحوثيين رفضوا جميع الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها في اليمن، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وقاموا بتحركات عسكرية للسيطرة على مدينة عدن مؤخراً.²

ويأتي الموقف التركي الحالي منسجماً مع التطورات الإيجابية في العلاقة مع السعودية، بعد مشاركة أردوغان في جنازة الملك الراحل، ولقائه مع الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز في مطلع مارس 2015، ثم الحديث عن احتمالات تطور العلاقات في القضايا ذات التوجه المشترك أو التهديد المشترك بعبارة أخرى، التي يبدو أن أولها يأتي في مواجهة النفوذ الإيراني، الذي توسع مؤخراً عبر وكلائه في كل من العراق وسوريا واليمن.

لم تكتفِ تركيا بدعم السعودية قائداً لعملية الحزم، بل وجهت انتقادات للقيادة الإيرانية، ودعتها إلى الكف عن محاولات بسط نفوذها عبر الوكلاء، حيث عبر عن هذا الرئيس التركي بالقول: "على إيران تغيير وجهة نظرها، وعليها أن تسحب كل قواتها ومالها من اليمن وسوريا والعراق، وعليها أن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها"، كما انتقد أردوغان التغذية المذهبية للخلافات، ووجود الحرس الثوري في كل من سوريا والعراق.³

¹ - محمد سليمان الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - محمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم، حدود التنافس التركي-الإيراني. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 05

أفريل 2015، ص 03

³ - نفس المرجع، ص 04.

إن تأييد تركيا للسعودية وتنسيق الأخيرة مع تركيا، مثل قبول البلدين بالمكانة الإقليمية للآخر، وتأجيل الصراع على زعامة العالم السني، أو العمل حالياً على استبدال التعاون بها، وذلك بدلا من تبديد الجهود في المنافسات الإقليمية، خاصة في ظل وجود تهديد مشترك يتمثل في تنامي النفوذ الشيعي بالمنطقة.

ثانياً/ - البحرين (الأزمة البحرينية)

بؤرة المنافسة السعودية الإيرانية هي مملكة البحرين، وهي جزيرة صغيرة غالبية سكانها شيعة، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 70%¹، تحكمتها أقلية سنية، وكثيراً ما أدت هذه الحالة إلى نزاع بين السلطة والمعارضة، حيث جرت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية كان أشدها عام 1994، ومع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم شهدت البلاد تحولاً جذرياً، نتيجة إطلاقه المشروع الإصلاحية الذي اتجه إلى توسيع المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل شيعة البحرين يتجهون في الغالب نحو العمل السياسي المنظم، مع استمرار علاقتهم الوطيدة مع إيران ودعمها السياسي والمعنوي.²

ظلت إيران تراقب بعناية الأوضاع في البحرين، نظراً للمطالبات التاريخية بها، حيث أكد البرلمان الإيراني في أواخر 1950، أن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشر لإيران، بعد غزو بلاد فارس للجزر قبل 350 عاماً، إلا أن الاهتمام الإيراني بالبحرين زاد مع بداية موجة التغيير التي اجتاحت معظم الدول العربية، حيث رأت فيها إيران امتداداً لادولوجيتها وثورتها الإسلامية، وعندما وصلت الاحتجاجات للبحرين، وجدت الحكومة الإيرانية فرصة كبيرة للتدخل وكسب المزيد من الهيمنة في المنطقة، ما قد يزيد من قوتها ضد قوى إقليمية أخرى مثل المملكة العربية السعودية.³

¹ - Jugoslav Jozic and other, « The Middle East cild war Iran-Saudi Arabia and the way ahead », **croatian political science review**. Vol52, Nm4-5, 2015, p 192.

² - أبو بكر مرشد فزاع الزهيد، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، ط.02، اليمن: مكتبة مركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص83.

³ - Ghadah Alghunain, **conflict between Saudi Arabia and Iran :an examination of critical factors inhibiting their positive roles in the middle east**. a dissertation presented of the graduate school of humanities and social science of nova south astern university in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, 2014, p82

مع بداية العام 2011، اندلعت انتفاضات في المنامة يطالب فيها السكان الشيعة بالمساواة والحرية السياسية، وقد أدى ذلك إلى اضطرابات عالية في البلاد، حيث واجه المحتجون الشيعة الشرطة، وهو الأمر الذي دفع بالسعودية إلى التدخل في البحرين في مارس 2011، عن طريق إرسال 1200 جندي في إطار قوات درع الجزيرة، خوفاً من هيمنة الغالبية الشيعية، الأمر الذي سيسمح لإيران بتوسيع نفوذها وإثارة القلاقل في البلدان المجاورة، ويتمثل الخوف الرئيسي بالنسبة للملكة العربية السعودية، في امتداد الاضطرابات الطائفية إلى أراضيها، حيث يوجد أقلية شيعية غنية تمثل 14% من سكان السعودية، تتمركز في المنطقة الشرقية من المملكة، هذه الأقلية لديها سجل حافل من الانتفاضات السابقة، فالسعودية تتخوف من خلق قوس شيعي في الخليج تحت رعاية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. قامت إيران على خلاف ذلك بتأييد هذه الاحتجاجات، ودافعت عن شرعية مطالبها، ومن أجل ذلك عملت على:¹

- إدانة النظام البحريني بشدة واتهامه بالإجرام، والتأكيد على خصوصية الذي يتعرض له الشعب البحريني.
- الهجوم الشديد على موقف علماء السعودية، الذين أيدوا حكومة البحرين، والرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين.
- تنفيذ حملة دبلوماسية لحض الدول الإسلامية على حماية الشعب البحريني، ورفض التدخل الخليجي في الأزمة.

ثالثاً/- الأزمة السورية:

يعتبر النظام السوري حليف إستراتيجي لإيران منذ انتصار الثورة الإيرانية، وهو جزء مهم من محور الممانعة، ونفوذ إيران ونموذجها المفترض الذي تتميز به عن سواها من البلدان الإسلامية، يرتبطان بصورة أساسية بفاعلية هذا المحور، وهذا يعني أن أي تغيير قد يحدث في سوريا، لا يمكن أن تنتظر إليه إيران إلا من خلال تأثيره على هذه العلاقة الإستراتيجية، فإيران لا يمكن أن تنتظر إلى ما يجري في سوريا على أنه

¹- فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 07.

معركة داخلية فحسب، وإنما كخلاف طائفي ذو هدف إستراتيجي، غايته تحقيق انتصار إستراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها.¹

دعم إيران لنظام بشار الأسد نابع من قناعات إستراتيجية، مفادها أن سوريا هي محور المشروع الإيراني، إذا يمثل انتصار نظام بشار الأسد نجاحاً لذلك المشروع، من خلال تسهيل بناء أحد الإستراتيجيات التي تسعى إيران لتحقيقها، وهو إنشاء هلال شيعي لمواجهة تشكل هلال سني يمتد من الخليج إلى سوريا، وهو الأمر الذي يوضح أهمية سوريا خاصة أنها توفر نافذة لإيران على المتوسط وطريقاً آمناً إلى لبنان، وضمناً حيويًا للنفوذ الإيراني في العراق، كما أن أهمية سوريا بالنسبة لإيران، تكمن أيضاً في معارضتها للفكر السلفي ممثلاً في المملكة العربية السعودية²، لذلك فإن سقوط نظام الأسد سيؤثر على العديد من المجالات في إيران:³

- سيشكل تحدٍ لطموحات إيران وإضعاف دورها الإقليمي، حيث ستصبح عاجزة عن استثمار قوتها الإقليمية، وتحكمها في بعض الملفات الإقليمية لاسيما في لبنان والعراق وفلسطين.
- سيؤدي سقوط النظام السوري إلى مواجهة إيران معضلة في كيفية التعامل مع بدائل الأسد، خاصة في ظل الدعم الذي تقدمه لنظامه، والذي أدى إلى حدوث توتر في علاقاتها مع قوى المعارضة، التي تتلقى الدعم من قبل الدول المعادية للدور الإيراني في المنطقة.
- سيمثل سقوط النظام السوري فصلاً جديداً من الانكفاء الإيراني على التمدد، وبالتالي تحجيم الدور الإيراني، أي أن هذه الأخيرة ستخوض مباراة صفرية مع خصومها الإقليميين في سوريا، وهي مباراة لا تسمح بالتنازلات المتبادلة، بل بخروج طرف رابح وآخر خاسر.

¹ - طلال عتريسي، الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات (كتاب جماعي عنوانه: التدايعات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). ط01، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، صص 363-364.

² - Hamid Ahmadi, Fahmieh Ghorbani, the impact of Syrian crisis on Iran-Turkey relation. on <http://www.ciaronet.org/attachements/26185/upload2016-08-09/19:50>.

³ - ناجي محمد عباس، الإنكماش: "مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية بعد الثورات العربية". مجلة السياسة

الدولية، العدد 185، يوم 2016/11/02 على الساعة 12:05، نقلاً عن :

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1817.aspx>

تتخوف إيران كذلك من التداويات الأمنية للأزمة السورية على العراق، الذي أصبح يمثل ومنذ سقوط نظام صدام حسين عنصرا مهما في المشروع الإيراني، لاسيما مع ازدياد التوترات في العراق في مناطق شرق البلاد على الحدود مع سوريا، التي عرفت تصعيدا بين الشيعة والسنة المسيطرين على الحكومة، وكنتيجة لذلك تتخوف إيران من أن يكون لإسقاط نظام الأسد تأثير الضربة القاضية في العراق، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وربما الإطاحة بالحكومة الحالية.¹ لذلك اقترحت إيران في الخريف الماضي خطة سلام لإنهاء الأزمة، ودعت إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية، ورفع العقوبات، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإجراء حوار وطني، وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات لاختيار البرلمان، الجمعية التأسيسية والرئاسة.

ومع ذلك، رفضت المعارضة السورية الخطة لأنها لم تنفذ واحدا من أهم الشروط المسبقة وهو إزالة الأسد من السلطة.² لذلك قدمت إيران الدعم الفني والخبرات اللازمة لتحديد المعارضة، وتقديم المشورة والمعدات لقوات الأمن السورية، لمساعدتها على احتواء وتفريق الاحتجاجات، وهناك الكثير من الشواهد على تورط إيران في سوريا أهمها:³

- دعم كامل للنظام السوري في التسليح والقوات البشرية من قبل الحرس الثوري الإيراني.
- دعم مالي هائل لدعم اقتصاد سوريا، والمجهود الحربي لجيش النظام.
- مقاتلة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى حليفة له، إلى جانب النظام في سوريا بأوامر إيرانية.
- مقاتلة جيش المهدي وعناصر شيعية أخرى إلى جانب النظام السوري، بأوامر إيرانية.

مع استمرار الأزمة السورية عززت إيران دعمها لنظام الأسد، وبدأت حرب بالوكالة تشمل الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي في الظهور، حيث عملت كل من تركيا والسعودية على دعم المعارضة السورية ماديا وماليا لدرح إيران، فالأزمة السورية وفرة لمنافسي إيران الإقليميين فرصة ذهبية

¹ - Jubin Goodarzi, Iran: Syria as the first line of defence (the regional struggle for syria). United Kingdom : published by European council on forien relation, July 2013, p 28-29.

² --Ibid, p28.

³ - فادي شامية، المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات - حالة تونس - مصر - سوريا - اليمن (كتاب جماعي بعنوان: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية). ط02، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014، ص 152.

لحرمانها من حليف مهم، يقلل من قوتها ونفوذها في الشرق الأوسط، لذلك اعتبرت إيران سوريا خط الدفاع الأول ضد تضافر الجهود من قبل خصومها الإقليميين (ظهور الهلال السني الموالي للغرب، يمتد من تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الإمارات المتحدة).¹

كانت السعودية واحدة من الجهات الخارجية الداعمة ماديا لجماعات المعارضة، حيث تعتبر المسألة واجب ديني لدعم القوات السنية الناشئة ضد حكم أقلية العلويين،² كما دعمت السعودية الشعب السوري في معركته من أجل الحرية، وبقدر ما هو دعم للشعب والمعارضة السورية، فإنه يرتبط بموازن القوى في المنطقة، فأى خسارة لإيران تعني ربحا إستراتيجيا للمملكة العربية السعودية، لكن ثمة حرص من قبل هذه الأخيرة على عدم الدخول في خط الأزمة السورية، وقيادة الضغوط الدولية والإقليمية على نظام بشار الأسد، واقتصر تدخلها على الموقف البارز الذي اتخذته العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، في كلمته التي وجهها للشعب السوري في 07 أوت 2011، مطالباً فيها بوقف أعمال العنف، وهذا الموقف يرجع إلى اعتبارين:³

- أولهما: الموقف الإيجابي الذي اتخذته سوريا تجاه التدخل الخليجي في الأزمة البحرينية، حيث عدت إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين خطوة شرعية، بالرغم من الموقف الرفض الذي تبنته حليفها إيران تجاه الأزمة، والذي أدى إلى توتر العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ثانيها: رغبتها في عدم تصدر المشهد الإقليمي، ريثما تضع الموجات الثورية الحالية أوزارها، وتنتضح معالم التوازنات الإقليمية وموقع السعودية منها.

في هذا الصدد أشار الباحث الإسرائيلي يوثيل غوجانسكي Yothil Gojanski من معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب إلى: "أن المملكة العربية السعودية تجاوزت ابتداءً من منتصف عام 2011، ملاحقة تداعيات وردود فعل الثورات العربية إلى امتلاك ناصية المبادرة، وتأسيس حلف سني في مواجهة إيران عبر إسقاط نظام الأسد في سوريا، الأمر الذي سوف يضعف الهيمنة الإيرانية

¹ - Jubin Goodarzi, opcit, p28.

² - Erzsébet N. Rozsu, Iran and Saudi Arabia- a regional cold war wthe global relevance: http://www.academia.edu/13223572/Iran_and_Saudi_Arabia_A_regional_cold_war_with_global_relevance. 21/08/2016-12:30.

³ - محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011: دراسة تاريخية سياسية. ب. ط. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013، ص 147.

بافتقادها أهم حلفائها، ويفتح الباب على مصراعيه أمام السعودية لقيادة حلف سني مؤيد للغرب، شريطة أن يتمكن السنة في سوريا من السيطرة على زمام الأمور في دمشق... وفي ظل واقع ازدياد الاحتجاجات في سوريا حصلت السعودية على فرصة ذهبية لتحقيق خطتها.¹

وجاءت تصريحات العميد أحمد عسيري (المستشار الإعلامي لوزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان)، بأن قرار السعودية بالتدخل العسكري في سوريا قرار لا رجعة فيه، إذ هناك العديد من الدوافع باتت تجبر المملكة العربية السعودية على الإقدام على هذه العملية العسكرية رغم المخاطر التي تكتنفها، خاصة وأن السعودية لا زالت لديها جبهة مفتوحة مع الحوثيين في اليمن، لكن السعودية لديها ما يبرر إقدامها على هذه الخطوة، ومن ذلك:²

1/- التراجع في اليمن: فرغم مرور عام تقريبا على انتهاء عملية عاصفة الحزم، إلا أن الوضع لم يحزم بعد، إذ لا يزال الحوثيين يسيطرون على العديد من المحافظات، من بينها العاصمة صنعاء، ولا زالت الصواريخ الحوثية تصل إلى مدن سعودية بين الحين والآخر.

2/- الانتصار المعنوي: رغبتها في تحقيق انتصار معنوي في سوريا في حال تدخلها بعملية عسكرية، بما يساهم في تدعيم السمعة الإيجابية السعودية، باعتبارها حامي الدول الإسلامية السنية أمام تغول الشيعة، وربما تكون الفرصة مواتية الآن نظرا لتطابق وجهة النظر السعودية مع تركيا، فيما يخص الوضع في سوريا.

3/- تقويض النفوذ الإيراني: فمع بداية الأزمة زاد التوتر بين الطرفين بشكل كبير، حتى وصل إلى ذروته في جانفي 2016 عندما قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران (*). وتدرك السعودية أن النفوذ

¹ - محمد سالم الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 151.

(*) - أعلنت المملكة العربية السعودية، في 3 يناير 2016، عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وذلك بعد تصاعد حدة التوتر بين البلدين، نتيجة تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين الذين هاجموا فيها سياسات السعودية بعد الإعلان عن إعدام رجل الدين الشيعي، المعارض السعودي نمر النمر، في يوم السبت الموافق 2 يناير 2016؛ حيث تبع ذلك إقدام بعض المتظاهرين الإيرانيين على إحراق مقر السفارة السعودية في العاصمة طهران والاعتداء على القنصيلة السعودية في مدينة مشهد الواقعة شما شرق إيران.

² - غاندي عنتر، التدخل السعودي في سوريا الدوافع والسيناريوهات. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 13 فيفري 2016، ص 02.

الإيراني لم يعد يصارعها على زعامة المنطقة فقط، بل وصل إلى تهديد حدودها الجنوبية في اليمن، والشمالية عبر سوريا والعراق، لذلك رأت ضرورة التحول من رد الفعل إلى الفعل، من خلال مواجهة إيران في سوريا.¹

4/- **القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية:** فهدف التدخل الأساسي هو محاربة التنظيم، الذي أصبح يمثل تهديدا كبيرا لدول المنطقة وعلى رأسها السعودية، خاصة وأن من أهم أهداف التنظيم هو نزع الشرعية الدينية عن حكم آل سعود.²

5/- **منازعة تركيا على قيادة العالم الإسلامي:** بعيدا عن التحالف الإستراتيجي الموقع بين السعودية وتركيا في ديسمبر 2015، لا يزال هناك هاجسا سعوديا من تعاضم الدور التركي في المنطقة، خاصة وأن شرعية النظام التركي تستند في الأساس على فكرة الدفاع عن الدول الإسلامية، فإن تدخلت تركيا في سوريا، ونجحت في أن تعيد ترتيب الأوضاع الميدانية لصالح المعارضة السورية، فإن ذلك من شأنه تعظيم صورة تركيا لدى الشعوب العربية الإسلامية.³

أما تركيا، فمتلما أخذت إيران ترى أن العراق يمثل منطقة نفوذ حيوي لها، بدأت تركيا ترقب سوريا من نفس المنظار، ومن ثم كانت سوريا بالنسبة لتركيا أهم من أن تترك للنفوذ الإيراني الساعي لضمها لقوس النفوذ المتشكل، ومن جهة أخرى أدت علاقات تركيا السياسية والتجارية والثقافية المتنامية مع سوريا إلى نشوء دوائر مصالح مرتبطة بها، سواء داخل مؤسسات الدول السورية والمجتمع السوري خاصة في حلب شمالا، كما ظهرت دوائر مصالح مرتبطة بإيران داخل مؤسسات الأمن والجيش السوري، الذي أخذ يتحول إلى نمط قتالي، وتكتيكات خفيفة شبيهة بما يتبناه حزب الله، وهكذا في الوقت الذي كان فيه الإيرانيون يحاولون تنمية نفوذهم في سوريا، كان الأتراك يفعلون الشيء نفسه.⁴ وبدا ذلك واضحا من خلال استضافت تركيا عدة اجتماعات لقوى المعارضة السورية، وشجعتهم على تنظيم أنفسهم بشكل كيان

¹ - غاندي عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 02-03.

² - نفس المرجع، ص 02.

³ - نفس المرجع، ص 03.

⁴ - مروان قبلان، "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص 73.

متماسك، وقد بدأ الحديث بين وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، وجماعات المعارضة السورية بعد تشكيل المجلس الوطني السوري، برعاية تركية في منتصف أكتوبر 2011 في مدينة اسطنبول.

كما أقدمت تركيا منذ منتصف كانون الأول 2011، على فرض عقوبات أحادية الجانب على سوريا، حيث جمدت التعاون الإستراتيجي مع النظام، وفرضت قيود مالية على سوريا، وأعلنت أيضا وقف بيع الأسلحة للنظام السوري، وحضر استخدام الأراضي والمجال الجوي التركي لأي شحنات أسلحة قادمة إليه، فضلا عن تجميد جميع المعاملات الاقتصادية التركية معها، وتجميد أموال المسؤولين السوريين الذين ترفع عليهم قضايا دولية، ووقف جميع المعاملات مع البنك المركزي السوري، فضلا عن تجميد التعاون معها في مجال الطاقة وغيرها من المجالات.¹

أصبح النظام السوري حسب وجهة النظر التركية، يمثل تهديدا واضحا للأمن القومي، خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة التركية المقاتلة في 22 جوان 2012 من قبل الدفاعات الجوية الروسية، الأمر الذي أدى بالحكومة التركية إلى التشاور مع قوات حلف شمال الأطلسي، من أجل مواجهة التحديات والمخاطر السورية على تركيا. وتبعاً لذلك، فقد حذر رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان من أن أي اقتراب للقوات السورية من الأراضي التركية، يعتبر تهديدا وسيعامل كهدف عسكري، ومن هنا بدأت تركيا بنشر قوات عسكرية، وقاذفات صواريخ ومدافع مضادة للطائرات على طول الحدود مع سوريا.²

وفي ظل تكرار سقوط القذائف السورية على الأراضي التركية والردود التركية الفورية لها، صعد القادة الأتراك من لهجة الخطاب السياسي، تجاه النظام السياسي السوري بشكل متزايد، والذي وصل إلى حد إعلان "الاستعداد للقيام بكل ما يلزم" من قبل الرئيس التركي السابق عبد الله غول، والاستعداد للحرب من قبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.

¹ - أركان إبراهيم عدوان، "آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا". مجلة المستنصرية للدراسات العربية

والدولية، العدد 47، 2012، ص 174.

² - نفس المرجع، ص 175.

لقد كان للأزمة السورية العديد من التداعيات على تركيا يمكن أجمالها في:¹

- أسهمت في إعادة تركيا إلى حظيرة التحالف الغربي، وأسقطت معظم التحليلات، التي كانت ترى في السياسات الإقليمية التركية بديلاً لتوجهها نحو الغرب.

- تمكنت تلك الأزمة من تحويل العلاقات التركية الإيرانية، من التحالف الإستراتيجي إلى الخلاف الإستراتيجي، وانعدام الثقة إثر موقف الحكومة التركية الداعم للمعارضة والجيش الحر، وفتح الحدود أمامهم والسماح لهم بعقد اجتماعاتهم، مما حدا بالنظام السوري إلى استخدام الأكراد كورقة ضغط ضد الحكومة التركية، من خلال سحب الجيش السوري من المدن السورية على الحدود، وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، الذي يعد حليفاً لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، والذي يمثل هاجساً أمنياً لتركيا منذ عقود.²

فتوترت العلاقات التركية الإيرانية وضع كلا البلدين على مفترق طرق، كاشفة عن تناقض الأجنداث الإقليمية للطرفين، بعد محاولة تركيا إخراج سوريا من المحور الإيراني، وتقليص المد الشيعي سواء في لبنان أو العراق أو الخليج، وكذلك بسبب قيام تركيا بنشر الرادارات الخاصة بالدرع الصاروخي الأمريكي الأطلسي ببلدة كوراجيك، بولاية ملاطيا على الحدود مع إيران، دون موافقة البرلمان التركي، وكذلك تحويل أراضيها إلى قاعدة وممر للتنظيمات المتشددة كجبهة النصرة، وتقديم كافة أشكال الدعم اللوجستي إلى الجيش السوري الحر، مما انعكس سلباً على الأمن القومي الداخلي لإيران، وأسهم في تفاقم أزمة الثقة بين البلدين.³

الفرع الثاني: السباق نحو التسلح^(*) (المساعدة الذاتية Self Help)

¹ - أركان إبراهيم عدوان، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² - نفس المرجع، ص 175.

^(*) - مفهوم السباق نحو التسلح: حسب ما يعرفه كل من مارتين غريفيش وتيري أوكلان: هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما الواحدة مقابل الأخرى، من خلال بناء قوة عسكرية، وغالباً ما يعرف منطق السباق نحو التسلح بالفعل ورد الفعل، ففي حال شرعت الدولة (أ) بتطوير برنامج عسكري عدواني، تتوقع الدولة (ب) المجاورة لها الأسوأ، لذلك حضر نفسها لأي مواجهة مع نظيرتها، وهو ما يفترض زيادة الدولة (ب) لإنفاقها العسكري، ليتلائم مع إنفاقات الدولة (أ).

³ - دلي خورشيد، "هل تفجر الأزمة العلاقة التركية الروسية". مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 134، كانون الثاني 2013، ص 08.

نتيجة الانسحاب الأمريكي من العراق، والأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية بعد تزعزع بنيتها، إثر حركات التغيير التي أحدثت فوضى عارمة واضطرابات أمنية، شكلت تهديدا مباشرا لدول الشرق الأوسط، هذه العوامل أدت إلى تحول عمليات التسلح العادية في المنطقة إلى سباق تسلح كبير،¹ حيث اتجهت العديد من الدول وفي مقدمتها دول الخليج العربي، بزعامة المملكة العربية السعودية نحو زيادة قدراتها العسكرية، من أجل مواجهة التفوق العسكري الإيراني في حالة قيام صراع مسلح بينهما، وفي ظل عدم تأكد الطرفين من نية الطرف الآخر، ترسخت معضلة أمنية في الإقليم، حيث يشارك الطرفان في سباق نحو التسلح، من أجل تحقيق التوازن ضد قوى أخرى، عن طريق شراء المزيد من الأسلحة أو تطوير الأسلحة المتقدمة.²

لقد اتسمت التفاعلات الإقليمية منذ عام 2011 بتصاعد الاعتماد على القوة العسكرية، مع إتباع القوى الإقليمية نهج الاستباق الوقائي في مواجهة التهديدات، حيث تبرز عدة ملامح أساسية تؤكد هذا الاتجاه، ومن أبرزها لجوء العديد من الدول داخل الإقليم، إلى استخدام القوة العسكرية لأسباب متباينة، وصعود الإنفاق العسكري وصفقات التسلح التقليدية وغير التقليدية إلى مستوى قياسي.³

تكشف الإحصائيات الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) في نهاية فيفري 2016، عن تزايد الإنفاق على التسلح في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011-2015، حيث أشار التقرير إلى أن التدخل العسكري في اليمن، من جانب التحالف العربي والحرب الإقليمية على الإرهاب والصراعات الداخلية الممتدة، قد ساهمت في ارتفاع نفقات تسلح الإقليم، وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي للإنفاق على واردات السلاح إقليميا وفق التقرير سابق الذكر، فإنه يمكن التمييز بين الدول التي تتسابق للتسلح على النحو التالي:

¹ -countries ranks by military strenght, global fire power website, at :

<http://www.globalfirepower.com/counties-listing.asp.accessed7/10/2016.6:10-2016/08/12>.

² - دلي خورشيد، مرجع سبق ذكره، ص 08.

³ - تقرير الشرق الأوسط 2016: اتجاهات التحول في الفوضى إلى احتواء الأزمات. مركز الروابط للبحوث والدراسات

الإستراتيجية. نقلا عن موقع: <http://rawabetcenter.com/archives/20547> ، الساعة على 30/10/2016 يوم

أولاً- دول التحالف العربي:

تصدرت الدول المنظمة للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على واردات السلاح خلال الفترة بين عامي 2011-2015، ووفقاً للتقرير تصاعدت الواردات السعودية من الأسلحة بنسبة 75% خلال الفترة من عام 2011-2015 مقارنة بالفترة السابقة 2006-2010، وخلال الفترة ذاتها ازدادت واردات الإمارات العربية المتحدة من الأسلحة بحوالي 35%، كما زادت الواردات القطرية بنسبة 27%¹.

ثانياً- دول الصراعات الإقليمية:

شملت قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على السلاح الأطراف المنخرطة في صراعات إقليمية معقدة، حيث نجد بالرغم من أن إيران قد أثرت العقوبات الاقتصادية، وحظر تصدير الأسلحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على قدرتها الشرائية، فلم تتجاوز قيمة الأسلحة التي تلقتها خلال عامي 2011-2015 حوالي 208 مليار دولار²، إلا أن الشراكة بين روسيا وإيران قد دعمت اتجاه إيران لتجميع بعض الأسلحة محلياً، وهو ما أدى إلى الانخفاض في فاتورة الاستيراد المعلنة من جانبها.

لقد شكلت التغييرات الإقليمية التي شهدتها الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الاتفاق النووي نقطة تحول بالنسبة للمنطقة، ففي حين جنب ربما الشرق الأوسط سباق تسلح نووي، لكنه في مقابل ذلك حفز سباق تسلح غير نووي بين طرفين أساسيين: دول الخليج برئاسة السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فبعد عام 2011 زادت السعودية إنفاقها العسكري من 53 مليار دولار عام 2011، إلى حوالي 85 مليار دولار عام 2015³، أما الإمارات فبلغت زيادتها من 18.5 إلى 23 مليار دولار في نفس السنة، أما البحرين فقد زادت زيادتها من 1.1 إلى 1.4 مليار.

¹ - التقديرات: اندماج التهديدات: لماذا تصاعد الإنفاق على واردات السلاح في الإقليم. يوم 2016/08/26، على الساعة 10:30 نقلًا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/21690>

² - نفس المرجع.

³ - Jaroslaw Jarzabek, G.c.c Military spending in era of low oil prices. Middle East institute, policy Focus series, August 2016, p03.

جدول 03: نوع الأسلحة التي اشترتها دول الخليج خلال الفترة من 2011 إلى 2015

/	طائرات	أنظمة الدفاع الجوي	سلاح المدفعية	سيارات مصفحة	محركات	رادارات وأجهزة الاستشعار	أسلحة بحرية	سفن	أقمار صناعية	قنابل وصواريخ	أسلحة أخرى
تسليم	559	124	478	2.820	2.241	381	9	39	-	39.720	489
طلب	472	56	33	408	335	393	4	68	2	34.440	-

المصدر: Jaroslaw Jarzabek, G.c.c military spending in era of low oil prices. Middle east institute, policy

focus series, August 2016, p04.

يوضح هذا الجدول الفرق بين حجم تسلّم وطلب الأسلحة من قبل دول الخليج، بالإضافة إلى نوع الأسلحة التي سلمتها وطلبتها نفس الدول، فالملاحظة الأولى أن حجم التسليم كان أكبر من حجم الطلب، مع اعداد الرادارات وأجهزة الاستشعار والسفن، حيث كان الطلب أكبر من التسليم، كما يمكن ملاحظة كذلك من خلال هذا الجدول تنوع الأسلحة المسلمة والمطلوبة.

وإذا نظرنا إلى مجاميع الإنفاق الإيراني خلال الفترة الممتدة من 2004-2011، نجد أن إيران أنفقت حوالي 4.2 مليار دولار في نقل الأسلحة،¹ وتشير التقارير أن إيران استوردت ما قيمته 500 مليون من الأسلحة المستورة خلال الفترة 2011-2014،² حيث تحتل الميزانية العسكرية لإيران المركز 33 بإجمالي 6.3 مليار دولار، ومن المتوقع أنه ويرفع العقوبات الاقتصادية والمالية، التي كانت مفروضة عليها جراء توقيع الاتفاق النووي، وسوف يتعزز الاقتصاد الإيراني، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العسكري.³ في مقابل ذلك تعد السعودية الدولة الأولى من حيث استيراد السلاح، كما تملك رابع أكبر ميزانية عسكرية في العالم بإجمالي 56.7 مليار دولار عام 2015، وحسب إحصائيات موقع Global fire power لترتيب الجيوش والدول من حيث قدرتها العسكرية لعام 2015، تحتل إيران الترتيب رقم 23 عالمياً

¹ -Anthony H.Cordesman, **the Iran nuclear agreement and conventional arms transfers in the gulf**. Washington: bruck chair in strategy at the center for strategic and international studies, July 2015, p03.

² - Anthony H.Cordesman, **the changing patterns of arms imports in the Middle east and north Africa**. center for strategic and international studies, February 16, 2016, p08.

³ -Sam Perlo and others, **trends in world military expenditure 2014**. United Kingdom: Stockholm international peace research institute 2016, p05.

من ناحية قوتها العسكرية، بينما تأتي السعودية في المركز 28 عالمياً. ¹فالملاحظ أن السعودية اتجهت نحو تغيير إستراتيجيتها من الاعتماد على القوى الخارجية في حماية أمنها وأمن الخليج، إلى تطوير قوتها العسكرية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، حي طبقت إستراتيجية المساعدة الذاتية self help حسب الطرح الواقعي الهجومي لجون مارشيمر John Marchimr .

أما بالنسبة لتركيا، فنجد بأنها ورثت جيشاً كبيراً، ويأتي حجمه في المرتبة الثانية بين دول الناتو، حيث بلغ حجمه عام 2012 حوالي 439.000 رجل، ويبلغ عدد القوات البرية 327.000، وعدد القوات البحرية حوالي 54.000، وعدد القوات الجوية حوالي 58.000، وقد قدرت النفقات العسكرية لتركيا ب18 مليار سنة 2013، وذلك يمثل 2.3% من الميزانية، وهو أقل من ثلث ما تنفقه السعودية، ويشار إلى أن هذه النسبة من الميزانية العامة هي نسبة معقولة وغير مرهقة، وتقترب من الحد لكثير من الدول المقتدرة، ولا تذهب هذه النفقات على السلاح المستورد فقط، وإنما تشمل التصنيع المحلي، ومن ذلك: نوعين من المصفحات ودبابات وطياراة العنقاء (أول طائرة من دون طيار)، بالإضافة إلى طائرة عمودية ومعدات بحرية، وفي سنة 2014 قام فريق من المخططين في الحكومة التركية، بتجميع ثلاثة من الشركات الكبيرة (بما في ذلك بعض الشركات الأجنبية) للقيام بمحادثات مع شركة هونداي روتيم Hyundai Rotem الكورية لتطوير جيل جديد من الدبابات التركية طراز Altay.²

الفرع الثالث: المدخل الاقتصادي

يتواجه كل من السعودية وإيران منذ عدة أشهر في ميدان آخر هو سوق الطاقة، وذلك منذ انخفاض أسعار منتجات الطاقة لاسيما النفط، وإصرار المملكة العربية السعودية في المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة الأوبك، والذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا في 4 ديسمبر 2015، على عدم خفض إنتاجها من هذه السلعة التي تسهم إلى حد كبير في التحكم باقتصاديات عدد من الدول.³

¹ -countries ranks by military strenght,opcit.

² -مازن هاشم، التحولات الكبرى في المشرق العربي. ب.ط،:مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014، صص 64-65.

³ -جمال عبد الله، السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2016، صص 08.

ولاشك أن إعلان المجتمع الدولي في جانفي 2016، رفع العقوبات الاقتصادية على إيران، والتي كانت مفروضة عليها منذ قرابة عقد من الزمن، بسبب سعيها لتطوير برنامجها النووي، والتي دفعتها للخروج من سوق النفط العالمي، وتراجع مكانتها في إنتاج النفط من كونها ثاني أكبر سوق في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، إلى المركز الرابع عام 2013 بعد المملكة العربية السعودية، العراق، وبفارق ضئيل المملكة العربية المتحدة، ومن المتوقع أن يمهد الطريق لرفع العقوبات والعودة التدريجية للنفط الإيراني في السوق العالمية عام 2016، فمن المتوقع أن يزيد إنتاج النفط من 1.6 مليون برميل عام 2014، إلى حوالي 2.4 برميل يوميا عام 2016،¹ كما أعلنت شركة النفط الوطنية الإيرانية، أن طاقتها الإنتاجية من النفط ستصل إلى 5.7 مليون برميل في اليوم بحلول 2017-2018،² حيث تكهن العديد من المراقبين بأن النفط سيضيف إلى الفائض المفروض عندما يعود إلى السوق، وسوف يدفع إلى هبوط أسعار النفط، ففي منتصف عام 2014 بلغ سعر خام بحر الشمال حوالي 110 دولار للبرميل، وبحلول منتصف 2015 انخفض إلى 50 دولار للبرميل³، الأمر الذي يحتم على منتجي الطاقة من الغاز والنفط، أن يحتاطوا من عودة إيران إلى أسواق الطاقة العالمية، لاسيما بعد أن أعلن عدد من المستثمرين والشركات الدولية رغبتهم بالاستثمار في مجال الطاقة في إيران.

جدول رقم 04: خطة شركة النفط الوطنية الإيرانية لزيادة النفط الخام والمكثفات بحلول 2017-2018

نوع الهيدروكربون	بحلول جوان 2015	نهاية عام 2017 ومنتصف عام 2018	المصدر الرئيسي للزيادة
نفط خام	حوالي 2.9 ميغابايت	4.7 ميغابايت	الاستخلاص المعزز للنفط من الحقول الناضجة 700 كيلوبايت من حقول غرب قارون
المكثفات	480 كيلوبايت	1 ميغابايت	جنوب بارس

المصدر : Sara Vakhshouri, *Iran's energy policy after the nuclear deal*. report written and published in accordance with the Atlantic council policy on intellectual independence, November 2015, p6

¹ -Sara Bazoobandi, *Iran's economy and energy : back in business?.(Iran after the deal:the road ahead)*.first edition,Milano:edizioni epoké, via n,bixio,2015,p40.

² - Sara Vakhshouri, *Iran's energy policy after the nuclear deal*.report written and published in accordance with the Atlantic council policy on intellectual independence, November 2015, p6

³ -Sara Bazoobandi ,opcit,p40.

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن القول بأن هذه الزيادة المتوقعة، قد تفسر من قبل المختصين الاقتصاديين، قرار السعودية عدم خفض إنتاجها من النفط، رغبة منها في الحد من نمو الإنتاج الإيراني المتوقع، الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة تدفق الإيرادات على خزينة الدولة الإيرانية، وبالتالي إمكانية استثمار الكثير من تلك الأموال في تطوير برنامج تسليحها وتوسيع نفوذها في المنطقة، من خلال تمويل الميليشيات والأنظمة الموالية لها، وعليه كان قرار السعودية ترك إعادة ضبط أسعار هذه السلعة الحيوية للاقتصاد العالمي إلى قوانين وقواعد السوق من حيث العرض والطلب.¹

ونتيجة للسياسات النفطية التي قررت السعودية اعتمادها فيما يخص إنتاجها من النفط، وما أدت إليه من انخفاض حاد في سعر برميل النفط، الذي وصل إلى ما دون 30 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد في جانفي 2016، فمن المتوقع أن تتحمل السعودية تكلفة عالية لاسيما أنها تقود تحالفات عسكرية عربية وإقليمية خارج أراضيها (التحالف العربي في اليمن، التحالف الإسلامي الذي أعلنت تشكيله في منتصف ديسمبر 2015 والذي ضم 35 دولة)، وتشارك في تحالفات دولية أخرى (التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ضم قرابة 25 دولة ومنظمة دولية)، وإعلان استعدادها مؤخراً للمشاركة بإرسال قوات برية داخل الأراضي السورية تحت مظلة دولية، ما يستتزم مليارات الدولارات من خزينة الدولة السعودية، ولعل ذلك يفسر العجز الذي ظهر في موازنتها التي أعلنت عنها في 28 ديسمبر 2015، والذي وصل إلى 87 مليار دولار أمريكي، ما يؤدي بالمحصلة إلى فهم سياسات التقشف التي أعلنت عنها السعودية بالتزامن، والتي تضمنت رفع أسعار الوقود (البنزين) بنسبة 40%، ورفع أسعار خدمات الكهرباء والمياه.²

واحدة من التكتيكات الفورية التي من المتوقع أن تطبق من قبل إيران، لاستعادة حصتها في السوق هو تقديم خصومات أعلى، وقد استخدمت البلاد هذه الأساليب خلال السنوات القليلة الماضية خاصة تجاه الصين والهند، اللذين اعتبرا العميلين الوحيدين المتبقين لإيران بعد فرض العقوبات عليها، فبعد بدأ المفاوضات النووية قدمت إيران تخفيضات كبيرة للصين، وبحلول جوان 2015 بلغت واردات النفط

¹ - جمال عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² - نفس المرجع، ص 08.

الإيراني إلى الصين نسبة 26%،¹ في حين بدأت واردات البلاد من نفط المملكة العربية السعودية في الانخفاض.

إن الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، وعودة البلاد إلى السوق العالمية للنفط سيؤثر حتماً على الاستثمار الأجنبي في إيران، لكن من المتوقع أن يستغرق ذلك وقتاً أطول، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل بما فيها:²

- الحد التنظيمي وتسهيل الأعمال التجارية في إيران.
- نظرة الأجانب لمخاطر الاستثمار في إيران.
- دور الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد الإيراني.

يطرح الخبراء نوعين من السيناريوهات المتضادة فيما يخص قطاع الطاقة، التي من المرجح أن تحدث، ونظراً للتحديات التي تواجه الاقتصاد الإيراني^(*) فإن:

- أول سيناريو هو أن قطاع الطاقة في البلاد قد لا يكون وجهة مرغوبة للمستثمرين الأجانب، بهدف زيادة إنتاج النفط في البلاد، وذلك راجع إلى أن المناخ الحالي للسوق سيعرف مزيداً من انخفاض الأسعار.

- أما السيناريو الثاني فيرى خلاف ذلك، أي نجاح قطاع الطاقة في جذب المستثمرين الأجانب، وذلك نظراً لانخفاض تكلفة إنتاج النفط الإيراني، وكذلك سهولة عمليات الإنتاج.

وفي ختام ورقة نشرت مؤخراً من قبل شركة ديلويت **Deloitte** على احتمال الاستثمارات الأجنبية تقول: "حتى إذا وصل الاستثمار الأجنبي ببطء، فإن إنتاج النفط الإيراني لديه احتمالات جيدة للانعاش خلال العقد المقبل."³ ويوضح المخطط التالي تطور وتذبذب صادرات النفط الخام الإيراني:

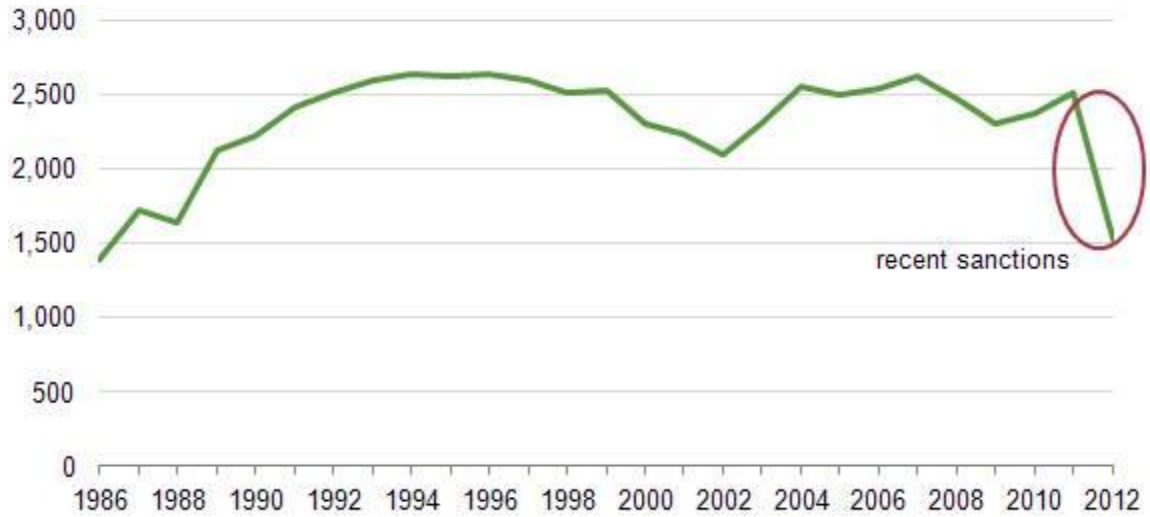
¹ -Sara Bazoobandi, opcit, p42.

² -Ibid, p42.

³ - Ibid, p42

(*)- تتمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الإيراني، سياسة الحكومة للسيطرة على الشركات منذ ثورة 1979، تركت القطاع الخاص الإيراني غير واضح ومتخلف، هبوط قيمة الريال عام 2012، والذي فرضته التحديات التي تواجه الاقتصاد الإيراني، انعدام الشفافية والفساد حيث شهد القطاع المصرفي أسوأ الفضائح في تاريخ إيران.

مخطط 05: صادرات النفط الخام الإيراني ألف برميل في اليوم



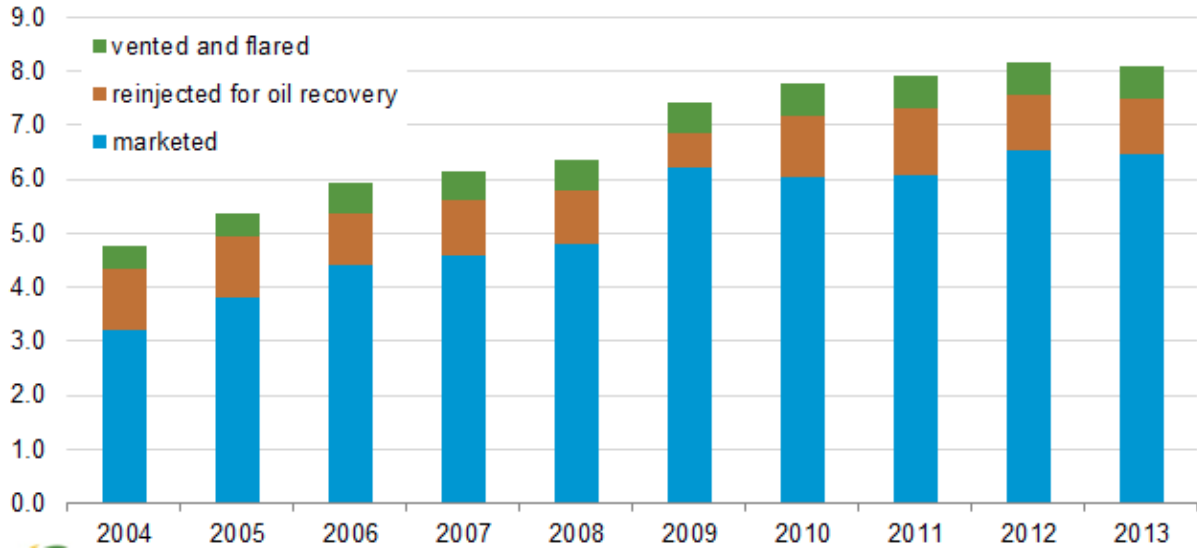
المصدر : Sara Bazoobandi, Iran's economy and energy :back in business ?(Iran after the deal :the road : ahead).First edition,Milano :edizioni Epoké,2015,p44.

انطلاقاً من هذا المخطط، يمكن ملاحظة تذبذب صادرات النفط الإيراني، إذ بلغت عام 1986 حوالي 1400 برميل، لتصل إلى حوالي 2500 عام 2006، لتتخفض سنة 2012 إلى 1500، ولعل انخفاض صادرات النفط الإيراني خلال السنوات الماضية، كان نتيجة للعقوبات التي كانت مفروضة على إيران، وليس نتيجة لمشاكل فنية.

إن اختلاف السيناريوهات حول ما إذا كان النفط الإيراني، سيجذب المستثمرين الأجانب أم لا، قد يفتح المجال أمام الحديث عن قطاع الغاز الذي سيوفر مستقبل واعد، ففي حين أن إنتاج النفط الإيراني ظل مستقراً إلى حد ما خلال عقدين من الزمن، تضاعف إنتاج الغاز في البلاد خلال نفس الفترة، حيث ارتفع حوالي 3 ترليون قدم مكعب عام 2004، إلى أكثر من 6 ترليون عام 2013، نظراً لتزايد الطلب العالمي على الغاز وخاصة في آسيا.¹ وتوضح الأعمدة البيانية التالية إنتاج إيران للغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 2004-2013.

¹ -Sara Bazoobandi, opcit, p45.

أعمدة بيانية 01: الإنتاج الإجمالي للغاز الإيراني تريليون مكعب 2004-2013



المصدر : Sara Bazoobandi, Iran's economy and energy :back in business ?(Iran after the deal :the road ahead).First edition,Milano :edizioni Epoké,2015,p45.

انطلاقاً من هذا المخطط يمكن القول، بأنه بخلاف إنتاج النفط في إيران الذي كان متذبذباً، فإن إنتاج الغاز الطبيعي كان في تطور مستمر، فبالمقارنة من الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2013، نجد إنتاج الغاز قد ارتفع من 3.2 تريليون متر مكعب، إلى حوالي 6.5 تريليون أواخر العام 2013، وهو ما يؤكد أن الغاز سيشكل أهم قطاع وأفضل فرصة لجذب المستثمرين.¹

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بداية العام 2018، بعد إعلان الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب ذلك، وعودة العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران سيؤثر على قدرة إيران في إنتاج الغاز والنفط، ولكن من المرجح ألا يكون للانسحاب الأمريكي تأثير فوري على صادرات النفط الإيرانية، فالعقوبات الأمريكية وحدها لن تكون فعالة كما كانت في عام 2012، إذ تتطلب العقوبات المفروضة على تصدير النفط مشاركة دولة واحدة على الأقل من كبار المشترين.²

¹ - Sara Bazoobandi, opcit, p43.

² - Sara Vakhshouri, US sanctions threaten Iran's oil exports, production. On : <https://www.ogj.com/articles/print/volume-116/issue-6/drilling-production/us-sanctions-threaten-iran-s-oil-exports-production.html> at 11:16-05/06/2018

أما بالنسبة لتركيا، فيمكن القول بأنها تمكنت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، من توقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية، وألغت تأشيرات الدخول مع سوريا ولبنان والأردن، وتمكنت من تعزيز التعاون الاقتصادي مع معظم بلدان المشرق العربي، وشكل كل ذلك نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية حيال البلدان العربية، ولعل ذلك ما يفسر انعكاس الاقتصاد التركي والخسائر الاقتصادية التي شهدتها الدولة، لاسيما في علاقاتها مع الدول التي شهدت انتفاضات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 وبداية عام 2012، تراجعت بنسبة 24%¹ لكل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، وتوقفها بشكل كبير مع سوريا، حيث أسهمت تلك الأحداث في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة 13 في المائة.² وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 505 مليار دولار عام 2010 إلى 9 مليار دولار عام 2012، كما انخفضت نسبة الواردات بـ 14.5% لتصل إلى 207.2 مليار دولار، وانخفضت حصة الواردات في الدخل القومي أيضا إلى 28.8% سنة 2015،³ هذا في وقت عانى فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة 10%، لينخفض النمو الاقتصادي إلى 2.2% خلال عام 2012.⁴

لكن مع توقيع الاتفاق النووي الإيراني، رأت فيه تركيا فرصة لإعادة هيكلة اقتصادها، وتصحيح الإختلالات التي فرضتها موجة التغيير، فلا شك أن عودة الاقتصاد الإيراني ستسمح للمصدرين الأتراك بزيادة صادراتهم من السلع والبضائع، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي 15 مليار دولار منذ 2016، وأكد المسئولين الأتراك والإيرانيين، أن هذا الحجم يمكن أن يصل إلى 30 مليار دولار مع بداية العام 2018،⁵ وهذا من شأنه أن يزيد حجم الصادرات ويقلل العجز، وينعش الاقتصاد التركي أيضا، نظرا

¹ - Sara Bazoobandi, opcit, p43.

² - إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا". مجلة العلوم السياسية، العدد 2012، 46، ص 10.

³ - Can Fuat Gurlesel, **Turkish exporters assembly economy and foreign trade report 2016**. report was prepared for publication by Küçük MucizelerYayınçılık ve İletişim Hizmetleri on behalf of TEA, 2016, P26.

⁴ - إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁵ - Ozgur Ozdamar, **Turkish- Iranian relations after the framework agreement**. on: http://ozgur.bilkent.edu.tr/download/15Turkish-Iranian_Relations_after_the_Framework_Agreement.pdf, p03. at12:45 - 18/12/2017.

لقلة التكاليف مقارنة بنسبة الأرباح، وتطمح تركيا لمضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين من 14 مليار حالياً إلى حوالي 30 ملياراً في غضون سنتين، كما جاء في الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية العليا في إيران خلال زيارة أردوغان الأخيرة، وهو أمر يمكن تحقيقه والوصول إليه، خاصة مع دخول اتفاق التجارة التفضيلية بين البلدين هذا العام حيز التنفيذ.¹

كما أن رفع العقوبات عن إيران - لاسيما عن قطاعي النفط والغاز - سيسمح لها بتصدير المزيد من الكميات إلى الخارج، وبما أن تركيا تعتمد بشكل شبه كامل على استيراد الطاقة من الخارج، بما يلبي احتياجاتها لتحقيق النمو والتنمية، فإن هذا يعني استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني وبسعر أرخص، فمع عودة النفط الإيراني إلى السوق، سيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، وفي ذلك فائدة من دون شك للجانب التركي، الذي يدفع ما بين 56 و 60 مليار دولار فاتورة طاقة سنوياً.² كما أن المتوقع أن توقع تركيا وإيران العديد من الاتفاقيات التجارية، والتي تأتي في مقدمتها بناء خطوط أنابيب إضافية (ناقشت الحكومتان بناء خط أنابيب فارسي لنقل الغاز الطبيعي الإيراني عبر تركيا إلى جنوب أوروبا ينتج حوالي 30-40 مليار متر مكعب سنوياً).³

¹ - علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 20 أبريل 2015، ص ص 6-7.

² - نفس المرجع، ص 07.

³ - Mert Yildiz and others, Nuclear Deal: Impact on Iran-Turkey Economic Relations. Center on sanctions & illicit finance, February 2016, p13

المبحث الرابع: تصاعد تأثير الفواعل المسلحة الإقليمية من غير الدول

ساد تصور في الدوائر الأكاديمية والسياسية لفترة طويلة، بأن هناك نوعين من الفواعل في العالم، الدولية والفواعل من غير الدولة (**Non State actor**)، وكان التعامل مع الدولة يقتضي حسب المدرسة الواقعية على أنها الفاعل الرئيسي الذي يدور حوله كل شيء، وقد نتج عن ذلك من الناحية العملية، إغفال حقيقة تزايد تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول في أمن واستقرار الأقاليم، وتأثيرها على توازنات القوى القائمة.

ويذهب **أنطوني فينشي Anthony Vinci** إلى القول بأن الجماعات المسلحة، تشكل جزء من الفاعلين في النظام الدولي، فهذه الجماعات ينطبق عليها شروط الواقعية الجديدة للفاعل الدولي، لأنها تمتلك نوعاً من السيادة على مجموعة من الأفراد، بل وأصبحت تفرض سيطرتها على بعض الأقاليم، كما أنها تسعى للسيطرة والحفاظ على البقاء، وهي لا تختلف في ذلك عن الفاعلين من الدول، ولذا فهي تسعى لإتباع أساليب توازن القوى، من خلال سعيها لبناء قوتها الذاتية، والدخول في التحالفات، واللجوء أحياناً لشن الحرب.¹

¹ - شادي عبد الوهاب، "توازن القوى: إستراتيجيات تحقيق التوازن الدولي والإقليمي في ظل الفوضى". مجلة مفاهيم المستقبل، العدد 10، ماي 2015، ص 12.

(*) - الفواعل من غير الدول: يعرف **بريان هوكينغ Brian Hocking** و**مايكل سميث Michael Smith** الفاعل من غير الدول بأنه: "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها. والتمثيل، أي تمثيل أتباعها ومؤيديها، والنفوذ، أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها". ويذهب **جيفري اندرهيل وأندرياس بيلر وريتشارد هيجوت** إلى تعريف الفواعل من غير الدول بأنها: "كيانات ليس لها إقليم تملكه، وتعمل في إقليم دولتين أو أكثر، ولهم أتباع ومؤيدون، وليس لهم جهاز دبلوماسي إلا في حالات محدودة، وعادة ما يكون أساسهم عقائدياً أو اقتصادياً أو سياسياً". بداية يجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفواعل العنيفة من غير الدول، لا يحظى باتفاق أكاديمي حوله، وهو عادة ما يكون على تماس مع مصطلحات أخرى، من قبيل الجماعات المسلحة **Armed Groups**، أو الفواعل المسلحة من غير الدول **Armed non state actor**، وكذا المجموعات غير الشرعية، وحركات التحرر **Nonlegitimate groupe and liberation movments**، بحسب تصنيف **بيتر ويلنيس**. وتعرف مبادرة نداء جنيف **Geneva call** الفواعل العنيفة من غير الدول بأنها: "جماعة منظمة ذات بنية أساسية للقيادة، تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم حكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كلياً. للإطلاع يمكن الرجوع إلى: إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية، والحاجة إلى إعادة التوضع". مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 205، يوليو 2016.

من ناحية أخرى، يشير معهد هيدلبيرج Heidelberg الدولي لتحليل الصراعات في تقاريره السنوية، إلى أن الفاعلين العنيفين من غير الدول بأنواعهم المختلفة، يلعبون دروا مهما في استمرار حالة الصراع في الإقليم، على نحو أدى إلى تزايد عدد الصراعات الداخلية بين الدول، مع مشاركة حالات معينة من الفاعلين العنيفين من غير الدول في صراعات بين الدول، مثل حزب الله وحركة حماس، وبالتالي أصبحوا عاملا مهما في التأثير على مستوى الاستقرار والأمن في المنطقة،¹ ومن ناحية أخرى أصبح النمط المميز لعلاقة الفاعلين العنيفين من غير الدول مع الدولة، هو العمل داخل الدولة من أجل الحفاظ على استقلال كياناتهم ومواردهم، ومناطق نفوذهم، والعمل على تغيير توجهات سياسات الدولة الخارجية، بما يتفق ومصالحهم على نحو أدى إلى تحويلهم إلى فاعلين مختلطين أو مهجينين Hybrid Actor.²

ومن جهة ثالثة، أصبح نطاق تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول لا يقتصر على الدولة، حيث تؤكد كونهم فاعلين متعددين للحدود، يهتمون بالتأثير في القضايا الخارجية، وإتباع سياسات مستقلة عن سياسات دولهم تجاهها، وهذا ما يكشف عنه موقف التيار الصدري في العراق، وحزب الله في لبنان من الانتفاضات العربية، وبالتالي أصبح الفاعل العنيف من غير الدولة طرفا رئيسيا في السياسات الإقليمية، وهو لا ينافس الدولة على أدوارها الإقليمية، وإنما يؤثر في المساحات المتاحة لهذه الأدوار، حتى أنه لم يعد من الممكن تحليل السياسات في الإقليم بالتركيز فقط على الدول، ولذا تعد إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه الدول العربية، هي كيف يمكن تطوير إستراتيجيات مختلفة للتعامل معهم، أو التأثير في سلوكهم.³

في الشرق الأوسط ومنذ عام 2011، زادت أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول في الحياة الاجتماعية والسياسية، ففي الواقع لعبوا دورا حاسما في الحركات التي أدت إلى إسقاط الحكومات

¹ - إيمان رجب، "الفرص المحدودة... ماذا تعني التحولات في إقليم الشرق الأوسط بالنسبة لمصر". مجلة الملف المصري، العدد 08، السنة الثانية، أبريل 2015، ص 09.

² - نفس المرجع، ص 10.

³ - نفس المرجع، ص 10.

الاستبدادية في تونس ومصر، وليبيا واليمن،¹ وقد اجتذبت الجماعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط اهتماما وقلقا دوليا كبيرا، نظرا لتحدي هذه الجهات احتكار استخدام القوة من طرف الدولة، ويمكن أن تتخذ الفواعل من غير الدولة أشكالاً مختلفة عديدة، بما في ذلك الجماعات القبلية والعرقية والمليشيات، والمتمردين والمنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، وقد وفرت مجموعة الظروف الاجتماعية والسياسية التي أعقبت الانتفاضات عام 2011، الأجواء لظهور العديد من الجهات الفاعلة في عدة دول، والتي أثرت في توازنات القوى الإقليمية القائمة في الشرق الأوسط.²

وسنتناول في هذا المبحث هذا النوع من الفواعل، بالتركيز على جماعتين أو تنظيمين مسلحين هما: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعة الحوثيين.

المطلب الأول: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

بحسب أدبيات علم السياسة، ينتمي تنظيم الدولة الإسلامية لما يسمى بالفاعلين من غير الدول **Non state actors**، وهي كيانات تتازع الدولة في احتكارها للفعل السياسي، وتتوافر على السمات التالية:

- كيان منظم يمتلك هيكلية قيادية يتمتع باستقلالية عن الدولة التي تنتمي لها جغرافياً، يعبر عن جماعة معينة أثنية أو طائفية أو إيديولوجية.
- يمتلك أهدافاً سياسية بعينها.
- يمتلك من القوة ما يمكنه من تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يستطيع أن يؤثر على سياسة الدولة.

يعتبر داعش وفق هذه المقاربة فاعل من غير الدول مسلح ودولي، فهو يمتلك قيادة واضحة (خليفة وولاية)، ويتسم باستقلال تام عن الدولتين اللتين ينتمي لها جغرافياً (العراق، سوريا)، ويمثل جماعة إيديولوجية بعينها (طائفة من المجاهدين)، ويضح نصب عينيه هدفاً سياسياً واضحاً (التوسع في بسط

¹ - Vincent Durac, **the role of non state actor in arab contries after arab uprising**. crisis and new agenda of arab states: www.lemmed.org/observatori/arees-damalisi/arsuis-adjunts/anuari/ned.2015/lemmed%20-2016.09/10/2016-16:25.

² - Ibid.

الهيمنة وصولاً للخلافة)، وبممتلك قدر من الإمكانيات العسكرية والاقتصادية، جعلته أغنى وأقوى فاعل من غير الدول.¹

الفرع الأول: نشأة وتطور تنظيم الدولة الإسلامية

جاء تأسيس تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام، والذي اشتهر إعلامياً باسم تنظيم داعش، في خط تراكمي تمثل تدريجاً بإعلان أبو مصعب الزرقاوي تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين عام 2004، بدعوى تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي، منكننا على حصيلته القتالية ضد الروس في أفغانستان في أواخر الثمانينيات، مستفيداً من معسكرات تدريب المسلحين العائدين من أفغانستان التي أنشأها في التسعينات.²

بعد إعلان أسامة بن لادن إنشاء تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، اعتبر تنظيم التوحيد والجهاد فرع من تنظيم القاعدة في العراق، لذلك حول الزرقاوي اسمه إلى القاعدة في بلاد الرافدين ثم مجلس شورى المجاهدين، وبنتهى التنظيم عند هذا المسمى باستهداف الزرقاوي في هجوم أمريكي على مخبئه عام 2006، اعتمد تنظيم التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين فيما بعد استهداف الشيعة كخيار استراتيجي، باعتبارهم مساندين للمحتل محاربين لأهل السنة، وهذا كان أول خلاف بين جماعته والعشائر السنية والفصائل السنية الأخرى، لأن الميليشيات الشيعية كانت ترد في عمق المناطق السنية، ويعد قتل الزرقاوي نصبت القاعدة أبو حمزة المهاجر زعيماً عليها، حيث بادر هذا الأخير مباشرة إلى إعلان البيعة لأسامة بن لادن كنوع من استمرار الوجهة التي بدأها سلفه.³

وبعد تولي أبو حمزة المهاجر لقيادة التنظيم سعى لإنشاء دولة أو إمارة إسلامي، تجمع شتات الفصائل السنية، لكن سياسته كانت أكثر حدة من سلفه، فبعد إنشاء دولة العراق الإسلامية بإمارة أبو عمر

¹ - طارق عثمان، مفارقات داعش: الأعمال السياسية التي خابت. ملفات تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص 58.

² - أوراق سياسية، تنظيم الدولة: النشأة والأفكار، يوم 2015/04/12، على الساعة 19:03، نقلاً عن الموقع:

http://www.fikercenter.com/ar/p/political_analysis/view/a6zaxn3

³ - نفس المرجع.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

البغدادي، عهد المهاجر الذي كان القائد الفعلي للدولة-بحسب رسالة قاضي الدولة أبو سليمان العتبي لقيادة القاعدة في أفغانستان- إلى إجبار الرافضين لمشروع الدولة من الفصائل الأخرى، على بيعة أبو عمر البغدادي، ولتحقيق ذلك فقد قام البغدادي بقتال المنشقين عنه من تنظيم القاعدة ومن الجماعات الأخرى.

لقد تسبب نهج المهاجر في نشوء ما يعرف بمجالس الصحوات بمساعدة أمريكية وإقليمية عربية- وهو خليط من العشائر السنية والفصائل التي كانت تقاوم الاحتلال الأمريكي -لطرد تنظيم دولة العراق الإسلامية من مناطق الوسط والشمال السنية خاصة محافظة الأنبار، وهو ما نجح بسرعة بعد أن فقد التنظيم حاضنته الشعبية، لجأ إلى الصحاري والمناطق النائية، وقلت عملياته بنسبة كبيرة في مواجهة المحتل والقوات العراقية المساندة له، واستمر على هذا الحال إلى أن قتل المهاجر وأبو عمر البغدادي في غارة أمريكية على محافظة صلاح الدين في 19 أبريل 2010.

بعدها أعلن عن أبو بكر البغدادي، الذي كان من أصل عراقي كزعيم جديد من قبل الجماعة، بعد مقتل القائد الأسبق من قبل القوات العراقية والأمريكية،¹ وفي عهده حصلت الثورة السورية التي كانت متنفساً لتنظيمه، فتدخلت الدولة تحت مسمى جبهة النصرة، وظهرت بنهج مغاير تماماً للدولة حتى حصل الخلاف بينها وبين قيادة الدولة في العراق، بعد إعلان البغدادي عن حل جبهة النصرة، وإعلان الدولة الإسلامية في الشام والعراق.²

في 09 أبريل 2013 ظهر تسجيل صوتي منسوب لأبو بكر البغدادي، يعلن فيه أن جبهة النصرة في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن عن إلغاء اسمي جبهة النصرة لأهل الشام ودولة العراق الإسلامية، وتأسيس ما أسماه بالدولة الإسلامية في العراق والشام،³ قبلت جبهة النصرة الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في بداية الأمر بتحفظ، إلا أن الخلافات والمعارك بدأت بعد أن اتهمت الجماعات المعارضة الأخرى بما فيها النصرة، بتنظيم الدولة بمحاولة الانفراد بالسيطرة والنفوذ والتشدد في

¹ -Zana Khasraw gulnohamad, « the rise and fall of the islamic state of Iraq and alSham(levant) ISIS ». **global security studies, spring** 2014, vol05, issue02, p02.

² - أوراق سياسية، تنظيم الدولة: النشأة والأفكار، مرجع سبق ذكره.

³ - حمزة مصطفى، "جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام". دراسة سياسية عربية، العدد 05، نوفمبر 2013، ص 19.

تطبيق الشريعة وتنفيذ إعدامات عشوائية، خاصة وأن هذا التنظيم اعترض علنا على طلب أيمن الظواهري-زعيم تنظيم القاعدة-بالتركيز على العراق، وترك سوريا لجهة النصر، في مقابل ذلك رأى هذا التنظيم بأن القاعدة قد انحرفت عن مسار أسامة بن لادن،¹ وكنتيجة حتمية لذلك انشق أبو بكر البغدادي عن الظواهري، وبذلك فإن سلطة الظواهري ليست شرعية، وبدأ السجال بينهما حتى وصل إلى حد استخدام السلاح والحرب بين التنظيمين في سوريا مع مطلع العام 2014.²

أثناء هذه الفترة، تمكن هذا التنظيم (داعش) من إحكام السيطرة على كامل مدينة الرقة السورية، بعدما انسحبت فصائل المعارضة الأخرى، التي كانت تتواجه معها وأصبحت المدينة مركزا للتنظيم، وفي تطور سريع للأحداث تمكن التنظيم من السيطرة على مدينة الموصل، تلاها السيطرة على عدة محافظات عراقية، وفي نهاية شهر جوان 2014 أعلن أبو محمد العدنانى المتحدث الرسمي باسم داعش عن إعلان الخلافة الإسلامية، وتصيب أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين، وإلغاء مسمى الدولة الإسلامية في الشام والعراق ليصبح الدولة الإسلامية.³

أما عن المنطلقات الفكرية لتنظيم الدولة الإسلامية، فنجد أن هذا التنظيم لا يخرج عن منظومة فكر الجهاد العالمي الذي يقوم على أصول وفروع، فالأصل الذي تجمع عليه تنظيماته كافة يتلخص في تحكيم شرع الله وإقامة الحكم الإسلامي المتمثل في الخلافة للدولة الإسلامية، ولا يتحقق ذلك إلا بالجهاد، ومن هذا الأصل القطيعي لديهم تتناسل كل المفاهيم والتفاصيل والإجراءات التي يسمونها فروعاً، ويقع فيها الخلاف يتجلى هذا المعنى، بوضوح في التصريحات المتعاقبة لقيادات القاعدة وتنظيم الدولة والنصرة، منذ ظهور الخلاف بينهم إلى العلن، فنجد أنه يتكرر في تصريحات أيمن الظواهري وأبي بكر البغدادي، وأبي محمد العدنانى والجولاني فضلا عن أدبياتهم المكتوبة.⁴

¹ -Ephraim Kam, « the rise of the islamic state organization », **strategic assessment**. vol17, n03, october 2014, p42.

² - صبر درويش، "داعش النسخة الأكثر تطرفاً للإسلام السياسي"، بحث أعده مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014، ص 03.

³ - Ephraim Kam, opcit, p 42-43.

⁴ - معنز الخطيب، تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع. ملفات "تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص 09

ويلاحظ أن تنظيم الدولة الإسلامية يعتمد نفس مقولات القاعدة، وإن كان يختلف معها ببعض التوجهات التي قد تكون شائعة في القيادة وبنسب متفاوتة، لكنها لم تحظ بالصدارة، أو لم تعتمد القيادة باعتبارها تحتمل الاختلاف.¹ وهناك العديد من العوامل والاعتبارات الإقليمية والدولية في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية حسب رأي الدكتورة سامية بيبيرش، ولعل أبرزها:²

- الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما تمخض عنه من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية، من بينها: ظهور العديد من التنظيمات والجماعات المتطرفة والمسلحة، والتي تلجأ جميعها إلى العنف كأداة لفرض معتقداتها وتحقيق أهدافها وطموحاتها.
- غياب مشروع الدولة الوطنية في العراق، الذي كان من شأنه تحقيق نوع من التوازن الطائفي.
- السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية الراهنة تجاه عشائر العرب السنة، والتي تركز على التهميش والإقصاء السياسي والاقتصادي.
- اندلاع الأزمة السورية عام 2011، والتي بدأت سلمية ثم تحولت إلى مواجهات مسلحة بين النظام والمعارضة، وهكذا أصبحت الساحة السورية مفتوحة أمام الكثير من المنظمات الجهادية الإسلامية.
- سياسية إيران الطائفية إقليمياً، حيث عملت السياسة الإيرانية على بناء إستراتيجية في كل من العراق وسوريا، تقوم على اختزال الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحرية والديمقراطية.³

الفرع الثاني: هيكلية تنظيم داعش :

تقوم هيكلية الإدارة ومركز صنع القرار التي اعتمدها البغدادي أبو الخليفة إبراهيم، بحسب ما يعرفه أتباعه على تكرار سابقة تاريخية على حد كبير، حيث يتكون تنظيم الدولة الإسلامية من:⁴

¹- شفيق سفير، الجذور الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية. ملفات تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص 27.

²- سامية بيبيرش، "تنظيم داعش وتنامي مخاطر تهديده للأمن القومي العربي". مجلة شؤون عربية، العدد 159، خريف 2014، ص 187-188.

³- نفس المرجع، ص 188.

⁴- عبد الباربي عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل. ط 01، بيروت: دار الساقي، 2015، ص 24.

- **ال خليفة:** بوصفه ممثلاً للرسول، يعبر عن السلطة العليا في الدولة، وكان الأمير السابق للتنظيم أبو عمر البغدادي هو من أرسى الهيكلية العامة للدولة الإسلامية، وقد عمل الزعيم الحالي أبو بكر البغدادي، على تطوير البناء الهيكلي من خلال ترسيخ مبدأ البيعة والطاعة، الأمر الذي يضمن مركزية التنظيم وسيطرة الخليفة على كافة مفاصل التنظيم.¹

كما أن لكل ولاية والي يعينه البغدادي، وللخلفية نائب هو أبو مسلم التركماني (يعرف أيضاً باسم فضل أحمد عبد الله الهياي)، الذي كان عقيداً في الاستخبارات العسكرية في حكم صدام حسين، ويعتقد أنه المشرف على الولايات العراقية في الدولة الإسلامية، ويتمتع البغدادي بصلاحيات واسعة في تعيين وعزل رؤساء المجالس بعد أخذ رأي مجلس الشورى.

- **المجالس:** يشرف الخليفة إشرافاً مباشراً على المجالس، وهي تسمية استخدمها أبو بكر البغدادي، عوضاً عن تسمية الوزارات التي اعتمدها سلفه أبو عمر البغدادي، وتعتبر المجالس المفاصل الأساسية لتنظيم الدولة التي تشكل القيادة المركزية، وللدولة الإسلامية مجالس متعددة تشرف على أوجه مختلف من أوجه إدارتها، علماً أن المهمات الإدارية توكل إلى إدارات محددة تتولاها لجان، ومن هذه المجالس نجد:²

- **المجلس العسكري:** الذي يعينه الخليفة ويقوده أبو أحمد العلواني مسؤولاً عن الإشراف على الإستراتيجيات العامة للدولة، وتوزيع جنودها، وتعيين قادتها العسكريين.
- **مجلس الشورى:** يتألف من مجلس شورى الدولة حالياً أبو بكر أركان العامري، ويتولى هذا المجلس تقديم النصح للخليفة، ويشرف على شؤون الدولة، يتألف من قرابة 12 عضواً يختارهم البغدادي، ويقودهم أبو أركان العامري، ويشرف مجلس الشورى أيضاً على توفير الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية، بما في ذلك مكتب اليتامى، ومطاعم توفير الغذاء للمعوزين.

¹ - حسن أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية". ملفات "تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، ص 35.

² - عبد الباري عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

- **المجلس الشرعي:** يتعامل في المستقبل مع الشؤون القضائية للدولة، ويقيم نظام المحاكم ويعين القضاة، ويتولى توضيح الرأي الشرعي (الفتوى في مسألة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القرآن).
- **مجلس الدفاع والأمن والاستخبارات:** يلعب دوراً مهماً في المحافظة على سلامة أراضي دولة الخلافة، ويشرف المجلس على قوات الشرطة (التي تسير دوريات مدنية ودينية، ولها هيئات لتنفيذ القانون)، كما يشرف كذلك على عمليات جمع المعلومات والاستخبارات وعلى أمن الخليفة.
- **المجلس الاقتصادي:** يعنى بالمدخول الضخم الذي تجنيه خزينة الدولة الإسلامية، من عائدات النفط والضرائب التي يتم جنيهاً على الحواجز ومن الإتاوات، التي غالباً ما يتم جنيهاً نتيجة توفير الحماية للمؤسسات الاقتصادية، وأيضاً من غنائم الحرب، كما تتولى المحافظة على البنى التحتية وتشغيلها بما في ذلك الطرق،...¹
- **المجلس التعليمي:** يشرف على التعليم في أراضي الدولة الإسلامية، والمناهج المطبقة اعتماداً على التفسير السلفي الصارم للقرآن الكريم.
- **المجلس الإعلامي:** يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم الدولة الإسلامية، وهو من أكثر التنظيمات الجهادية اهتماماً بشبكة الإنترنت والمسألة الإعلامية، فقد أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية، في إيصال رسالته ونشر ديولوجيته السلفية الجهادية، فأصبح مفهوم الجهاد الإلكتروني، أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة التوحيد والجهاد، ثم القاعدة في بلاد الرافدين.²

الفرع الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية فاعلاً إقليمياً

بدأ الإرهاب يأخذ منحى إقليمياً، بل أصبح لاعباً إقليمياً توضع له الحسابات والخطط³، فلم يتحول تنظيم الدولة الإسلامية إلى فاعل إقليمي عابر للحدود، إلا مع إزالته للحدود بين سوريا والعراق، وإعلان

¹ - عبد الباري عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - حسن أبو هنية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ - عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب. نشر إلكترونياً، 2015، ص 124.

زعيم التنظيم أبي بكر البغدادي الخلافة الإسلامية، ومن ذلك الوقت عزز حضوره، ونوع مصادر تمويله وقدراته العسكرية، وطرح نفسه في الإعلام كحالة جهادية ناجحة، واستطاع استقطاب كثير من الجهاديين القادمين من أوروبا، وما يميز هذا التنظيم عن سائر الفواعل المسلحة غير الدول، أنه استطاع السيطرة على مناطق واسعة في سوريا والعراق خلال وقت قصير.¹

أثارت النجاحات العسكرية التي حققها داعش على أرض المعركة في العراق وسوريا، قلقاً في المنطقة وخارجها، حيث اتبع نمط مماثل لتنظيم القاعدة في طريقة عمله، وإقامة صلات وانتماءات محلية مع مجموعات أخرى في دول مثل: مصر، اليمن وأفغانستان، ولا مرأ أن تنظيم داعش قد أضحى يمثل تحدياً سياسياً وأمنياً خطيراً لكافة دول المنطقة، لاسيما وأن التنظيم قد نشر خريطة لتصور الدولة الإسلامية التي يسعى إلى إقامتها، واضعاً دولة الكويت ضمن هذه الدولة، هذا إلى جانب ما تردده من معلومات حول أطماعه لضم أجزاء من مصر خاصة محافظتي الشرقية والإسماعيلية، حيث يضم التنظيم بين صفوفه أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين.²

أولاً- الحدود الإستراتيجية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش

تتمثل الحدود الإستراتيجية لتنظيم داعش من أجل البقاء، وتوسيع ما يسميه الخلافة إلى ثلاثة مناطق أساسية وهي:

1- الحلقة الداخلية: The interior ring

تمثل قلب تنظيم داعش أو مركز عملياته الرئيسية، وتشمل كل من سوريا والعراق، حيث يسيطر التنظيم في العراق على أجزاء كبيرة من الأراضي من الشمال والشمال الغربي، بما في ذلك محافظة الأنبار

¹ - تقرير الدوحة عن مؤتمر، "من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي: المنطقة العربية بين صعود تنظيم الدولة والانخراط الأمريكي المتجدد"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014، ص 09.

² - سامية ببيرش، مرجع سبق ذكره، ص 197.

الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط

ومدينة الموصل، كما تشمل الحلقة الداخلية كل من الأردن ولبنان، ففي لبنان يتم تسجيل وجود خلايا صغيرة متصلة بداعش على مقربة من الحدود السورية، وفي محافظة عكار، وكذلك إسرائيل وفلسطين.¹ أما الهدف الإستراتيجي للتنظيم، فيتمثل في تدمير القدرات العسكرية وشبه العسكرية للدولتين السورية والعراقية، وكذلك الجماعات الجهادية التي ربما تؤثر على سيطرته هناك، إضافة لإشعال التوتر الطائفي، وتقسيم السكان في سوريا والعراق، وتحريض الجماعات السنية المهمشة واستفزاز قوات الأمن في الدول المجاورة (الأردن، إسرائيل، فلسطين، تركيا، لبنان).²

2- منطقة الجوار المباشر: the near abdoad ring

تشمل باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، تتمثل مهمة داعش في هذه المناطق في التوسع من خلال التنظيمات والجماعات التابعة لها، وحث هذه الجماعات على مبايعته، وهو ما حدث عندما أعلن داعش تأسيس ما يسمى بولاية تابعة له في الجزائر واليمن وسيناء في نوفمبر 2014، ثم ولاية منطقة باكستان وأفغانستان في جانفي 2015، ثم إضافة منطقة القوقاز في جويلية الماضي.³

3- الدوائر البعيدة (باقي دول العالم) the far abroad ring

تمثل باقي أجزاء العالم، وتحديدًا أوروبا وأمريكا وآسيا، وتتمثل مهمة داعش في هذه المناطق في خلق الفوضى، من خلال تشجيع تمويل الجماعات الإرهابية ضد العالم الغربي.⁴

ثانياً/ -مصادر تسليح تنظيم داعش (القوة العسكرية للتنظيم)

تستخدم داعش من أجل تحقيق هذه الأهداف والحفاظ على البقاء، ما يمكنه الحصول عليه من الأسلحة، إذ تعتمد على العديد من المصادر، لكن معظم الأسلحة المستخدمة مسروقة من الجيشين العراقي والسوري، مع وجود بعض الأسلحة القادمة من المنظمات المتمردة في سوريا.

¹ - Andrea Moncuili, Daesh :the challenge to regional and international security. Nato parliamentary assembly draft report, 15 September 2015, p09.

² - لعبة الحرب: ثلاثة دوائر إستراتيجية داعش العالمية. مركز الروابط للبحوث والدراسات نقلا عن:

Rwabetcenter.com/archives/16467 يوم 2016/09/11 على الساعة 9:45

³ - نفس المرجع.

⁴ - نفس المرجع.

تشير دراسة قام بها معهد البحوث بلندن، إلى أن الدولة الإسلامية تستخدم أيضا الذخائر والأسلحة الأمريكية، والمدرجة على ما يبدو ضمن حزمة المساعدات العسكرية المقدمة للمملكة العربية السعودية، كما يمتلك التنظيم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الصواريخ وقذائف مورتر، وأسلحة مضادة للدبابات وأسلحة مضادة للطائرات، وهي جد متطورة وقادر على الإضرار بطائرات الهليكوبتر، كما تمتلك الدولة الإسلامية كذلك أسلحة ثقيلة مثل العربات المدرعة وعشرات الدبابات T55 الروسية، وحتى بضعة صواريخ سكود S21 عن طراز ميج، على الرغم من أنه ليس من الواضح إذا كانت هذه الأخيرة في حالة تشغيل.¹

وتختلف التقارير حول عدد من المقاتلين المنتسبين للدولة الإسلامية، ووفقا لمصادر في الاستخبارات الأمريكية في فيفري 2015، وصل عدد المقاتلين إلى ما يقارب 20.000 في سوريا وحدها، وهناك ما يقارب 3400 مقاتل من الغرب، وفي أواخر عام 2014 صرحت وكالة المخابرات المركزية أن العدد ارتفع من 10.000 إلى 31.000، ويتم تجنيد المقاتلين من السكان المحليين في سوريا والعراق، ويقدر العدد الإجمالي للأجانب بـ 12.000، ومعظمهم يأتون من مختلف الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، وأستراليا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.²

فيما يخص مصادر تمويل داعش، فنجده يستمد معظم أمواله من استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية في الأراضي التي تحتلها (بما في ذلك حقول النفط، مصافي النفط، الأراضي الزراعية)، وكذلك من السطو على المصارف والذهب والابتزاز، ومصادرة الممتلكات والهبات المقدمة من المقاتلين الأجانب، وهناك تقارير عديدة منها المقدمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تقدر الإيرادات التي جناها داعش من النفط والمنتجات النفطية عام 2015، بمبلغ يتراوح بين 400 إلى 500 مليون دولار، ويستخدم تنظيم داعش الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط لشراء مستلزمات السلاح والمعدات العسكرية والذخائر، وتقدر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات إلى العراق، إن تلك المدفوعات تراوحت بين 35-45 مليون دولار عام 2014، ولذلك يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية أغنى جماعة إرهابية.³

¹ -Gabi Siboni, the military power of the islamic state, the islamic state: how viable is it?, tel aviv: institute for national security studies, January 2016, p67.

² - Ibid, p68.

³ - Ibid, p69.

إن صعود ونجاح تنظيم داعش قد أربك الحسابات السياسية لمختلف القوى المحلية والإقليمية، ومثل نجاحه تحدياً لمنطق الدولة التي مازالت تعد نفسها الفاعل الأساسي في النظام الدولي فتداعت لاحتوائه، حيث أن التوسع الأخير لدائرة نفوذ تنظيم داعش في جميع أنحاء إفريقيا وشمالها والشرق الأوسط، وجنوب آسيا وجنوب شرقها، يبرهن على سرعة تطور خطورة هذا التهديد، لاسيما أنه أصبح قادراً على ارتكاب هجمات ضد أهداف خارج الأراضي الواقعة تحت سيطرته، وقد تجلّى اتساع مداه بوجه خاص في الهجمات الانتحارية بالقنابل، التي نفذت في بيروت في 12 نوفمبر 2015، والهجمات المنسقة التي وقعت في باريس في 13 نوفمبر 2015، والهجمات التي نفذتها عناصر منتسبة إلى تنظيم داعش في جاكرتا في 14 جانفي 2016، هذه الهجمات الأخيرة وما تتسم به من تعقيد وما انطوت عليه من مستوى تخطيط وتنسيق وتطور، كل ذلك يثير القلق بشأن التطور في المستقبل.¹

علاوة على ذلك، فإن الجماعات الإرهابية الأخرى بما في ذلك: شوري شباب الإسلام، والدولة الإسلامية في العراق والشام، مقاطعة ليبيا (درة)، ومجاهدي تونس (القيروان)، وجند الخلافة في تونس وحركة أوزبكستان الإسلامية، وأنصار الخلافة في الفلبين، تجتذباها الايديولوجية التي يقوم عليها تنظيم داعش اجتذاباً قوياً، بما يكفي لتعلن الولاء لما يسمى الخلافة وللخليفة المعلن²، ومع اتضاح فشل القوى المحلية في مواجهة التنظيم والحد من نفوذه استنفرت إيران لمواجهته، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية للعودة للتدخل العسكري المباشر في المشرق العربي، وذلك بعد أن أحجمت عن التورط المباشر في أزماته منذ إتمام سحب قواتها من العراق عام 2011، لكنها فضلت أن تعود لقيادة تحالف دولي عربي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.³

¹ - تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة التهديد، مجلس الأمن، 29 جانفي 2016، ص 03.

² - نفس المرجع.

³ - مروان قبلان، "تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي". مجلة سياسات عربية، العدد 13، كانون الثاني 2015، ص 13.

المطلب الثاني: حركة الحوثيين في اليمن

يعاني اليمن حالياً من أوضاع خطيرة تتذر بانهيار الدولة وتجزئتها، فبسقوط العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014 وما تبعها من أحداث، دخلت اليمن مرحلة مجهولة يصعب التنبؤ بوجهتها، إذ ساهمت جماعة الحوثيين في خلخلة الاستقرار المحلي، وهو الأمر الذي امتدت تأثيراته إلى الدول المجاورة وإلى الإقليم ككل، حيث باتت جماعة الحوثيين رقماً صعباً في معادلة القوى القائمة، ولذلك سنحاول في هذا المطلب دراسة تأثير هذه الجماعة على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط.

الفرع الأول: نشأة الحوثية في اليمن

تعتبر جماعة الحوثيين تنظيم عقائدي سياسي يسعى لإحياء الإمامة من جديد، وهو منشق أساساً عن المذهب الزيدي، وأصل الحوثية يعود إلى زعيم التمرد الأول "حسين بدر الدين الحوثي"، وهو الذي أشعل فتيل الصراع بينه وبين القوات الحكومية اليمنية، وترجح جذور التيار الحوثي إلى ثمانينات القرن الماضي، إذ بدأ تحرك تنظيمي مخطط لهذا التيار عام 1982 على يد العلامة الزيدي (صلاح أحمد فائيه)، الذي تمكن من إنشاء "اتحاد الشباب" عام 1986، كتجمع يهدف إلى تدريس العقيدة الزيدية، حيث بدأت الصحوة السياسية بين العائلات الرئيسية في التقليد الزيدي، عندما بدأت المعاهد الدينية السلفية بإدراج أنفسهم داخل المجتمعات الشيعية الزيدية، بدعم من الحكومة لدوافع دينية وسياسة واضحة¹، إلا أن هذا التجمع توسعت تحركاته بعد عودة بعض رموز الملكية التي كانت تقطن بالسعودية، إثر قيام الثورة اليمنية ضد الإمامة 1962، وكان من أبرز القائدين بدر الدين الحوثي الذي يعد الزعيم المؤسس للتيار الحوثي والمرشد المفتي.²

تهمين الطائفية الزيدية على المرتفعات في الشمال الغربي، وترجح معظم الاحتمالات والتقديرات أنهم يشكلون ما بين 25-30% من السكان، وقد نشأت الحركة الحوثيين عام 1990 في وقت مبكر تحت

¹ -the situation in yemen :contemporary security council:

www.canisius.edu/diciccoj/mum2015-csc-yemen.pdf, p03.- 24/12/2016-13:09.

² - جواد صندل جازع، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية". مجلة ديالي، العدد 49، عام 2011، ص ص

تسمية "الشباب المؤمن"، والتي كانت تسمى من قبل اتحاد الشباب من قبل حسين بدر الدين الحوثي، وقد نشأت كرد فعل على انتشار القيم غير الزيدية، والاستياء الشديد من التهميش الاقتصادي والاجتماعي، الذي تقاوم بسبب فساد نظام صالح،¹ ويمكن تقسيم مسارات التحول في سلوك الحركة، وتساعد نشاطاتها من تحليل مراحل حربها ضد الحكومة اليمنية كالتالي:

- **المرحلة الأولى: جوان 2004 - سبتمبر 2004:** حصلت مواجهات مسلحة بين أعضاء تنظيم الشباب المؤمن، عند خروجهم بتظاهرات حملت شعارات تندد بأمريكا وإسرائيل، معلنين عن شعار "الصرخة" المشهور لجماعته: "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة لليهود، النصر للإسلام".² واجهتها السلطات الأمنية بحملة اعتقال لمناصري التنظيم، واستمر القتال لحوالي ثلاثة أشهر ونصف، مع خسائر تصل إلى ما يقارب 480 شخص³، تلاها تخندق مسلحي الحركة في صعدة عند جبل (مران)، مما أدى إلى اندلاع الحرب بين الطرفين، أسفرت عن مقتل قائد التنظيم (حسين بدر الدين).

- **المرحلة الثانية: مارس 2005 - أبريل 2005:** قامت الحرب في هذه المرحلة في شباط 2005، بعودة بدر الدين إلى محافظة صعدة، حيث وقعت اشتباكات عسكرية متواصلة في منطقة وادي نشور، مما أدى إلى وفاة قائد الحوثيين أحمد ضيار، إضافة إلى القائد الحوثي يوسف مدني،⁴ وكان هدف الحكومة اليمنية في هذه المرحلة، تفكيك ما نظر إليه على أنه قيادة الحوثيين.

وانتهت هذه المرحلة بمغادرة بدر الدين اليمن إلى إيران، إلا أنه عاد إليها بعد الاتفاق الذي أبرم لاحقا بين الحكومة وقادة الحوثيين في فيفري 2006، حيث بلغ عدد مقاتلي الحركة الحوثية في هذه المرحلة نحو 3000 مقاتل.⁵

¹ - Noel Brehony, « yemen and the huthis :genesis of the 2015 crisis ». *Asian affairs*, vol02, N02, 2015, p237.

² - بيتر سالز بوري، اقتناص الفرصة: كيف سيطر الحوثيين على الثورة اليمنية. المركز الإقليمي للدراسات

الإستراتيجية، القاهرة، نقلا عن: www.rcssmideast.org/article/2734 يوم 2016/12/12 على الساعة 13:16

³ - Barak A.Salmoni, Bryce Loidolt and other, *regime and periphery in northern Yemen*. Rand corporation :santa Monica, 2010, p134.

⁴ - Ibid, p137.

⁵ - جواد صندل جازع، مرجع سبق ذكره، ص22.

- المرحلة الثالثة: ديسمبر 2005- فيفري 2006: اشتعلت المواجهات بين الطرفين في أواخر 2005، وانتهت بحصول اتفاق بينهما في 2006، وأهم سمات هذه المرحلة هي الرهان على الوقت لقرب الانتخابات الرئاسية، لذا تحرك الطرفان من أجل أن يكون لهم غلبة، فالجانب الحكومي سارع لكسب الجولة، سواء بالقوة أو بالوساطة، فأطلقت سراح بعض الرموز الزيدية، وأحدث تغيير وزارى¹.

- المرحلة الرابعة: فيفري 2007- جانفي 2008: قاد الحركات المسلحة في هذه المرحلة عبد الملك الحوثي، شقيق حسين بدر الدين الحوثي، والتي بدأت أوائل 2007 على خلفية اتهام الحكومة للحوثيين، بالعمل على مضايقة اليهود الساكنين في صعدة لإخراجهم منها، فيهود آل سالم لجئوا إلى السلطة وقيادات المعسكرات، بحجة أن حركة الحوثيين قامت بطردهم، وقد دارت رحى هذه المرحلة على مساحة مدينة ضحيان معقل الزيدية الرئيسي، وعلى خلفية هذه الحرب تدخلت دولة قطر بوساطتها لحل النزاع.²

- المرحلة الخامسة: ماي 2008- جويلية 2008 اندلعت بداية عام 2008، وتصاعدت وتيرتها بعد فشل جهود الوساطة التي قادتها دولة قطر لإنهاء الصراع، على خلفية الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بعدم الجدية في الالتزام بشروط تحقيق السلام، وتصاعد العنف بين الجانبين، حيث تمركز القتال في هذه المرحلة في مران وضحيان وآل حرف في حرف سقيان³، وانتهت بإعلان رئيس الجمهورية صالح إيقاف الحرب من طرف واحد في جويلية 2008.⁴

- المرحلة السادسة: أوت 2009- فيفري 2010 بدأ الصراع يتجدد بحلول 2009، وانتهت في بداية 2010، وفي هذه الحرب تورطت القوات السعودية في بعض المواجهات مع الحوثيين، وتكبدت خسائر تجاوزت المائة قتيل⁵.

وقد بدأت هذه المرحلة بعد فشل جميع الوساطات سواء منها القطرية، أو التي طرحتها الحكومة من خلال دعوات الرئيس اليمني لوقف القتال، وشمل القتال في هذه المرحلة جميع المديرية في محافظة

¹- جواد صندل جازع، مرجع سبق ذكره، ص 22.

²- نفس المرجع، ص 22.

³ -Barak A.Salmoni, Bryce Loidolt and other, opcit, p150.

⁴- جواد صندل جازع، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁵- عبد الناصر المودع، "الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة". مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 70، شتاء 2015، ص 24.

صعدة مثل شندا بالقرب من الحدود السعودية، ومنطقة المهاذر، ومنطقة ضحيان وحيدان وسافين والصلاح، وجبال مروان والجبل الأسود وسحار، وامتدت إلى منطقة حرف سفيان في محافظة عمران، واستخدمت فيها سلاح الطيران.¹

والتغيير في هذه المرحلة تدخل القوات السعودية في القتال لمواجهة المتمردين الحوثيين، الذين اخترقوا الحدود اليمنية السعودية، وسيطرتهم على بعض الجبال ومنها "جبل دخان"، وقدر عدد مقاتلي الحركة بحوالي 10000 فرد، إلا أن المواجهة هدأت في جويلية عام 2010، بتوقيع الطرفين على اتفاقية النقاط الست (*) لوقف الحرب.²

وقد كرس يوم 11 فيفري 2011 خطا فاصلا بين منظومين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية والمالية في اليمن، مثلت المنظومة الأولى مجموعة من القوى المنطوية تحت مظلة السلطة الحاكمة آنذاك بزعامة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، في حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة القوى التي كانت خارج إطار السلطة بمعناها التقليدي في اليمن، في هذه المرحلة كان الصراع يدور بين شرعيتين إحداهما شرعية انتخابية مثلتها السلطة الحاكمة آنذاك وتطلت بها، والأخرى شرعية شعبية ثورية، حاولت أن تبرز كبديل عن الشرعية السياسية، مستفيدة من رياح التغيير التي هبت على المنطقة، وتمخضت الأحداث لاحقا عن المبادرة الخليجية التي وقعت في 23 نوفمبر 2011، لتؤسس للمرحلة الانتقالية والحوار الوطني، الذي لم يكن أكثر من مهدئ لتفاعلات الانقسام الذي امتد إلى المؤسسة العسكرية.³

¹ - جواد صندل جازع، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - نفس المرجع، ص 24.

(*) - اتفاقية النقاط الست: هي الاتفاقية التي تم التوصل إليها عقب عقد الرئيس صالح لقاء مع اللجنة الأمنية العليا، لمراجعة الأحداث والتطورات، وخلصت اللجنة إلى قرار بأنها وبسبب هذه التطورات ستضرب المرد بقبضة من حديد، وذلك كنتيجة للتصريحات التي أوردها صادق حامد الأحمر في بيانه، وقد وضعت الحكومة ستة شروط لوقف إطلاق النار، وهي على النحو التالي: عودة الرهائن الأوربيين/الانسحاب من المناطق/إزالة الحواجز وإخلاء المناطق الجبلية/وقف التدخل في شؤون السلطات المحلية/إعادة الممتلكات المدنية والعسكرية المسروقة/التمسك بالدستور.

³ - جواد صندل جازع، مرجع سبق ذكره، ص 24.

تولى الحوثيين دورا فاعلا في الانتفاضة عام 2011، وتعاونت مع الذين نادوا بالتحول السياسي، وقد استغلت الفترة ما بين 2011-2014، لتنظيم جناحها العسكري والسياسي مع بعض الدعم من إيران، وحزب الله اللبناني، وتوسع نفوذها إلى الحكومات المجاورة باستخدام الميليشيات، ولكن أيضا عن طريق إقناع القبائل بالتحالف معه، حيث خلال الفترة 2012-2013 بدأ من المرجح أن تلعب جماعة الحوثيين الدور الأكثر أهمية في مرحلة ما بعد صالح.¹

وخلال عام 2014 وأوائل 2015 عطل الحوثيون الانتقال السياسي، الذي خططت له الولايات المتحدة الأمريكية منذ 03 سنوات، ففي عام 2014 استولى الحوثيون على عمران وصنعاء، ثم استهدفت الوحدات العسكرية المرتبطة باللواء علي حسين، وحزب الإصلاح وحلفائها من عائلة صادق وحميد الأحمر، وبحلول سبتمبر احتل الحوثيون صنعاء وسيطروا على معظم شمال اليمن.²

كما هدد الحوثيون بتكثيف الصراعات الداخلية في اليمن، وقد تم ذلك بدعم من الرئيس السابق علي عبد الله صالح والقبائل المتحالفة معه، واضطرت الحكومة إلى توقيف اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعطى القوة للحركة، من خلال منحها الحق في الاعتراض على اختيار وزراء الحكومة، وعلاوة على ذلك أثارت المناورات العسكرية للحركة، الانتفاضات الداخلية في مناطق أخرى جنوب اليمن، الذين جددوا دعواتهم من أجل الاستقلال وهددوا بالانفصال.³

الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى فرض الحوثيين سيطرتهم

سيطرت جماعة الحوثيين على السلطة، كانت نتيجة لتضافر عدد كبير من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي تفاعلت فيما بينها، وأوجدت بيئة مفككة ومفتوحة أمام الحوثيين للنفاد إليها، ويكمن أبرزها في:

¹ - محمد جميح، تحليل سياسات: المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014، ص 01.

² - نفس المرجع، ص 01.

³ - Jerney M.Sharp, yemen :back ground and U.S relation.congressional research service, January 21, 2015, p03.

أولاً/ -تشتت القوة وتوزعها على أطراف متصارعة: ظل نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح منذ 1978 متماسكاً، غير أنه تعرض منذ سنة 1997 تقريباً للانقسام، وتحولت العلاقة بين أقطابه الرئيسية إلى التنافس ثم إلى الصراع، فقد انتفضت قوى التحالف بين حزب الإصلاح والرئيس السابق عام 2001، واتجهت العلاقة بين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وأنجاله فيما بعد من جهة، والرئيس السابق علي عبد الله صالح من جهة ثانية تدريجياً نحو الصراع.¹

التحول الأكبر تمثل في حدوث انقسام بين الأقطاب العسكرية داخل نظام الحكم، فقد أخذت المسافة في الاتساع بين الرئيس السابق، والرئيس الثاني في النظام اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة العسكرية الشمالية العربية والفرقة الأولى مدرع، بسبب اتجاه الأول إلى إضعاف الوحدات العسكرية التي يقودها الثاني، وإنشاء وحدات جديدة في الجيش والأمن، تحت قيادة نجله أحمد بهدف توريث السلطة للأخير، ولعل الجنرال علي محسن الأحمر، كان أهم العقبات التي تقف في طريق مشروع التوريث، ما يعني أن من أسباب الحروب مع الحوثيين، هو التخلص من الجنرال علي محسن أو على الأقل إضعاف نفوذه، هذا التفكك والانقسام أضعف النظام، وأدى إلى تراخي سلطة الدولة وهشاشتها، ما انعكس سلباً على القضايا والأزمات الوطنية، من خلال التخاذل في التعامل معها، وقد كان هذا الانقسام أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في إزاحة الرئيس السابق عن الحكم عام 2011.²

ثانياً/ - دور مشبوه للرئيس هادي: كان أسلوب الرئيس هادي في إدارة الدولة أحد العوامل المهمة، التي سهلت للحوثيين السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، فقد افتقد أدائه للفاعلية، واتسم بالعجز والتباطؤ الشديد، واستمر منكفئاً ومعزولاً في منزله، ولم يبذل جهداً كافياً لحشد القوى السياسية، وقطاع واسع من الشعب خلفه، فطوال فترة حكمه ظل الرئيس هادي يراهن على عامل واحد وهو موقف الأطراف الدولية، كما أنه سهل دخول الحوثيين إلى حاشد للتخلص من نفوذ أبناء الشيخ الأحمر، ولم يقدم الدعم

¹ - ناصر محمد علي الطويل، "مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء". أوراق سياسية، بيروت: مركز

صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2012، ص 06.

² - نفس المرجع، ص 06.

الكافي للواء 310، الذي كان يربط في مدينة عمران في محاولة لإضعاف حليفه الرئيسي اللواء علي محسن الأحمر.¹

ثالثاً/- تحولات عميقة في النسق الإقليمي: امتد تأثير التحولات العميقة التي حدثت في الإقليم إلى اليمن، وشاركت في تمكين الحوثيين من فرض نفوذهم على الأرض، فقد كان الانقلاب على الرئيس المصري محمد مرسي وإزاحة الإخوان المسلمين عن السلطة في مصر، بمثابة زلزال كبير في هذه المنطقة، وكان من جملة تداعياته أن القوى الجديدة التي شاركت في اليمن، أوضحت بلا سند أو ظهر إقليمي يحميها، كما أنه أعاد الثقة في القوى المناوئة لهم.²

رابعاً/- الدور السعودي وتغيير أولوياته: كان أبرز هذه التغييرات تراجع الدور السعودي الرسمي، عن التأثير في مسار الأوضاع في اليمن، وغيابه عن الحضور في المحطات والمنعطفات الرئيسة التي حدثت منذ عام 2012 تقريباً، وهو ما أوجد فراغاً إقليمياً تمكن الحوثيين وحلفائهم من استغلاله، ويرجع الغياب السعودي الرسمي عن اليمن إلى عام 1992، نتيجة لموقف الحكومة اليمنية من حرب الخليج الثانية، ليعود ذلك الحضور عام 2011 في سياق مخاوف القيادة السعودية من إمكانية انزلاق اليمن إلى حرب أهلية، تكون لها تداعيات أمنية وإستراتيجية خطيرة على المملكة والمنطقة، ولتجنب ذلك تبنت المملكة العربية السعودية تسوية سياسية أخرجتها من خلال مجلس التعاون الخليجي.³

مما سبق يمكننا القول بأن تمدد الحوثيين وتحولهم إلى سلطة، أمر واقع في سياق الفراغ الكبير الذي تركه انسحاب النفوذ السعودي من اليمن من جهة، وتغيير أولويات وتحالفات السعودية في اليمن من جهة أخرى، ومع وصول الملك سلمان بن عبد العزيز، عاد الحضور السعودي إلى اليمن من خلال رفض

1 - ناصر محمد علي الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2- نفس المرجع، ص 06

3- نفس المرجع، ص 08.

الانقلاب الحوثي ومساندة الرئيس هادي، وحشد الدعم الإقليمي والدولي له، وتبني إقامة حوار بين القوى السياسية اليمنية تستضيفه السعودية.¹

خامساً/ - دور إيراني فاعل: بخلاف ما سبق، فإن إيران كانت حاضرة وبكثافة في اليمن، ووفرت حاضنة إقليمية للمشروع الحوثي، في الأبعاد السياسية والعسكرية والإعلامية واللوجستية، وبخلاف الدور السعودي، فقد اتسم الدعم الإيراني للحوثيين بالفاعلية من جهة، والتكامل من جهة أخرى، هذا الحضور زود الحوثيين بالتخطيط والمعلومات، وتوفير السلاح والأموال وكسب الحلفاء الخارجيين، وانعكس على الأرض من خلال تمكين الحوثيين من التوسع العسكري والسياسي، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن أمين عام حزب الله، هو الذي رسم للحوثيين طريقة مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني.²

الفرع الثالث: مصادر تسلح جماعة الحوثيين (القوة العسكرية)

هناك ثلاثة مصادر للتسلح، اعتمدت عليها جماعة الحوثي منذ البداية تمثلت في:

- **المصدر الأول:** هو التسلح الذاتي في بداية المعارك، حيث كانت أسلحة الحوثيين تتمثل فيما تملكه القبائل في اليمن عادة، أيه كي 47، قنابل يدوية، أربي جي 7، وعقب كل حرب كان الحوثيون يحصلون على مزيد من الأسلحة المذكورة آنفاً، بالإضافة إلى أم 2 بروانينغ، وبنادق عديمة الارتداد، وإم 252، جي 03، مضادات خفيفة للطائرات، والتي عدلها المقاتلون الحوثيون لاستخدامها ضد الدبابات والمدرعات على الأرض، وعدد من أم 113، تي 55 وهي مصفحة تصفيحاً خفيفاً، والتي تم اغتنامها عقب اشتباكاتهم مع السعوديين عام 2009.³

- **المصدر الثاني:** لاشك أن طول أمد المواجهات على مدى ست جولات من الصراع من 2004 إلى يومنا هذا، أدى إلى وجود مصادر تسليح مختلفة منها ما هو قائم على سوق السلاح المحلي، والذي يتوافر بكثرة

¹ - ناصر محمد علي الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² - نفس المرجع، ص 09.

³ - أوراق سياسية، "الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، وحدة الدراسات والأبحاث، مركز الفكر للدراسات والأبحاث، 2014، ص 09.

في اليمن، أو اعتمادا على الداعم والممول الإقليمي كإيران مباشرة، كما حصل في سفينة جيهان الأولى والثانية، أو عن طريق حزب الله اللبناني وارتباطاته المختلفة في المنطقة.¹

- **المصدر الثالث:** مثل التحول الأخير فيما يتعلق بالتحالف بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح وجماعة الحوثيين، واحدة من هم مصادر التمويل للجماعة التي تم دعمها بالسلاح، وتدريب أفرادها على استخدامه من قبل ضباط الحرس الجمهوري الموالي للرئيس علي عبد الله صالح.²

وبموجب هذا التحالف تمكنت الجماعة من إسقاط اللواء 310 بقيادة العميد **حميد القشبي** بعمران، الذي يعتبر أقوى ألوية الجيش اليمني، وهو اللواء الذي أسقط بمؤامرة وتواطؤ من قبل الرئيس هادي، ووزير دفاعه أيضا **محمد ناصر أحمد**، الأمر الذي مكن جماعة الحوثي وحليفها الرئيس صالح من اقتحام اللواء في يونيو 2014 والسيطرة على كامل سلاحه الثقيل، والتي تم استخدامها في إسقاط صنعاء لاحقا في 21 سبتمبر 2014.

¹ - أوراق سياسية، "الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² - نفس المرجع، ص 09.

يمكن القول في نهاية هذا الفصل بأنه مبدئيا لا يمكن الفصل بشكل قطعي ونهائي، في الأداء الإستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلية في توازن القوى بالشرق الأوسط، فملاح هذه التوازنات لم تتضح بعد ولن تتضح على المدى القريب، ذلك نتيجة للتغيرات التي لا تزال متواصلة والأحداث التي تتميز بالديناميكية والتغيير المستمر، ولعل خير مثال على ذلك، أنه لا يمكن الجزم بأن إيران ستصبح القوة رقم واحد في الشرق الأوسط، وبأنها ستصبح حامل الميزان، نظرا للأوضاع والاضطرابات الداخلية التي تعيشها من جهة، وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، الذي توصلت إليه مع مجموعة 1+5، في ظل فترة حكم الرئيس الأمريكي الجديد ترامب.

لكن ما يمكن التأكيد عليه في هذا الفصل، أن الشرق الأوسط سيعرف تغييرا جديدا في خريطة التحالفات القائمة، وسيعرف صيغا أخرى من العلاقات، قد تكون استمرارا لسابقتها أو تغييرا كليا، كما يمكن التأكيد بأن الصراع سيكون السمة الظاهرة التي تحكم هذه العلاقات، نظرا لمواصلة الحروب الأهلية المشتعلة في الإقليم، واستمرار العمليات الإرهابية التي تقودها داعش.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

شكل الشرق الأوسط على مدى عقود مركزا استراتيجيا، ومحورا للتنافس بين القوى الكبرى لاسيما أثناء الحرب الباردة، وقد انتهت هذه الحقبة بانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينات القرن العشرين، ما أسهم بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام الدولي، وتأكيد هيمنتها العالمية في الشرق الأوسط. ومع بداية العام 2011 عرف الإقليم تحولات أخرى في توازنات القوى، كنتيجة لمجموعة من التغييرات الإقليمية، التي أثرت على مواقع وإستراتيجيات بعض القوى الدولية، بحيث تتجه هذه القوى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، إلى إعادة تموضعها في سياق التأثير والفعل العالمي في إقليم الشرق الأوسط.

يمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى توجه الولايات الأمريكية المتحدة إلى الانسحاب التدريجي أو التخفيف من حجم وجودها أو هيمنتها في هذا الإقليم في ظل فترة رئاسة باراك أوباما، وهي الإستراتيجية التي بدأت تتغير مع وصول الرئيس الجديد دونالد ترامب للحكم، كما يمكن الإشارة كذلك إلى عودة الدور الروسي في الشرق الأوسط، إذ أثرت تلك التغييرات بشكل واضح ومباشر، على التحالفات وحسابات الدول الكبرى، بفعل وجود معطيات جديدة، حيث ظهرت تحالفات إقليمية دولية جديدة، وتجددت تحالفات سابقة وانهارت تحالفات أخرى. من هنا خصص هذا الفصل للبحث في توازن القوى الدولي في الشرق الأوسط، ركزت فيه على ثلاث قوى هي: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

المبحث الأول: إعادة النظر في المقاربة الأمريكية في الشرق الأوسط

عرفت منطقة الشرق الأوسط العديد من التغيرات، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة هذه التغيرات دفعة واحدة أمام خيارين: إما أن تفرز إستراتيجية قادرة على استيعاب هذه المتغيرات، عبر تكتيكات سياسية مرحلية، وإما أن تتصلب في إستراتيجية الهيمنة، وبالتالي تستنزفها حالة الاشتباك العالمي على عدة مستويات.¹

تميل النخب الأمريكية إلى التعاطي البرجماتي مع هذه التطورات، بمعنى الميل إلى إيجاد تسوية معينة، ترتكز على قاعدة تخفيف درجة التدخل، وفق النمط الذي كان يجري به، والانتقال لنمط أكثر نضجا، يجعل كفة ميزان الربح تميل لصالح الطرف الأمريكي، ويبعده عن الخسائر التي طالما تسببت بها الاندفاعات غير الواقعية واللامحسوبة، في ظل سيادة شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإقليم.

يعتبر التصور الأقرب للوقائع الجيوإستراتيجية، وجود نمط إستراتيجي أمريكي جديد، يقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الانسحاب منه، هذه الإستراتيجية الجديدة تقوم على نقيض الإستراتيجية الأمريكية التي دامت طوال نصف قرن، ارتكزت على مبادئ معينة للحفاظ على هندسة الشرق الأوسط القديم، بأنظمتها السياسية والاجتماعية وحدوده، وضبط تفاعلاته وصراعاته، الأمر الذي كلفها أثمانا باهظة، هذه السياسة انتهت اليوم، لكن مصالح أمريكا باقية في أكثر من موضع، وهي ليست في طور التخلي عنها أو تركها للخصوم والحلفاء، يديرونها بالطريقة التي يريدون، وإنما السماح للحلفاء بتقاسم الأعباء الإستراتيجية التي تفرضها إدارة الإقليم²، وفي إطار هذه الإستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، يجري تطبيق سياسة "ترك المنطقة تتشكل من جديد"³، وهذا الأمر ليس جديدا، بل جرى التنظير له منذ بداية القرن، فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد أو الفوضى الخلاقة. هذه السياسة قائمة على تقاسم الأعباء الإستراتيجية للإقليم.

¹ - غازي دحمان، "متغيرات السياسة الدولية في شرق أوسط جديد". مجلة شؤون عربية. العدد 156، شتاء 2003، ص 18.
² - Andreas Krieg، "externalizing the burden of war: the Obama doctrine and US foreign policy in the Middle East". International affairs. N92، 2016، p97.

³ - غازي دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المطلب الأول: دوافع ومحددات إعادة النظر في المقاربة الأمريكية بالشرق الأوسط

ساهمت المتغيرات الإقليمية التي شهدتها الشرق الأوسط، في التذبذب الإستراتيجي الأمريكي بين النمطين التدخلي والانسحابي، والتحول من الانخراط المكثف في قضايا وملفات الإقليم إلى الانخراط المرن، وكان ذلك نتيجة لمجموعة من الدوافع والمحددات، يمكن التطرق إلى أبرزها فيما يلي:

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية مشاكل اقتصادية، نتيجة للأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية ضاغطة على القرار السياسي والعسكري، وهو البعد غير المعلن في تخفيف أعباء الانتشار العسكري الخارجي، كما انعكس العامل الاقتصادي أيضا على خفض مساعداتها للدول الأخرى، حيث قررت إدارة أوباما عام 2012 خفض المساعدات العسكرية الخارجية.

يمكن الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استنزفت مواردها، بسبب الحروب الطويلة والمكلفة في العراق وأفغانستان، بحيث بلغت تكاليف الحروب في الدولتين أكثر من 4.4 ترليون دولار¹، بما في ذلك الاعتمادات المباشرة للكونغرس، زيادات الميزانية المرتبطة بالحرب في قاعدة البنتاغون، رعاية قدامى المحاربين.

ومع زيادة النفقات العسكرية، وعدم رغبة الحكومة في رفع الضرائب لتغطية ذلك، لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية، إلا من خلال تحقيق وفورات خارجية، أي انبعاث سندات الدين العام من جانب الاحتياطي الفدرالي².

بالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدينة في العالم، حيث تجاوز دينها 16 ترليون دولار³، لتصبح الصين أكبر دائن لها .

¹ - William Moraes Roberto & João Arthur da Silveira, "Disengagement from the Middle East and the pivot to Asia: an assesment of changes within Us grand strategy between 2003 and 2014". **IRElect**. Vol02, 2015, p172.

² - Ibid, p172.

³ - سامح راشد، "الخروج الكبير: الانسحاب الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط". **مجلة شؤون عربية**. العدد 154، صيف 2013، ص 97.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

وقد بلغ عجزها المالي 1.1 تريليون في نفس العام¹، وفي عام 2010 كان هناك أكثر من 48 مليون عاطل عن العمل في البلاد، وأكثر من 46.2 مليون نسمة² يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما دفع إلى إعادة النظر في معايير الموازنة بين القدرة المالية والسياسية والعسكرية، وإعادة خفض النفقات العسكرية لتحقيق معادلة "أعلى عائد بأقل تكلفة"، ومن أمثلة ذلك إقامة قواعد عسكرية أقل تكلفة، لتحل محل تلك التقليدية الضخمة ذات النفقات العالية، ويطلق على تلك النوعية الجديدة "منصات الزئبق Lily pads"، وهو ما يتوافق مع الاتجاه إلى الاعتماد على قوات التدخل السريع أو القوات الخاصة، حيث تجاوز عدد أفرادها 70 ألف مقاتل³.

يمكن ملاحظة بوادر تطبيق تلك التحديثات، في وصول عناصر تلك القوات الخاصة إلى الحدود الأردنية السورية، وذلك وفقا لما تسرب من أنباء غير رسمية في شهري نوفمبر وديسمبر 2012، ويصب في الاتجاه ذاته تزايد الاعتماد على الطائرات بدون طيار، خصوصا في العمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة بين الحين والآخر في اليمن، لمواجهة العناصر والجماعات الجهادية المسلحة هناك، كما قررت الولايات المتحدة خفض الأصول العسكرية في الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال: لم تكن هناك أي حاملات للطائرات، سواء في شرق البحر الأبيض المتوسط أو الخليج منذ أكتوبر 2015، وهو ما شكل وضعاً غير مسبوق⁴.

الفرع الثاني: صعود آسيا في الإستراتيجية الأمريكية

عمل أوباما على خفض الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، نظرا لكون هذا الإقليم من أكثر الأقاليم اضطرابا في العالم، حيث أن إدارته لن تركز على الساحات الثانوية مثل الشرق الأوسط، وبدلا من ذلك سترفع أولوياتها القصوى في منطقة آسيا، كنتيجة لإعادة ترتيب الأولويات، وقد عبر أوباما عن وجهة نظره الجديدة من خلال إستراتيجية الأمن الوطني لسنة 2010، حيث قال: "لابد من إعادة التوازن للالتزامات العالمية الأمريكية، بعيدا عن انحرافات الحرب في العراق وأفغانستان، وأن تحديات القرن 21

¹-William Moraes Roberto & João Arthur da Silveira, opcit, p173.

²-Ibid, p173.

³ - سامح راشد، الخروج الكبير: الانسحاب الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 97.

⁴- Efraim Inbar, **implications of disengagement from the Middle East**. The begin: sadat center for strategic studies Mideast security and policy studies, no122, June 2016, p11.

العامل في توازن القوى بالشرق الأوسط

هي في آسيا ومنطقة المحيط الهادي، لا يشكل الشرق الأوسط بالنسبة لإدارة الأمريكية أولوية للسياسة الخارجية، ولكن المنطقة التي يجب على أمريكا الانسحاب تدريجيا منها، لاسيما الانسحاب العسكري.¹ ليؤكد هذا التوجه مرة أخرى في خطابه أمام البرلمان الأسترالي في نوفمبر 2011، حيث قال: "باعتبارها أمة محيط هادي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تلعب دورا أكبر على المدى الطويل، في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها"²، ففي السنوات الأخيرة أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها اعتماد سياسية "التمحور Privodino" نحو شرق آسيا، وانعكست هذه السياسة على تعاملاتها العسكرية والاقتصادية والتجارية والمبادرات الدبلوماسية.

أعلن كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أن التركيز سيكون على تحديات القرن 21، وتحديد آسيا والمحيط الهادي، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي "ليون بانيتا Léon Panetta" أنه بحلول نهاية العقد الحالي، فإن الجزء الأكبر من القوة البحرية الأمريكية، سوف تتمركز في المحيط الهادي، لغرض تحقيق التوازن مع القوة المتنامية للصين، كما تناولت أيضا وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون Hillary Clinton، الحاجة الأمريكية لاستثمار الجهود السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإستراتيجية في جنوب شرق آسيا، مشيرة إلى أن العقد المقبل سيكون عقدا آسيويا.³

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة توزيع القوات وتعزيز القدرات، كما سعت لإقامة الروابط القديمة، وخلق شراكات جديدة وطمأننت أصدقاءها وحلفاءها، أنه لن يتم التخلي عنها لتنامي القوة الصينية، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تسلم مكانتها ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، التي تعتبر تقليديا الفناء الخلفي لها، وأنها لن تسمح للصين بتحويل المنطقة لنفوذها.

الفرع الثالث: إنتاج النفط والغاز الصخري

بدأت خريطة الطاقة العالمية في التغيير، خاصة بسبب الطفرة في إنتاج النفط والغاز الصخري (غاز الشيست) في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، ومن المرجح أن إحداث

¹ -Willam Moraes Roberto & João Arthur da Silveira, opcit, p173.

² - Yoel Guzansky, «the end of the American era in the Middle East », **strategic assessment**, volume 15, N04, January 2013, p25.

³ -Ibid, p 26.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

تخفيض في الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وبالتالي اعتماد أقل مما كانت عليه في الماضي على الدول المنتجة للنفط، حيث ارتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأربعة الماضية بنسبة 25%¹، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تتجاوز روسيا والمملكة العربية السعودية، وتصبح أكبر منتج للنفط في العالم.

كما أصدرت الوكالة تقريراً جاء فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية، ستصبح عام 2015 الدولة الأولى في العالم إنتاجاً للغاز الصخري، المتواجد بكميات هائلة في باطن الأرض الأمريكية²، إذ أصبح هذا الغاز يمثل حوالي ربع إنتاج أمريكا من الغاز الطبيعي الحالي، عن طريق عشرات الآلاف من الآبار، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة 1% سنة 2000³، وتسير الولايات المتحدة الأمريكية اليوم على مسلك، من المتوقع أن يقودها إلى اكتفاء ذاتي في أمن الطاقة في غضون العام 2030.

لكن فكرة الاستقلال التام للولايات المتحدة الأمريكية عن نفط الشرق الأوسط هي بعيدة عن الواقع، فبينما تنتج الولايات المتحدة الأمريكية اليوم 60%⁴ من استهلاكها من النفط، فإنها ستظل تعتمد على الاقتصاد العالمي، والذي من شأنه أن يتعرض للأذى ويلحق الضرر بأمريكا، إن لم تستمر مصادر النفط في الشرق الأوسط في تلبية مطالب دول مثل كوريا الجنوبية، اليابان، والهند والصين، لذلك حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية، لا تعتمد على الطاقة من الخليج للاستهلاك المحلي، إلا أنها ستبقى تعتمد عليه لاستقرار سوق الطاقة العالمي، وسوف تحتاج لمواصلة الحفاظ على حرية الوصول لنفط الخليج. والشكل التالي يوضح انخفاض الاعتماد الأمريكي على استيراد النفط، ونسبة حاجاته للنفط خلال السنوات الممتدة من عام 2005 وإلى غاية عام 2013.

¹ - Yoel Guzansky, opcit, p31.

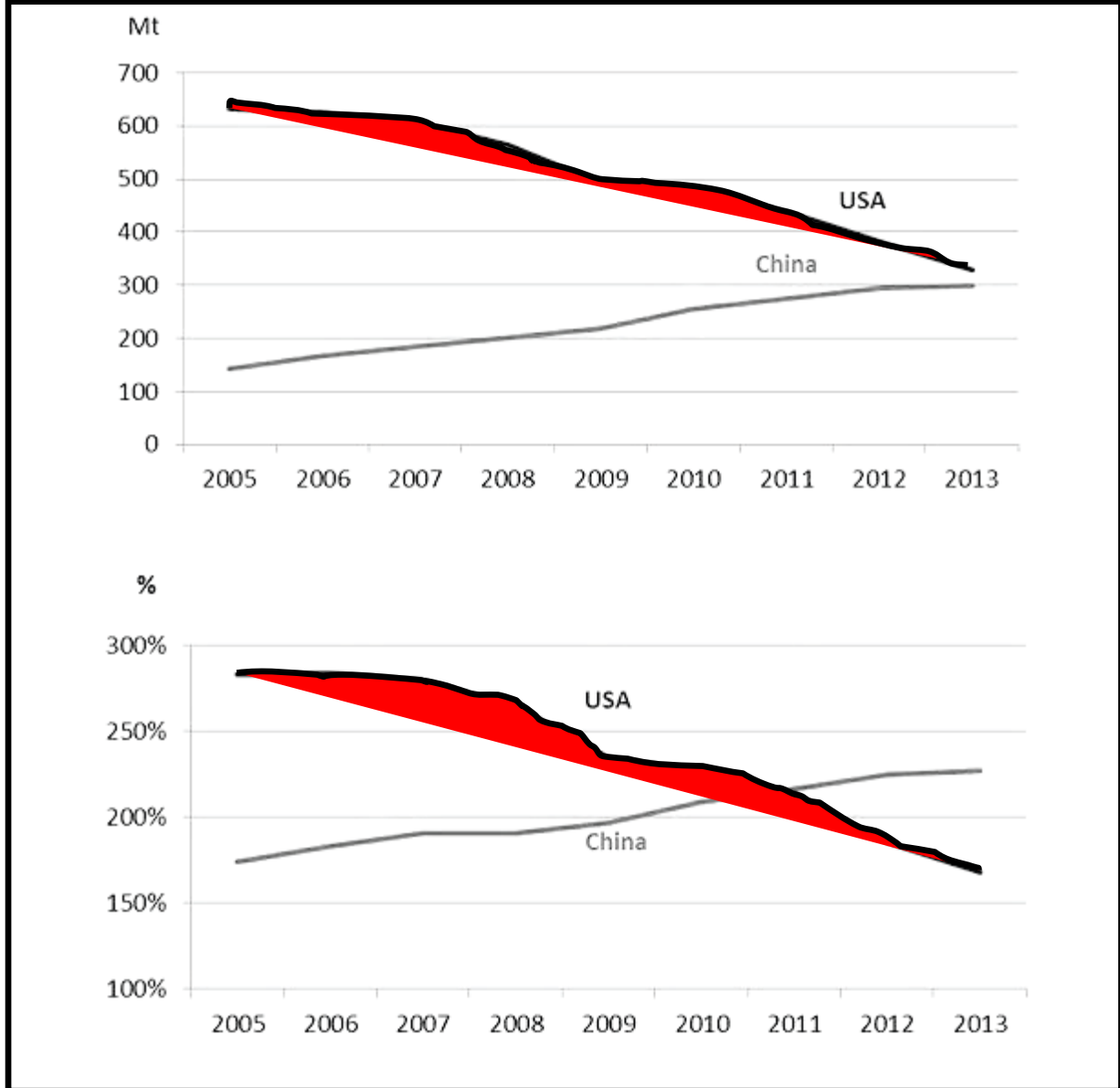
² - ماجد كيالي، "التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة". مجلة شؤون عربية، العدد 156، شتاء 2013، ص 128.

³ - كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، صيف 2015، ص ص 28-30.

⁴ - Yoel Guzansky, opcit, p31.

مخطط رقم 06: يوضح حجم الاستيراد الأمريكي ونسبة الاعتماد على النفط في الشرق الأوسط

بين 2005-2013



المصدر: كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد

47، صيف 2015، ص 29.

يؤكد هذا المخطط انخفاض حجم الاستيراد الأمريكي للنفط، حيث بلغ عام 2005 حوالي 620، لينخفض إلى حوالي 300 عام 2013، نسبة الاعتماد الأمريكي على النفط هي الأخرى

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

انخفضت، مقارنة بعام 2005 أين بلغت هذه النسبة حوالي 280%، تراجعت عام 2013 إلى حوالي 170%.

الفرع الرابع: تزايد العداء للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها من شعوب دول الإقليم

اهتزت صورة أمريكا بوصفها نموذجاً للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، التي لطالما عملت وأنفقت الولايات المتحدة على تسويقها، فلم تمض سنوات من عصر هيمنتها التي أخذت تتساقط، انطلاقاً من سياساتها المتطرفة في الشرق الأوسط، سواء بفرضها حصاراً على العراق، راح ضحيته مئات الآلاف من المواطنين العراقيين، أم بفرضها سياسات وتساويات بين العرب وإسرائيل، تحرم الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.¹

لقد أكد الطرح السابق، النتائج التي توصلت إليها دوائر التخطيط الإستراتيجي الأمريكي، وذلك بمراجعتها لتطورات السلوك غير الرسمي في الدول العربية، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الألفية الجديدة، إلى حقيقة وجود عداء متنامي لأمريكا لدى شعوب المنطقة، فهناك بعض التحليلات تذهب إلى أن موجة التغيير الداخلية، التي سادت عدداً من الدول العربية بدءاً من عام 2011، هي إعلان بانتهاء ما يمكن اعتباره صلاحية نظم الحكم التقليدية في تلك الدول، وهذا من زاوية عدم قدرة تلك النظم على تحقيق حد أدنى من الاستقرار السياسي الآمن، والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، بما يحد من موجة التطرف الفكري بشكل عام، خصوصاً ذلك الذي يتعامل مع العالم الغربي والأمريكي على وجه التحديد كعدو، بل سبب أساسي في تردي الأوضاع الداخلية في تلك الدول.²

بالتالي فإن ترحيب أمريكا بهذه التغييرات، هو في حقيقته تغير جوهري في تعاطيها مع شعوب المنطقة، بهدف تخفيف مشاعر العداء تجاهها، والاطمئنان لاحقاً إلى أن النظم الجديدة المقبولة

¹ - فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير وثلاث القوة في الشرق الأوسط". مجلة المستقبل العربي. العدد 389، يوليو 2011، ص 97.

² - سامح راشد، "الخروج الكبير: الانسحاب الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

شعبيا، ستكون قادرة على كبح جماح أي توجهات أو تحركات مناوئة للولايات المتحدة، فضلا عن تخفيف منابع التطرف الفكري أو السلوكي، بدرجة أعلى مما كانت تقوم به النظم السابقة.¹

المطلب الثاني: التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط (بين أوباما وترامب)

عملت إدارة أوباما على تنفيذ خطة إعادة توجيه الدور الأمريكي بالشرق الأوسط، على 03 مراحل: الأولى خلال الولاية الأولى من عام 2008 إلى غاية 2012، والثانية خلال الولاية الثانية عام 2012 وإلى غاية نهاية 2016، والمرحلة من 2017 إلى 2018 وهي مرحلة الرئيس الجديد ترامب، ويكشف التعامل الأمريكي مع المنطقة خلال المرحلتين عن ملامح واتجاهات عامة لهذا التغيير، وسنحاول في هذا المطلب توضيح هذه المؤشرات:

الفرع الأول: مؤشرات المرحلة الأولى 2008-2012

بدء الرئيس أوباما ولايته الأولى، بمحاولات لتخفيف الهوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبرز هذا الاتجاه في خطابه التاريخي في جامعة القاهرة عام 2009، وحملة العلاقات العامة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية للتواصل مع شعوب الإقليم، ناهيك عن الخطوات التي تم تنفيذها على مسار إنهاء التورط الأمريكي في العراق وأفغانستان.

في جانفي 2011، عندما تشكلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، قرر الرئيس أوباما بموافقة مستشاريه إبقاء القوات في العراق، وقد كانت إدارة أوباما على استعداد لتغيير بنود "اتفاقية وضع القوات" التي وقعت في 2008 إلى الاتفاقية الجديدة، طالما صادق البرلمان العراقي على الاتفاقية الأخيرة كما فعل مع الاتفاقية الأولية، لكن برفض كتلة التيار الصدري وجود أي قوات أمريكية، انتهت المفاوضات واكتملت عملية انسحاب القوات.²

¹ - سامح راشد، "الخروج الكبير: الانسحاب الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² - James F. Jeffrey, behind the U.S withdrawal from Iraq, the Washington institute improving the quality of U.S Middle East policy.on: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq> at 09:47-16/01/2018

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

ليظهر أشد أشكال فك الارتباط بالشرق الأوسط، عندما وفي الرئيس أوباما بوعدته بإنهاء الحرب العراقية، ورضخ لرفض البرلمان العراقي السماح بوجود أي قوات أمريكية في العراق بعد انتهاء عام 2011، وكان الوجود العسكري الأمريكي في العراق في أوج الحرب، قد بلغ حوالي 170 ألف جندي¹ أو نحو ذلك، ليصبح فيما بعد عدد هؤلاء الجنود صفراً، ليعلن الرئيس أوباما في الفترة التي تلتها سحب القوات الإضافية، التي كان قد أرسلها في إطار التصعيد عام 2011، وقال أن العمليات القتالية الرئيسية في أفغانستان ستنتهي، وأن جنود ومشاة البحرية الأمريكية الباقين في أفغانستان، والذين بلغ عددهم عشرات الآلاف، ليسوا إلا سندا لحفائهم في الجيش الوطني الأفغاني، فضلاً عن خطط الإدارة الأمريكية بإغلاق منتجع غوانتانامو، والتي لم تكتمل حتى الآن.²

يضاف إلى ما سبق، تبني الولايات المتحدة الأمريكية، أساليب وأدوات غير الانخراط العسكري المباشر في مواجهة الإرهاب في المنطقة، والاعتماد بشكل أساسي على حروب الطائرات بدون طيار، وتكثيف التعامل الإستخباراتي والأمني مع دول المنطقة.

الفرع الثاني: مؤشرات المرحلة الثانية 2012-أواخر 2016

ارتبطت هذه المرحلة، بسعي إدارة أوباما التكيف الهيكلي مع تغيرات البيئة الإستراتيجية الإقليمية في الشرق الأوسط، نتيجة الانتفاضات العربية وانهيار الدولة الوطنية في عدد من بلدان المنطقة، وصعود حركات الإرهاب العابرة للحدود، ومن ثم أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة تعاملاتها مع أزمت وقضايا الإقليم متمثلة أساساً في النفط وأمن الخليج وأمن إسرائيل وعملية السلام بالإضافة الى ظاهرة الإرهاب وتهديد المصالح الأمريكية³، في إطار رؤية كلية ترتبط بتجنب التورط في حروب جديدة، والعمل

¹ - جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، ط. 01، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 09.

² - ماجد كيالي، "تعثر السياسة الأمريكية نتيجة التطورات الأخيرة في المنطقة". مجلة شؤون عربية، العدد 159، خريف 2014، ص 97.

³ - عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سورية-لبنان نموذجاً)، ط. 01، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 97.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

على دفع دول المنطقة للتعامل مع أزماتها بشكل مباشر، وتقليل الاعتماد على الدور الأمريكي، بالإضافة إلى تبني إستراتيجية تعامل مختلفة مع إيران، ومن مؤشرات إعادة هيكلة الدور في هذه المرحلة:¹

أولاً- إدارة أزمات المنطقة (الأزمة الليبية والسورية):

كان من أبرز سمات الموقف الأمريكي من الأزميتين السورية والليبية، تأكيده على عدم التدخل العسكري، وإدارة تلك الأزميتين سريعاً التغيير، من دون الاضطرار إلى إرسال قوات جديدة على المدى الطويل، ففي حوار أجراه الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الصحفي المعروف توماس فريدمان Thomas Friedman (جريدة نيويورك تايمز) يوم 14 أوت 2014، أوضح فيه بأنه: "لن يدفع بأمريكا نحو تدخل أوسع نطاق في أماكن مثل الشرق الأوسط"،² وهناك أسباب عديدة وراء تأكيده على عدم التدخل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تراجع شعبية الرئيس أوباما لأقل من 35%، ورفض غالبية الشعب الأمريكي تورط بلاده عسكرياً في الخارج، فقد جاء في الاستطلاع الذي أجرته جامعة وينيباك عبر الهاتف بين 22-28 مارس الماضي، شمل 2069 شخصاً مسجلين على اللوائح الانتخابية، أن 47% من الناخبين يعارضون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا عسكرياً، في مقابل 41% يؤيدونه، لكن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزميتين اختلف، وهو ما سنحاول توضيحه.³

1- الأزمة الليبية:

تعتبر الأزمة الليبية النموذج الأول، في تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل المنفرد في قضايا الإقليم، حيث لم يتجاوز التدخل الأمريكي في التعامل مع الوضع الليبي إسقاط نظام القذافي، الحدود الدنيا للانخراط في شؤون الإقليم، فالولايات المتحدة الأمريكية تركت المهمة لحلف الناتو والحلفاء الأوروبيين، واكتفت بإدارة العملية من الخلف، ورغم نجاحها مع القوى الأوروبية في إسقاط نظام القذافي، لكن الأوضاع في ليبيا ساهمت في مزيد من عدم الاستقرار، الأمر الذي دفع الإدارة مع حلفائها الأوروبيين لتبني عملية دبلوماسية وسياسية، لدفع الفرقاء الليبيين للتفاوض، نحو إيجاد سلطة مركزية

¹ - ماجد كيالي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² - نفس المرجع، ص 97-98.

³ - بشير عبد الفتاح، "أمريكا والربيع العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد 146، صيف 2011، ص 59.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

للدولة، بغض النظر عن مواقف القوى الإقليمية، التي تفضل التعامل مع بعض الفصائل دون غيرها.¹ كما قام باراك أوباما بتمديد حالة الطوارئ في ليبيا قبل أن يغادر منصبه في جانفي 2017.²

واستمرارا لهذا التراجع، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عدم تصدر المشهد، فيما يتعلق بعملية إعادة الإعمار في ليبيا، مثلما فعلت في الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، التي مهدت لسقوط العقيد الليبي معمر القذافي، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإفراج عن مليار ونصف مليار دولار من الأموال الليبية المجمدة في البنوك الأمريكية، دون تقديم مساعدات مالية أخرى، في ظل رفض الرأي العام الأمريكي لمبدأ تمويل عمليات إعادة البناء في الشرق الأوسط.³

2- الأزمة السورية:

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأزمة السورية، لا تشكل تهديدا لمصالحها الإستراتيجية، لذلك تحولت طبيعة الدور الأمريكي وأهدافه مع طول أمد الأزمة، فطوال العامين الأولين (2011-2012)، لم يتغير الموقف الأمريكي المتحفظ على التدخل العسكري بمختلف أشكاله، واستمر التصعيد النسبي المتذبذب ممثلا في العقوبات، ومحاولة استصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة النظام، وتحميله مسؤولية العنف الدائر في سوريا.

لكن التطور الحقيقي كان في تخلي الولايات المتحدة عن دورها، وفي كلمة ألقاها الرئيس الأمريكي أوباما في مؤسسة هيريتيج Heritage Foundation: "ليس لأمریکا طرف تدعمه في الحرب الأهلية السورية"⁴، وزيادة اعتمادها على المواقف الإقليمية خصوصا الجامعة العربية، في إدارة الأزمة وممارسة ضغوط حقيقة على سوريا، سواء من خلال تحركات الأمين العام، لبحث الرئيس السوري على تغيير مواقفه، أو من خلال بعثة المراقبين العرب، ثم لاحقا من خلال إخلاء مقعد سوريا في الجامعة العربية.⁵

¹ - بشير عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - Christopher M. Blanchard, *Libya: transition and U.S policy*. congressional research service, January 8, 2018, p11.

³ - عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية. ط. 01، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص 202.

⁴ - مصطفى عبد العزيز مرسي، "عقيدة أوباما ونزع القناع عن توجهات السياسة الأمريكية". *مجلة شؤون عربية*، العدد 2014، 168، ص 16.

⁵ - سامح راشد، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية". *مجلة شؤون عربية*، العدد 156، شتاء 2013، ص 65.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

كان واضحا على السلوك الأمريكي تجاه الأزمة السورية طوال السنوات الثلاثة الماضية، أن سقف السياسة الأمريكية هو التصعيد السياسي، دون تحريك فعلي خشية خط الأوراق والانزلاق في مواجهة أخرى، بينما دروس وتجارب العراق وأفغانستان ومؤخرا الحرب ضد القذافي، لا تزال ماثلة أمام صانع القرار الأمريكي، فضلا على أن الوضع السوري أكثر تعقيدا وخطورة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اضطرت خلال العام الثاني للأزمة، لتقديم الدعم المباشر للمعارضة، وأسهمت في تعبئة جهود الدول الحليفة لدعم المعارضة سواء ماليا أو عسكريا، إلا أن هذا التطور جاء لمنع انكسار المعارضة بشكل نهائي، ومواجهة الدعم الإيراني السوري المتزايد لنظام الأسد.¹

تجسدت ملامح تلك الإستراتيجية بوضوح في العام الثالث للأزمة 2013، حيث انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من محاصرة النظام السوري، إلى الضغط على المعارضة لقبول الحوار مع النظام في إطار دولي، متمثل في مؤتمر " جنيف 02" بعد "جنيف 01" الذي عقد في نهاية عام 2012 بين أطراف دولية، وتم التوصل خلاله لصيغة سياسية لتشكيل حكومة واسعة الصلاحيات، وإحداث تحول ديمقراطي تدريجي، لكن تمسك الطرفين بأقصى المطالب حال دون نفاذ الاتفاق، وفي مؤتمر جنيف 02 تم الضغط على المعارضة للتخلي عن شروطها المسبقة، ممثلة أساسا في تنحي الأسد، الأمر الذي أدى إلى مرونة النظام، وتخليه عن الأسلحة الكيميائية.²

ثانيا/ - الحرب على الإرهاب:

إن صعود الدولة الإسلامية إلى بداية عهد جهادي جديد، حيث أعلن هذا التنظيم هدفا طويل الأجل يتمثل في إقامة دولة إسلامية تستند إلى التفسير المتطرف للتشريع.³ ما أدى إلى تصاعد تهديد هذا التنظيم (داعش) للمصالح الأمريكية، لقيادة هذه الأخيرة تحالف دولي لمحاربة داعش، إلا أنها فضلت عدم اللجوء لخيار الحرب الشاملة كما حدث في العراق، وتبنت العمل الجماعي عبر ائتلاف دولي، ففي قمة حلف شمال الأطلسي في ويلز خلابيومي 4-5 سبتمبر عام 2014، بدأت الإدارة بكشف النقاب عن إستراتيجية شاملة لهزم تنظيم الدولة الإسلامية، كما عبر عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكبار

¹ - سامح راشد، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - نفس المرجع، ص 67.

³ - Lina Khatib, **The Islamic States Strategy Lasting And Expanding**. Carnegie Middle East center, June 2015, p03.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المسؤولين الأمريكيين، تقوم هذه الإستراتيجية على مزيج من العمل العسكري ودعم القوات الشريكة في العراق وسوريا، والدبلوماسية وتبادل المعلومات الإستخباراتية والإجراءات المالية، في محاولة لتقليص تدريجي للفضاء الجغرافي والسياسي، والموارد المالية المتاحة للدولة الإسلامية.¹

إستراتيجية تعتمد على مشاركة ائتلاف واسع من البلدان، وتوفير كل مزاياه لهذا الجهد، وهناك عشرة بلدان (عناصر الائتلاف الأساسية)، أعلنت خلال قمة حلف شمال الأطلسي عن دعمها لهذه الإستراتيجية، وتتألف من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، استراليا، كندا، ألمانيا، تركيا، إيطاليا وبولندا والدنمارك.² تعتمد هذه الإستراتيجية بشكل كبير على التعاون بين هذه الدول، لنزع الشرعية عن الدولة الإسلامية وقطع مواردها المالية، وتوفير المعلومات الإستخباراتية حول أنماط التوظيف والقادة، وتقوم المهمة الأساسية لهذا التحالف الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب مواقع الدولة، وتقديم المشورة مباشرة لقوى الأمن الداخلي³، وتوفير المعدات العسكرية، والتدريب لقوى الأمن الداخلي، وتوسيع تدريب وتجهيز المتمردين السوريين المعتدلين للقتال، ليس فقط ضد الدولة الإسلامية، ولكن أيضا ضد نظام الأسد، وفي هذا الصدد طالبت إدارة باراك أوباما الحصول على الأموال لبدء التدريب العلني، حيث صرح أوباما في 13 جوان 2014: "إن الحكومة العراقية تحتاج إلى دعم إضافي لكسر زخم الجماعات المتطرف، وتعزيز قدرات قوات الأمن العراقي"⁴، وتصرفت بعض لجان الكونغرس بالموافقة مبدئياً على تمويل والترخيص لمثل هذه المهمة، كما وفرت بعض أعضاء الائتلاف دعم عسكري غير مباشر، مثل عمليات النقل الجوي، فضلاً عن المساعدات الإنسانية للمجتمعات التي تؤوي النازحين الفارين من هجمات الدولة الإسلامية، كما تعاونت إيران بشكل عام مع سياسة التحالف في العراق دون سوريا.

تبنى هذا التحالف ومن أجل مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، جملة من الخيارات

لمعالجة الوضع الراهن وهي كالتالي:

¹ - سامح راشد، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية"، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - Kenneth Katzman and other, **the islamic state, crisis and U.S policy**. congressional research service, september 10, 2014, 07

³ - عبد الجبار الجبوري، العراق في مواجهة ما بعد داعش، نقلا عن موقع:

<https://kitabat.com/2017/07/24/> يوم 04-06-2018 على الساعة 14:49.

⁴ - Kenneth Katzman and other, opcit, p08

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- تقديم المشورة والتدريب، وجمع المعلومات الاستخباراتية: ففي بيان 19 جوان 2014 أعلن الرئيس باراك أوباما، أنه قد أذن بإرسال ما يصل إلى 300 فرد من الجيش الأمريكي للعمل كمستشارين، وتقييم قوى الأمن الداخلي، وجمع المعلومات الاستخباراتية حول الدولة الإسلامية، كما تم إرسال 820 جندياً إضافياً للمساعدة في تأمين السفارة الأمريكية.¹
 - الضربات الجوية: ففي 07 أوت 2014 أعلن الرئيس الأمريكي بدا الغارات الجوية، التي تستهدف مواقع الدولة الإسلامية.
 - إنزال مساعدات إنسانية حيوية: في أوائل شهر أوت 2014 على المحاصرين في جبل سنجانر، بعد طلب المساعدة من الحكومة العراقية.
- ومع بداية شهر سبتمبر 2014، التقت عشر دول متوسطة بتمثلي الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في مكافحة داعش، وبعد أيام قليلة استضافت فرنسا في باريس ممثلي عن أكثر من عشرين (20) دولة، بما في ذلك الدول الشرق الأوسطية لبحث السلام والأمن في العراق، وأكد البيان المشترك للمؤتمر، التزام المشاركين بدعم الحكومة العراقية الجديدة في حربها ضد تنظيم داعش بأي وسيلة، بما في ذلك المساعدات الهيكلية العسكرية، مساندة الهجمات الجوية للولايات المتحدة ضد داعش في العراق، كما أعلنت فرنسا في 19 سبتمبر 2014 القيام بضربات في العراق، ما شكل بداية الحملة العسكرية الدولية ضد الجماعة، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية بإطلاق الضربات الجوية ضد داعش في سوريا.²

ثالثاً/-الاتفاق النووي الإيراني:

يمثل هذا الاتفاق خطوة متقدمة من عملية إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث يمثل جزءاً من إستراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع إيران، والتي تركز على التعامل مع قضية البرنامج النووي الإيراني، والتحرك نحو منعها من امتلاك السلاح النووي، ووضع قيود رقابة صارمة على البرنامج الإيراني، وكذلك إيجاد آلية تتيح للمجتمع الدولي، ووكالة الطاقة الذرية متابعة البرنامج بشكل مستمر، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية نسبياً في تنفيذ هذا المحور، من خلال الاتفاق النووي، في

¹ - Kenneth Katzman and other ,opcit ,p09.

² -Carman Cristina cirilig, **the international coalition to counter ISIL/Da'esh(the islamic state)** .briefing , European parliamentary research service, March17 ,2015,p06.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

ظل افتراض التزام إيران الكامل بالاتفاق، وعدم قيامها بأي اختراقات، أما الحركة الثانية في الإستراتيجية فتمثل في التحرك نحو دمج إيران إقليمياً.¹

يوضح توقيع الاتفاق النووي بين الطرفين، الانغماس الأمريكي بشكل مباشر في المفاوضات النووية، وهو ما يفسر ويرجح انحسار الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، حيث مهد الاتفاق النووي بين الطرفين لانفراج الأزمة في العلاقات بين إيران وأمريكا، فلو كانت هذه الأخيرة غير حريصة على تخفيف التزاماتها ومساهماتها المباشرة في إدارة المنطقة، لاتخذت مواقف أكثر تشدداً اتجاه النووي الإيراني، حتى لو كان ذلك يعني خوض عملية تصعيديه ضد إيران.²

لقد أدركت الإدارة الأمريكية أنه من أجل إعادة هيكلة دورها في الشرق الأوسط، لابد من المساعدة الإيرانية، حيث صرح كينزر Kenzer: "أن أي هدف من الأهداف الرئيسية الأمريكية في الشرق الأوسط: تهدئة العراق، تحقيق الاستقرار في لبنان، إنهاء الصراع الإسرائيلي العربي، إضعاف الأصولية الإسلامية، سحق القاعدة، الحد من خطر الحروب المستقبلية،... لا يمكن أن تتحقق دون تعاون إيران... إيران المعزولة مفسدة، وإيران الهادئة، تساعد على توفير الأمن، وتعتبر محركاً للتنمية الاقتصادية"³، وهو دلالة صريحة على استعانة أمريكا بإيران، من أجل تقاسم تكاليف تحقيق الاستقرار بالشرق الأوسط، وخير مثال على ذلك تصريح الإدارة الأمريكية بأن إيران هي شريك شرعي في الحرب ضد داعش، بما أن الطرفين يريان في الجماعات السنية المتطرفة تهديداً.

في الواقع يمكن أجمال أهم الدوافع والتوقعات، التي دفعت الرئيس الأمريكي السابق لعقد هذا الاتفاق، في الآتي:⁴

- إعادة إنتاج مفهوم جديد للاحتواء، باعتبار أن الرفع التدريجي للعقوبات سوف يحفز إيران للاندماج في الاقتصاد الدولي، وبمعنى آخر تشغيل إيران ضمن خطوط إنتاج غربية احتوائية بأدوات ناعمة.

¹- Carman Cristina cirlig, opcit ,p06.

² - سامح راشد، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية"، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ -Willam Moraes Roberto & João Arthur da Silvareis, opcit, p173.

⁴ - مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- رفع العقوبات عن إيران سيحولها لشريك هام، وستسعى الشركات الأمريكية والغربية للاستفادة من الكتلة المالية الكبرى لإيران، والتي تقدرها بعض المصادر بحوالي 100 مليار دولار أمريكي.¹
- حاجة أمريكا للدور الإيراني في أفغانستان وباكستان وأوسط آسيا، وهي حاجة كذلك لمواجهة التطرف الديني.

ولكن مع وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، أعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني، ووقع اليوم مذكرة رئاسية لبدء فرض عقوبات على النظام الإيراني، وستكون العقوبات الاقتصادية في أعلى درجاتها، وقال ترامب إن النظام الإيراني مول "منظومة إرهاب أهدر فيها ثروات شعبه"، مشيراً إلى أن الاتفاق النووي سمح لطهران بالاستمرار في تخصيب اليورانيوم، وبالوصول لحافة امتلاك سلاح نووي.²

الفرع الثالث: مؤشرات المرحلة الثالثة 2017-2018

يبدو أن الرئيس الأمريكي الجديد ترامب، يتبع سياسة وخطى إدارة بوش الابن، حيث جعل الأولوية العسكرية محور عقيدته، إذ قام بخفض ميزانية الخارجية بنسبة 25%، وزاد في ميزانية الدفاع في مقابل ذلك بنسبة 10%، كما توالى الضربات العسكرية بقرارات منفردة من الرئيس - لم يستشر الكونغرس الأمريكي ول تطرح على مجلس الأمن - ومن أهم مؤشرات تحول الإستراتيجية الأمريكية في ظل الرئيس ترامب، والعودة إلى التدخل في شؤون الأوساط، نجد:³

- ضرب اليمن: لقد بادرت الإدارة الجديدة بالتصعيد العسكري في اليمن، لضرب تنظيم الدولة الإسلامية، وتؤكد جميع الشواهد أن الضربات العسكرية لم تحقق أي نجاح ملموس في الحرب ضد

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - ترامب يعلن الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، نقلاً عن:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2018/5/8> /ترامب يعلن-الانسحاب من-الاتفاق-النووي-

الإيراني يوم 2018/06/05 على الساعة 17:43.

³ - ماجدة شاهين، "الرئيس ترامب وسياسات التدخل العسكري في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربية، العدد 170، صيف

2017، ص 107-108.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

داعش، ويبدو أن هذه الضربات كانت بغرض توجيه رسالة لإيران، مفادها أن الولايات المتحدة

الأمريكية تقف وراء السعودية، وتدعم الخيار العسكري السعودي.¹

- **قصف سوريا:** قامت الإدارة الأمريكية الجديدة، بقصف قاعدة الشعيرات الجوية بسوريا ب59

صاروخا من طراز توماهوك، بزعم أن نظام الأسد قد قام باستخدام الأسلحة الكيميائية في حربه

ضد الإرهاب. مما تسبب في قتل الأطفال والمدنيين، وأدان الرئيس ترامب بشدة هذا النظام.²

- **إعلان القدس عاصمة إسرائيل:** اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يوم الأربعاء 6 ديسمبر

2017، بمدينة القدس عاصمة إسرائيل، وأعلن عن خطط لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى

المدينة، وقد تحكّم في هذا القرار مجموعة من العوامل أبرزها:³

1. الوضع العربي والإقليمي الراهن، الذي يعاني من تمزق وحروب أهلية وانهيار في الدول

الوطنية، وقد طال الانقسام مجلس التعاون الخليجي، الذي حافظ لفترة طويلة على وضع سياسي واقتصادي

مستقر نسبياً، وخاصة بعد حصار قطر. وفي ظل هذه الأوضاع، عمل ترامب وإدارته على امتصاص

غضب حلفائه الرئيسيين من الأنظمة العربية، وخاصة مصر والسعودية، اللذان يحتاجان للدعم الأمريكي

في ظل التوترات الداخلية، فبينما يحتاج ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الدعم الأمريكي لاحتواء

معارضيه الداخليين، وتنصيب زعامته في المملكة، يرغب السيسي في تجديد شرعيته، وزعامته العام القادم

عن طريق الفوز بولاية انتخابات ثانية.⁴

2. تمتد الاضطرابات كذلك إلى القوى الإقليمية ذات الوزن، وبالتحديد تركيا وإيران، مما يقلص

خياراتها في التصدي لقرار ترامب، حيث تشتبك إيران بالحرب الأهلية السورية إلى جانب قوات

الأسد، وتعاني من وضع تفاوضي هش، فيما يتعلق باتفاقية برنامجها النووي مع الإدارة الأمريكية التي يهدد

1 - ماجدة شاهين، مرجع سبق ذكره، ص108.

2 - نفس المرجع، ص108.

3 - تقدير موقف، خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته. مركز الجزيرة

للدراسات، 11 ديسمبر 2017، ص03.

4 - نفس المرجع، ص03.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

ترامب بإغائها، وهو ما تدعمه فيه السعودية والإمارات، أما تركيا فهي الأخرى تعاني من العديد من المتاعب الداخلية، أهمها تطلعات الأكراد لإنشاء دولة مستقلة على حدودها الجنوبية.¹

المطلب الثالث: إعادة النظر في الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط

تأثرت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بالتحولات الجيوسياسية الأخيرة، والتي حملت معها معطيات جديدة، وبدأت الولايات المتحدة في ظل هذه المعطيات أكثر تأزماً وفي حالة ارتباك قصوى، إذ كشفت عن عدم قدرتها على استيعاب تلك المتغيرات، في ظل تعقيدات الأوضاع في الإقليم، الأمر الذي انعكس على تحالفاتها بدوله، بحيث أثرت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على علاقاتها التقليدية، وطرحت تحالفاتها السابقة لإعادة النظر والتشكيل، وظهور بوادر لتحالفات جديدة، مع دول كانت تنظر لها في السابق على أنها دول معادية أخلت باستقرار الشرق الأوسط، لذلك في هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على أهم التغيرات التي شهدتها خارطة التحالفات الأمريكية.

الفرع الأول: العلاقات الأمريكية-الخليجية (السعودي)

تتميز المرحلة الحالية في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج ممثلة بالأساس في المملكة العربية السعودية بأمرين:²

- الأول: كون المملكة العربية السعودية هي خط الدفاع الأول عن أمنها (وليس الولايات المتحدة الأمريكية)، وتعتبر عاصفة الحزم أهم مثال على هذا التحول.
- الثاني: انتقال التعاون بين أمريكا والسعودية من تعاون طويل المدى إلى تعاون قصير المدى، ينعصر في عمليات آنية لتبادل المنافع. فتتحالف "النفط مقابل الأمن OIL FOR SECURITY" الذي جرى التوصل إليه خلال الاجتماع الشهير، الذي جمع مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، على ظهر

¹ - تقدير موقف، خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته، مرجع سبق ذكره، ص 03.

² - منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-الأمريكية بين قمتي 1945-2015. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 10 سبتمبر 2015، ص 03.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

البارجة الأمريكية USS.QUINCY في البحر الأبيض المتوسط عام 1945، تحول إلى مستوى إستراتيجي جديد هو " صفقة واحدة لفترة واحدة "A TIMEONE DEAL AT"، فمن ناحية ستحمل أي صفقة بين البلدين تاريخ صلاحية قصير المدى SHORT TERM EXPIRATION DATE، ومن ناحية أخرى فإنه بعد انتهاء صلاحية الصفقة ستتجدد عملية التفاوض على صفقة أخرى، بتاريخ صلاحية ولمدة قصير.¹

شهدت العلاقات الأمريكية-السعودية على امتداد العقود الماضية، حالات تقارب وتباعد وفق رؤية الطرفين لمصالحهما القومية، واعتمادا على الظروف السائدة في البيئتين الدولية والإقليمية، فمع بداية الانتفاضات العربية زادت حدة التوتر بين الطرفين، حيث كانت السعودية تقود معسكر مقاومة التغيير، متعارضة بذلك مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التي جاءت مساندة لتلك الانتفاضات، وعليه نظرت السعودية بشك للموقف الأمريكي، ففي الوقت الذي رفضت فيه دعم التدخل السعودي-الخليجي في البحرين مطلع عام 2011 لقمع الانتفاضة الشيعية، قامت إدارة أوباما بالتخلي عن واحد من أوثق حلفائها في الإقليم وهو الرئيس المصري السابق حسني مبارك.²

اعتبرت المملكة العربية السعودية، مطالبة إدارة أوباما الرئيس مبارك بالتخلي عن الحكم، مؤشرا سلبيا على سلوك الولايات المتحدة الأمريكية إزاء حلفائها في أوقات الأزمات، وقد شكل ما عدته السعودية دعما أمريكيا لوصول الإسلاميين للسلطة، مظهرها آخر من مظاهر الخلاف بينهما، وبلغ الخلاف بين الدولتين ذروته، عندما دعمت السعودية الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المصري السابق محمد مرسي وحكم الإخوان في مصر، في الوقت الذي قررت فيه الولايات المتحدة الأمريكية قطع بعض المساعدات عن مصر، كموقف احتجاجي لوقف المسار الديمقراطي والانقلاب على الحكومة المنتخبة.³ من بين القضايا الخلافية كذلك، الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، الذي اعتبرته السعودية موقف ضعيف ومتردد، حيث أحجمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الأزمة في سوريا عن اتخاذ

1- منصور المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

2- مروان قبالان، العلاقات السعودية-الأمريكية، انفرط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2014، ص 15-17.

3- نفس المرجع، ص 17.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

خطوات مؤثرة من النوع الذي يمكن أن يؤدي إلى رحيل النظام وارتبكت في التعامل مع المتغير الجديد¹، واكتفت بدلا من ذلك بفرض عقوبات اقتصادية، لم يكن لها تأثير كبير، وقد بلغ الاستياء السعودي من الموقف الأمريكي، بخصوص الاتفاق الكيماوي السوري، حد التهديد بوقف كل أشكال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفضت السعودية في أكتوبر 2013، تسلم عضوية مقعد غير دائم لمدة عامين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.² لكن ومع وصول الرئيس الأمريكي الجديد ترامب Trump للحكم، وفي خطاب أرسله للكونغرس في 08 أبريل 2017، يحث على إرسال صواريخ للقاعدة الجوية الأمريكية الشيرات في سوريا، ردا على هجوم بالأسلحة الكيماوية على خان شيخون، وأكد في ذلك الخطاب على انه تصرف وفقا للمصالح الحيوية للأمن الوطني الأمريكي.³

شكل الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران صدمة سعودية، إذ لم تشعر هذه الأخيرة بالارتياح تجاه التقارب بين الجانبين، كما لم تخفي السعودية خشيتها من وجود تفاهات غير معلنة، على غرار المفاوضات السرية التي كانت تجري بين إيران وأمريكا، قد تؤدي إلى حلول على حسابها وحساب العرب في مختلف الملفات.

يبدو أن إدراك السعودية للموقف الأمريكي غير الحاسم في الوقوف إلى جانبها، ضد ما تعتبره سياسات إيرانية مزعومة للاستقرار في المنطقة، دفعها للتحرك منفردة، وعلى الصعيد العملي، ثمة ما يبرر القلق السعودي من هذا التقارب، حيث رفضت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران بعد إجرائها تجربة للإطلاق صاروخ بالستي في أكتوبر 2015، على الرغم من أن ذلك يمثل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن، ويبدو أن إدارة أوباما تحاول حماية الاتفاق النووي مع إيران، وحسب جوش ارنست Josh Earnest فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخضع لضغوط أي دولة -في تلميح للسعودية- في فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، وأضاف: "نحن نعرف أن لهذا النوع من العقوبات المالية تأثيرا في مواجهة

¹ - حسن الانباري، عدنان أو عودة، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية، دط، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، نقلا عن موقع: http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_17.html يوم 04-06-2018 على الساعة 14:59.

² - مروان قبيلان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ - Carla E. Humud and other, armed conflict in Syria :overview and U.S response. Congressional research service, October 13, 2017, p03.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

برنامج إيران للصواريخ بالستية، ولكن في النهاية، نحن سوف نفرض تلك العقوبات المالية في وقت نختاره نحن، عندما يعتقد خبراءنا بأنه سوف يكون لها أقصى قدر من التأثير...¹.

يعود الخلاف في المواقف بين الحليين التقليديين، إلى تعارض مقاربتهم وحساباتهم في المنطقة وتجاه دور إيران فيها، فأمريكا ترى أن إيران وعلى الرغم من أنشطتها المزعزعة للاستقرار، فإنها جزء من الحل في كثير من الملفات الساخنة في الإقليم، عكس السعودية التي ترى بأن إيران هي سبب إشعال العديد من الملفات مثل: اليمن والعراق ولبنان وسوريا، من هذا المنطلق لم تعد السعودية ترى في أمريكا ذلك الحليف الذي يمكن الوثوق به في حفظ أمن الخليج، وفي هذا الإطار أكد الرئيس أوباما في تصريح له في قمة كامب ديفيد التي جمعته مع زعماء الخليج في ربيع 2015: "دعوني أكن واضحاً جداً هنا، الغرض من أي تعاون استراتيجي ليس إدامة مواجهة طويلة مع إيران، أو حتى تهمة شها..."²، وهذا تصريح واضح أن إدارة أوباما أصبحت تساوي في الموقف بين حليفها التقليدي القديم، وبين خصمها السياسي لعقود.

رغم ما تم الإشارة له سابقاً، فوفقاً لقرقوري فوز F.gregory Gause، فإن هناك تضخيم في حجم الخلافات والتوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، هناك فعلاً خلافات في بعض القضايا، لكن الحديث عن أزمة وتصادم أمر مبالغ فيه، حيث استطاع الجانبان الصمود أمام الأزمات الحقيقية الماضية، على غرار الحظر النفطي 1973-1974، وتدابير 11 سبتمبر 2001.³ وهناك العديد من الحقائق تثبت أنه على الرغم من تور العلاقات بين الجانبين فلا توجد أزمة في العلاقات بينهما، فالخطط والاتفاقيات بين البلدين مستمرة، حيث تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية بيع السعودية أسلحة بقيمة 60 مليار⁴ خلال السنوات المقبلة، كما يستمر التعاون الإستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب، والتنسيق بين الجانبين لإدارة انتقال السلطة في اليمن. ومع وصول الرئيس الأمريكي الجديد لسدة الحكم، بدأت العلاقات

¹ - أسامة أبو أرشيد، الخلاف الأمريكي السعودي والعلاقات مع إيران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016، ص ص 03-04.

² - نفس المرجع، ص 05.

³ - نفس المرجع، ص ص 05-06.

⁴ - F.gregory Gause, Saudi Arabia in the new Middle east.council on foreign relations, special report, N63, December 2014, p22.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تعود لسابق عهدها، لاسيما في ظل اتفاق الطرفين على ضرورة وضع حد للاتفاق النووي، كما يتفق الطرفين على ضرورة وضع حد للتواجد الإيراني في اليمن، حيث يتفق الطرفان على ضرورة إرساء 04 مبادئ¹:

- استعادة حكومة هادي اليمنية واستكمال تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216.
- تأمين الحدود السعودية اليمنية.
- منع الحوثيين وحليفهم عبد الله بن صالح من الإطاحة بنظام حكومة هادي.
- منع الجهود الإيرانية من إنشاء موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية.

الفرع الثاني: التقارب الأمريكي-المصري

شهدت العلاقات الأمريكية - المصرية توترا عقب انتفاضة 25 جانفي 2011، أين ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة وجود مجموعة من الشروط للنقاش حول المساعدات التي تقدمها لمصر، فمنذ 1979 كانت مصر ثاني أكبر متلق للمساعدات الأمريكية بعد إسرائيل، لتتخف هذه المساعدات من 2.1 مليار عام 1998 إلى 1.55 مليار عام 2010.²

وقد زاد هذا التوتر عقب تأييد المؤسسة العسكرية المليونية في 30 جوان 2013، والتي أسقطت حكم الإخوان المسلمين، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة هيكلة العلاقات مع مصر، تحت ضغط من الكونغرس والإعلام الأمريكي، الذي وصف ما حدث بـ "الانقلاب"، حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العملية الانتخابية، التي شهدت فوز الإخوان في الانتخابات التشريعية وكذلك الرئاسية، واعتبرت أن فوز محمد مرسي هو فوز شرعي، كان نتيجة لانتخابات نزيهة، رغم أن إدارة أوباما رأيت أن مرسي كرئيس ارتكب الكثير من الأخطاء، ومع ذلك أصرت على أنه كان من الواجب إعطائه فرصة، كما هو

¹ - Gerald Feierstein, U.S. Gulf relation in the age of Trump. policy focus, Middle East institute, March 2017, p04.

² - Jeremy M. Sharp, Egypt: the January 25 revolution and implications for U.S Foreign policy. CRC report for congress, February 11, 2011, p24.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

الحال في أي نظام ديمقراطي، ونظرا لهذه الميولات، فإنه ليس من المستغرب أن تعتبر أمريكا إزالة مرسى يوم 30 جوان بأنه انقلاب إن لم يكن ثورة مضادة.¹

أدى الموقف الأمريكي من ثورة 30 جوان 2013 في مصر، وما تبعها من أحداث لاحقة أسفرت عن عزل الرئيس مرسي، الذي كان قد تولى رئاسة الجمهورية في 30 جوان 2011، في أول انتخابات رئاسية تجري بعد 25 جانفي 2011، إلى توتر العلاقات بين أمريكا ومصر، الأمر الذي تجسد في امتناع كبار المسؤولين الأمريكيين عن المشاركة في حفل تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي²، فبعد انقلاب 3 جويلية شنت وسائل الإعلام المصرية والوسائل الموالية حملات إعلامية منظمة، ولكنها مفتعلة للربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والإخوان المسلمين، متهمين أمريكا بتقديم الدعم المالي والسياسي للإخوان ضد إرادة الشعب المصري "ثورة الشعب 30 جوان"، وقد جاء رد المسؤولين الأمريكيين الذين انتهزوا كل الفرص الممكنة للتصريح والتأكيد على عدم دعمهم للإخوان، وأنهم يتعاملون مع كل التيارات السياسية على قدم المساواة، لدعم الانتقال الديمقراطي في مصر.³

في 24 جويلية 2013، صرح البنتاغون أن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل Chuck Hegel أبلغ وزير الدفاع المصري بقرار أوباما الخاص بإيقاف تسليم المقاتلات، وقال المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل: "نظرا للوضع الراهن في مصر، لا نعتقد أنه من الملائم المضي قدما في هذا الوقت في تسليم مقاتلات F-16"، وأشار إلى ما أسماه "سيولة الوضع على الأرض في مصر". كما نفى وجود نية لتجميد كل المساعدات العسكرية التي تبلغ قيمتها إجمالا 1.3 مليار دولار سنويا.⁴

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أوت 2013 عن إلغاء مناورات "النجم الساطع" مع مصر رفضا لأعمال العنف ضد المعتصمين المؤيدين لمرسي، لتعلن فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية

¹ - Abd Monem Said and Shai Feldman, **resetting U.S.Egypt relations.Middle East** brief,N79,crown center for Middle East studies, March 2014, p03.

² - نادية سعد الدين، "الارتباك الإستراتيجي: اقتربات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية، نقلا

عن: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent> يوم 2016/12/24، على الساعة: 13:21

³ - عصام عبد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁴ - نفس المرجع، ص 165.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

عن وقف المعونات الاقتصادية السنوية لمصر، والمقدرة بـ250 مليون دولار، هذه القرارات وما حملته من تناقضات، أدت لتعدد المواقف الداخلية في الولايات المتحدة، لاسيما قضية المساعدات الأمريكية لمصر، وتوزعت بين عدة اتجاهات وذلك على النحو التالي:¹

- الاتجاه الأول: المؤيد لاستمرار المساعدات الاقتصادية لمصر

يرى أنصار هذا الاتجاه، أن صانع القرار الأمريكي مطالب بضرورة التحلي بمزيد من الواقعية في التعاطي مع قضايا الأمن القومي للبلاد، وفيما يتعلق بالمعونة الأمريكية لمصر، فإن المستفيد الحقيقي من هذه المعونة هي أمريكا، فالمساعدات العسكرية لمصر ما هي إلا أداة للحفاظ على النفوذ الأمريكي داخل الجيش المصري، مع ضمان تعاون مصر في تعزيز مصالح أمريكا في المنطقة.

- الاتجاه الثاني: المعارض لاستمرار المساعدات

يرى أنصار هذا التيار، أنه مع ظهور ديكتاتور جديد في مصر، ستستحيل حينئذ دولة بوليسية تدفع شبابها إلى تصنيع القنابل أكثر مما تتجه لصنع الانتخابات، ولو استمرت عمليات القمع وإراقة الدماء، في ظل النظام العسكري في مصر، سيتسبب ذلك في نشأة عناصر إرهابية أكثر بكثير في عددها وعنفها، من عدد العناصر التي قتلتها قوات مكافحة الإرهاب الأمريكي طوال سنوات، ومن ثم فإن إسقاط الانقلاب الذي قاد الفريق السيسي، يعتبر طمسا للإرهاب في مهده، وليس هناك أفضل من ورقة المعونة لتحقيق ذلك.

كما أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات، وخاصة العسكرية عن مصر، بالإضافة إلى دلالاته القانونية والقيمية، اتساقا مع القانون الأمريكي العام، والذي يحظر تقديم أي مساعدات لدولة أطيح برئيسها المنتخب في انقلاب أو بنص مرسوم عسكري، فإنه سوف يشجع دولا أخرى لفرض عقوبات مماثلة، مما يضاعف من الضغوط التي ستعانيها مصر، ومن ثم إجبار المؤسسة العسكرية على إعادة النظر في حساباتها.²

رغم هذا التوتر لم يصل الأمر لحد القطيعة في العلاقات بين الجانبين، نظرا لمكانة مصر الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقتها التاريخية بملف الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي

¹ - عصام عبد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص166.

² - نفس المرجع، ص168.

العلاقة في توازن القوى بالشرق الأوسط

هذا الصدد يمكن استحضار تصريح جون كيري John Kerry لوزير الخارجية المصري نبيل فهمي قبل اجتماعهم في 29 أبريل 2014: "لفترة طويلة كانت مصر شريكا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة الأمريكية، ونحن نتشارك بالفعل العديد من المصالح، لاسيما الاستقرار في المنطقة، ومكافحة الإرهاب والسلام مع إسرائيل، وغيرها من الاهتمامات."¹ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استمرارية العلاقات بين الجانبين، رغم التوتر والخلاف بينهما في بعض القضايا.

الفرع الثالث: التحالف الأمريكي-التركي

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوستراتيجي لتركيا، والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الأمثل، الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسة بالنسبة للغرب، لذا فقد دخلت تركيا في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل جعلها حجر زاوية في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط.²

رغم ذلك فقد شهدت العلاقات بين البلدين توترا ملحوظا في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، إلا أن الطرفين كان حريصان على ألا تؤثر خلافاته مع الطرف الآخر على الشراكة الإستراتيجية بينهما، ما دفعهما لإعادة تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات، ويزيد من مساحة الالتقاء، وقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين العلاقات مع تركيا نظرا لعدة اعتبارات:³

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل: إسرائيل، العراق، إيران، سوريا. ودورها في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.⁴

¹ - Yasmine Farouk, regional issues in Egypt-Us relations. May 2014, on: Schools.aucegypt.edu/Gapp/vasar/page/Yasmine%20farouk.pdf, p01. At 12:24-25/12/2016.

² - خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة (في مؤلف تجربة الإسلاميين في تركيا). مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني 2011، ص ص 08-09.

³ - نفس المرجع، ص 09.

⁴ - نفس المرجع، ص 09.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- الموقع الاستراتيجي لتركيا كمرحلي وملاحي، يخرق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- تركيا باعتبارها ممر احتياطي لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (جيهان-باكو)، وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة، لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما قد يحسن الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط.

مثلت زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تركيا يومي 6-7 أبريل 2008، مؤشرا على احتمال مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، فبعد مرحلة عاصفة ومتوترة في عهد الرئيس جورج بوش **George Bush**، وفي أبريل 2009 أثناء الزيارة الرئاسية الأولى للرئيس أوباما لتركيا، خاطب البرلمان في تركيا قائلا: "تركيا حليف حاسم..."¹، لكن ومع بداية العام 2010 شهدت العلاقات ذروة للتناقض في رؤيا الطرفين فيما يتعلق بإسرائيل، وعملية السلام، وإيران وقبرص، ومكافحة الإرهاب وغيرها من الملفات، على الرغم من حرص الطرفين على احتواء الموقف، إذ وصفت العلاقات بينهما من قبلهما خلال مراحل مختلفة بأنها "شراكة نموذجية"².

مع بداية موجة التغيير ممثلة في الانتفاضات العربية التي شهدتها العام 2011، بدأ أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا الكثير لمناقشته، للبحث في الكيفية التي ينبغي أن يتم التعامل بها مع الانتفاضة في ليبيا ونظام القذافي، حيث فتحت هذه الأحداث قنوات اتصال جديدة بين البلدين لم تكن موجودة أدت إلى اضطراب التواصل بين الدولتين، الذي وصفته السيدة بوينر **Boyner** قبل 06 أشهر من أحداث الشرق الأوسط، بأن العلاقات في وضع شبه أزموي **Semi-crisis**، أما الآن فإن العلاقات بين البلدين في طريقها للتسوية، من خلال دبلوماسية مكثفة.³

¹ - Jim Zanotti, **Turky: background and U.S relation**. Congressional research service, January 17, 2012, p28.

² - علي حسين باكير، **أمريكا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة**. تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، 12 جوان 2013، ص 03.

³ - نفس المرجع، ص 03.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

مبدئياً عارضت تركيا تدخل حلف الناتو في ليبيا، ما نتج عنه خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحجبت تركيا بضرورة سحب رعاياها قبل اتخاذ أية تدابير ضد القذافي، إذ يوجد حوالي 25 ألف تركي في ليبيا، لكن فيما بعد تراجع تركيا عن تأييدها قوات المتمردين في بنغازي، وعلى الرغم من عدم مشاركتها في عمليات القصف ضد قوات القذافي، إلا أنها شاركت في الحصار البحري المفروض على ليبيا، كما قامت بتقديم مساعدات إنسانية.¹

هناك خلاف كبير بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الهامة، بما في ذلك الرؤى المتضاربة لمستقبل المنطقة، والخلافات حول أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة، ومن أبرز تلك القضايا:

- القضية السورية:

تتفق تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة رحيل بشار الأسد وتحتيه عن السلطة، كما يتشاركان القلق أيضا إزاء احتمال زعزعة هذا الصراع الاستقراري في المنطقة، ومع ذلك تختلف الدولتان بشكل كبير في تعاملهما مع المعارضة، والرؤى المستقبلية في سوريا ما بعد الأسد، فبنسبة لتركيا أصبحت الأزمة السورية الشغل الشاغل لها، بسبب التهديد الذي تشكله هذه الأزمة لاستقرار تركيا، ومع السياسة الأمريكية المترددة والضعيفة، شعرت تركيا بأنها مهجورة من أكبر حليف لها.²

فالبنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع متماسك بأن الولايات المتحدة الأمريكية، ترغب بشكل جدي في تغيير الحكم في سوريا، على الرغم من تصريحات الرئيس باراك أوباما بداية الانتفاضة السورية، بأن حكم الرئيس بشار الأسد فقد شرعيته، وقد اتسعت هوة الاختلاف بين الدولتين بشأن الصراع في سوريا، وخاصة فيما يتصل بدعم التحالف الدولي في حربه ضد تنظيم الدولة الإسلامية، في تحديد مصادر التهديد لكل دولة، لذا فقد اتخذت تركيا مسارا مغايرا لمسار أمريكا في التعاطي مع الحرب على داعش في مدينة كوبياني³، من حيث اختلاف مصادر التهديد، ففي الوقت الذي رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظيم

¹-Ilhan Tanir,"How the Arab spring is transforming Turkish-American relations", **Turkish policy**. Volume10,N:03,2011,p p 75-76.

²- Morton I.Abramowitz and Eric S.Edelman, **from rhetoric to reality :reforming U.S Turkey policy**.report of BPC'S foreign project,October2013,p38.

³-Ibid,p38.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

داعش هو المصدر الأساسي لتهديد الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، فإن تركيا رأت أن حكم الرئيس بشار الأسد هو الخطر المباشر على أمنها، وأساس الإرهاب في سوريا.¹

- المشهد العراقي:

يعود الخلاف الأمريكي التركي بشأن المشهد العراقي، الى رفض مجلس النواب التركي في مارس 2003، السماح للقوات الأمريكية بالعدوان العسكري عبر أراضيه، ليستمر التباعد الأمريكي التركي بشأن العراق، حيث دعمت تركيا الانتخابات النيابية العراقية التي جرت عام 2010، تكتل السيد إياد علاوي، وعارضت إعادة اختياره رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي آنذاك، الذي رأت في سياسته الداخلية تكريسا للنهج الطائفي، في حين دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة اختياره، وترى أن عداء تركيا له غير ضروري ولن يأتي بنتائج إيجابية.²

- الانقلاب العسكري في تركيا:

أثر الانقلاب الفاشل في تركيا في جويلية 2016 على العلاقات التركية الأمريكية، حيث اتهم بعض المسؤولين ووسائل الإعلام التركية الولايات المتحدة الأمريكية، بعلمها المسبق أو تورطها في محاولة الانقلاب، لكن الرئيس باراك أوباما رفض هذه الاتهامات في 22 جويلية، واعتبرها بأنها كاذبة بشكل لا لبس فيه، وتهدد العلاقات بين الجانبين، هذه الاتهامات نابعة جزئيا من الحسابات التركية حول التقارب التاريخي بين أمريكا والجيش التركي.³

رغم الاختلاف بين البلدين في كيفية تقديم مصالح كل منهما، نظرا للإحساس بالتهديد والأدوار في البنى السياسية والأمنية الإقليمية والعالمية، فقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا التأكيد على أهمية وجود علاقات إستراتيجية دائمة، وقد برزت عدة خلافات سياسية في السنوات القليلة الماضية، ولم

¹ - معمر خولي، العلاقات التركية الأمريكية على المحك. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نقلا عن:

rawabetcenter.com/archives/1820 يوم 2016/12/29 على الساعة 09:30.

² - نفس المرجع.

³ - Jim Zanotti and Clayton Thomas, **Turkey: background and U.S relations**. CRS report prepared for members and committees of congress. august26, 2016, p21.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

يتضح بعد ما إذا كانت هذه الاختلافات هي أساسا أحدث مظاهر التوتر البنيوي، أو ما إذا كانت تشير إلى تغيير أكثر موضوعية في العلاقات الثنائية.

الفرع الرابع: العلاقات الأمريكية الإيرانية

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية مدا وجزرا منذ عشرات السنين، نتيجة للعديد من الأحداث التي ساهمت في تأزم العلاقات بين الجانبين، أدت إلى أكثر من 10 سنوات من القتال الدبلوماسي نذكر منها: انقلاب عام 1953 وأزمة الرهائن في 1979-1981، بالإضافة إلى إسقاط الرحلة الجوية الإيرانية 655 عام 1988، وفشل الولايات المتحدة الأمريكية في التتديد باستخدام العراق للأسلحة الكيماوية خلال الحرب بين إيران والعراق، وقد ساهمت هذه الأحداث بقوة في منع أي تغيير في الحوار بين البلدين، ومع ذلك بين عامي 1979-2013 أظهر الطرفين القدرة والرغبة في الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وقد كانت حلقة الوصل الأكثر أهمية في التعاون بين البلدين، بعد إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان في أكتوبر 2001.¹

ومع ذلك فقد ظل العداء متبادل وظلت الاتهامات متبادلة بين البلدين، حيث حمل الخميني الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تخلف البلاد والتدهور الاقتصادي، الذي حدث زمن حكم الشاه محمد رضا بهلوي، في مقابل ذلك وصفت الولايات المتحدة الأمريكية إيران كعدو للنظام الدولي، حيث أدرجها الرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush ضمن "محور الشر"² عام 2002.

لكن مع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009، أكد على ضرورة التعاطي مع العالم وخاصة الدول الإسلامية، التي لا تزال تعاني من الآثار المدمرة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، التي يزعم أنها جلبت الحروب والبؤس بدلا من الديمقراطية والازدهار، وكان التغيير في خطاب السياسة الخارجية الأمريكية، أحد أهم الأسباب في دفع المحادثات بين إيران ومجموعة 1+5، حيث

¹ - Claudia Castiglioni and Mariele Merlati, **Iran and the US :the one in million opportunity(in Iran after the deal :thr road ahead)**.first edition,Milano :edizioni e poké,2015,p79.

² - Jakub Gajda,"prospects for the development of U.S Iran relations".**Pakaski policy paper**,07,2016,p15.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

عمل أوباما على إجراء حوار مع إيران من أجل إبرام الاتفاق النووي، ووضع الأسس لتحسين العلاقات المتوترة¹.

صرح روبرت غيتس Robert Gates وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ماي 2009، بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011، انكشفت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في الخليج العربي، حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة، للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم الخليجي، كما انخرط زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "قيادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران.²

تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعن مع نظام إيران، وخاصة فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة راند تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث تضمن اعترافاً ضمناً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري"³.

تلقت العلاقات الأمريكية الإيرانية دفعة قوية، مع فوز روحاني بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، وتبنيه سياسة دبلوماسية منفتحة على الغرب، وتغيير لغة الخطابات الإيرانية مع الغرب، دور في تهيئة الأجواء

¹ - Romean Muzalevsky, from ties to strategic engagement U.S-Iranian relationship in 2030. carlisle :strategic studies institute and U.S army war college press, May 2015, p26.

² - دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015، ص 03.

³ - نفس المرجع، ص 05.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

طور جديد من العلاقات بين البلدين، فضلا عن تنسيق بعض الأنشطة الإقليمية.¹ كان الحافز الأساسي لجهود التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، هو إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية من جهة، ورغبة إيران في إنهاء الضغوط الاقتصادية التي تعنيها، بسبب الأثر المركب للعقوبات المتزايدة، والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الرئيس السابق أحمدني نجاد.²

جاء التقارب الأمريكي الإيراني انطلاقا من دوافع معينة لكلا الطرفين، فعلى الصعيد الإيراني، طرح الرئيس روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية "مقاربة الانخراط البناء" في علاقة بلاده مع الغرب، وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتوافق مع مصطلح "المرونة البطولية"^(*) الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، والتي تحقق لإيران المصالح التالية:³

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمرا غير قابل للتفاوض.
- تأمين نفوذها في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل: العراق، أفغانستان.
- ضمان لعب دور إقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري، تصب هذه الأهداف مجتمعة في المصلحة القومية العليا لإيران، ألا وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة، تمتلك نفوذا يوازي النفوذ الأمريكي فيها.

¹ - هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن www.acrseg.org/2362 .يوم 2016/01/12 على الساعة 19:10.

² - مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي): التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور (الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 45.

^(*) - مصطلح "المرونة البطولية": مصطلح استخدمه علي خامنئي في حديثه عن المزيد من الدبلوماسية والهدوء والمرونة في السياسة الخارجية، من دون تقديم تنازلات كبرى، فالنطاق الدبلوماسي حسب، هو نطاق تبسم وطلب إجراء مباحثات، وبالتالي القيام بها، وجميع هذه الأعمال يجب أن يتم إدراكها في إطار التحدي الأساسي.

³ - محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة. مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013، ص 03

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

وفي مقابل ذلك، تشير تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من هذا التقارب إيران غير نووية، لا تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا تسعى لقلب موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط، على نحو يخرج عن قدرتها على السيطرة، ومن ثم تقوم إستراتيجية أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، طالما أزلت الغموض عن برنامجها النووي، ولم تتجاوز الخط الأحمر بحيازة السلاح النووي.¹

بدأ التقارب الأمريكي وانطلاقاً من عام 2014، يأخذ أبعاداً مختلفة دبلوماسية وعسكرية وأخرى سياسية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أولاً/ - ملامح التعاون الدبلوماسي:

تعمل إيران على تثبيت دورها الجديد، كقوة تهيمن على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني "الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب، وهو الأمر الذي تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية، ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي²، والثناء على دورها في محاربة داعش، ونجاحها في إقناع نظام سوريا بالتخلي عن الأسلحة الكيماوية، وفي الوقت ذاته يبث الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران، لنزع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من دولة مارقة إلى عامل توازن إقليمي، يمكنها من الاندماج في منظومة أمنية جديدة، تقوم هذه الإستراتيجية على "الدبلوماسية التصاعديّة"^(*)، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات.

ثانياً/ - ملامح التعاون العسكري:

سرب المسئول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية فرديريك هوف Frederick Hoff في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية، عقدت في الأشهر الماضية

¹ - محمد بدري عيد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

^(*) - "الدبلوماسية التصاعديّة (التقدمية)": هي الدبلوماسية التي تسعى للمضي قدماً وتأخذ في الاعتبار التوسع الاقتصادي، فضلاً عن ضرورة منح حقوق للأفراد.

² - دراسات وأبحاث، تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

لمناقشة الدور الإيراني، في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين الجانبين، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فيفري، واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري.¹

هناك خلاف بشأن التقارب الأمريكي الإيراني، حيث يرى البعض أن هذا التقارب إيجابي، في حين يرى البعض الآخر انه لا يعني شيئاً، لأنه في التحليل النهائي لن يكون هناك أي تغيير في العلاقات بين البلدين، لأن التقارب بينهما لا ينطوي على هاتين الدولتين فقط، بل هي لعبة متعددة الأطراف، والتي تشمل العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية على حد سواء، فحتى لو افترضنا أن الطرفين قررا أن تجمعهما علاقات وثيقة، فإن وجود جهات فاعلة أخرى، يحمل القضية إلى مستويات مختلفة لا ينبغي تجاهلها.²

ولكن مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، أعلنت إدارته العزم على الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، ومن المرجح أن توسع نطاق الخلافات مع إيران، ليشمل ملفات النووي والصواريخ الباليستية، ودعمها الجماعات الإرهابية وتدخلها في شؤون دول الجوار، وذلك لفرض خيارات ضيقة على إيران ودفعها للتنازل إلى أبعد الحدود، وكانت أهم أسباب هذا التحول:³

- إدراك أمريكا أن إيران أصبحت في موقع يتيح لها تطويق إسرائيل، من الجنوب اللبناني والجزلان السوري.
- سيطرة إيران على العراق ومقدراته، وهو ما تعتبره أمريكا في عهد ترامب خصما من مصالحها الدولية، وقد أشار ترامب أكثر من مرة لحجم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها أمريكا في العراق.
- محاولة إضعاف الوجود الروسي في الشرق الأوسط، ودفع روسيا إلى التفاوض تحت سقف ما تسمح به أمريكا.

¹ - دراسات وأبحاث، تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² - Abdullah Yegin, "the U.S -Iran rapprochement, real or dream ??" **Analysis**, N08, August 2014, p14

³ - غازي دحمان، "موقع إيران في تطورات المنطقة بعد تغير السياسة الأمريكية تجاهها". **مجلة شؤون عربية**، العدد 170، صيف 2017، ص ص 78-79.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المبحث الثاني: عودة السياسة الروسية في الشرق الأوسط

سعت روسيا بنشاط واسع، لاستعادة دور أكثر فعالية في الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلتها منذ انتهاء الحرب الباردة في ظل تعدد الأدوار المؤثرة، التي أصبحت روسيا تضطلع بها في المنطقة، مثل الأزمة السورية، وأزمة الملف النووي الإيراني، الحرب على تنظيم داعش،... والتي خلقت في الواقع مجموعة من الفرص الإستراتيجية، تطلبت من روسيا سياسة أكثر نشاطاً عن ذي قبل، وسمحت بإعادة تمركزها في الإقليم، ربما كقوة موازية للقوة الأمريكية، تمنع تفرد هذه الأخيرة بشؤون المنطقة، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف Sergey Lavrov في كلمته أمام الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 27 سبتمبر 2010 بقوله: "إن روسيا قلقة من التصريحات المتكررة، بشأن حق بعض الدول في استخدام القوة، من أجل ضمان المصالح الذاتية بمنطقة الشرق الأوسط"¹. هذا التصريح يؤكد بما لا يترك مجالاً للشك عن رغبة روسيا في مواجهة التفرد الأمريكي بالمنطقة، فقد جاء تعليقا على ما ورد في كلمة الرئيس الأمريكي باراك أوباما حول حق بلاده في حماية مصالحها باستخدام القوة.

المطلب الأول: عوامل عودة النشاط الروسي للشرق الأوسط

لعبت مجموعة من العوامل؛ بعضها مرتبط بالقوى التي تمتلك القدرة على تغيير ملامح الشرق الأوسط، وبعضها مرتبط بتفاعلات هذه القوى مع بعضها البعض، وبعضها الآخر مرتبط بالوضع الداخلي لروسيا في حد ذاتها، في زيادة النشاط الروسي في ملفات المنطقة وأبرز هذه العوامل:

الفرع الأول: تحديد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط

أتى التدخل الروسي في المنطقة، متزامناً مع تراجع تدريجي للولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، والتمركز كما أشرنا في المبحث السابق في شرق آسيا والمحيط الهادي لردع القوة الصينية المتنامية، لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستغادر وترحل عن منطقة إستراتيجية مهمة مثل الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى خطاب نائب وزير الخارجية الأمريكي ويليام بيرنز William

¹ - أحمد دياب، مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط... الفرص والمخاطر". مجلة شؤون عربية، العدد 156، 2013، ص75.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

Burns أمام جامعة برينستون: "ليس لدينا رفاهية الابتعاد عن الشرق الأوسط... الجزء من العالم الذي يحتوي على أقرب حلفائنا، وجزء كبير من احتياطات النفط العالمية، والذي ما زال الاقتصاد العالمي معتمدا عليه، حتى لو كنا نتجه إلى الاكتفاء الذاتي، كما ليس لدينا رفاهية الابتعاد عن المنطقة، التي تحتوي على أكثر الصراعات الإقليمية السامة، وعنف المتطرفين الذين يتغذون على مشكلات المنطقة..."¹، وإنما يعني أن النفوذ الأمريكي ينحصر تدريجيا خلفا فراغا إستراتيجيا تسعى الدول الكبرى لأن تملؤه خاصة روسيا والصين.²

الفرع الثاني: توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها

أتاحت توترات مستجدة ونوعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما أشرنا في المبحث السابق، لروسيا فرصة لاستعادة بعض من نفوذها المفقود في الشرق الأوسط، واقتناص بعض صفقات السلاح من منافسين أمريكيين، وإحراج غريم قديم ليظهر بمظهر الضعف، إذ أثارت هواجس لدى بعض الحكام العرب أن الولايات المتحدة لم تعد الحليف الذي يعول عليه، بسبب الاعتقاد بأنها تمتنع على نحو متزايد من القيام بدور الشرطي في المنطقة، ربما لأنها أصبحت أقل خوفا من صدامات النفط العربي بفضل زيادة إنتاجها.

يشير هذا إلى أن روسيا أمام فرصة لاستعادة بعض نفوذها، الذي فقدته منذ ذروة النفوذ السوفيتي خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، ويبدو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin عازم على تغيير هذه الصورة، حيث عمل على احتواء الشرق الأوسط في إستراتيجية تضمنت 03 أهداف رئيسية هي:³

- توطيد نفوذ روسيا في "الخارج القريب" الدول المجاورة مثل: أوكرانيا، والتي كانت جزء من الاتحاد السوفيتي.
- إحكام السيطرة السياسية والاقتصادية المحلية.

¹ - أمين شلبي، "أمريكا بين الشرق الأوسط والشرق الأقصى"، مجلة شؤون عربية، العدد 158، صيف 2014، ص 116.

² - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ - Jon B. Alterman, Rocky harbors taking stock of the Middle East in 2015. report of the center strategic and international studies, 2015, p03.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- استعادة النفوذ الروسي في المناطق الحساسة مثل الشرق الأوسط، حيث تريد روسيا محاربة التهديدات الإرهابية، امتلاكها مصالح اقتصادية وسياسية مهمة في المنطقة، حيث ترى نفسها في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

يتوقف نجاح بوتين على تحقيق هذه الأهداف، على قدرته في إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بالشروع في إجراء محادثات سلام مع المعارضة.¹

الفرع الثالث: الضغوط الاقتصادية في روسيا

تزايدت ضغوط الوضع الاقتصادي في روسيا، خاصة مع استمرار انخفاض معدل نمو الاقتصاد الروسي، مقارنة بالمعدل العالمي، حيث كان الاقتصاد الروسي يعاني حالات تدهور متعددة تمثلت أساساً في: تفاقم الديون التي وصلت لأكثر من 200 مليار دولار، عجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، انتشار الفقر، وارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20 مليوناً، تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي بعد توقف الإنتاج في 50% من المؤسسات الصناعية، منها 70% من الصناعات الثقيلة، إلى جانب تفشي الفساد والرشوة، وسيطرة عصابات المافيا على جل ميادين النشاط الاقتصادي والمالي، وانتشار الجريمة والانفلات الأمني.²

تبدو تجليات الأزمة واضحة في تصريحات وزير المالية الروسي، أنطون سلوانوف Anton Sloanov إذ قال: "إننا نخسر نحو 40 مليار دولار سنوياً بسبب العقوبات الجيوسياسية، كما نخسر من 90 إلى 100 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي، لتصل إلى 428.6 مليار دولار، مقابل 524.3 مليار دولار في الشهر نفسه من عام 2013، بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل".³ الأمر الذي دفع الرئيس الروسي للتقارب مع الدول التي تستطيع أن تنعش اقتصادها، الذي يقوم

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

² - محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، صيف 2015، ص ص 40-48.

³ - عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2015، ص 06.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

على مرتكزين هما: تجارة السلاح والطاقة، وتعدو دول الخليج هي المنقذ لها، خاصة في ظل سعي هذه الدول إلى تنويع مصادر السلاح بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولضمان مستوى مستقر لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، وهو ما يتفق والتوجه الروسي، الذي يسعى لشراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني.¹

المطلب الثاني: محددات موقف روسيا من الأزمات الجديدة في الشرق الأوسط

يمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل والمحددات والرؤى، التي حكمت الموقف الروسي من المتغيرات الإقليمية الجديدة، وتتمثل أساسا في ثلاث محددات هي: العوامل الجيوإستراتيجية، المصالح الروسية في المنطقة، وأخيرا العوامل المتعلقة بالداخل الروسي، وسنحاول في هذا المطلب تحليل كل عامل بنوع من التفصيل على النحو التالي:

الفرع الأول: العوامل الجيوإستراتيجية

فرضت القيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، على السياسة الروسية أن تضعها في سلم أولوياتها واهتماماتها، ذلك لأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الإستراتيجية، لما تمثله من قلب العالم، فضلا عن كونها تمثل منطقة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة كانت، لذلك وجب على روسيا قبل الدخول للمنطقة الملتهبة، الولوج عبر سوريا البوابة الشمالية للشرق العربي، ومفتاح الاستقرار فيه، وعبر تركيا الجسر الواصل بين الشرق والغرب، وعبر إيران البوابة الشرقية للمنطقة العربية، وهذه المنطقة التي تجسدها ثلاث دوائر جغرافية متجاوزة، تزداد أهميتها مع الوجود الأمريكي في قلبها وأطرافها.²

ترى روسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى لإحكام قبضتها على المنطقة، والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة، التي تنصدها روسيا والصين، من خلال إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط جغرافيا وسياسية، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة الكبرى العربية وغير العربية، وخلق

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² - باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي". مجلة سلسلة أوراق، مصر: مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013، ص 31.

الهالة في توازن القوى بالشرق الأوسط

كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تهدد مصالحها في المنطقة، وأن ما تشهده الدول العربية هو صورة أخرى للثورات الملونة، التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إحداث تغييرات عميقة في دول الكومنولث، باعتبارها المجال الحيوي لروسيا، حيث حددت أمريكا هدفين رئيسيين لها في المنطقة: أولهما ضمان أمن إسرائيل، والثاني السيطرة المباشرة على منابع النفط ومصادر الطاقة، ومن المؤكد أن إضعاف العالم العربي، وتمزيقه وتجزئته ستحقق هذين الهدفين، وسيبقي الانقسام والصراع في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية، بما يسهل السيطرة على ثرواته وموارده.¹

من وجهة نظر روسيا فإن هذه التغيرات الإقليمية، قد تؤدي إلى سقوط النظام السوري، ما قد يعني فقدانها حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمته، وسيتوسع النفوذ الأمريكي في المنطقة بلا حسيب أو رقيب، كما أن إيران وروسيا هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي، يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تشكل المجال الحيوي الروسي الطبيعي، بما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيط روسيا والصين.²

الفرع الثاني: المصالح الروسية في الإقليم

لا يمكن إنكار الرؤية الروسية للمنطقة العربية وللشرق الأوسط ولدورها العالمي، والطموح الروسي لإعادة تعريف القوة الروسية ولعبها دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدة، فالساسة الروس ينظرون إلى الشرق الأوسط من منظور³. حيث ترى روسيا أن استقرار الشرق الأوسط، هو حجر زاوية في حماية مصالحها المتنامية فيه، وأن جملة التغيرات الإقليمية لم تجلب سوى الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي بات يهدد مصالحها وشراكاتها الواعدة مع كثير من الدول العربية، يتصدر التعاون والتنسيق في مجال الطاقة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تدور الدبلوماسية الروسية والتقارب

¹ - نورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي (من كتاب التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية)، ط01، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، صص 292-301.

² - نفس المرجع، ص 301.

³ - شريف شعبان مبروك، "روسيا في المنطقة العربية طموح إستراتيجي ومصالح جيوسياسية". مجلة شؤون عربية، العدد 173، 2018، ص 212.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

الروسي مع الدول العربية، وتلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء كان في مجال التقني أو المجال الاقتصادي أو الإستراتيجي العسكري.¹

يشكل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية، التي تتلاقى فيها المصالح العربية الروسية²، وهو جوهر الشراكة العربية-الروسية في المستقبل ودعامتها الأساسية، وتنتظر روسيا لدول الخليج، ولاسيما السعودية بوصفها حليف لها في سوق الطاقة العالمية، لا منافسا لها، وتسعى روسيا للتنسيق والتعاون مع هذه الدول في إطار محورين أساسيين:³

أولها: الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خصوصا أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك بصفة مراقب.

ثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي، إذ تقبل شركات النفط الروسية بشدة على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، وقد قامت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية جملة من المشاريع العربية، التي هي نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمة هذه الدول مصر، الجزائر، السودان، ليبيا،..⁴

يمثل الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا على الصعيد الاقتصادي، سوقا مهمة ذات قدرة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية، من السلع الإستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات، حيث وصلت قيمة التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية عام 2011 إلى 10 مليار دولار، كما تسعى روسيا كذلك لتنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ولا يقتصر ذلك على حلفائها التقليديين، لاسيما سوريا، ليبيا، اليمن،.. بل يتعدى لأسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، التي كانت تقليديا سوقا للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كما تعتبر عدة دول من منطقة الشرق الأوسط، من مستهلكي صادرات التكنولوجيا العالية الروسية، فباستكمال بناء محطة بوشهر في إيران، كان لروسيا خطط مماثلة في

¹ - نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 303.

² - جيمس سلانن وآخرون، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منظور تحليلي، مركز RAND CORPORATION، نقلا عن موقع: www.RAND.com يوم 04-06-2018 على الساعة 21:58.

³ - نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 304.

⁴ - نفس المرجع، ص ص 302-304.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

سوريا، كذلك تسعى لبناء خطوط للسكك الحديدية في المملكة العربية السعودية، كما أنها تقوم بتأجير وبيع طائرات تجارية لإيران.¹

الفرع الثالث: العوامل المتعلقة بالداخل الروسي

تمتلك روسيا خبرة تجعلها متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكثر حذرا من المد الثوري داخلها، على الرغم من أن قادتها نفوا هذا التخوف، فروسيا من الدول التي شهدت موجات عنيفة من عدم الاستقرار خصوصا في منقطة القوقاز الروسي طوال التسعينات، وصولا إلى الاستفتاء على الدستور الشيشاني الجديد عام 2003، وتولي أحمد قادروف Akhmad Kadyrov مقاليد السلطة في الشيشان.²

ولما كانت روسيا قد استخدمت القوة بصرامة للقضاء على ما سمته التمرد الشيشاني، فإنه لا قبل لها على انتقاد نظم تستخدم الأسلوب ذاته لقمع المعارضة في الداخل، كما تشهد روسيا بين الحين والآخر احتجاجات تطالب بمزيد من الحريات والديمقراطية، وكان هناك انتقادات من الحزب الحاكم (روسيا الموحدة) للانتخابات المحلية، التي أجريت في مارس 2010، وأثارت تحفظات الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديمقراطي، وحزب روسيا العادلة، وهي القوى التي اتهمت السلطات المحلية وحزب روسيا الموحدة بتزويرها.³

ثم إن تأييد الثورات والانتفاضات الخارجية قد يؤدي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية، وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربما النظام برمته، فعلى الرغم من أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في روسيا، تختلف عن تلك الموجودة في دول الانتفاضات العربية، إلا أن هناك تشابه واضح في هياكل السلطة الاستبدادية، وهو ما يثير قلق روسيا من انتقال عدوى الانتفاضات في ظل سرعة نقل المعلومات.⁴

¹ - Dmitri Trenin, "Russia's Policy in the middle east: Prospects For consensus and conflict with the united states", The Century Foundation Report , New york, 2010, p 06.

² - نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 305-306.

³ - نفس المرجع، ص 306.

⁴ - نفس المرجع، ص 307.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

تتخوف روسيا كذلك من أن تكون الانتفاضات العربية، في الحقيقة انتفاضات إسلامية، تمتد للأقليات المسلمة الموجودة فيها، حيث سافر آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مختلف الدول بما فيها روسيا، إلى بعض بلدان الانتفاضات العربية، إذ جذبت هذه الاضطرابات بالفعل الآلاف من الشيشان الروس، وغيرهم من المواطنين من منطقة القوقاز المضطربة للانضمام للجماعات الجهادية، التي تقاتل في العراق وسوريا وليبيا، وبالتالي خلق روابط جديدة بين جماعات التمرد الروسية والإرهاب العابر للحدود.¹

المطلب الثالث: مؤشرات عودة الدور الروسي للشرق الأوسط

تبدو مؤشرات عودة الدور الروسي للشرق الأوسط، من خلال انغماسها في قضايا وتطورات المنطقة، وتدخلها العسكري المباشر في بعض الأزمات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من ملف لآخر، ويمكن استقراء التطور الذي طرأ بالفعل على الدور الروسي في الشرق الأوسط، في بعض الملفات والقضايا التي فرضت نفسها في الإقليم بعد 2011، بداية بموجة التغيير التي شهدتها الشرق الأوسط، حيث تطلبت تلك القضايا حضوراً ومتابعة روسية، وأحياناً تحركات واضحة وعلنية، بل وتدخلات عسكرية في بعضها الآخر، الأمر الذي سنحاول دراسته في هذا المطلب:

الفرع الأول: الأزمة السورية

تمثل سوريا حجر الزاوية في الإستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط، فقد طورت روسيا علاقات وثيقة معها بسبب أهميتها في قلب الإقليم، وتأثيرها في موازين القوى، لذلك يعد سقوط نظامها الحليف خسارة كبيرة لروسيا، وقد يؤدي إلى التأثير السلبي على وضعها على طويل المدى في المنطقة، الأمر الذي يبرر انحياز روسيا لنظام الأسد منذ اندلاع الانتفاضة في مارس 2011، من خلال تزويدها بالمساعدات العسكرية والدبلوماسية، ويأتي الدعم الروسي المباشر للنظام السوري بعد التهديد الذي تعرضت له مناطق الحصينة، عبر سيطرة المعارضة السورية على مناطق من ريف اللاذقية وسهل الغاب، الذي يعد المنطقة الفاصلة الأخيرة عن الساحل السوري، لذلك فقد انتقلت روسيا على الصعيد

¹-Gamal M.Selim, *the Syrian crisis and the dynamics of new cold war*. Paper presented at the 2016 annual conference of the Canadian political science association, Calgary, Alberta, 31 May-2 June, 2016, p07.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

السوري إلى الهجوم بدلا من الدفاع، إذ تعمل على توسيع قاعدتها في طرطوس وإنشاء قاعدة أخرى في اللاذقية، وتعزيز أسطولها في الشرق الأوسط.¹

أخذ الدور الروسي في الأزمة السورية عدة أشكال، فمع بداية الأزمة السورية لعبت روسيا دورا دبلوماسيا كبيرا، حيث وقفت موقفا أكثر حزما وصرامة في وجه محاولات التدخل العسكري الأمريكي في سوريا، ورفضت كل العقوبات الدولية، بما في ذلك العقوبات الأحادية كالعقوبات الأمريكية والأوروبية، من هذا المنطلق أحبطت روسيا بالتعاون مع حليها الصين العديد من قرارات مجلس الأمن، والتي كانت هدفها إدانة النظام السوري.²

أكدت روسيا في مجمل تصريحات قادتها على رفض الحل العسكري، وأكدت على الحل السياسي، وفي هذا الصدد قال نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف Mikhail Bogdanov، الذي عين مبعوثا رئاسيا خاصا إلى سوريا في جانفي 2012: "ابدؤوا بالحوار واعملوا من أجل مصالحة وطنية"³. وقد أثمرت الجهود الروسية، حيث صدر بيان جنيف 01 في جوان 2012، وتم الإعلان فيه على أن أي تسوية سياسية للأزمة يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية، يمكن أن يشارك فيها الشعب السوري، وأن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء، من هذا المنطلق يمكن القول بأن روسيا قد نجحت في منع توجيه ضربة عسكرية لسوريا، الأمر الذي عزز موقعها على الساحتين الدولية والإقليمية، الأمر الذي نتج عنه عقد مؤتمر جنيف 02 في جانفي 2014، ليشكل بداية لانطلاق مسار تفاوضي يمثل الطريق الوحيد المتفق عليه لحل الأزمة السورية.

قامت روسيا إلى جانب المساعدات الدبلوماسية بدعم نظام الأسد عسكريا، فمع اشتداد الأزمة في سوريا، أصبح الجيش السوري تحت ضغط متزايد، فتسارعت شحنات السلاح الروسية إلى سوريا، من المدفعية المتطورة لمكافحة المروحيات والطائرات المقاتلة، إلى منظومة الصواريخ الأكثر تطورا (S-

¹- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجا". مجلة دراسات إقليمية، العراق، العدد 31، 2013، ص 38.

²- نفس المرجع، ص 38.

³- Dmitri trenin, *The Mythical Alliance: Russia's Syria policy* Carnegie Moscow center, Moscow, 2013, p07.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

(400)، وفي سبتمبر 2015 قرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تكثيف دعمه للجيش السوري وحكومة الأسد، عن طريق إرسال 1500 جندي، وطائرات دبابات متطورة، للإقامة في مطار باسل الأسد الدولي في اللاذقية.¹

تورط روسيا في الأزمة السورية، بلغ ذروته في صيف 2015، مع إطلاق حملة قصف جوي في 30 سبتمبر، هذا التورط العسكري ظهر واضحا من خلال إنشاء القاعدة العسكرية حميميم المجاورة لمدينة اللاذقية الساحلية، وفي نشر أنظمة الأسلحة المتطورة في سوريا، وشمل الوجود العسكري الروسي في المنطقة حوالي 70 طائرات حربية (من نوع Su24/Su25/Su34/Su35)، والعشرات من المركبات الجوية غير المأهولة (الطائرات)، المروحيات القتالية (من طراز Mi17/Mi24/Mi35/Ka52)، بالإضافة لأنظمة الدفاع الجوي المتقدمة (S-400, Sa-22)، وأنظمة الحرب الإلكترونية، سلاح المدفعية، دبابات T-90، السفن الحربية والغواصات وحوالي 4000 جندي.²

وقعت الدولتان السورية والروسية اتفاقا في أوت 2015، سمحت بمقتضاه سوريا لروسيا بالحفاظ على وجود عسكري غير محدود المدة، مهد هذا الاتفاق الطريق لإطلاق حملة عسكرية روسية بعد شهر، وفي منتصف شهر مارس 2016، بدأت روسيا سحب جزء كبير من قواتها العسكرية من سوريا، لكنها تركت مكانها قواعد عسكرية في طرطوس وحميميم، وكذلك أنظمة الدفاع الجوي وأهمها S-400،³ وقد ارتبط التدخل العسكري الروسي في سوريا بعدة أبعاد:

- **البعد الأول:** يرتبط بإستراتيجية روسيا، التي ترى ضرورة اختراق سياسة الاحتواء الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، التي تعتقد أن معالمها تتوالى مع اتخاذ إجراءات مؤثرة، تبدو ممنهجة بعد أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، فقد بدأت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وقامت بطردها من مجموعة الثمانية (G8) الاقتصادية، ووثقت علاقاتها مع أوكرانيا، وتعتقد روسيا أنها حاولت شل اقتصادها وقدرتها على الفعل الخارجي، عبر خفض أسعار النفط والغاز، وتخشى أن

¹-Jamal Wakim, Russian Troops in Syria :ensuring access to the East Mediterranean (disrupting the chessboard :prespection in Syria).U.S.A :Belfer center for science and international affaire,2015,p27.

²-Shay Har zvi ,the return of the Russian bear to the Middle east. Illan university, Sadat center for strategic studies, middle east security studies n:120, 2015,p07.

³- Ibid,p07.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

يستكمل حصارها بتجديد تحالفاتها مع المناطق والدول الأساسية في آسيا، ضمن إستراتيجية "الحزام المحيط" وسياسية الاحتواء التي سادت فترة الحرب الباردة، ولذلك فإن روسيا تنظر إلى تدخلها العسكري في سوريا كأداة لمواجهة هذه الإستراتيجية الغربية الجديدة في التعامل معها.¹

- **البعد الثاني:** يرتبط بالأهمية الإستراتيجية الحيوية لقاعدة طرطوس، وهي القاعدة الوحيدة لروسيا على البحر المتوسط، حيث تعد الخيار الروسي الوحيد لمواجهة الانتشار الواسع للأساطيل البحرية الأمريكية في المتوسط وبحر العرب، والقواعد البحرية الأمريكية المنتشرة في المحيط الجغرافي الروسي، وفي البحار والمياه الدافئة خصوصاً المتوسط والأحمر، وفي الجنوب الشرقي من العالم، إذ جاء التدخل الروسي بعد أن أصبحت المعارضة السورية على بعد أميال من هذه القاعدة، وذلك بعد النجاحات التي حققتها في الأشهر التي سبقت التدخل الروسي،² ويمكن عموماً إجمال أهمية قاعدة طرطوس في 03 نقاط أساسية:

- أولاً: كونها ميناء محوري للتعاون الثنائي البحري الروسي السوري.
- ثانياً: لأنها تساهم في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط.
- ثالثاً: تعتبر جزء من منطوق شامل، وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية.³

- **البعد الثالث:** يرتبط بالأهمية الإستراتيجية للتواجد الروسي، بجوار تركيا في سوريا كعضو في حلف الناتو، حيث يمكن استخدام جغرافيتها لمنع البحرية الروسية من العبور عبر البوسفور دخولاً وخروجاً، في حال نشوب أي أزمة دولية، كما من الممكن اعتبار الخروقات الروسية للأجواء التركية أعمالاً عدوانية، تستدعي تفعيل خطة الدفاع المشتركة لحلف الناتو، إضافة إلى تبرير زيادة الدعم التركي لفصائل المعارضة، ويعتبر إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية التي عبرت مجالها الجوي قضية حساسة، يمكن أن تفتح المجال أمام هذا النوع من التفكير.⁴

¹- أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر. ب.ط، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، أبريل 2016، ص 07.

²- نفس المرجع، ص 07.

³- Igor Delanoe , *Le partenariat stratégique russo-syrien : la clef du dispositif naval russe en Méditerranée*. Ukraine: Foundation pour La Recherche stratégique, No 6 , fevrier 2013, p 2.

⁴- أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- **البعد الرابع:** يرتبط بإعادة التوازن المبدئي لجيش النظام السوري، ثم تمكينه من إحراز بعض التفوق والتقدم لاستعادة الجغرافيا الحيوية للنظام، الممتدة بين سوريا والشاطئ المطل على المتوسط، حيث نجحت المعارضة السورية بإخراج النظام من مناطق مهمة في هذه الجغرافيا، بعد حالة الإعياء والضعف الواضح، الذي أصاب قوات النظام السوري وحاجتها الماسة لإسناد والتجهيز والتسليح.
- **البعد الخامس:** يتعلق بالمصالح الاقتصادية الروسية، حيث لروسيا العديد من المصالح الاقتصادية في سوريا، ومن أبرزها صادرات الأسلحة الروسية، وواردات النفط السوري، وامتيازات حقول النفط والغاز السورية، إضافة إلى السواحل السورية على المتوسط، باعتبارها موطئ قدم روسيا في البحار الدافئة،¹ كما يرتبط هذا البعد كذلك بحجم التجارة بين روسيا وسوريا، والتي بلغت عام 2010 حوالي 2 مليار دولار.²
- كان للتدخل الروسي في سوريا، تداعيات خطيرة في النمط السائد من تفاعل القوة العظمى في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وذلك نظرا لكونه:³
- يمثل المرة الأولى التي أطلقت فيها روسيا أي عمل عسكري خارج حدود الاتحاد السوفيتي سابقا، كما أنها كانت المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا، الإستراتيجية في استعراضها للقوة بدلا من القوة النووية.
- أدى التدخل الروسي في سوريا لمواجهة شبه مباشرة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوشكت الطائرات الروسية والأمريكية من الاصطدام في المجال الجوي السوري، مما أدى بالطرفين إلى توقيع اتفاق لسلامة الطائرات الجوية لكلا البلدين، وإبقاء الاتصال على مدار 24 ساعة بين مقر القيادة العسكرية لكلا البلدين.
- كان التدخل الروسي محوري في تعزيز الموقف السياسي والعسكري لنظام الأسد، الذي استطاع استرجاع الأراضي الرئيسية من الجماعات المتمردة، ما حول روسيا إلى لاعب مركزي في سوريا، كما أدى

¹- أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 08.

²- Ilyas Kemalglu", Middle East Policy Of Russia, "The Black Sea International Report, No: 23, Ankara, July 2012, p 13.

³--Gamal M.Selim, opcit, p14.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

إلى كسر النمط السائد للسياسة الشرق أوسطية في عصر ما بعد الحرب الباردة، أين ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية باسم المهيمن.¹

الفرع الثاني: الحرب على الإرهاب

رغم استبعاد روسيا من التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة "داعش" في سوريا والعراق، تمسكت روسيا بضرورة استصدار تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك موافقة الدول التي تجري أنشطة التحالف في إقليمها، تمكن روسيا من المشاركة بفاعلية، في الحرب الدولية ضد الإرهاب في الشرق الأوسط من خلال المحاور الآتية:

- ارتباط روسيا ومعظم دول المنطقة بما فيها مصر، بأطر مؤسسية للتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.²

- دعم نظام حكم بشار الأسد في سوريا سياسياً وعسكرياً، منذ اندلاع الأزمة قبل أكثر من أربع سنوات.

- الدعم العسكري الذي قدمته للعراق، في إطار عقد تسليح بقيمة 4.2 مليار دولار³، وقع مع رئيس الوزراء السابق **نوري المالكي**، شمل تزويده بطائرات السوخوي الهجومية SU25، وطائرات الهليكوبتر MI-28NM، ونظم صواريخ مضادة للدبابات وللطائرات.

- جهود روسيا لمساعدة جيرانها في جمهوريات آسيا الوسطى في مواجهة التطرف الإسلامي، خاصة مع انضمام بعض أبناء هذه الجمهوريات للقتال في صفوف "داعش"، وهناك تعاون أمني فعال بين روسيا والأجهزة الأمنية في معظم دول آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز لتعقب من عادوا من سوريا والعراق من أبناء هذه الدول.

شكل انخراط روسيا في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، من خلال المحاور السابق الإشارة إليها، فرصة لدعم نفوذها في المنطقة، في ضوء العزلة التي كانت مفروضة عليها بسبب النزاع في

1 - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 08-09.

2- عزت سعد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط... بين الإرهاب وإيران. نقلاً عن:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/1> يوم 21/01/2017، على الساعة 20:08.

3 - نفس المرجع.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

أوكرانيا، فقد تشكل مشاركتها في الحملة الدولية ضد الإرهاب فرصة في تغيير هذا الموقف، لا سيما بعد استضافتها لجلسات حوار المعارضة السورية في موسكو.¹

تستخدم روسيا -شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً- قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط استخداماً سياسياً، حيث يؤكد السياسيون الروس أن نجاحات "داعش" دليل واضح على خطأ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في الشرق الأوسط، ذلك أن التخلي عن دعم نظم ما قبل الانتفاضات العربية، هو الذي أدى إلى صعود الإسلام السياسي، وحالة الفوضى في العديد من دول المنطقة، كما أن انخراط روسيا في مكافحة الإرهاب يستهدف تعزيز سمعتها، وتوجيه رسالة للعالم بأنها شريك فاعل في حل المشكلات الدولية، وفي هذا السياق، ورغم أزمة علاقاتها مع الغرب بسبب الملف الأوكراني، حرصت روسيا على المشاركة في قمة البيت الأبيض (18-20 فيفري 2015)، والتي جاءت بمبادرة من الرئيس أوباما بشأن مواجهة التطرف العنيف.²

المطلب الرابع: إعادة هيكلة خارطة التحالفات الروسية

تشير نورهان الشيخ المتخصصة في الشؤون الروسية إلى أنها: "بنهاية مرحلة التحول سوف يعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المتنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة الروسية وتحالفاتها، فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغيير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات روسيا، ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي، ويعد هذا التغيير في حد ذاته تحدياً مهماً يواجه السياسة الروسية"³. انطلاقاً من هذا التصريح، يمكن القول أن روسيا بدأت بالفعل في اقتناص الفرص التي وفرتها لها المتغيرات الإقليمية الجديدة، من أجل الحفاظ على حلفائها القدماء من جهة، والتحالف مع قوى أخرى تعتبر تقليدياً حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى أهم التحولات على المستويين:

¹ - عزت سعد السيد، مرجع سبق ذكره.

² - نفس المرجع.

³ - باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- مستوى تحالفات روسيا الدولية: سنخص بالذكر هنا التحالف الروسي الصيني، والذي يبرز بشكل واضح في الأزمة السورية والمواقف التي اتخذها الطرفين.
- المستوى الثاني هو التحالفات الروسية الإقليمية: سنركز هنا على تحالفاتها التقليدية (إيران وسوريا) وحلفائها الجدد (دول الخليج في مقدمتها السعودية، تركيا، مصر، ..).

الفرع الأول: التحالف الروسي-الصيني

تأكد التحالف الروسي الصيني من خلال آخر زيارة للرئيس بوتين للصين في 20-21 ماي 2014، حيث أكد الطرفين على إرادتهما في الحفاظ على قدرتها على التأثير، وتجسدت هذه القدرة ربما ليس على الساحة الدولية بأكملها، وإنما على الأقل في مناطق الجوار المباشر لهما، فمنذ توليه الرئاسة ينادي بوتين بضرورة وضع حد لسيطرة القطب الواحد، وإعادة تكوين التحالفات الدولية، بعد إخراج بلاده من حلبة الاضطرابات *Smutnoe vermya*، ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتعرض روسيا لانحطاط جيوسياسي في العالم، ومن ناحية الصين التي شهدت عملية تداول سياسي لـ 60%¹، من قيادتها المركزية الشيوعية في أكتوبر 2012، تم التشديد على ضرورة زيادة انخراط البلاد في شؤون العالم، فرسمت الصين من طرف كبير خبرائها وانغ ييسي *Wang Yisi* خطة إستراتيجية عنوانها "السير غرباً"، أي بناء قدرات الصين للتدخل السياسي في المناطق الغربية لها، ومنها الشرق الأوسط لتحديد توازن قوى جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المهم هنا التذكير بعملية تحديث القوات العسكرية الصينية (اليا ونينغ) في سبتمبر 2012، إضافة إلى زيادة موازنة الجيش الصيني لتصل إلى 90 مليار عام 2012.²

في هذا السياق دفع الطرفين نحو تعاون أكبر بينهما، سعياً لتقوية الجبهة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وتكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ وقع البلدان "اتفاقية تعاون وحسن الجوار" في جويلية 2001، من جهة أخرى راقب البلدان بقلق موجات الديمقراطية التي برزت في الوطن العربي منذ ديسمبر 2010، خوفاً من تساقط حجر الدومينو في الداخل الروسي والصيني، فقررت الدولتان

¹ - كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية". *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 48، خريف 2015، ص 33.

² - نفس المرجع، ص 33.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

دعم الحركات المحتجة في مصر وتونس وليبيا، ولم تمنح التفويض الأممي للئاتو للتدخل في الأزمة الليبية، من خلال امتناعها عن التصويت للقرار رقم 1973، الذي دعا لفرض مناطق حظر الطيران في ليبيا، وقد حكم هذا الامتناع 03 عوامل رئيسية هي:¹

- حماية السكان المدنيين في ليبيا.
- اللغة الدفاعية لمشروع القرار، التي لا تتعارض جوهريا مع سياسة عدم التدخل الروسية الصينية، إذ أنه يستبعد مباشرة قوة احتلال أجنبية في أي شكل في ليبيا.
- دعم الجامعة لمشروع القرار، وهو الأمر الذي أقلق روسيا والصين، من أن يهدد علاقاتها مع الدول العربية، وخاصة الخليجية في حال نقض القرار.

وعلى الرغم من أن هذا القرار استبعد التدخل العسكري في ليبيا، وأكد على العمل تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، إلا أنه ذهب أبعد من ذلك، حيث حرض على التدخل العسكري تحت ذريعة التدخل الإنساني، لحماية المدنيين من هجمات قوات القذافي، هذا التدخل العسكري الغربي، شكل ضربة للمصالح الروسية الصينية.

الفرع الثاني: التحالفات الروسية مع دول منطقة الشرق الأوسط

شهدت علاقات روسيا بدول الشرق الأوسط العديد من المحطات، لكن يمكن القول بأنه كان من الصعب جدا على روسيا كسب حلفاء في الإقليم، لأنه على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لا تعتبر روسيا من الدول المستوردة للنفط والغاز الطبيعي، بل على العكس تعتبر مصدر و منافس طبيعي للدول الغنية بالنفط والغاز في المنطقة، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن أقدم حليف لروسيا في المنطقة هو سوريا، على اعتبار أن هذه الأخيرة فقيرة في النفط والغاز الطبيعي على الأقل وفقا لمعايير الشرق الأوسط، أما إيران والعراق وعلى الرغم من اعتبارهما أغنى البلدان في العالم من حيث احتياطات النفط والغاز، إلا أنهما كانا قريبان جدا من روسيا، وذلك بسبب التنافس مع الغرب، هذا التنافس كان محكوما

¹ - Gamal M.Selim, opcit, p10.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

بفرض العقوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك شملت كل من إيران والعراق عملاء جيدين بالنسبة لصناعة الأسلحة الروسية.¹

لكن مع موجة التغيير التي شهدتها الإقليم مع بداية العام 2011، طرأت تغيرات جذرية على تحالفات روسيا الإقليمية، فإلى جانب حلفائها القدامى عرفت تحالفات جديدة، كانت نتيجة لانحصار الدور الأمريكي في المنطقة، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى تحالف روسيا مع مصر، تركيا، إيران، الخليجي (السعودية).²

أولاً- التحالف الروسي المصري:

عملت روسيا من خلال زيارة الوفد الروسي الذي ضم وزير الخارجية سيرغي لافروف Sergey Lavrov ووزير الدفاع سيرجي شويجو Sergei Soygu إلى مصر يومي 13-14 نوفمبر، التعبير عن رغبتها في العودة لمصر في لحظة توترت فيها العلاقات المصرية الأمريكية³، خاصة أن الشعب المصري أخذ ينظر لروسيا كحليف عسكري وسياسي بديل، ففي 26 جويلية رفع عدد من المصريين صوراً ضخمة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال تظاهرات التفويض الشعبي للفريق أول عبد الفتاح السيسي، ومنذ ذلك الوقت أخذت وسائل الإعلام المصرية تتحدث عن زيارة مرتقبة لبوتين للقاهرة، فمن هذه الزيارات يمكن القول بأن مصر قررت التخلي عن حذرهما، وربما استغلال فرصة التوتر في العلاقات المصرية- الأمريكية، لتتمدد من جديد في الشرق الأوسط عبر البوابة المصرية، مستغلة ما حققته من مكاسب على الجبهة السورية.⁴

1 - كريم المفتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2 - نفس المرجع، ص 33.

3- حسن أبو طالب، نحو تحالف استراتيجي مصري روسي، نقلاً عن موقع: <http://www.ahram.org.eg/News/202487/4/627059> نقلاً عن موقع 2018-06-04 على الساعة 22:22.

4 - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

وربما استباق زيارة وزير الدفاع الروسي إلى مصر، بإرسال قطعتين عسكريتين بحريتين روسيتين إلى الشواطئ المصرية، حمل دلالة معينة بأن رغبة روسيا في العودة إلى مصر، باتت قرارا سياسيا اتخذ على أعلى المستويات، الأمر الذي فتح باب التكهنات بأن روسيا ترغب في قاعدة بحرية عسكرية مع مصر، أو مركز دعم لوجستي لسفينتها الحربية، مقابل دعم القيادة المصرية الحالية.¹

تمخضت زيارة الوزيرين الروسيين إلى مصر، عمليا عن الاتفاق على استئناف عمل اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، وعقد لقاء بين خبراء البلدين في أقرب وقت ممكن، لبحث اقتراحات محددة للاستثمار في قطاع الطاقة وقطاعات أخرى من الصناعات الثقيلة، بسبب الوضع في سيناء، وفي هذا الإطار صرح نبيل فهمي وزير الخارجية المصرية بأن: "وزن روسيا أكبر من أن تكون بديلا لعلاقة مصر مع أي دولة أخرى"²، وهذا التصريح دليل على رغبة مصر في استعادة علاقاتها القديمة مع مصر، دون الاستغناء عن حليفها الحالية أمريكا.

لكن بعض الدوائر الروسية تشكك في نية الحكومة المصرية، حيث تعتقد بأن الخطوة المصرية مجرد مناورة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل عودة المعونة العسكرية الكاملة، بيد أن دوائر روسية أخرى ترى أن مصر حسمت أمرها في اتجاه تنويع علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الخارجية، في محاولة للخروج من تبعية ما يقارب 40 عاما للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتقد هذه الدوائر بضرورة أن تستغل روسيا هذه الفرصة لتعود بقوة للشرق الأوسط، عبر البوابة المصرية مع الاحتفاظ بالبوابة السورية بقوة أيضا، ولكن عدم استقرار الوضع الداخلي في مصر، قد يعيق الرغبات المصرية الروسية، كما أن تعثر العثور على ممول لصفقات السلاح الروسي لمصر، قد يمثل أيضا أحد تلك المعوقات.³

يمكن القول بأنه بالرغم من ذلك، وخلال زيادة الرئيس بوتن لمصر في 10 فيفري 2015، تم التوقيع على 03 اتفاقيات⁴، أعطيت فيها الأولوية للتعاون الاقتصادي، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

² - نفس المرجع، ص 82.

³ - نفس المرجع، ص 82.

⁴ - I.S.Ivanov, cooperation between the Russian federation and the Arab republic of Egypt: opportunities and constraints. working paper, Russian international affairs council, Moscow 2015, p15.

العلاقة في توازن القوى بالشرق الأوسط

بشأن مشاركة روسيا في بناء مفاعل نووي، وكذلك عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وفي مارس 2015 وقعت الدولتان اتفاقاً للتعاون العسكري، وفي جوان 2015 عقدت مناورات بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وذكر وزير الدفاع الروسي في نوفمبر الماضي، أنها قد تجري أيضاً تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك تجري محادثات بين الجانبين لتوريد أنظمة أسلحة أخرى، بما في ذلك طائرات طراز **ميج 35**، طائرات هيلكوبتر **كا 52**، وأنظمة دفاع ومعدات اتصالات،¹ كما وقع الطرفين اتفاق في 19 نوفمبر 2015، والذي بموجبه ستقوم روسيا ببناء وتمويل أول محطة للطاقة النووي بمصر بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.²

بالإضافة لذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين، من أجل تسهيل تطوير البنية التحتية النووية اللازمة للمشروع، بما في ذلك إمدادات الوقود النووي للمفاعلات المخطط لها، ويتناول كذلك الاتفاق المسائل المتعلقة بإدارة واستخدام الوقود النووي وتدريب الموظفين، وتقديم الدعم لمصر في تطويرها لأنظمة النووية، حيث صرح سيرغي كيرنيكو Sergei Kirienko مدير عام لوكالة الطاقة الذرية الروسية، أن الاتفاق كان لبناء وتشغيل 04 مفاعلات بقدرة 1200 ميغاواط فقال: "سيجعل المصنع مصر الرائدة إقليمياً في مجال التكنولوجيا النووية، والبلد الوحيد في المنطقة التي سوف تمتلك الجيل الثالث".³ زيادة مستوى التعاون يخدم البلدين، فبالإضافة إلى النتائج الاقتصادية، تهدف روسيا لتقوية علاقاتها مع مصر؛ باعتبارها دولة رئيسية في الشرق الأوسط، مما سيحسن مكانتها الدولية والإقليمية، ويعزز مكانتها كلاعب رئيسي في التطورات الإقليمية، أما مصر فمهمة بتنويع علاقاتها الدولية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الأمريكية، نظراً لانتقادها للمؤسسة العسكرية المصرية، لإزالة مرسى والاستيلاء على السلطة عبر وسائل غير ديمقراطية.⁴

وفي كل الأحوال فإن مصر بعد اكتمال استقرارها، بحاجة لمختلف علاقاتها الحسنة مع كل دول العالم، فمصر لا تملك ترف استبعاد أحد، وكان الدكتور بدر عبد العاطي المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية، قد صرح بأن هناك: "بالفعل اتجاهها مصرياً لعلاقات قوية مع روسيا، لكن ليس على حساب

¹ -Gamal M.Selim, opcit, p10.

² -Shaul Shay, **the Egypt-Russia nuclear deal**. Institute for policy and strategy, idc herzliya, November 2015, p01.

³ -Ibid, opcit, p01.

⁴ -Ibid, p17.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

علاقتنا بأي طرف، وأن هذه العلاقات لا يمكن أن تكون خصما من العلاقات مع دول أخرى... نحن لا نستبدل طرفا بطرف آخر، ولكن نعمل على تنويع البدائل المتاحة بما يعظم المصلحة الوطنية المصرية¹، فوفقا له مصر لا تستغني عن الولايات المتحدة، ولا عن أي حليف تقليدي لها، بل هي تعمل على تنويع حلفائها قدر الإمكان، بما قد يحقق لها الاستقرار فيما بعد.

قد تتطور العلاقات المصرية الروسية، لكنها مثلما عبر عنها سيرغي فريشنين Sergei Frcnin مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الروسية، في تصريح حديث له: "إن روسيا تعزز العمل على تطوير تعاونها مع مصر، ومع ذلك فإن روسيا تفهم أنه لن تتمكن من استعادة شدة الدعم الذي منحه في حينه الاتحاد السوفيتي لمصر، إننا لن نعود إلى الأيام التي بنينا بها سد أسوان"². فروسيا وفق هذا التصريح، متيقنة بأن تحالفها مع مصر لن يسترجع أيامه السابقة، وانطلاقا من ذلك تسعى روسيا لاغتنام فرصة التغييرات الإقليمية، للاستفادة قدر الإمكان من تحسن العلاقة بين الجانبين.

ثانيا/ التحالف الروسي الإيراني:

يشهد الوقت الحالي تعاوننا غير مسبق بين روسيا وإيران. فقيادتا البلدين لم تكونا مقربتين إلى هذا الحد خلال 500 عام. وعلى الرغم من انعدام الثقة المتجذر والتاريخ الحافل بالمنافسة، إلا أن عدد من المصالح المشتركة جمع روسيا وإيران سووية، وأول هذه المصالح هو الهدف الجيوستراتيجي المشترك المتمثل بمعارضة محصلتها صفر مع الغرب، لا سيما الولايات المتحدة.³ حيث تتقاسم كل من روسيا وإيران موقف الاستياء من قدرة أميركا على عرقلة طموحاتهما التوسعية. ولذلك تسعيان إلى دعم بعضهما البعض⁴.

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - نفس المرجع، ص 83.

³ - أنا بورشفسكايا، هل يستطيع ترامب فك التحالف الروسي-الإيراني، معهد واشنطن، نقلا عن موقع: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/can-trump-break-up-the-russian-iranian-alliance> يوم 04-06-2018 على الساعة 22:31.

⁴ - ولي نصر، محور روسي-إيراني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: <http://rawabetcenter.com/archives/32409> يوم 04-06-2018 على الساعة 22:34.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

تدرك روسيا انه في حال سقوط نظام الأسد، فإنه لن يبقى لها صديق في الشرق الأوسط سوى إيران، بكل ما يعنيه ذلك من إمكانية التعرض لابتزاز إيراني، في حالة الاختلاف في التعاطي مع بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما أنه رغم ما يبدو من تقارب في المواقف والسياسات إزاء العديد من القضايا، فإن الخلافات بين الطرفين ليست ثانوية ولا يبدو احتواءها مهمة سهلة، وقد بدت ملامح العلاقة بين البلدين جلية في عزوف روسيا عن تنفيذ صفقة صواريخ "أس 300" للدفاع الجوي، التي وقعتها مع إيران عام 2008، لتجنب التصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية.¹

استفادت روسيا في السابق من العداة المعلن بين إيران والمجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، وكانت تلعب بالورقة الإيرانية كثيراً في موضوع توازن السياسات الدولية والإقليمية، وفي هذا السياق فإن التقارب الإيراني الأمريكي فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني، يقلق روسيا حليف إيران التقليدي، إذ برزت تحفظات روسية من الاتفاق، وأبدت عدم تفاؤلها بإحراز أي تقدم كبير في هذه المفاوضات، وقال رئيس الوفد الروسي للمفاوض في مجموعة 06، في وصفه لمباحثات جنيف: "إن مساحة الخلاف بين إيران والقوى الكبرى تحسب بالكيلومترات، بينما يحسب التقدم الحالي ببضع الخطوات".

هذا التصريح الروسي أثار حفيظة الإعلام الإيراني، ورأى في ذلك ما أطلقت عليه بعض المواقع الإيرانية عبارة "التوجه الروسي التخريبي"، في هذا الصدد علق الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي الإيراني الدكتور مهدي مطهرنيا قائلاً: "إذا ما وصلت إيران في الوقت الراهن إلى نقطة التقاء وتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وكسبت ثقتها، فإن روسيا سوف تدخل على الخط وتحاول إفساد ذلك بطريقة أو بأخرى، وقد تسعى روسيا إلى تشجيع التيار الراديكالي في إيران، للوقوف في وجه أي تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية".²

كما أن رفع الحظر المفروض على صادرات إيران من الغاز والنفط ليس من صالح الجانب الروسي، الذي يعد أحد المنافسين البارزين لإيران في هذا الجانب، وفي الوقت نفسه، هناك احتمال أن تتخلى الدولة المعزولة عن صداقة روسيا لحظة زوال الخطر والعزلة، كما حدث في يوغوسلافيا في عهد

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - نفس المرجع، ص 83.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

ميلوسوفيتش Milosevic وليبيا في عهد القذافي، وإذا كانت الشراكة الروسية-الإيرانية قائمة حصرا على غياب البديل، فإنها عاجلا أم آجلا ستزول، ويؤدي تخفيف الضغط عن إيران إلى ارتفاع مستوى المنافسة على السوق الإيرانية، ما سيؤثر سلبا في روسيا.¹

بالرغم من ذلك فبعودة بوتين إلى الكرملين عام 2012 عرفت العلاقات الروسية الإيرانية تطورا، ففي الاجتماع الذي عقد في 07 جوان 2012، على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون، قال بوتين بوضوح من مصلحة روسيا تطوير العلاقات مع إيران، كما وصف المشاكل التي في رأيه يجب أن يتباحث فيها الطرفان: البرنامج النووي الإيراني، التعاون النووي الروسي/الإيراني، تطوير العلاقات الاقتصادية والوضع القانوني لبحر قزوين.²

كما زار الرئيس الروسي بوتين إيران في 2015، وهي الزيارة الأولى منذ عام 2007 للمشاركة في مؤتمر الدول المصدرة للغاز الطبيعي، ليجتمع مع المرشد الأعلى علي خامنئي، هذا الأخير الذي يرى بأن روسيا وإيران يجمعها هدف واحد هو الحفاظ على نظام متعدد الأقطاب، حيث صرح قائلاً: "خطة طويلة الأجل للولايات المتحدة الأمريكية ضد مصالح الجميع، ولا سيما بلدينا، والتي يمكن أن تكون عائقا أمام تعاون أوثق"³، وهو ما يرمز لعلاقات جديدة بين البلدين، فخلال الزيارة أكد بوتين على: "خلافًا للآخرين لن نطعن حلفائنا في الظهر"⁴.

على مدى السنوات الخمس، عرفت العلاقات الروسية الإيرانية تذبذب بسبب الشك المتبادل، نظرا لدعم روسيا قرار مجلس الأمن عام 2012 لفرض عقوبات إضافية على إيران، ولكن مع التطورات التي عرفها الإقليم لاسيما الخوف المشترك من احتمال انهيار نظام الأسد، خلق نقاط التقاء مصالح أدت لازدهار العلاقات الروسية الإيرانية خلال العام الماضي، هذا التطور واضح في مجالات عدة أبرزها:

1/- الجانب الأمني: في جانفي 2013 وخلال زيارة عمل إلى إيران، وقع وزير الشؤون الخارجية الروسي فلاديمير كولوكولتسييف Vladimir Kolokoltsev اتفاقا على "التحالف القانوني" بين وزارتي الداخلية

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره ص 84-85.

² - Nikolay Kozhanov, **understanding the revitalization of Russian-Iranian relations**. Carnegie Moscow center, May 2015, p09.

³ - Ellie Geranmayeh and Kadri Liik, **the new power couple: Russia and Iran in the Middle East**. European council on foreign relations, September 2016, p14.

⁴ - Shay Harz vi, opcit, p14.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

الإيرانية والروسية، وكان أول اتفاق لتحديد أشكال وأساليب التعاون في مجال مكافحة الجريمة،¹ كما وقع بوتين مرسوما في أبريل 2015 يسمح ببيع أنظمة S-300 لإيران، وفي جانفي 2016 وخلال زيارة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو Sergey Shweigo لإيران، وقعت الدولتان اتفاقا للتعاون العسكري، الذي مهد الطريق لعلاقات أمنية بين البلدين.²

وخلال الربع الأول من عام 2016 بدأت روسيا توريد مركبات نظام لإيران، وأعلن نائب رئيس الوزراء ديمتري روغونز Dmitry Rugozin أن الصفقة لن تكتمل بحلول نهاية العام، وأعرب مساعد بوتين في التعاون العسكري التقني كوزين Kuzin عن آمال روسيا في توسيع العلاقات العسكرية، مشيرا إلى أنه: "عندما تتم إزالة كافة العقوبات والقيود، سيكون هناك تقدم كبير في التعاون العسكري-الصناعي لدينا"³. وكانت الترقية في التعاون والتنسيق العسكري واضحة أيضا في اثنين من الزيارات التي قام بها وزير الدفاع الإيراني لروسيا في أبريل 2016.

2/- جانب العمليات أو التشغيل: حيث زاد مستوى التنسيق العملياتي في سوريا والعراق، ويبدو أن هذه الأسس كانت قد وضعت خلال زيارة قائد لواء القدس قاسم سليماني إلى روسيا في جويلية 2015، تطورت هذه العلاقات كانت واضحة في إنشاء مركز استخبارات مشتركة في العراق، والتنسيق الوثيق بين العمليات العسكرية ضد الدولة الإسلامية، وقوى المعارضة الأخرى في سوريا، حيث قدمت روسيا الغارات الجوية والقصف المدفعي لتخفيف حدة المعارضة، في حين أن إيران بمساعدة حزب الله وفرت الدعم الأرضي اللازم للجيش السوري.

3/- الجانب الاقتصادي: تطورت العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا وإيران ابتداء من عام 2012، ففي الأشهر الأولى من نفس العام، بلغت الصادرات الإيرانية لروسيا من البضائع ما قيمته 203.5 مليون دولار، أي ما يعادل 9.3% أكثر مما كانت عليه في الفترة الممتدة من 21 مارس إلى غاية 21 أوت من العام 2012.

¹ -Nikolay Kozhanov, opcit, p10.

² - Ibid, p10.

³ -Shay Harz vi, opcit , p14

⁴ - Lana Ravandi-Fadai, **Russo-Iranian relations and the Vienna nuclear agreement**. Research paper, arab center for research and policy studies, November 2015, p11.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

عملت روسيا لتكثيف وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع إيران، في محاولة لخلق وقائع جديدة على الأرض بعد رفع العقوبات، حيث أعلن بوتين أن روسيا ستمد إيران بقرض قيمته 5 مليار دولار، لتعزيز الأعمال التجارية بين البلدين، في موازاة ذلك، أعلن وزير الطاقة الروسي، الذي يرأس اللجنة الحكومية المشتركة الروسية-الإيرانية، عن توسيع التجارة الثنائية من مستوى 106 بليون دولار إلى 10 بليون دولار عام 2015¹، وقد أثمرت الجهود الروسية خلال زيارة بوتين لإيران، حيث وقعت الدولتان جملة من الاتفاقيات الاقتصادية، في مقدمتها واحدة لبناء محطات توليد الكهرباء، واتفاقية أخرى لكهربية نحو 500 كيلومتر من خط السكك الحديدية في إيران، ووفقاً لنائب وزير الدفاع الإيراني **منوشهر منطقي Manouchehr Manteghi** تهتم شركات الطيران الإيرانية مثل **Air Kish Zagros** و **Caspain** مهمة بشراء طائرات الركاب الروسية **سوبرجت Superjet** بسبب حجمها 100 مقعد².

عموماً يبدو أن توسيع العلاقات بين إيران وروسيا هو نتيجة لقاء مصالح وفرص، وليس شراكة إيديولوجية قائمة على النظرة المشتركة لكلا البلدين، ومع ذلك هناك على ما يبدو قيود على التعاون بين الطرفين أهمها³:

- الشك التاريخي بين الدولتين من احتمال الخيانة المتبادلة، فالبنسبة لكثير من الإيرانيين شكل القياصرة الروسيين خطراً على السلامة الإقليمية لبلادهم، كما هو واضح في الحروب بين البلدين.
- تخشى إيران أن زيادة المشاركة الروسية في سوريا، سيجعل منها الفاعل المركزي في تقرير مستقبل النظام، مما يمكنها من تحقيق حل وسط مع الغرب، حتى لو كان ذلك يعني التضحية بنظام الأسد والإضرار بالمصالح الإيرانية في المنطقة، في مقابل ذلك تتخوف روسيا من العواقب المحتملة للرفع العقوبات خاصة على المستوى الطاقوي، حيث أن الاختراق المتوقع من قبل الشركات الغربية الآسيوية (الصين) للسوق الإيرانية، والزيادة المتوقعة في صادرات إيران من النفط والغاز الطبيعي، من المرجح أن يقلل اعتماد الدول الأوروبية على امدادات النفط والغاز من روسيا.

ثالثاً- العلاقات الروسية-التركية

¹ -Shay Harzvi, opcit ,p P 14-15.

² -Clément Therme, **the Iran-Russia entente :marriage of convenience or strategic partnership ? (in Iran after the deal :thr road ahead)**, first edition, Milano :edizioni e poké, 2015, p111.

³ - Shay Harzvi, opcit ,p15.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

عند الحديث عن العلاقات الروسية التركية، لا بد من أن نضع في اعتبارنا فترة الحرب الباردة، عندما دافعت كل منهما عن نفسها ضد الهجمات العسكرية للأخرى، عندها فقط يمكن فهم الصعوبات التي تواجه هذين البلدين في سبيل بناء علاقات ثنائية، ولكن نتيجة الجهود المشتركة بين البلدين، فعلى مدى 07 سنوات الماضية تحسنت العلاقات بين البلدين، وعموماً يمكن تقسيم العلاقات بين الطرفين إلى 04 محطات تاريخية على النحو التالي:¹

- الفترة الأولى من 1991 إلى غاية 2001 فترة برودة العلاقات.
- الفترة الثانية من 2001 إلى غاية 2008 بداية فترة التعاون الاقتصادي.
- الفترة الثالثة من 2008 إلى غاية 2011 فترة التعاون السياسي والإقليمي.
- الفترة الرابعة من 2011 إلى غاية اليوم وهي مرحلة جديدة من العلاقات.

كانت السنوات الأولى من العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي باردة، وقد استمر الوضع إلى غاية 1999، حيث قام رئيس الوزراء التركي آنذاك **بولنت أجاويد Bulent Ecevit** بزيارة روسيا، لكن الرئيس الروسي السابق **بوريس يلتسين Boris Yeltsin** رفض اللقاء معه، وهو ما أدى لتأزم العلاقات في السنوات القليلة التي تلتها، وعلى الرغم من محاولات تركيا تطبيع العلاقات، إلا أن الجانب الروسي رفض، ومع وصول جيل جديد من القادة الروس خاصة مع حلول عام 2000، ووصول بوتين إلى سلطة الكرملين، بدأت العلاقات الروسية مع تركيا تتغير نحو الإيجاب، ومع بداية العام 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، عرفت العلاقات بين البلدين زخماً وتطوراً إيجابياً، وقد حاولت روسيا في هذه الفترة إضعاف علاقات تركيا بحلف الناتو، وتحديد القوة المتنامية لتركيا على ساحل البحر الأسود في منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان وجنوب القوقاز.²

ركزت العلاقات بين البلدين بين عامي 2008-2011 على مجموعة من القضايا أهمها:³

- مشاكل الانتشار النووي وفرض العقوبات على إيران.
- عملية السلام العربية الإسرائيلية.

¹ -Okhan Gafarli ,”Russian Foreign policy in light of changing blance in the middle East“, **Turkish policy**. Volume10,N04,2011,p147.

² - Sergey Shweigo,opcit,p147.

³ -Ibid,p147.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- حرب الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان.
- الأحداث في سوريا.
- خط أنابيب ناباكو.
- مشروع ساوث ستريم Shouth Stream ومشروع بلو ستريم Blue Stream.
- مشروع نقل البترول عبر الأناضول Sansun-Ceyhan.
- إدخال نظام التأشيرة الحرة بين البلدين.

وقد أدت الزيارة التي قام بها أردوغان لروسيا يوم 16 مارس 2011، إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين، حيث بدأت جولة ثانية من المحادثات حول بناء محطات للطاقة النووية في تركيا من قبل روسيا، وخلال الأشهر الأولى لعام 2014، تحولت العلاقات بين الطرفين إلى العداء مرة أخرى، حيث تبادل الطرفان الاتهامات والتهديدات، نتيجة للاختلاف حول مستقبل النظام السوري والأقلية الكردية في سوريا، حيث تعتبر روسيا مظلة الدفاع، وداعمة لإدراج الأكراد في محادثات المصالحة، وكان إسقاط الطائرة الروسية SU-24 ليس أول حادث جوي بين البلدين، ففي 3-4 نوفمبر 2015 قامت طائرتان حربيتان بانتهاك المجال الجوي التركي، وأعلنت روسيا أنها مجرد أخطاء ملاحية، في حين حذر رئيس الوزراء التركي أن الانتهاك المقبل سوف يؤدي لإطلاق النار، حيث قال: "حتى لو كان طائرا سيتم إطلاق النار عليه".¹ وبالتالي فإن الخطوات الروسية والتركية السريعة والمتبادلة من أجل إعادة تطبيع العلاقات، بين موسكو وأنقرة، من شأنها أن تحمل معها تغييرات كبيرة على صعيد العديد من المعادلات الإقليمية.²

أدى إسقاط SU-24 لتبادل الاتهامات وإلى اتخاذ خطوات عقابية من قبل روسيا، في حين ادعت تركيا أن الطائرة دخلت مجالها الجوي لمدة 17 ثانية، ولم تستجب للتحذيرات، وقد اتهمت روسيا تركيا بطعنها في الظهر، مدعية أن هذا كان كمين مخطط له مسبقا وعمل عدائي، وكانت الطائرة التركية التي دخلت المجال الجوي السوري وفقا لروسيا، قد انتهكت السيادة السورية، وكان رد فعل روسيا في غضون بضعة أيام، حيث نشرت نظام الدفاع الجوي S-400³ في سوريا، كما شرعت في إجراء أو توقيع سلسلة

¹ -Shay Harzvi, opcit, p20.

² - عامر راشد، العلاقات الروسية التركية خصومة على قضية المصالح، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية نقلا عن موقع، <http://rawabetcenter.com/archives/29339> يوم 04-06-2018 على الساعة 22:47.

³ -Shay Harzvi, opcit, p20.

العامل في توازن القوى بالشرق الأوسط

إجراءات عقابية ضد تركيا مثل: تعليق العلاقات العسكرية والثقافية بين البلدين، فرض عدد من العقوبات الاقتصادية، وشملت هذه العقوبات حظرا على بعض الواردات بما في ذلك الخضر والفاكهة، إلغاء لرحلات الطيران بين البلدين، إلغاء الإعفاء من تأشيرة الدخول الممنوحة للمواطنين الأتراك، وتعليق المحادثات بشأن بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي في روسيا إلى أوروبا عبر تركيا.¹

كما عمدت روسيا لتعزيز العلاقات بين منافسي تركيا مثل قبرص وأرمينيا، فضلا عن تعميق العلاقات الثنائية مع اليونان، وفي أوائل ديسمبر 2015 زار وزير الخارجية لافروف قبرص لمناقشة إمكانية التعاون، بما في ذلك الحملة الجوية في سوريا، حيث تم توقيع اتفاق في فيفري 2015، يسمح للسفن الروسية العاملة في مجال مكافحة الإرهاب والقرصنة باستخدام الموانئ القبرصية.²

رغم تدهور العلاقات الروسية التركية، فإن حجم التجارة بين البلدين ارتفع بدلا من الانخفاض، حيث بلغ حجم التجارة بينهما ستة مرات³ أكثر عام 2011 مما كان عليه عام 2002، إذ تعتبر روسيا المورد الرئيسي للطاقة في تركيا، فتوفر لهذه الأخيرة 56% من واردات الغاز الطبيعي، وبلغت واردات الطاقة التركية من روسيا عام 2014 حوالي 16.5 بليون دولار، وهو ما يمثل 30%⁴ من واردات الطاقة فيه، حيث بلغت قيمة الطاقة التي توردها روسيا لتركيا للاستهلاك المحلي حوالي 15 مليار دولار عام 2015، ما جعل تركيا أكبر مستورد للغاز الروسي بعد ألمانيا، في مقابل ذلك تمكنت الشركات التركية من بيع ما قيمته 6 مليارات دولار⁵ من المواد الغذائية والكيميائية والمنسوجات وغيرها من السلع لروسيا. ويوضح المنحنى البياني التالي حجم التجارة السنوية بين روسيا وتركيا بالمليار:

¹-Shay Harzvi,opcit,p20.

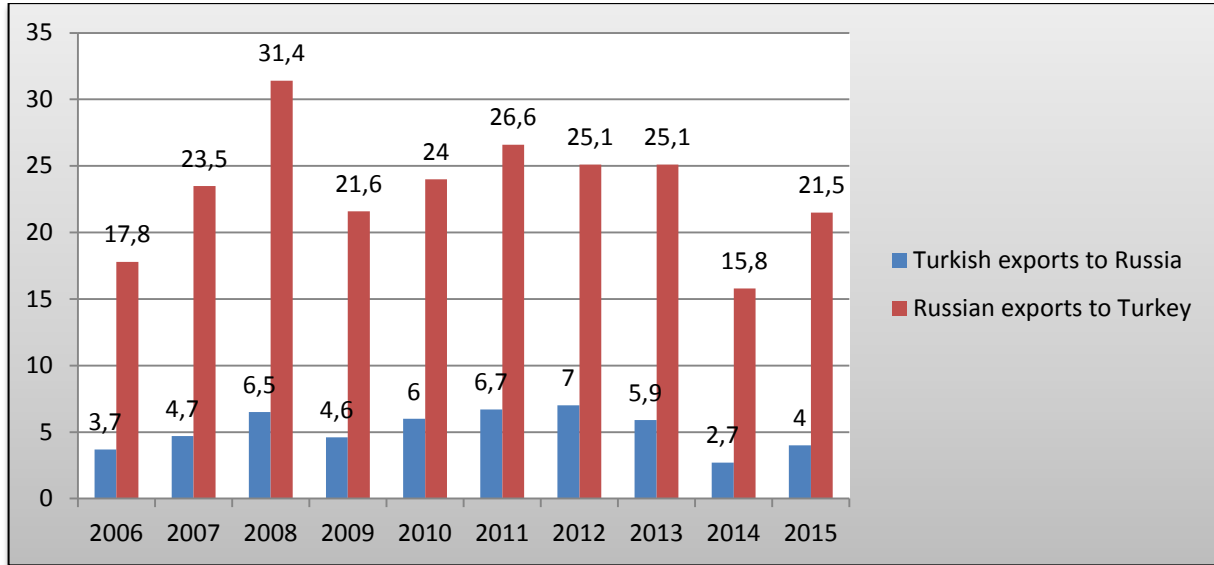
²- Sergey Shweigo,opcit,p 20-21.

³-Sener Akturk, **a realist reassessment of Turkish-Russian relation2002-2012 from the peak to the dip?**. Caspian strategy institute center for politics and international studies,January 2013,p13.

⁴- عماد يوسف قدورة، مرجع سبق ذكره، ص05.

⁵-نفس المرجع، ص05.

منحنى بياني رقم 02: التجارة السنوية بين تركيا وروسيا (مليار)



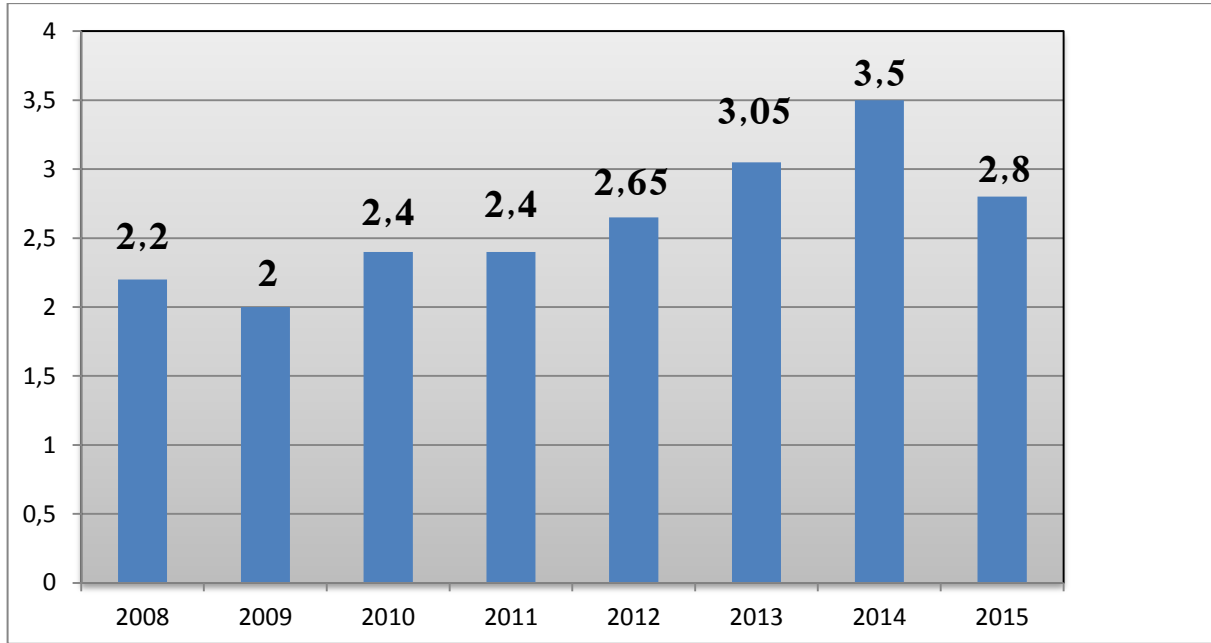
المصدر : Asli Aydintasbas, **with friends like these :Turkey- Russia, and the end of an unlikely alliance.**

European council on foreign relation, Policy brief, June 2016, p06.

يمكن القول انطلاقاً من هذا المنحنى أن صادرات روسيا نحو تركيا، كانت أكبر مقارنة بصادرات هذه الأخيرة نحوها، وهو ما خلق خلل في الميزان التجاري لصالح روسيا بنحو 20 مليار دولار¹، كما يمكن ملاحظة أن حجم التجارة المتبادلة سنوياً ليس ثابتاً، بل كان متذبذباً بين التدهور والازدهار، حيث بلغ حجم صادرات روسيا أوجه عام 2008 بحوالي 31.4 مليار دولار، لينخفض إلى حوالي 15.8 مليار دولار عام 2014. في مقابل ذلك نجد بأن أعلى نسبة حققتها صادرات تركيا نحو روسيا كانت عام 2012 بمبلغ 7 مليار دولار، لتتنخفض إلى أدنى مستوياتها عام 2014 بحوالي 2.7 مليار دولار. أما في مجال السياحة كذلك تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد ألمانيا في نسبة السياح الواردين لتركيا، ويوضح المخطط التالي نسبة السياح الروس لتركيا بالملايين:

¹ - Asli Aydintasbas, **with friends like these :Turkey- Russia, and the end of an unlikely alliance.** European council on foreign relation, Policy brief, June 2016, p04.

منحنى بياني رقم 03: السياح الروس الذين زاروا تركيا (بالملايين)



المصدر: Asli Aydintasbas, **with friends like these :Turkey- Russia, and the end of an unlikely alliance.**

European council on foreign relation, Policy brief, June 2016, p04.

يوضح هذا المنحنى حجم السياح الروس لتركيا في الفترة الممتدة ما بين 2008 إلى غاية 2015، فكما هو واضح تذبذبت نسبة السياح، ففي سنة 2008 بلغت حوالي 2.2 مليون سائح، لتتخفف في العام الذي يليه إلى 2 مليون، لترتفع مرة أخرى سنة 2014 إلى 3.5 مليون سائح روسي.

رابعاً/ - التقارب الخليجي (السعودي) - الروسي:

نتج عن فتور العلاقات الخليجية (السعودية) الأمريكية، والذي يقابله تقارب أمريكي إيراني من جانب آخر، وعدم رضا روسيا والسعودية عن هذا التقارب، ورغبة الطرفين في إعادة تشكيل علاقاتهما، ما قد يقود إلى تحالف سعودي-روسي، لكن الخلاف الواضح بين الجانبين في العديد من القضايا أدى إلى توتر العلاقات بينهما، ولعل أهم القضايا الخلافية:¹

¹ - ابراهيم منشاوي، تقارب حذر: العلاقات السعودية-الروسية والقضايا الإقليمية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلاً عن: <http://www.acrseg.org/39287> يوم 2017/01/21 على الساعة 13:34.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- الاختلاف في الرؤية حول حل الأزمة السورية: فبينما تنطلق المملكة العربية السعودية من ضرورة رحيل الأسد، ولو عن طريق الحل العسكري، تدعم روسيا بقاء هذا النظام، والاعتماد عليه كحليف إقليمي ودولي لمواجهة الإرهاب في الشرق الأوسط، وعلى الأخص تنظيم داعش، كما دعمت روسيا الحل السياسي وأكدت على مسارات جنيف لحل الأزمة.¹

- الملف النووي الإيراني: ويمثل أبرز القضايا الخلافية في العلاقات السعودية-الروسية²، فقد توترت العلاقات بين الدولتين نتيجة دعم روسيا المستمر لإيران، والذي تجلى بشكل كبير في المحادثات بشأن برنامجها النووي خلال اجتماعات 1+5، والذي أدى إلى التوصل لاتفاق نووي، حيث كانت روسيا ترفض دوماً منطلق العقوبات المفروضة على إيران والحل العسكري أيضاً، مما تعارض مع موقف السعودية التي كانت ترى أن البرنامج النووي الإيراني، يمثل تهديداً قوياً لدول الخليج ويؤجج النزاعات في الشرق الأوسط.³

- الخلاف حول أسعار النفط: حيث استخدم النفط كسلاح سياسي، من أجل خفض الأسعار عالمياً للتأثير على الاقتصاد الروسي، وقد جاء ذلك بالتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، من أجل الضغط على النظام الروسي لموقفه من الأزمة الأوكرانية، حيث يشير الخبراء في مجال الطاقة، إلى أن السعودية هي المسؤولة عن خفض أسعار النفط عالمياً، والمحافظة على حصتها الإنتاجية التي تفوق 10 ملايين برميل يومياً،⁴ الأمر الذي أثر على الاقتصاد الروسي.

- الأزمة اليمنية: نتيجة للتعاون الروسي الإيراني في هذه الأزمة، توترت العلاقات الروسية السعودية، فعقب إعلان اندلاع عاصفة الحزم بقيادة السعودية لمواجهة التمرد الحوثي في اليمن، أعلنت روسيا عن رفض الحل العسكري، ووقفت ضد أي محاولة لصدور قرار من مجلس الأمن، الأمر الذي أثار حفيظة السعودية تجاه الموقف الروسي.

¹- إبراهيم منشاوي، مرجع سبق ذكره.

²- زينب خالد عبد المنعم السيد، الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط "2003 - 2016"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، نقلاً عن موقع: <http://democraticac.de/?p=34549> يوم 05-06-2018 على الساعة 13:46.

³- إبراهيم منشاوي، مرجع سبق ذكره.

⁴- نفس المرجع.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

رغم القضايا الخلافية التي تواجه العلاقات السعودية-الروسية، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث تقارب بين الدولتين، نتيجة للمصالح المشتركة، حيث قام الأمير بندر بن سلطان رئيس الاستخبارات العامة السعودية، بزيارة العاصمة الروسية في أوت 2013، والتقى بالرئيس فلاديمير بوتين عارضا التعاون لإيجاد حل للازمة السورية على أساس الإطاحة بنظام بشار الأسد، في مقابل التعاون الأمني مع روسيا، لضبط العناصر الشيشانية التي تقاتل مع جماعة النصر في سوريا، حتى لا يعودوا مستقبلا للقتال في إقليم الشيشان، وبعد هذه الزيارة أخذت السعودية تعمل على لجم نفوذ الجماعات الإسلامية المتشددة، التي تقاتل مع المعارضة في سوريا، كما حدث تغيير إيجابي ومفاجئ في الموقف السعودي، بعد المكالمات الهاتفية التي تلقاها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز من الرئيس فلاديمير بوتين في 12 نوفمبر 2013، ويلاحظ أن الائتلاف الوطني السوري خفف من موقفه السابق الرفض لحضور مؤتمر جنيف، وضغط رئيس الائتلاف أحمد الجربا المحسوب على السعودية، على أعضاء مجلس الائتلاف للإعلان عن الموافقة على الحضور وفق الشروط التي وضعت.¹

شهد النصف الأخير من العام 2015، علامات التغيير في العلاقات الثنائية، ويبدو أن الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السعودي ولي العهد محمد بن سلمان إلى روسيا في جوان 2015، أين التقى بالرئيس الروسي بوتين، قد مهدت الطريق لأشكال جديدة من التعاون بين البلدين، وقد تم وفقا لتقارير وسائل الإعلام، توقيع 06 اتفاقيات في مجالات الطاقة والدفاع والطاقة النووي وغيرها خلال هذه الزيارة، وفي وقت لاحق تم الاتفاق على أن السعودية سوف تستثمر 10 مليار دولار² في مشاريع في سوريا، كما اجتمع بوتين مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعودي في مدينة أنطاليا في نوفمبر 2015، وقع الجانبان سلسلة من الاتفاقيات حول زيادة التعاون الاقتصادي، مهدت للخروج من أزمة العلاقات بين الجانبين، ومع ذلك وضعت العملية العسكرية الروسية في سوريا حد لذلك، حيث فشل اجتماع بوتين مع محمد بن سلمان في أكتوبر 2015 لتقريب المواقف.³

¹ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - Shay Harzvi, opcit, p20.

³ - Ibid, p21.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

أسفرت الجولة الرابعة من الحوار الإستراتيجي الوزاري لروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في روسيا في ماي 2016، عن بيان مشترك يعكس نية الجانبين على مواصلة الكفاح الجماعي ضد الإرهاب، ورحب المشاركون في الاجتماع باقتراح فلاديمير بوتين لتشكيل جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب استنادا لميثاق الأمم المتحدة، وفي كلمة له في المؤتمر الصحفي المشترك مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قال وزير الخارجية السعودي لقسم الشؤون المالية عادل الجبير، أنه ونظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي، يعتبرون روسيا دولة مجاورة ينبغي أن تنسق أنشطتها معهم لمكافحة الإرهاب،¹ فعلى الرغم من التوترات التقليدية والحقائق الإقليمية الراهنة في الشرق الأوسط، فإنها توفر فرصا للتعاون، حيث تخدم علاقات الطرفين مصالحهم السياسية في كلا البلدين وجها لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن دوافعهم مختلفة، فبالنسبة لروسيا محاولة كسب دولة أخرى، ينظر لها على أنها مؤيد لأمريكا، مع احتمال تأكل نفوذ هذه الأخيرة في المنطقة، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن هذا التعاون وسيلة لمواجهة عدم رضاها عن سلوك أمريكا بشأن القضية السورية والاتفاق النووي الإيراني، حيث تمثل روسيا بديل للولايات المتحدة الأمريكية، يمكن للسعودية الاعتماد عليه.²

لكن التحدي الأكبر الذي يقف في وجه التحالف السعودي-الروسي، يكمن في دور المملكة العربية السعودية والدول العربية، في إسقاط الاتحاد السوفيتي خلال الحرب على أفغانستان وهي عقبة حقيقية، إلى جانب خشية روسيا من أي نفوذ سعودي في الجمهوريات الإسلامية، التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخشية روسيا من دعم السعودية للجماعات الإسلامية هناك، والتي تشكل -من وجهة النظر الروسية - خطرا حقيقيا على الأمن القومي الروسي، إلا أن ذلك قد يكون عاملا في التقارب والتفاوض أيضا.³

¹-Grigory Kosach, **possibilities of a strategic relationship between Russia and Saudi Arabia**. Russian international affairs council, policy brief, M06, august 2016, p04.

² -Shay Harzvi, opcit, p20 .

³ - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المبحث الثالث: الصين وإستراتيجية التوازن المرن ضد الولايات المتحدة

الأمريكية

ظهر مفهوم إستراتيجية التوازن المرن **Soft Balancing** (*) كمفهوم نظري في منتصف عام 2000، لغياب التوازن الجامد ضد الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، هذا المفهوم هو مفهوم نسبي في العلاقات الدولية، يشير إلى الجهود الضعيفة للعمل العسكري، الذي تقوم به الدول لإحباط أهداف السياسة الخارجية لدول أخرى يفترض أنها أقوى الدول، ويختلف التوازن المرن عن التوازن التقليدي، في كون الأول يهدف إلى بدل الجهود لإعادة تكوين النظام الدولي، في حين أن التوازن المرن يتضمن أهداف أقل طموحا وأكثر ليونة، تركز معظمها على رفع تكاليف العمل للدولة الأقوى.¹

في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة التي يشهدها الشرق الأوسط، وتراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، وتحولها كما أشرنا سابقا نحو جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، عملت الصين على توسيع نفوذها في الإقليم وموازنة أمريكا والحد من هيمنتها، من خلال توسيع نشاطاتها، فلم تعد الصين تعتمد فقط على الاقتصاد والاستثمار كآلية لسيط نفوذها، وإنما باتت تعتمد على نشاطاتها السياسية والدبلوماسية لتأكيد حضورها، من خلال إستراتيجية التوازن المرن.² سنحاول في هذا المبحث التفصيل في كيفية مساهمة التغييرات الإقليمية في إعادة توجيه سياسات الصين في المنطقة.

(*) - مفهوم التوازن المرن: يعرف بايب **Pape** التوازن المرن بأنه: "الإجراءات التي لا تتحدى مباشرة التفوق العسكري الأمريكي، ولكن تستخدم الوسائل غير العسكرية لإحباط وتقويض السياسة العدوانية الأمريكية المنفردة". فمنطق التوازن المرن وفق هذا الطرح يتطلب تنسيق التوقعات من العمل الجماعي بين عدد من القوى الكبرى من الدرجة الثانية. يمكن أن يعبر التوازن المرن عن نفسه في إستراتيجيات الدولة مثل الإنكار الإقليمي، الدبلوماسية، تقوية الاقتصاد، المشاركة في التحالفات الموازنة،... وقد انتهج **بول Paul** نهجا أوسع في تعريفه للتوازن المرن معتبرا أنه: "جزء من الإستراتيجيات المؤسسية والدبلوماسية، التي تهدف لتقييد قوة الولايات المتحدة الأمريكية"، ووفقا لوالث **Walt** فإن إستراتيجية التوازن المرن لا تسعى أو يتوقع منها أن تغير التوزيع العام للقدرات، بدلا من ذلك، فإنها تقبل الوضع الراهن، لكنها تسعى للحصول على نتائج أفضل داخله. (للاطلاع أكثر يمكن العودة إلى المرجع التالي ص 246).

¹-MordeChai Chaziza, *Soft balancing strategy in the Middle East :Chines and vetos in the united nationSecurity council in the syrian Crisis.China report*50,3,2014,p248

²- Ibid,P248.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المطلب الأول: تأثير التغييرات الإقليمية على السياسة الصينية في الشرق الأوسط

تزامنت التغييرات الإقليمية في الشرق الأوسط مع تغير المصالح الصينية، وتطور إستراتيجية سياستها الخارجية، وهو ما خلق مجموعة من التحديات والفرص، ومعضلات لسياسة الصين في الشرق الأوسط، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الفرص التي أوجدتها التغييرات الإقليمية، وأهم التحديات التي قد تعيق تطور الدور الصيني، بالإضافة إلى التطرق إلى المعضلة السياسية التي واجهت الصين في تفاعلاتها مع دول المنطقة.

الفرع الأول: التحديات التي تواجهها الصين في الشرق الأوسط

تتمثل أهم التحديات التي واجهت الصين في الشرق الأوسط بعد 2011، في سقوط الحلفاء التسليبيين، صعود الإسلام السياسي والمقاتلين الأجانب، تغيير دور الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل أهمها جميعا المخاطر الاقتصادي، وسنحاول تناول كل تحدي بنوع من التفصيل على النحو التالي:

أولا/ -سقوط الحلفاء التسليبيين:

افتقرت الصين حتى عام 1956 للعلاقات الدبلوماسية مع أي دولة من الشرق الأوسط، حيث كانت تنظر إليهم باعتبارهم دول معارضة للثورة، وفي نهاية المطاف أقامت الصين علاقات دبلوماسية تقريبا مع كل دول الإقليم، كما سعت للحفاظ على علاقاتها الودية ليس فقط مع حكومات تلك الدول، وإنما أيضا مع العديد من الجهات الفاعلة تحت الدولة مثل حماس وحزب الله، على الرغم من الهوة الاديولوجية التي تفصلها عن هذه المجموعات.¹

سعت الصين ومن أجل تحقيق تلك الغاية، لتجنب الوقوف إلى جانب أحد الأطراف في النزاعات الإقليمية، وبدلا من ذلك عملت على توجيه علاقاتها الإقليمية من خلال تركيزها اقتصاديا "الإطار 3+2+1"، التي عبر عنها الرئيس الصيني **شين جين بينغ Xi Jinping** في 2014 في منتدى التعاون الوزاري الصيني العربي، أو المبادئ الأربعة التي أعلن عنها الرئيس السابق **هو جين تاو Hu Jintao** بعد زيارته للمنطقة عام 2004، ومع ذلك بعد أن أمضت الصين عقود لإقامة تحالفات في الشرق الأوسط، جرفت الانتفاضات العربية معظمهم، ما جعل الصين في موقع مشابه تماما لموقع الولايات

¹-Michael Singh, Chinese policy in the Middle East in the wake of the arab uprisings. the Washington institute for near east policy. December 2014, p06.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المتحدة الأمريكية، ما جعلها تواجه تحدي متمثل في إعادة بناء العلاقات، وغالبا ما أفقدها دعم الأنظمة السابقة.¹

ثانيا/ صعود الإسلام السياسي والمقاتلين الأجانب

نتج عن سقوط العديد من الأنظمة التسلطية التي كانت قائمة في الشرق الأوسط، واستبدالها في كثير من الحالات بأحزاب سياسية أو ميليشيات، كما هو الحال في تونس وليبيا ومصر، بالإضافة إلى ظهور العديد من القوى الفاعلة تحت الدولة أو العابرة للحدود، والتي كانت إما تنافس على السلطة، ولعل أحسن مثال هنا هو الميليشيات الإسلامية السورية، أو تعمل على مصادرة الأراضي كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى تخوف الصين من الايديولوجية الإسلامية التي تعتبرها تهديدا محتملا في حال انتشاره في الشرق الأوسط، وتمدده إلى الصين عبر آسيا الوسطى، إذ تقلق الصين من احتمال اشتراك المقاتلين الصينيين مع جماعات داعش، ثم تعود للصين لارتكاب أعمال إرهابية². حيث تحدث السفير الصيني السابق لدى تركيا ياوكيونجي Yao Kuangy عن كون الجماعات الإسلامية المتطرفة أحد أهم التحديات الخطيرة التي تواجهها الصين: "مثلما تخسر الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط، قد تكون فرصة للقاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى لزيادة النشاط نسبيا، والتي قد تكثف أنشطة المتطرفين المحليين والأجانب والقوى الانفصالية في الصين".³

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من المتشددین من الأويغور^(*) الصينيين، الذين أنظموا للدولة الإسلامية وتدريبوا مع المتطرفين السوريين، ليعودوا إلى الصين لتغذية الحركات الجهادية المحلية، حيث أن الروابط والعلاقات التي أقيمت بين الأويغور وداعش، قد أثرت بالفعل على الأمن الداخلي للصين، وأدت إلى انتشار الإرهابيين في مقاطعة شينجيانغ وآسيا الوسطى، حيث قال تشانغ تشون شيان Zhang chunscian سكرتير الحزب الشيوعي: "لتنظيم داعش تأثير دولي ضخم، وشينجيانغ لا يمكن

¹-Michael Singh,opcit,p07

² -Ibid,p07.

(*) - الأويغور: هم شعوب تركية يشكلون واحدة من 56 عرقية في جمهورية الصين الشعبية، بشكل عام يتركزون في منطقة تركستان الشرقية ذاتية الحكم (والتي تعرف باسم شينجيانغ أيضا)، على مساحة تعادل 1/6 مساحة الصين ويتواجدون في بعض مناطق جنوب وسط الصين يدينون بالإسلام.

³-Gamam M.Selim,opcit,p07.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

أن تبقى بمعزل عن ذلك، بل هي تأثرت بذلك مسبقاً.¹ وعلى الرغم من تخوف الصين من هذه الاديولوجية، فذلك لم يمنعها من الاستمرار في النهج الذي لطالما تبنته، والمتمثل في السعي لإقامة علاقات ودية مع الحكومات الإسلامية، مثل حكومة الإخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي في مصر.²

ثالثاً/ -المخاطر الاقتصادية:

انتقلت الصين منذ عام 1979، عندما أعلن الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ "Deng xiaopikg الإصلاح والانفتاح"، من موقفها الاديولوجي الجامد إلى تعزيز النمو الاقتصادية مع دول العالم، وأصبح للشرق الأوسط أهمية متزايدة للتنمية الاقتصادية الصينية، تعتبر الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، ومع النمو السريع لاقتصادها، أصبحت أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم، الأمر الذي يتطلب زيادة الطلب على النفط،³ ولسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، أصبح الشرق الأوسط يمثل واحداً من أولويات السياسة الخارجية الصينية، إذ يأتي أكثر من 50%⁴ من احتياجات الطاقة الصينية من هذا الإقليم. ويبين الجدول التالي حجم الإنتاج والاستهلاك الصيني من النفط خلال الفترة الممتدة من 2009-2014.

جدول رقم 05: الإنتاج والاستهلاك الصيني للنفط 2009-2014 (مليون طن)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	/
228.9	227.1	222.2	218.7	217.9	202.8	الإنتاج
518.1	499.2	493.6	470.1	439.2	408.3	الاستهلاك

المرجع: Wang Jin ,”selective engagement :China’s Middle East policy after the Arab spring “**Strategic assessment**, volume19,N02,July2016,p106.

يوضح لنا الجدول أعلاه، الفجوة الشاسعة بين كمية الإنتاج والاستهلاك الصيني للطاقة، فمقارنة بين عامي 2009-2014 نجد أن الإنتاج الصيني قد ارتفع من 202.8 مليون طن عام 2009، إلى

¹-Mordechai Chaziza, ” Syria’s civil war:stage for great Chinese involvement in the Middle East». **Middle East review of international affair**, Vol20,N02,Summer2016,p03.

²-Ibid,p03.

³-Wang Jin ,”selective engagement :China’s Middle East policy after the Arab spring “**Strategic assessment**, volume19,N02,July2016,p105.

⁴- Kerry Brown, ” mixed signals :China in the Middle East”. **policy Brief**,N190,December2014,p03.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

228.9 مليون طن عام 2014، لكن هذه الزيادة لا تكفي لسد الاستهلاك الذي ارتفع هو الآخر من 408.3 مليون طن عام 2009، إلى 518.1 مليون طن عام 2014.

تشكل دول الخليج أكبر مصدر للطاقة الصينية، حيث ارتفعت صادرات الصين من 3.8 مليار دولار عام 1999 إلى 160 مليار دولار عام 2012، ومع المملكة العربية السعودية وحدها ارتفعت بمقدار 10 أضعاف منذ عام 2003، ووفقاً للأرقام الرسمية للسعودية حلت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم شريك تجاري، وقد تحدث جين بينغ Jin Ping عن "إستراتيجية طريق الحرير الجديدة"، وهي إستراتيجية لإحياء اللوجستية القديمة وطرق التجارة بين الصين وأوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ونذكر هنا التعاون الصيني-المصري في تطوير منطقة اقتصادية خاصة حول قناة السويس، كما ارتفع حجم التجارة بين الصين ودول المنطقة من 25.5 مليار دولار عام 2004، إلى 100 مليار دولار عام 2009، وصولاً إلى 222 مليار دولار عام 2012، و238.9 مليار دولار عام 2013¹.

كما تسعى الصين لمضاعفة علاقتها التجارية مع البلدان العربية، حيث انعقدت في 25 جويلية 2014 في الصين، الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-العربي، منذ إطلاق هذا الأخير عام 2004، رامياً إلى: "تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة والاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، الأمر الذي يشكل دليلاً لخطوات لتطوير العلاقات الصينية-العربية في المستقبل." وهو ما يحمل عرضاً لتحسين الروابط الإستراتيجية للصين مع دول الشرق الأوسط، وضماناً لمزيد من الاستثمارات الصينية والتعاون الاقتصادية في الإقليم، حيث ارتفعت صادرات الصين والاستثمار المباشر في المنطقة على مدى العقد الماضي، بين عامي 1999-2012 من 6.47 مليار دولار إلى 121 مليار عام 2012، وكانت الإمارات العربية هي أكبر وجهة للتصدير الصيني، وقد شملت تصدير السلع الأولية والمنتجات الصناعية الخفيفة، المنسوجات، الملابس الآلات السيارات.² ويوضح الجدول التالي تعاون الصين مع دول الخليج في الفترة الممتدة من 2009-2015:

¹ - كريم المفتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

² - Kerry Brown, opcit, p03.

الجدول رقم 06: تعاون الصين مع دول الخليج 2009-2015

الدولة	المشاريع	سنوات البداية	التعهد من قبل
إيران	حقل نفط شمال آزاديجان	2009	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
	حقل بارس الشمالي للغاز	2009	الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري
	جنوب بارس حقل الغاز	2009	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
	حقل نفط آزاديجان	2009	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
	بناء مصفاة	2010	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
	شركة مصفاة البحر الأحمر	2011	شركة الصين للبتر وكيمائيات
العراق	حقل نفط الرميلة	2009	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
	حقل نفط حلفايا	2009	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
	حقل نفط ميسان	2009	الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري
قطر	المنطقة سي/بي من حقل النفط البحري	2009	الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري+ المؤسسة الصينية الوطنية للبنترول
	حقل نفط مند	2015	المؤسسة الصينية الوطنية للبترول
الإمارات العربية المتحدة			

المرجع: Wang Jin ,”selective engagement :China’s Middle East policy after the Arab

spring “Strategic assessment, volume19,N02,July2016,p107

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

فالصراعات في الشرق الأوسط لم تؤثر فقط على العلاقات السياسية للصين بدول المنطقة، ولكن أيضا هددت مصالحها الاقتصادية، فبالإضافة لكون الصين أكبر مستورد للنفط من المنطقة كما أشرنا سابقا، فإنها أقامت علاقات تجارية غير نفطية، فهناك عدد كبير من العمال الصينيين في المنطقة، وليس فقط في منطقة الخليج، ولكن أيضا في أماكن مثل مصر وليبيا، فعلى سبيل المثال كان للصين عند بدء الاضطرابات في ليبيا ما مجموعه 38 ألف موظف صيني، ولها عقود بقيمة 18.8 مليار دولار، واضطرت لإخلاء مواطنيها خلال الأحداث، كما فعلت ذلك خلال الاضطراب في مصر بإخلاء 1800 صيني إلى جانب إخلاء 300 مواطن تاواني¹، وتخشى الصين من أن التغيير في ليبيا سيضعف فرص تطوير استثماراتها من ناحية، ويفقدها أحد زبائن سلاحها، وهو نفس شعورها تجاه سوريا، كما أن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط أيضا قد يؤدي لزيادات حادة في أسعار الطاقة.²

رابعا/ -تغير دور الولايات المتحدة الأمريكية

رغم معارضة الصين لدور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من جهة، لكنها استنفادت من جهودها لتوفير الاستقرار الإقليمي وحماية الممرات الملاحية من جهة أخرى، ورفضه التدخل الأمريكي والسعي لتقييد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع، واستعدادها للعمل مع أي جهة مخالفة للنهج الأمريكي، فالصين عارضت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 في العراق، ولكن بعد ذلك أيدت باستمرار وجود القوات الأمريكية في العراق كقوة استقرار.³

الفرع الثاني: الفرص التي أتاحتها التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط للصين

أشرنا فيما سبق إلى أن التغيرات الإقليمية التي شهدتها الشرق الأوسط بعد 2011، خلقت العديد من التحديات أمام نمو الدور الصيني في الإقليم، لكن ذلك لم يمنع من وجود مجموعة من الفرص التي قد تمكن الصين من موازنة الولايات المتحدة، ولعل أهم هذه الفرص تغير الدور الأمريكي، وزيادة الفرص الاقتصادية.

¹ - وليد عبد الحي، منغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 04 ديسمبر 2011، ص 06.

² - Michael Singh, opcit, p07.

³ - Ibid, p07.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

أولاً/ - فك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط

مثمًا شكل فك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة تحديًا للصين، فإنه كذلك يوفر فرصة لأن تكون الصين من بين القوى العظمى في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن على الأقل، أقل ميلا للتدخل عسكريًا بالمنطقة بعد العراق وليبيا، كما يتبين من تردد الرئيس أوباما فرض خط أحمر على سوريا، الأمر الذي يقلل من الخطر الذي قد تواجهه الصين، في حالة المواجهة العسكرية بين إيران وأمريكا في الخليج العربي، وبالتالي يقلل من الضغط على الصين لاستيعاب العقوبات الأمريكية على النفط والمال الإيراني.¹

يفتح فك الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط كذلك، الفرص أما للصين لملء الفراغ²، لكن ذلك ليس بالأمر السهل، رغم ذلك تسعى الصين للاستفادة من المزايا التي تملكها، ومن بينها العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع دول الإقليم، وبالنسبة لكثير من تلك الدول يوصف النموذج الصيني بأنه: "موازنة التنمية الاقتصادية، تحديث الدولة، التنمية السياسية،... بالنسبة للبلدان التي تسعى للتعامل بحذر مع تحولاتها السياسية والاقتصادية".³

يعتبر الاستثمار الصيني في مجال الطاقة مع دول الشرق الأوسط، أكثر جاذبية لمنتجي الطاقة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد حديثها عن استقلالها الطاقوي، وفي الواقع أشار مستشار وزير النفط السعودي عام 2009، إلى الاستقلال الغربي في مجال الطاقة بأنه: "موجة من العداء"، على الرغم من ذلك، لا ينبغي لنا أن نفترض أن التقارب سيؤدي إلى استبدال الولايات المتحدة الأمريكية كحليف لدول المنطقة بالصين، حتى لو وضعنا جنبًا مسألة استعداد الصين للعب مثل هذا الدور.⁴

الأهم من ذلك أن هذه التغيرات ستوفر للصين فرصة للعب دور فعال في عملية إعادة الإعمار في الدول، التي عرفت أزمتًا وحروب على غرار سوريا مثلًا، ما يمكنها من تحقيق أقصى الفوائد

¹ -Michael Singh, opcit, p08.

² - كنيث بولاك، "قاتل أو ارحل الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط، (ترجمة مركز ادراك للدراسات والاستشارات)"، مجلة شؤون خارجية، المجلد 95 العدد 02، 2011، ص03.

³ -Michael Singh, opcit p09.2

⁴ - Ibid, p09.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

الاقتصادية، حيث قال المبعوث الصيني الخاص لسوريا شيه شياويان Xie Xiaoyan أن الصين مستعدة للعمل مع القوى الكبرى الأخرى في جهود إعادة الإعمار في سوريا، بعد أن يتم القضاء على الدولة الإسلامية.¹

الفرع الثالث: دور الصين المتغير في الشرق الأوسط منذ عام 2011

خلفت التحولات الجارية في الشرق الأوسط منذ عام 2011، تداعيات ملحوظة على العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، وهذا يمكن تحليله من خلال عدة منظورات هي: أولاً- المنظور السياسي: حافظت الصين على علاقات طبيعية وودية مع معظم دول الشرق الأوسط، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي الست، الأردن، لبنان، إيران، تركيا وإسرائيل، واستمرت هذه العلاقات في التطور، أما بالنسبة للدول التي تغيرت أنظمتها واستعادت استقرارها، مثل مصر وتونس، فعمدت الصين لتطبيع العلاقات معها، وأجرت تبادلات رفيعة المستوى، ووطورت العلاقات الثنائية معها بشكل مطرد، أما بالنسبة للعلاقات التي عانت نتيجة للانتفاضات وتدابيرها، والتي لا تزال غير مستقرة، ودول لا تزال تعاني الحروب الأهلية مثل سوريا، اليمن، العراق،... فقد أوقفت الصين عددا من مشروعات البنية التحتية في هذه البلدان، وقامت بإجلاء مواطنيها منها، ولكنها حافظت على علاقات هشة مع حكوماتها الشرعية الخاصة التي تعترف بها الأمم المتحدة.²

أقامت الصين كذلك، العديد من العلاقات الإستراتيجية مع الدول الأخرى في الإقليم مثل: السعودية، مصر، إيران، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، فمن خلال الآليات المتعددة الأطراف القائمة مع الكثير من دول الشرق الأوسط، حافظت الصين على الحوار من خلال: "منتدى التعاون الصيني- العربي"، "منتدى التعاون الصيني- الإفريقي" وغيرها، وقد أجرت الصين نقاشات منظمة مع بعض

¹ - Mordechai Chaziza, opcit, p03.

² - بان جوانج، الحضور الصيني في الشرق الأوسط: تحولات الدور والمصالح (مؤلف جماعي بعنوان: الشرق الأوسط: تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات). ط. 01، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016، ص 196-197.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

الآليات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، على غرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منظمة التعاون الإسلامي، جامعة الدول العربية، وغيرها...¹ ولتعزيز العلاقات الصينية-العربية والارتقاء بها إلى مستوى جديد، أصدرت الحكومة الصينية أول وثيقة عن سياسة الصين تجاه الدول العربية في 13 جانفي 2016، فعلى أساس مراجعة التجربة وتلخيصها لتطور العلاقات الصينية-العربية، تنص الوثيقة على المبدأ التوجيهي لتطور العلاقات الصينية العربية، الذي يقدم المخطط الأولي للتعاون، ويؤكد الإرادة السياسية الرامية للالتزام بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولتعزيز تطوير التعاون بين الصين والشرق الأوسط، أجرى الرئيس الصيني شي جين بينغ Shi Jinping زيارات ناجحة ومثمرة لأربع دول رئيسية في الشرق الأوسط، في شهري نوفمبر 2015 وجانفي 2016 هي تركيا السعودية، مصر، إيران.²

ثانياً/- المنظور الاقتصادي: أشرنا في السابق أن الشرق الأوسط لا يزال ضرورياً لأمن الطاقة في الصين، بالإضافة لكونها محطة للاستثمار الصيني، حيث شهد عام 2016 إحرار بعض التقدم في التعاون الاقتصادي بين الصين والشرق الأوسط، ففي جانفي 2016 دشّن الرئيس الصيني المرحلة الثانية من إنشاء منطقة السويس، للتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني-المصري في أثناء زيارته لمصر، كما شهد توقيع وثائق لبناء سكة الحديد العالية السرعة في زيارته لإيران، وتوضح هذه المشروعات الإقليمية أنه بالإضافة للتعاون في قطاع الطاقة، فقد أخذ التعاون في مجالات القدرة الإنتاجية، يصبح محركاً مهماً آخر للتعاون العملي بين الصين والمنطقة.³

ثالثاً/- المنظور الأمني: كما أشرنا في السابق فإن منطقة الشرق الأوسط، تشهد موجة جديدة من التطرف والإرهاب، وتوسع التنظيمات الجهادية مثل داعش، والنتيجة أن الشرق الأوسط أصبح على خط المواجهة ضد داعش، حيث تتعايش 03 تحالفات مضادة هي:⁴

¹- بان جوانج، مرجع سبق ذكره، ص 197.

²- نفس المرجع، ص 198.

³- نفس المرجع، ص 200.

⁴- نفس المرجع، ص ص 200-201.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- تحالف 60 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (يعد هذا التحالف مهلهلاً، حيث تلعب القوى الغربية دوراً رئيسياً مع شركاء آخرين يحتشدون خلفها).
- تحالف تقوده روسيا وتضم إلى جانبها إيران سوريا، حزب الله اللبناني (أخذ يقاتل داعش، حيث تشن روسيا غارات جوية، ويقوم الجيش السوري المدعوم من إيران وحزب الله بشن هجمات على الأرض).
- تحالف 34 دولة أعلنته المملكة العربية السعودية (تم تشكيله من دون استعداد كامل).¹

ينتاب الصين قلق شديد تجاه التحالفات الثلاثة المضادة لداعش، التي يعمل كل منها على حداً، ومنبع القلق احتمال نشوب صراع بين هذه التحالفات، الأمر الذي من شأنه أن يجعل مكافحة الإرهاب أشد صعوبة، وترى الصين أن مثل هذا التحالف يجب أن يشكل برعاية الأمم المتحدة.²

شاركت الصين بنشاط أكبر في آليات حفظ السلام بالشرق الأوسط، بما في ذلك إرسال ألف جندي للمشاركة في قوات حفظ السلام في جنوب لبنان، وإرسال ثلاث سفن حربية إلى خليج عدن للمشاركة في عمليات مكافحة القرصنة الدولية المشتركة، كما نجحت الصين في إجلاء أكثر من 500³ من المواطنين الصينيين والمئات من رعايا بلدان أخرى، وإخراجهم من اليمن التي مزقتها الحرب، وشاركت في المحادثات بين مجموعة 1+5 وإيران، وأسهمت في إبرام الاتفاق الإطاري النووي.

المطلب الثاني: عوامل التحول في الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط

أطلقت وزيرة الخارجية للشؤون السياسية ويندي شيرمان Wendy Sherman ونائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون Zhai Jun في أوت 2012، جولة افتتاحية للحوار حول سياسات الصين والولايات

¹ - عزت شحرور، الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن موقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611142554206350.html> يوم 05-06-2018

2018 على الساعة 13.58.

² - بان جوانج، مرجع سبق ذكره، ص 201.

³ - نفس المرجع، ص 203.

العامل في توازن القوى بالشرق الأوسط

المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في العاصمة بكين¹، في ضوء تزايد الأنشطة الصينية في الشرق الأوسط، وفي ضوء هذا الحوار عمدت الصين إلى التحول في سياستها، بعيداً عن موقفها التقليدي "عدم التدخل تجاه المنطقة" في ظل جملة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية. وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم هذه العوامل التي أدت إلى تحول دبلوماسية الصين من الاستجابة إلى الاستباقية.

الفرع الأول: العامل المحلي (التحول في نظرة الصين للشرق الأوسط)

تهدف الحكومة الصينية لتحسين مستويات المعيشة للشعب الصيني، حيث عملت على الاستحواذ على أصول الطاقة في الخارج منذ عام 1993، ومع استمرار مصالحها في الشرق الأوسط، وجدت الحكومة الصينية أنه لا يمكنها الاستمرار في الالتزام بعدم التدخل، ولكن يجب أن تكون أكثر نشاطاً دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً لحماية مصالحها، فمذ التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، أصبحت الصين أكثر نشاطاً لمواجهة ومكافحة إستراتيجية التطويق المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي مقابلة مع السفير وو جيانمين Wu Jianmin عام 2004، النجم الصاعد في دائرة الدبلوماسية الصينية والسياسة الخارجية الصينية، أكد أن الصين تحولت من الدبلوماسية المستجيبة **Responsive Diplomacy** إلى دبلوماسية استباقية **Protective Diplomacy**²، فالقوة الوطنية للصين، قد غيرت بالفعل سلوك السياسة الخارجية، حيث أشار أحد الباحثين الصينيين، أن هذه التحولات في منتصف الألفينيات تجلّى في: "تغير الصين من دبلوماسية دولة عادية إلى دبلوماسية قوة عظمى، من دبلوماسية سلبية غير فعالة، إلى دبلوماسية استباقية"³ وهو ما يؤكد طرح وو جيانمين.

تطور نظرت الصين لنفسها ولقوتها في النظام الدولي، انعكس بشكل مباشر على نظرتها للشرق الأوسط، حيث انتهجت إستراتيجية عالمية متماسكة ومحددة على المدى الطويل، فأسلوبها في العمل يشير

¹ - عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية". مجلة دراسات المجلد 41، عدد 01، الأردن، 2014، ص 373.

² - Christina Lin, *China's strategic shift towards the region of the seas :the Middle East Kingdom arises in Middle East*. ISPSW strategy sries. Issue N226, April 2015 p 14-15.

³ - Suisheng Zahao, "Chinese foreign policy as a rising power tp find its rightful place". **perception**, Vol18, N01, Spring 2013, p122.

العامل في توازن القوى بالشرق الأوسط

إلى أن أولوياتها المعلنة هي خلق بيئة دولية ملائمة **create afavorable environment¹international** لتسهيل التنمية الاقتصادية الداخلية وإلى الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، فرغبة الصين في الحفاظ على علاقتها الاقتصادية المتينة بدول الشرق الأوسط، يرتبط بتموحيها لتحقيق مكانتها كقوة عظمى، وضمان حماية مصالحها وحرية سلوكها، والسعي لوضع مجال الخلافات جانبا في علاقاتها مع دول الإقليم.

الفرع الثاني: العامل الإقليمي (التحول المحوري للولايات المتحدة الأمريكية تجاه شرق آسيا)

يمكن تقسيم شرق آسيا إلى: شمال شرق آسيا (يضم الصين، تايوان، اليابان، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، روسيا، منغوليا)، وجنوب شرق آسيا (يضم بروناي، بورما، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند والفيتنام)، وتشكل هذه المنطقة رقعة جيو إستراتيجية لما تتضمنه من إمكانيات وقوة تميزها عن غيرها من النظم الإقليمية، إذ تستحوذ على أكثر من 50%² من الناتج العالمي، بفعل تنامي اقتصاديات دول المنطقة خاصة الصين، إذ توفر 58% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتمثل الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي العالمي، إذ تساهم بنسبة 95% من إنتاج الشاي، و80% من الأرز والبقول السوداني، بالإضافة إلى 70% من البقوليات، كما أنها تساهم بـ40-60% من القمح³، الذرة، قصب السكر والقطن، وتتسم هذه المنطقة بوجود العديد من المضائق المهمة في ديناميكية حركة التجارة، مثل مضيق ملقا الذي يربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية، بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي⁴، هذا ما جعل مركز ثقل القوة العالمي ينتقل نحو شرق آسيا، ممثلا في إستراتيجية تحول الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه المنطقة.

ينتقد القادة والإستراتيجيون الصينيون في كثير من الأحيان، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق واحتواء القوة الصينية الصاعدة، حيث ترى الصين نفسها محاطة بالتحالفات المناهضة

¹-Bates Gill and C.Hed Bergston and others, **China:the balance sheet,what the world needs to know about the emerging superpower**.United States:publicaffaires,2006,p13.

²-V.S Rao,N.T. Yadurajie and others, **weed science in the Assian-Pacific region**.India :Indian society of weed science,2015,p10.

³-Ibid, p10.

⁴- علي حسن باكير، **تحولات الطاقة وجيوبولتيك الممرات البحرية"ملقا نموذجا**.تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2014، ص05.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

لها، والتي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية، من بينها معاهدات الدفاع مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين وتايلاند، بالإضافة إلى التعاون في مجال الدفاع مع تايوان وسنغافورة واندونيسيا، وتمركز قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) لاحقا في آسيا الوسطى وأفغانستان، حيث كتب العقيد في سلاح الجو داي شو Dai-sci الخبير في الاستراتيجية العسكري في مقال له: "الصين في حلقة على شكل هلال من الحصار، تبدأ الحلقة في اليابان، وتمتد عبر بحر جنوب الصين إلى الهند، وتنتهي في أفغانستان"¹، حيث نشرت الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة مضادة للصواريخ حول محيط الصين، على شكل هلال بهدف تطويقها.

الفرع الثالث: البعد الدولي (الانتفاضات العربية)

شكلت الانتفاضات العربية مفاجئة للصين كغيرها من القوى الدولية الإقليمية، حيث تكبدت الصين نتيجة لهذه المتغيرات خسائر كبيرة، لاسيما في الاستثمارات التي استغرقت سنوات لإنشائها، وقد شكلت الحالة الليبية درسا للصين حاولت تقاها تكراره في الحالة السورية.

أولا- الأزمة الليبية:

يمكن فهم موقف الصين من أهمية السابقة الليبية، حيث ترى الصين أن المعضلة الحقيقية بالنسبة لها بدأت مع الثورة في ليبيا ضد نظام القذافي وليس قبلها، لأن نظامي بن علي وحسني مبارك سقطا من دون تدخل قوة خارجية، وفي الوقت الذي نرى فيه دعم الغرب لحلفائهم ولو بعد تردد، قررت الصين أن تتردد لأن نظام العقيد كان حليفا، حيث استفادت من العديد من المشاريع الاستثمارية في هذا البلد، وعندما اشتد العنف في ليبيا، وتصاعدت الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي، تصدرت فرنسا دعم التدخل، فيما وقفت كل من روسيا والصين موقفا معارضا لأي تدخل خارجي، بيد أنهما في النهاية لم تعترضا على تبني مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 يوم 17 مارس 2011،² الذي فرضت بمقتضاه منطقة حظر في الأجواء الليبية، مع السماح باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين، والذي فسره التحالف ضد القذافي

¹ - Christina Lin, opcit, p16.

² - تقدير موقف، ما الذي يحدد الموقف الروسي والصيني من الأزمة السورية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012، ص 04.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

بأكثر مما يحتمل، فعدم اعتراض الطرفين عليه اعتبر على أنه إعطاء للضوء الأخضر لحلف الأطلسي كي يتدخل عسكرياً، وهو ما شرعت فيه القوة الجوية الفرنسية، لتلتحق بها فيما بعد القوات الإيطالية والبريطانية والأمريكية، وكان الغرض من هذا التدخل وضع حد للنفوذ الروسي والصيني في المنطقة.¹

وبالفعل فقد نتج عن انهيار نظام العقيد القذافي خسائر جمة بالنسبة للصين، حيث تم إجلاء 36 مواطن صيني من ليبيا،² ووفقاً لوزارة التجارة الصينية، عانت ما لا يقل عن 27 مشاريع البناء الصينية مباشرة من هجمات حلف الناتو في ليبيا، مع خسارة إجمالية تبلغ 18 مليار دولار من الاستثمارات الصينية في ليبيا.³

ثانياً/ - الأزمة السورية:

تتظر الصين كما أشرنا سابقاً للحالة الليبية باعتبارها خديعة من الغرب، حيث استغل حلف الناتو قرار مجلس الأمن رقم 1973 للتدخل العسكري في ليبيا، وتقويض المصالح الصينية فيها، لذلك اتخذت الصين موقفاً قاسياً وصلباً في سوريا من خلال استخدام حق الفيتو، وهذا ما أكد عليه البروفسور بين فانغ ying gang الخبير في شؤون الشرق الأوسط بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، حيث قال: "أن حق الفيتو كان محاولة لوقف الأمم المتحدة عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى"⁴، وأوضح أن قلق الصين هو أن تصبح سوريا ليبيا أخرى، حيث أرادت الصين من حق النقض موازنة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: التنسيق الإستراتيجي والتعاون الدبلوماسي بين الصين وروسيا في الشرق

الأوسط

سلوك الصين الموازن للولايات المتحدة الأمريكية، لم يأخذ الأشكال التقليدية المتمثلة في تكديس الأسلحة أو التحالفات الرسمية⁵، بدلاً من ذلك عملت الصين على تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات

¹ - تقدير موقف، ما الذي يحدد الموقف الروسي والصيني من الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره، ص 05.

² - Christina Lin, opcit, p17.

³ - Gamal M. Selim, opcit, p11.

⁴ - Christina Lin, opcit , pp17-18.

⁵ - جرجس الملحم، "تأثير التوافق الروسي الصيني على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط". مجلة الدفاع الوطني، العدد

87، لبنان 2014، ص 02.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المتحدة الأمريكية، وحققت ذلك بشكل رسمي من خلال التنسيق الإستراتيجي والتعاون الدبلوماسي مع روسيا في مجلس الأمن، فمن الطبيعي أن تتجه الصين إلى تنسيق توجهاتها وسلوكياتها الدبلوماسية مع روسيا، باعتبارها شريك إستراتيجي تتبادل معه وجهات النظر، وتنسق معها أعمالها حول مختلف القضايا الرئيسية في مجلس الأمن.¹

تمثل الأزمة السورية خير مثال على التنسيق الروسي الصيني في استخدام حق النقض أو الفيتو، الذي يمثل آلية أساسية اعتمدت عليها الصين من أجل الموازنة المرنة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومحاولة كسر سياسة التطويق التي انتهجتها أمريكا لإضعاف القوة الصينية الصاعدة، لذلك سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على استخدام الصين حق النقض بالتنسيق مع روسيا، وأهم الدوافع التي جعلت الصين تستعمل هذه الأداة أربع مرات في الأزمة السورية.

الفرع الأول: الأزمة السورية وتطبيقات إستراتيجية الموازنة المرنة (حق النقض)

شكلت الأزمة السورية حالة مناسبة لاختبار إستراتيجية التوازن اللين ضد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط²، حيث تم التنسيق الاستراتيجي بين روسيا والصين حول الأزمة السورية، إذ لا تملك كل من روسيا والصين القوة المناسبة (الجيش أو القوة الاقتصادية) للمواجهة المباشرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك لجأت الدولتان إلى الموجهة غير المباشرة، ووضع جدول أعمال للحصول على مصالحها الخاصة في الشرق الأوسط.³

كانت خسائر الصين وروسيا في التجربة الليبية عاملاً حاسماً في صياغة سياسات القوتين، حيث تم توحيد سياستهما تجاه أزمات المنطقة لاسيما الأزمة السورية، وسعى الطرفين لعرقلة المحاولات الغربية للسيطرة على سوريا، وتوجيه مسار التنمية في المستقبل، وقد اتبعت كل من الصين وروسيا هذه السياسة لأسباب عديدة أهمها:⁴

¹ -Christina Lin, opcit, p17.

² - نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الازمة السورية بعد الثورة". مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة ورقلة، 2017، ص65.

³ -MordeChai Chaziza, opcit ,p248.

⁴ -Gamal M.Selim, opcit, p11.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

- أدركت الصين وروسيا أن سقوط نظام بشار الأسد، سيثبج إسرائيل والقوى الغربية لمواجهة إيران، وهو السيناريو الذي من شأنه أن يهدد الأمن القومي لكلا البلدين.
- في متابعة سياساتها تجاه الأزمة السورية، كانت روسيا والصين تأخذ في الاعتبار سياسة الحصار الأمريكي تجاه البلدين، كما شرعت الولايات المتحدة في توسيع حلف الناتو في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، لاحتواء روسيا وكذلك محور آسيا، لحشد دول جنوب شرق آسيا ضد المصالح الحيوية للصين في بحر الصين الجنوبي.¹

صوتت روسيا والصين ضد سلسلة من قرارات مجلس الأمن، التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تدين النظام السوري أو يجيز التدخل العسكري ضد سوريا، وكانت البداية في 04 أكتوبر 2011 عندما صوتت روسيا والصين، ضد مشروع قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، القرار حصل على الأصوات التسعة في مجلس الأمن، مع امتناع 04 دول وهي الهند، الصين، لبنان، جنوب إفريقيا، وفي 04 فيفري 2012 صوتت روسيا والصين مرة أخرى ضد مشروع قرار الأمم المتحدة، الذي يدعو لتغيير النظام في سوريا على أساس مشروع يشكل انتهاكا للسيادة السورية، على الرغم من أن هذا المشروع كان مدعوما من جامعة الدول العربية.²

استخدمت روسيا والصين للمرة الثالثة حق الفيتو في 19 ماي 2012، لعرقلة مشروع الأمم المتحدة الذي يهدد النظام السوري بعقوبات إذا لم توقف العنف ضد الشعب، وفي يوم 22 ماي 2014، منعت روسيا والصين مشروع قرار رابع للأمم المتحدة، من شأنه أن يحيل المسألة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووفقا لأحد الباحثين الصينيين، فإن هذا الاستخدام لحق الفيتو يشكل ظاهرة قوية للتعاون والتحالف الدبلوماسي بين الصين وروسيا، للحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط.³

علاوة على ذلك في جويلية 2012، اعترضت الدولتان على مشروع قرار بريطانيا، الذي طالب بفرض عقوبات اقتصادية ضد نظام الأسد، في نفس الوقت حثت كل من الصين وروسيا مرارا المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة، من خلال الحوار والحل السياسي السلمي، كما هو الحال في الخطة

¹ - Gamal M.Selim, opcit, p11.

² - Ibid p13.

³ - Ibid, p 13.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

المكونة من 06 نقاط للتسوية السياسية التي قدمها كوفي عنان Kofi Annan، وعلاوة على ذلك، وخلال النقاشات التي جرت في مجلس الأمن الدولي، قامت الدولتان بتنسيق سياساتهما تجاه الأزمة السورية، على سبيل المثال: في 04 فيفري 2012 تحدث وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف في اتصال هاتفي مع نظيره الصيني يانغ جيشي Yang Jiechi بشأن مشروع قرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بالأزمة السورية قبل استخدام حق النقض.¹

تدرك الصين وروسيا أن مجلس الأمن هو الوسيلة أو الآلية الجديدة، لتحديد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ففي الفترة الممتدة من 2000-2012 امتنعت الصين 16 مرة، في حين امتنعت روسيا 17 مرة عن التصويت في مجلس الأمن، وبالمثل اعترضت الصين عن 4 قرارات في مجلس الأمن، فيما اعترضت روسيا عن ضعف ذلك تقريبا. يمثل السلوك الانتخابي للصين في الأزمات الدولية، مؤثر رئيسي في إستراتيجيتها في الموازنة الناعمة، باستخدام المنظمات متعددة الأطراف أو التحالف مع روسيا لتحقيق أهدافها ومصالحها.² ويوضح الجدول التالي سجل التصويت في الأزمة السورية في مجل الأمن الدولي (2011-2013):

¹ - Mordechai Chaziza, opcit, p248.

² - Ibid, p249.

الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

جدول رقم 07: سجل التصويت في الأزمة السورية في مجلس الأمن (2011-2013)

تاريخ التصويت	القرار أو المشروع	الأصوات	أسباب الصين
04 أكتوبر 2011	يفرض حظر الأسلحة على سوريا	الفيتو: الصيني الروسي، الممتنعون عن التصويت: البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا، لبنان.	الشفافية الدولية
04 فيفري 2012	يهدد باستخدام المزيد من التدابير ضد سوريا، ويدعو الرئيس السوري إلى التخلي عن السلطة	الفيتو الروسي-الصيني	تدابير ضغط على سوريا.
14 أبريل 2012	قرار 2042 يؤيد خطة النقاط الستة	نعم بالإجماع	غير قابل للتطبيق
21 أبريل 2012	قرار 2043 تأسيس بعثة إشراف الأمم المتحدة في سوريا.	نعم بالإجماع	غير قابل للتطبيق
19 جويلية 2012	تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في سوريا	الفيتو الروسي-الصيني. الممتنعون عن التصويت: باكستان وجنوب إفريقيا	الشفافية الدولية
27 سبتمبر 2013	قرار 2118 يؤيد بيان جنيف ويتناول قضية الأسلحة الكيماوية	نعم بالإجماع	غير قابل للتطبيق

المصدر: Mu Ren, « interpreting China's (non)-intervention policy to the Syrian crisis :a neoclassical realist analysis ». college Bulletin, vol27, N12, June 2014, p263.

الفرع الثاني: دوافع الصين من استخدام الفيتو في الأزمة السورية

أخذ الموقف الصيني تجاه التغييرات الإقليمية في الشرق الأوسط، لاسيما الأزمة السورية تتبلور ووفقا لسياق إستراتيجية جديدة متسقة مع قدرات الصين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني من الأزمة السورية حدود عدم الرضا عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى الموقف المباشر أو المعارض لتلك السياسة بشكل علني، من خلال استخدام حق الفيتو كما أشرنا سابقا، حيث عد استخدام الصين لحق النقض تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع المنطقة الغنية بموارد الطاقة الضرورية للحفاظ على نموها الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضا في نظرة الصين لدورها الدبلوماسي والسياسي، ويمكن

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

القول بأن هناك عدة هواجس تتحكم في السياسة الصينية في الشرق الأوسط، وتحديدًا فيما يتعلق بمفرزات الانتفاضات العربية، ويمكن إجمال تلك الهواجس في:¹

أولاً- المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تزامنت التغييرات التي شهدتها الشرق الأوسط، مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تمركز إستراتيجيتها الخارجية خلال القرن 21 في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي ضمن منطقة المحيط الهادئ، الأمر الذي يعتبر تهديدًا مباشرًا للصين في مناطق نفوذها، كما ترافق ذلك مع تزايد الضغط الأمريكي على الصين لرفع قيمة عملتها، والذي لم يجد صدى لدى الحكومة الصينية، نظرًا لاعتماد الصين على صادراتها بشكل كبير، ما خلق نوعًا من التوتر بين الطرفين في حدود معينة، لاسيما في ظل اللوائح التي تبناها الكونغرس الأمريكي العام الماضي، بهذا الخصوص.²

وفي السياق ذاته تعتقد الصين أن استقبال الولايات المتحدة الأمريكية لـ"الدلاي لاما"، زعيم الأقلية البوذية عام 2011، يعتبر تشجيعًا للجماعات الانفصالية، كما تعتبر انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لها لزيادة إنفاقها العسكري، واتهامها بانتهاك حقوق الأقليات وحقوق الإنسان والحريات العامة، تدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما شكل عوامل محركة لاتخاذ سياسات أكثر حزمًا في المنطقة.³

ثانياً- تنامي الدور التركي:

ساهم وضع الدرع الصاروخي للنااتو في تركيا، في زيادة تدخل الصين ضمن معادلة الشرق الأوسط، في ظل حساسية العلاقات التركية-الصينية، بسبب الامتداد التركي داخل الصين في إقليم سانكيانج المسلم، حيث يوجد نحو 25 مليون مسلم، وتخشى من وصول صدى الانتفاضات العربية للحركات الانفصالية في أراضيها.⁴

¹ - ساشا العلو، "الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع"، مجلة آراء، العدد 106، أبريل 2016، ص 93.

² - نفس المرجع، ص 93.

³ - نفس المرجع، ص 93.

⁴ - نفس المرجع، ص 94.

الهائلة في توازن القوى بالشرق الأوسط

ثالثاً- مساندة النظام السوري دعماً لإيران

تخشى الصين أن يؤثر سقوط النظام السوري الحالي، على مكانة إيران الإقليمية كحليف إستراتيجي لسورية، حيث تحتل إيران موقعا مركزيا في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر الجيوبوليتيك وتأمين الواردات من الطاقة، ويساهم التحالف مع إيران في تسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العالمية، وفك عزلة الصين عنه، فنظرة متأنية إلى خريطة الشرق الأوسط وغرب آسيا، تكشف بوضوح أن إيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة، الذي يؤمن 45% من وارداتها النفطية، كما تنظر الصين لإيران باعتبارها المطل المائي المحتمل في الخليج العربي للأسطول الصيني الضخم، وهو المطل المفيد تجاريا وجيوبوليتيكيا، كما أن الصين تعتبر مصدر رئيسي للأسلحة لإيران، حيث زودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة، بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن إجمالي حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران بلغ ما يقارب 810 مليون دولار¹ في الفترة 2000-2009.

كما ظلت الصين بما يتوفر لها من خبرات، خلال العقدين الماضيين، المصدر الرئيسي لتكنولوجيا الصناعات الكيماوية والإلكترونية، وهكذا أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية، التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين الصين وإيران، والتي بلغت حوالي 120 مليار دولار، إذ صارت الصين الرابع الأول من الأزمة النووية الإيرانية حتى الاتفاق النووي.²

¹ - فهد مزبان خزار، "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية-الصينية". مجلة دراسات إيرانية، العدد 15، مارس 2012، ص 09

² - ساشا العلو، مرجع سبق ذكره، ص 94.

يمكن القول في نهاية هذا الفصل، أن الأداء الإستراتيجي للقوى الدولية الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط، هو الآخر غير مستقر ولا يزال في طور التغيير، نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية التي تتميز هي الأخرى بالحركة والتغيير، حيث نجد بأن الدور الأمريكي عرف مرحلتين مرحلة أوباما ومرحلة ترامب، تميزت المرحلة الأولى بتحديد الدور وتراجعها، أما المرحلة الثانية فتميزت بإعادة التدخل في شؤون الشرق الأوسط، كما طرح العديد من الملفات التي تم حلها في عهد أوباما لإعادة النظر، على غرار الاتفاق النووي الإيراني،.

أما بالنسبة للدور الصيني والروسي فهو الآخر متغير، لكن يبقى للتحالف القائم بينهما إمكانية تغيير التوازن لصالحها، في مواجهة التواجد الأمريكي وعودة هيمنته على قضايا الشرق الأوسط، الأمر الذي بات يهدد المزاي والأرباح التي حققتها الدولتين في ظل التغييرات التي شهدتها الإقليم.

بعد أن ظل العالم العربي لعقود طويلة خارج موجة التغيير، شهد موجة من التغيير المتتابعة بداية مع عام 2011، حيث شهد تفكك العديد من الأنظمة السلطوية، التي كانت السبب الرئيسي في تردي أوضاع العديد من الدول العربية في الشرق الأوسط، ورغم ذلك فلم يكن لهذه التغيرات الأثر الكبير في نهوض الأنظمة العربية الخاملة أو الغائبة عن الساحة الإقليمية، إذ لم تؤدي إلى التغيير الذي كان ينتظر منها وبقيت مجرد تغيرات ظاهرية مست صور الأنظمة فقط، وهو الأمر الذي زاد من تراجع الدور العربي، نظرا لانشغال الأنظمة التي شهدت تغيرات بالأوضاع الداخلية وحالة اللا أمن.

أدت هذه التغيرات إلى تحولات جوهرية مست النظام العربي في الشرق الأوسط، لعل أبرزها استمرار الانقسام داخل وحدات هذا النظام، وتزايد قوى عدم الاستقرار وتكاثرها مقابل تعثر الاندماج بين القوى الرسمية، كما كشفت هذه التغيرات عن قصور جامعة الدول العربية. وقد كان لتردي أو ضعف أداء النظام العربي العديد من الأسباب السياسية الاقتصادية وحتى الثقافية، وهو ما يتطلب ضرورة البحث عن إستراتيجية تسمح لهذه النظم، بلعب الدور المنوط بها لضمان التوازن في الشرق الأوسط، وسنحاول في هذا الفصل دراسة كل ذلك بنوع من التفصيل، مع التطرق إلى أهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط، وذلك من خلال البحث في:

- مكانة الدول العربية في توازن القوى الشرق أوسطي .
- إستراتيجية الدول العربية لتصحيح اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط.
- سيناريوهات توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة.

المبحث الأول: مكانة الدول العربية في توازن القوى الشرق أوسطي

تمتلك الدول العربية ونخص بالذكر هنا الدول الشرق أوسطية، إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة، هذه الإمكانيات تؤهلها للعب دور إقليمي فعال، قد تمكنها من لعب دور حامل الميزان في الشرق الأوسط وموازنة القوى الإقليمية والدولية على حد السواء، من بين هذه الإمكانيات نذكر:

- **الموقع الجغرافي الإستراتيجي:** حيث تمتد في قارتي إفريقيا وآسيا من المحيط الأطلسي غرب إلى الخليج العربي شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي 14 مليون كيلومتر مربع، يطل على المحيط الأطلسي والهندي والبحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، ويسيطر على أهم 03 ممرات مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي)، ويتحكم في 03 مواقع بحرية بالغة الأهمية (مضيق جبل طارق، قناة السويس، باب المندب ومضيق هرمز).¹

- **تنوع الموارد الطبيعية وغنى الموارد المالية:** حيث تتنوع المناخات والتضاريس وأنواع التربة، وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار متر مكعب، يستغل منها حوالي 175 متر مكعب فقط، كذلك تتعدد وتنوع المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية والسمكية، إذ حقق الإنتاج الحيواني عام 2001 زيادة بنسبة 4.5% مقارنة بعام 2000، والثروات المعدنية (الفوسفات، الحديد) ومصادر الطاقة من النفط والغاز، فإذا نظرنا إلى الدول التي تعتمد على نفط الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، نجد أن الدول الآسيوية اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الهند، نيوزيلندا وأستراليا معها تستورد 67%، وهذا ما يمنح النفط العربي قوة ضغط هائلة²، ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة. هذا وتمتلك الدول العربية رؤوس

¹ - محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. ط01، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص170.

² - أحمد سليم البرصان، "مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007، ص16.

أموال ضخمة، لو تم جلبها من الخارج يمكن توجيهها لعملية التنمية، التي تعمل على تسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي.¹

- **الموارد البشرية:** يتميز سكان الشرق الأوسط بعدة خصائص، منها معدلات النمو الطبيعي السريعة، وكون الدول العربية في الإقليم إجمالاً تمر بالمرحلة الوسطية في النمو السكاني، أي مرحلة "التحول السكاني"، ومنها النسبة العالية للأطفال الصغار دون سن 15 سنة، وهو ما يعني ارتفاع معدلات الخصوبة²، مما سبق يمكن القول بأن الدول العربية في الشرق الأوسط تمتلك ثروة بشرية هائلة، حيث توجد بمختلف هذه الدول إدارات سامية، لكنها تهاجر إلى الخارج لأسباب متعددة ومتنوعة لتستفيد منها الدول الغربية بدلاً من العربية، إضافة إلى توفر اليد العاملة البسيطة، بالإضافة إلى الكوادر المختلفة والمتنوعة سواء على الصعيد التكنولوجي أم الإداري.³

وهناك أيضاً عوامل قوة غير اقتصادية مثل اللغة والثقافة المشتركة، فمن المعروف أن الشعوب العربية جميعها تشترك في لغة واحدة، مما أدى إلى نشوب نوع من التقارب في طرق التفكير والعادات والتقاليد، أضف إلى ذلك المقومات التاريخية ووحدة الدين والعرق والمصير المشترك، كل هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في زيادة قوة الدول العربية في الشرق الأوسط بالخصوص، لكن بخلاف ذلك نجد بأن الدول العربية في هذا الإقليم تعاني ضعفاً شديداً، وهو ما مكن الدول الإقليمية الأخرى غير العربية على غرار إيران وتركيا وإسرائيل، من التحكم في مجريات وتفاعلات الشرق الأوسط، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم العوامل أو أسباب تقهقر وتراجع الدور العربي في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة.

المطلب الأول: التحولات الجوهرية في النظام العربي بالشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة

¹ - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

² - خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 242.

³ - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 177.

أدت موجة التغيير الذي شهدتها الدول العربية بصفة عامة ودول الشرق الأوسط بصفة خاصة، إلى ظهور جملة من التحولات الجوهرية، أدت إلى تغيير تفاعلات النظام العربي في هذا الإقليم، حيث ظهرت العديد من الملامح التي تدل على انهيار ولو نسبي للأوضاع التي كانت قائمة، وظهور أوضاع جديدة لم تعرفها دول المنطقة من قبل، وسنحاول في هذا الصدد رصد أهم تلك التحولات التي شهدتها النظام العربي في الشرق الأوسط على النحو التالي:

الفرع الأول: استمرار الانهيار والانقسام بين وحدات النظام

برزت العديد من الشواهد على ظاهرة الانقسام والتفتت في النظام العربي عام 2013، فضلاً عن عكوف عدد من البلدان العربية الشرق أوسطية على تطوراتها الداخلية خلال هذا العام (اليمن، مصر، سوريا،...)، فإن عدداً آخر عكف على ذاته داخلياً، سعياً لدرء مواجهة مواقف مشابهة لبلدان الانتفاضات مثل الأردن، ووقفت دول مجلس التعاون الخليجي منفردة في منهجها الخاص بالتفاعل مع الانتفاضات، وإلى حد كبير بدأ النظام العربي الشرق أوسطي شبه معطل لا يمارس العمل فيه سوى القادرين من بلدانه.¹

فأبرز ما قادت إليه التجزئة، حالة الانكفاء الدولة القطرية وضعف الصلة مع الدول العربية الأخرى، وهو ما قاد إلى عبثية الحديث عن تكامل عربي في المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، وفي زمن يعيش العالم فيه عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، عبر الفضاء العربي عن تراجع استراتيجي كبير، بفعل السياسات القطرية واتجاه النظام الرسمي العربي نحو المزيد من التجزئة، ويمكن القول أنه ربما لا تتاح لمجموعة من الدول في العالم من مقومات التعاون والتكامل بل حتى التوحد، قدر ما توفر لدول المنطقة العربية، ولكن الدول العربية لا زالت تواجه العالم الخارجي والتحديات الداخلية منفردة، مما يفوت على العرب ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الإنسانية

¹ - ماجد كيالي وآخرون، حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص142. (تم استخدام هذا المرجع بكثافة)

والأمن القومي، لذا فإن التجزئة والتشردم يعدان من أشد معوقات التقدم والنهضة في الوقت الراهن وفي المستقبل.¹

الفرع الثاني: تكريس ظاهرة الثورات المعطلة

ينقسم العالم العربي حالياً بين دول متحولة غارقة في تعقيدات المرحلة الانتقالية، ودول في صدد التحول، تتوزع بين مقاوم للتغيير الحتمي وأخرى تقاوم الإصلاح الواجب، لعل الاسم المشترك بينها جميعاً أنها منشغلة بشؤونها الداخلية أولاً، فيما يصبح الشأن العربي لديها ثانوياً، يتفاوت اهتمامها به بحسب دوافعها المتنوعة.²

وقفت العديد من الدول العربية الشرق أوسطية في حالة نصف ثورة-نصف دولة، فلم تتمكن أي من البلدان الخمسة التي شهدت انتفاضات (مصر، اليمن، سوريا،...) من الوصول إلى مرحلة الاستقرار الكامل، وتحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن، على نحو ما شهدته بلدان أوروبا الشرقية سابقاً، كما لم تتمكن أي منها من الوصول إلى صيغة عقد اجتماعي سياسي وديمقراطي جديد.³

لقد شهدت بعض الدول على عكس ذلك، انعكاسات تتمثل بعودة بعض أوضاع ما قبل الثورة، واستمرار معادلة الصراع والتنافس بين القوى التقليدية ذاتها، في ظل عدم قدرة القوى الجديدة على ترسيخ ذاتها في المشهد السياسي، وهو الأمر الذي جعل المشهد العام للنظام العربي لا يبدو عليه تغيير كبير في مفاهيمه التقليدية، وهكذا وقف النظام العربي إزاء حالة دول مركزية لم يعد لها إسهام كبير في حركته، أو أصبح بعضها مستبعداً بقرار رسمي من الجامعة مثال سوريا.⁴

الفرع الثالث: تزايد قوى عدم الاستقرار داخل النظام وتكاثرها مقابل تعثر الاندماج بين القوى الرسمية

¹ - كوثر عباس الربيعي، "التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية". مجلة دراسات دولية، العدد 49، 2011، ص 05.

² - عبد الوهاب بدر خان، "عالم عربي بين تيه سياسي وخواء استراتيجي". مجلة شؤون عربية، العدد 154، صيف 2013، ص 22.

³ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 142.

⁴ - نفس المرجع، ص 142.

لم تؤدّ التغييرات الإقليمية في الشرق الأوسط إلى زيادة دور قوى الفاعلين من غير الدول كما أشرنا سابقاً فقط، وإنما بالأخص زيادة دور قوى عدم الاستقرار بين هؤلاء الفاعلين، لذلك شهد النظام العربي تكاثر واستتساخ عدد من القوى الأدنى التي لا تقدم منهجا أو فلسفة مغايرة للنظام القائم، ولا تمتلك رؤى أو طاقات بناء لنموذج تنموي، وإنما تمتلك أدوات ووسائل لزعزعة الاستقرار وحسب.¹

فغياب القيادة والتنظيم وحتى الرؤية الموحدة، أدى إلى ظهور التنظيمات الإسلامية لتملأ الفراغ السياسي، لأنها كانت البديل الوحيد الذي يمتلك وحدة القيادة ووحدة التنظيم ووحدة الإيديولوجيا، ناهيك عن امتلاك خلفية نضالية ضد النظم التي كانت قائمة، فقد استطاعت تنظيمات وأحزاب التيار الإسلامي اقتناص بعض الانتفاضات والسيطرة عليها تحت شعار "شرعية الصناديق"، وإقصاء كل القوى الثورية والسياسية الأخرى، ضاربة عرض الحائط بكل وعود "الشراكة الوطنية الجامعة" التي وعدت بها، وبكل ما يمكن اعتباره شروطا موضوعية لنجاح هذه الانتفاضات، وفي مقدمتها ضرورة التوافق الوطني على مرحلة انتقالية، يكون الحكم فيها وفقا للشراكة الوطنية بعد انقضاء هذه الفترة.²

لقد شهد عامي 2012-2013 انقسامات متتالية في هذا النوع من الجماعات، وذلك ما بدا من بروز ما يشبه "جهادا مذهبيا إقليميا" في سوريا، الذي أكدته اعتراف حزب الله بالمشاركة في القتال في ريف دمشق، والدفاع عن المقامات الشيعية، ومشاركة لواء ما يسمى أبو الفضل العباسي العراقي الشيعي في القتال إلى جانب النظام السوري.³

يمكن القول بأنه، في الوقت الذي ازدهرت فيه عمليات الإسناد المسلح بين الفصائل والتنظيمات غير الرسمية في النظام العربي، على نحو ما أبرزته عمليات التآزر والإسناد بين هذه المنظمات الإرهابية في سوريا والعراق وعلى خط الحدود بينهما، فإن عمليات الاندماج بين الفاعلين الرسميين واجهت عثرات

¹ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² - محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن: <http://www.acrseg.org/36543> يوم 2017/07/02، على الساعة 13:31.

³ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 143.

هائلة، على سبيل المثال فإن مجلس التعاون الخليجي الذي أعلن عزمه ضم المغرب والأردن، لم يتمكن من تحقيق ذلك، وانتهى إلى مشروعات للدعم والمساعدة المالية للمملكتين، كما واجه المجلس عقبات في إقرار الاتفاقية الأمنية المشتركة في ظل استمرار الاعتراض الكويتي على بعض بنودها.¹

وعلى جانب آخر، فإن مشروع الاتحاد الخليجي الذي طرحه العاهل السعودي الملك عبد الله في قمة المجلس بالرياض في ديسمبر 2011، انتهى برفض علني له من جانب سلطنة عمان، بينما بقيت دول المجلس الأخرى دون حسم لموقفها أو قرارها النهائي منه باستثناء دولة البحرين، التي أيدته على نحو مطلق.²

تسبب الخلاف بين قطر وأغلب أعضاء مجلس التعاون الخليجي، بتعرض المجلس نفسه لاختبار صعب، بعدما قررت السعودية والإمارات والبحرين، سحب سفرائها من قطر، بينما رفضت عمان هذا الإجراء وحرصت الكويت على التزامها موقفا محايدا تحسبا لوساطة، تستطيع أن تقوم بها بين الأشقاء، وحرصا منها على نجاح مؤتمر القمة العربية الذي استضافته في مارس 2014، وكانت قطر قد خفضت مستوى تمثيلها في اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته 141 في 09 مارس 2014 إلى مساعد وزير الخارجية.³

الفرع الرابع: بروز القصور في أداء جامعة الدول العربية

بدأ ضعف النظام العربي جليا في أداء مؤسسته الرئيسية، فقد تفاعلت جامعة الدول العربية مع موجة الثورات منذ عام 2011 بآليات التفاعل السابقة نفسها، وبدأت الجامعة كمتصرف يمتلك خاتم إجازة عرض المشكلات العربية على النظام الدولي، وإضفاء المشروعية على القرار الدولي بشأنها، أكثر مما هو قادر على التدخل وتسوية أي منها بنفسه، وهو ما كان لافتا في أزمة سوريا وليبيا، اللتين اقتصر دور الجامعة فيهما على عرض المشكلة، وإقرار عدم قدرتها على الحل، والطلب من مجلس الأمن بالتدخل وتحمل مسؤوليتها، برزت الجامعة غير قادرة بالنظر إلى توازنها الداخلية، على الانخراط في مشهد التغيير

¹ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² - نفس المرجع، ص 144.

³ - نفس المرجع، ص 144.

والتجنيد داخل النظام العربي، حيث لم تطرح رؤى ووجهات نظر تساعد الدول التي تدخلت في مرحلة التحول، وتبحث لها عن سبيل لانتقال ديمقراطي آمن.¹

برز قدر من الاضطراب في موقف الجامعة حينما وقعت في حالة تناقض بين النظام السوري والدولة السورية، وفي بيانه رقم 178 بتاريخ 11 سبتمبر 2013، بشأن تطور الوضع في سوريا، دعا مجلس الجامعة مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى العمل على إخضاع الأسلحة الكيماوية السورية لراقبه المجتمع الدولي، في إطار ضمانات ملزمة وقابلة للتحقيق، ورغم معرفة الدوافع العملية وراء موقف مجلس الجامعة، إلا أن إقراره بذلك يمثل حالة من التفاوض الشديد مع كونه ينتمي إلى مؤسسة قومية، ظلت تدافع طويلا عن استقلال البلدان العربية.²

ظهرت الجامعة إلى حد كبير في بعض القضايا، أقرب إلى جهاز شبه تابع لأمانة مجلس التعاون الخليجي، وقد برز ذلك على نحو خاص خلال الفترة التي تسلمت فيها قطر رئاسة مجلس الجامعة في 2013، وهي الفترة التي انتهجت فيها قرارات الجامعة نهجا أقرب إلى قرارات مجلس التعاون الخليجي، وكانت قرارات هذا المجلس في الشأن العربي مؤشرا على الموقف المقبل للجامعة العربية، ولم ينعكس الوجود الكثيف لمجلس التعاون في الشأن العربي على مضمون وتوازنات القرارات السياسية فقط، وإنما امتد أيضا إلى النواحي الإدارية وبالأمانة العامة للجامعة، حيث حرصت قطر على تقديم مرشحها لأمانة الجامعة العربية (عبد الرحمن بن حمد العظيمة، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي) خلفا لعمر موسى.³

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لضعف أداء الدول العربية

يمكن رصد مجموعة من الأسباب التي دفعت إلى تردي الأداء أو القوة العربية بالشرق الأوسط، حيث نجد ثلاثة صور لحالة التردي تلك، وتتمثل أهم أسباب تراجع أو انحصار الدور العربي في الشرق الأوسط فيما لي:

¹ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 144.

² - نفس المرجع، ص 144.

³ - نفس المرجع، ص 144.

الفرع الأول: الأسباب السياسية (ضعف شرعية الأنظمة العربية أو غيابها)

تتسع عناصر التقارب والتكامل في العلاقات العربية-العربية في الشرق الأوسط، فالتاريخ مشترك ومصادر التهديد واللغة والتطلعات...مقاربة، إن لم تكن واحدة، بيد أن السياسات العربية أظهرت التباين والاختلاف حتى إزاء القضايا المصيرية التي تتطلب الاتفاق، أولى أسباب ذلك نجدها في ترسيخ وتعالى أسوار نظم الدول العربية القطرية، علاوة على ذلك أنه عند استقراء الواقع، يتبين لنا أن الوزر يقع على المسؤولين الرسميين الذين تخلوا عن شعوبهم في أشد الظروف مأساوية لإعادة البناء العربي، وكذلك على كاهل المثقفين العرب الذين تقمصوا في الغالب سلوكيات وأفكار غريبة-غريبة عن مجتمعاتهم، وإذا ما تجاوزنا حالة المثقف في إحداث تأثير عام دافع نحو التغيير، يتبين لنا وجود 03 مسلمات أساسية تحكمت بواقع حال الدول العربية في الشرق الأوسط وسياساتها نحو بعض، ودفعت نحو تردي علاقاته المتبادلة وهي:¹

- احتكار السلطة وغياب الأساس العقلاني، الذي يؤكد تمايز الجماعات الحاكمة عن باقي الشعب سوى الارتهان للقوة والقسر.

- أهم ما تشترك فيه الأنظمة العربية، هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها، ويدل على ذلك مؤشران:

- عجز في تبرير الشرعية السياسية.
- الأساس الأبوي للسلطة السياسية.

- يترافق مع ذلك أن الأنظمة العربية، استطاعت وفرضت الاستحواذ على الموارد الوطنية، فيما يتدفق من موارد غير مقدر، وأوجه الإنفاق غير معروفة في معظم الدول العربية.²

ففي حين فرض النموذج الليبرالي والبرلماني نفسه في كل مكان، بقيت النظم العربية تحافظ على أدواتها التسلطية بدون تغيير، وذلك للحيلولة وأي إصلاحات حقيقية تكون خطرا على بقائها في

¹ - خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. ط.01، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 250.

² - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 145.

السلطة، لذلك بقيت النظم العربية استثناءا مرغوبا للغرب، ويمكن القول بأن بقاء النظم العربية بعيدة عن أي إصلاحات سياسية راجع إلى:

أولا/ - أنظمة غير تصالحية مع الديمقراطية:

شهد العالم خلال 1974 ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية **third wave**، حيث ظهرت حوالي 40 دولة ديمقراطية، وبحلول عام 1995 ارتفع عدد تلك الدول إلى 117 دولة، وكانت غالبيتها دول غربية، أما الدول العربية فلم تلحق بقاطرة الدول التي اعتنقت الديمقراطية، وبعد 15 سنة لا يزال هذا الاستثناء قائما،¹ فالديمقراطية كما يراها الحاكم العربي مصطلح دخيل على الواقع العربي، ذو الخصوصية الأبوية والتسلطية، وهي مرفوضة إلا من باب دحر المزايدات الغربية، أو للتخلص من رد فعل الداخل الناقمة ببعض الممارسات الشكلية التي لا تغير من الواقع شيئا، أو من باب تحديث الاستبداد المتهاك، وحتى الآن تصر بعض النظم العربية منها الخليجية، على تأجيل الديمقراطية تحت ذرائع عدة من قبيل عدم توفر النضج السياسي عند شعوبهم، والذي بدوره يتطلب تأجيل المشروع الديمقراطي حتى يتوفر النضج السياسي الكافي لهذه الشعوب.²

إن هذا الانتفاخ على الديمقراطية والإصلاح السياسي، ثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن النخب الحاكمة ليست مقتنعة في قراره نفسها بأن الحكومات يجب أن تخضع للمراقبة، وأن الحكام يجب أن يخضعوا للمساءلة، وأن الأمة هي مصدر السلطات، وأنه لا بد من وجود صيغة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين لتحديد الحقوق والواجبات، وفي ظروف كهذه لن تكون هناك أي فاعلية لحكم القانون والمؤسسات.³

ثانيا/ - غياب أو ضعف الجانب المؤسسي:

¹ - Larry Diamond, « why are there no Arab democracies ».. **Journal of democracy**. Vol21, N01, January 2010, p93.

² - عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 399، ماي 2012، ص13.

³ - نفس المرجع، ص14.

يرجع غياب وتراجع دور المؤسسات في مواجهة دور النخب السياسية الحاكمة في الحياة السياسية العربية، إلى بقاء الحكام العرب لفترة طويلة في السلطة، مما أدى إلى مركزية السلطة بيد الفرد، بما تعنيه هذه السلطة من احتكار للثروة وآلة القهر التي يتسلح بها الحكام، وكسب الولاءات المذهبية والمناطقية والقبلية وغيرها، وبما يكرسه الحاكم العربي لنفسه من سطوة أبوية، لا تنفع معها ولا تقف في وجهها أي فاعلية مؤسسية، كل هذه النظرة المعادية للمؤسسة من قبل صناع السياسة، مردها الخوف من القيود التي يمكن أن تضعها المؤسسات التشريعية والقضائية عليهم، وإخضاعهم للمسائلة، وهو ما تأباه معظم القيادات العربية التي تعتبر نفسها فوق القانون والمساءلة.¹

أسست التغييرات الإقليمية وعلى رأسها الانتفاضات العربية، لعهد جديد في الوطن العربي، لكن هناك مصاعب وتحديات أمام هذا التغيير، خصوصا إذا ارتبط الأمر بالتحول الديمقراطي، مادامت هناك مجموعة من العوائق الهيكلية قائمة على حالها، مثل: حدود التغيير في النظام السياسي، وبقاء نخبة النظام السابق في مواقعها، واستمرار الظروف نفسها التي أدت إلى الانتفاضات المتمثلة أساسا في الإقصاء بمختلف أنماطه، وبغض النظر عن جهته وانسداد الآفاق أمام الشباب، والفئات والنخب السياسية الجديدة، ووجود انغلاق متواصل للنظام الإعلامي والخطاب السياسي الرسمي، وفشل النخب الجديدة في بناء مؤسسات سياسية، تحقق إمكانية التناوب الفعلي والمشاركة في الحكم.²

من جهة أخرى فزوال الرموز الأساسية للنظام لا يعني الانتقال إلى الديمقراطية بالضرورة، بل إلى مرحلة انتقالية، قد تكون متعثرة في التحول الديمقراطي، وهناك مؤشرات على ذلك من خلال تزايد الانقسام في المعارضة والقوى التي قامت بالثورة، وعدم الوضوح في ملامح المرحلة الانتقالية، وطريقة إنهاؤها وتمديد إجراءاتها، كما أن المرحلة الانتقالية ستواجه تحديات في طريقة تفاوض النخب الجديدة ونخب المعارضة مع بقايا النظام الذين يمسون بمقاليد الفترة الانتقالية، هنا يتحدث هنتغتون عن أهمية

¹ - عبد الحي علي قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² - عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 06، ديسمبر 2012، ص 67.

التفاوض والاعتدال فيه لإنجاح التحول الديمقراطي، إذ أن منطق الإقصاء لا يؤدي إلى تغيير منشود، وأقصى ما يصل إليه هو استبدال نخبة مستبدة بنخبة أخرى جديدة في الاستبداد.¹

هناك عامل آخر يتمثل بمدى التزام النخب الجديدة، التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة في مصر، ومدى كفاءتها في تسيير العملية الانتقالية بالديمقراطية، أمام من يتخوف من صعود الإسلاميين وتوليهم الحكم، والتخوف من احتكارهم المؤسسات السياسية والانتقال على الديمقراطية باحتكار الحياة السياسية، وفرض المزيد من القيود في الحياة العامة والإعلام والسياسة.²

العامل الأخير هو مدى وجود محيط إقليمي يساعد أو يعرقل التحول الديمقراطي، من حيث ما تمثله الأنظمة العربية من نتيجة على المصالح الإقليمية القائمة، مع النخب الحاكمة المستبدة، وهنا يمكن للثورة المضادة التي تضررت من رموز النظام، أن تجد بيئة ودعماً إقليميين يعيدان مقاليد الأمور إليها، حيث لا زالت بعض الدول في المنطقة، تتخوف من هذه الانتفاضات وتصفها بالفوضوية والمدمرة. تحكمت هذه المسلمات بالعلاقات العربية-العربية، فالقاعدة العريضة التي تتجمع الدول العربية عندها، كان بإمكانها أن تجعل تلك العلاقات تصل إلى مستويات التكامل.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية (ضعف القاعدة البنيوية الاقتصادية العربية)

توجد مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي سهمت في تردي أوضاع الدول العربية، ولعل ما يعطي أهمية لهذه الأسباب كون الاقتصاد ركن مهم في المعادلة السياسية لأية دولة، ومن ثم يمكن تفسير جانب من جوانب الوضع السياسي العربي، وإرجاع تدويله للقضايا العربية إلى أسباب اقتصادية، ومن بين أهم تلك الأسباب يمكن أن نذكر:³

أولاً/- غياب الرؤى:

¹ - عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

² - نفس المرجع، ص 69.

³ - خضر عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 257.

تعاني معظم الدول العربية في الشرق الأوسط من غياب أو ضعف المنظمات التمويلية والبنى التحتية...، كما أن عدم قيام نظام لتقسيم العمل، وضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين تلك الدول، ساعد كثيرا على الحد من إنجاز مشروعات التكامل الاقتصادي، فالدول العربية بقيت منغلقة على بعضها البعض، كما لم يجر تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، خاصة التنمية فيما بينها، ومن ثم فالرؤية الصائبة قد غابت عن النظر في هذه التحديات، كما غابت النظرة لمعالجتها.¹ لغياب التصور الشامل، الذي يحدد الأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بصورة واضحة، أدى إلى عجز الفنيين والخبراء عن تقديم توصيات محددة وملزمة للأطراف كافة، كما انعكس هذا الغموض في عدم وضوح الأهداف المرحلية.²

ثانيا/ - الانكشاف:

أخذت ذريعة السيادة الإقليمية تدفع الدول العربية عمليا نحو الانكفاء، ضمن الأطر القطرية الضيقة، والانفتاح بدلا من ذلك نحو العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعل دعاوى التكامل مجرد شعارات نظرية غير قابلة للتطبيق.³

ثالثا/ - البحث عن نماذج غربية:

يلاحظ أن العرب لديهم مقومات تحقيق تكاملهم الاقتصادي، بيد أن معظمهم اتجه نحو اعتماد سياسات تتجاوز التجانس والتقارب العربي، حيث أخذت تعمل على تكريس عوامل ثقافية وسياسية وهيكلية غربية، وتجذيرها في مجتمعاتها ومحاولة تعميم النماذج الغربية في التكامل على الوضع العربي، فنجد أن العرب حاولوا الاقتباس الآلي والتقليد الشكلي لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، كتجربة

¹ - خضر عطوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 257-258.

² - محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. ط01، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 123.

³ - خضر عطوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 258-259.

السوق الأوروبية المشتركة مثلا، دون النظر في الإمكانيات الفعلية لواقع البلدان العربية، ومدى ملائمة تلك التجارب للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

رابعاً/ - المشاكل الاقتصادية:

تعاني الدول العربية من العديد من المشاكل الاقتصادية، بحيث ساهمت الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها بعض الدول على غرار سوريا ومصر واليمن، في بروز العديد من التحديات التنموية المشتركة، يمكن تصنيفها تحت أربع فئات رئيسية: ارتفاع البطالة وانعدام الأمن الغذائي وضعف الحكم والنمو غير العادل،² بالإضافة إلى المديونية، نقل التكنولوجيا، الاستثمارات،... ونلاحظ أن هذه المشاكل قد أدت إلى ظهور العديد من مظاهر الإخفاق في المسيرة الإنمائية العربية، أسهمت مع سابقتها في عرقلة تحقيق وإنجاز مشاريع التكامل وأبرز هذه المظاهر:³

- غياب التنوع في البيئة الاقتصادية:

أدى غياب التنوع في البيئة الاقتصادية لدى الدول العربية في إقليم الشرق الأوسط، إلى حدوث العديد من الإختلالات بين القطاعات الأساسية، نتيجة الاتكال على عوائد تصدير الموارد الأولية لتمويل الفعاليات الاقتصادية الأساسية، ويعد الاقتصاد العربي اقتصادا مشوها وخاضعا لحاجات السوق العالمية، واتجاهات ومصالح القوى المهيمنة عليه، ما أدى إلى استنزاف حاد في الاحتياطي الإستراتيجي للموارد العربية، وإعاقة بناء قاعة إنتاجية متنوعة، وبرز مخاطر جدية على الأمن الاقتصادي العربي.⁴ لقد أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، بيانات عن الاقتصاد الريعي الذي يميز غالبية الدول العربية بالشرق الأوسط، وقد حدد هذا التقرير عوائد النفط والغاز الطبيعي على النحو التالي:⁵

- نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي 56.8%.

¹ - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² - the Arab economy-aprivate sector's perspective for a better business climate.the general union of chambers of commerce, industry & agriculture for Arab countries(GUCCIAAC), August 2014, p11.

³ - خضر عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 258.

⁴ - نفس المرجع، ص 259.

⁵ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 265.

- نسبة احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد إلى الاحتياطي العالمي 28.4٪.
- إنتاج النفط الخام 24.2 مليون برميل يوميا.
- نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي 32.2٪.
- نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي 17.1٪.
- عوائد الصادرات النفطية مقدرة بالأسعار الجارية 719.5 مليار دولار.

وقد استخدمت العوائد النفطية في غالبية هذه الدول بأشكال تتطلب المراجعة وإعادة النظر، مثل التطوير المبالغ في البنية التحتية دون ارتباط ذلك بخطة تنمية شاملة، وقد أدى ارتفاع حجم العوائد النفطية إلى زيادة حدة الفوارق بين البلدان العربية، وتعميق انقسامها إلى دول غنية وأخرى فقيرة.¹ وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2015 إلى انخفاض أسعار النفط، حيث أستعرض هذا التقرير العوامل التي أدت إلى ذلك، والتي تمثلت بالأساس في طفرة إنتاج الغاز الصخري وقرار أوبك المحافظة على سقف الإنتاج، إضافة إلى تراجع البيانات الاقتصادية للصين (نمو قدر بـ 6.9٪ سنة 2015 مقارنة بـ 13٪ سنة 2010)، مما أثر في جانب الطلب الصيني على النفط، وهذا التراجع أدى إلى انعكاسة آفاق النمو وارتفاع المخاطر الاقتصادية في الشرق الأوسط.²

- تضخم معدلات الدين الخارجي:

تعتبر القروض مؤشرا على درجة الانكشاف الخارجي، ويستخلص هذا المؤشر بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية الشرق أوسطية من 426.4 مليار دولار كمتوسط للفترة ما بين عامي 2000-2011 إلى 891.3 مليار دولار عام 2014، ثم إلى 878 مليار دولار عام 2015، ثم 923.4 مليار دولار عام 2016، وذلك مع إقدام العديد من دول المنطقة على الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها

¹ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 265.

² - عبد الفتاح غربال، "المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، صيف 2016، ص ص 210-211.

العامّة.¹ هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى، ففي مصر وسوريا وعمان جاءت هذه النسبة دون متوسط البلدان العربية كمجموعة، حيث بلغت أقل من 20% عام 2012، مقارنة ببلدان والأردن التي تجاوزت هذه النسبة فيها متوسط البلدان العربية كمجموعة.²

كما ارتفع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي من نحو 30.3% كمتوسط للفترة بين عامي 200-2011 إلى 32% عام 2014، ثم 43.3% عام 2015 مع توقعات بارتفاعات حادة في هذا المؤشر عام 2016، ووفقاً للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحدود المديونية الخارجية الآمنة، تشير البيانات إلى وجود 10 دول عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية للمعيار الأول، حيث لا تتجاوز نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز 50% لعام 2015، في حين توجد 07 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50 و90%، ودولتان تزيد فيهما النسبة عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي.³

أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني المرتبط بنسبة الدين الخارجي مقارنة بحصيلة الصادرات السلعية والخدمات، والتي تعتبر في الحدود الآمنة، إذا لم تتعد نسبة 132%، يوجد عدد أقل من الدول، أما فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمات، والتي تعتبر بصفة عامة في الحدود الآمنة إذا لم تتعد 25%، فيوجد عدد مقبول من الدول العربية.⁴ وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

¹ - فهد راشد الإبراهيم، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، الكويت: العدد الفصلي الرابع، السنة 34، أكتوبر - ديسمبر 2016، ص 10.

² - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 274.

³ - فهد راشد الإبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁴ - نفس المرجع، ص 10.

إستراتيجية الدول العربية لتغيير توازن القوى في الشرق الأوسط

الفصل الرابع

جدول رقم 08: الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي 2016

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	96.5	171.1	194.2	222.4	225.2	227.8	2.8
قطر	49.4	161.8	166.3	176.9	204.6	231.3	27.7
السعودية	52.1	86.3	94.6	98.4	109.4	120.4	11.0
لبنان	44.4	79.5	84.8	88.8	91.5	94.7	2.7
العراق	/	59.3	57.6	67.1	71.1	75.7	4.0
البحرين	19.1	48.9	51.4	53.8	58.4	64.6	4.6
مصر	35.5	43.2	46.1	47.5	48.3	83.9	1.7-
الكويت	28.7	34.5	39.4	42.5	45.6	48.9	3.1
الأردن	/	21.5	23.0	24.7	26.6	27.8	1.8
عمان	7.5	8.6	8.7	14.8	17.7	21.2	3.0
اليمن	6.5	6.2	6.2	5.9	5.7	5.7	0.1-

المصدر: فهد راشد الإبراهيم، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، الكويت: العدد الفصلي الرابع، السنة 34، أكتوبر-ديسمبر 2016، ص 15.

فمن الجدول أعلاه، يتضح أن غالبية الدول العربية المتواجدة في الشرق الأوسط، تعاني كما أشرنا سابقاً من ارتفاع الدين الخارجي، وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل مبالغ فيه مقارنة بالسنوات من 2000-2014، ما عدى اليمن حيث يلاحظ أن هاته الدولة هي الوحيدة التي انخفضت فيها معدلات المديونية، حيث كانت عام 2000 حوالي 6.5 لتتخفص عام 2014 إلى غاية 5.7.

- توجه قسم مهم من العائدات العربية نحو تغطية الموازنة العسكرية، وحرمان قطاعات التنمية منها، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون الخليج العربي وحده باستثناء قطر 67.85 مليار دولار عام 2010 صعودا من 44.43 مليار دولار عام 2011¹، واحتلت مصر المركز السادس عشر (16) عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية. فمثلا يوضح الجدول التالي الاتفاق العسكري لدى الدول العربية المركزية في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من 2002-2014:

جدول رقم 09: الإنفاق العسكري للدول العربية المركزية في الشرق الأوسط - مليون دولار

أمريكي 2002-2014

البيان	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
السعودية	25761	28849	39600	44769	47879	54913	73717
الإمارات	8677	10199	9238	11959	17658	18898	21877
مصر	4990	4936	5050	4737	4596	4343	4584

المصدر: وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15 جوان 2016، ص 14.

من الجدول أعلاه، يتضح لنا أن الإنفاق العسكري لهذه الدول قد عرف تذبذبا بين التصاعد والتنازل، حيث سجلت السعودية تصاعدا مستمرا لإنفاقها العسكري منذ عام 2002 ووصولاً إلى عام 2014، في مقابل ذلك نجد بأن مصر عرفت تراجعاً لإنفاقها العسكري، حيث تراجع بحوالي 406 دولار أمريكي سنة 2014.

- تدفق الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية:

¹- وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15 جوان 2016، ص 12.

يلاحظ في مقابل ذلك، تراجع أو انعدام القدرة العربية على تحقيق المبادرات العربية لدعم الاستثمار في العالم العربي، وقد ترتب عن هذه الاستثمارات الأجنبية مجموعة من الآثار، فمثلما قد تحقق هذه الاستثمارات نتائج ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي، وتمكن الدول المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير، وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن لها آثارا سلبية على ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والطويل، نظرا لعدد من الأسباب أهمها:¹

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المستضيفة، وذلك نتيجة سياسة تعسير الصادرات والواردات، التي تتبعها الشركات المستثمرة، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.

الفرع الثالث: الأسباب الثقافية

تعتبر الثقافة العربية على حد تعبير جلال حنفي: "قد تكلست وتجمدت وتقدست، وهي واقعة تحت ظل السياسة التي تعمل على إبقاء الواقع على ما هو عليه، مع حدوث استقطاب بين الدول السلطوية وردود الفعل العصبية، في الإطار الثقافي هناك غزو لأفكار وتيارات غربية سهل انتقالها لتقدم وسائل الاتصالات والثورة المعلوماتية".²

لعل أكبر مشكلة لم يتمكن العرب من الخلاص من وطأتها، هي مشكلة القدرة على التفكير، فقد عاش العقل العربي، وعلى حد تعبير الأستاذ البياتي تحت رحمة سلسلة من نتاجات المفكرين، علاوة على ضغوط السلطة السياسية، اللذين وضعها في دائرة العجز من تخطيها، فجرى تكفير من خرج عن الجماعة، وجرى تكفير الفرق الدينية لبعض، هذا التكفير انتقص من مكانة الإنسان العربي، وخفض مرتبته

¹ - زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2011، ص 134.

² - خضر عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 260.

في سلم الحضارة الإنسانية، ويلاحظ أنه من جانب آخر يعيش العربي في مرحلة عدم وضوح للنموذج الثقافي أي مرحلة ضياع ثقافي.¹

تعيش الثقافة العربية هي الأخرى أزمة تحديد الاتجاه، فالمثقفون التقليديون اتجهوا نحو التماهي مع السلطة الحاكمة، وانفصل أكثر المناهضين للسلطة عن القاعدة الشعبية، معتقدين أن مهمة الأديب تنتهي عند عرض أفكاره الراضية للتسلط، وما يمكن أن تثيره من ردود فعل محدودة.² ومن جانب آخر يحوي النظام العربي في حدوده أقليات أثنوية ودينية عديدة، هذه الأقليات وبفعل خارجي وعدم عدالة السياسة الرسمية إزاءها، صارت تتمرد على النظم المركزية، وتستجد بها لمساعدتها.

المطلب الثالث: اختراق القوى الخارجية للنظام العربي في الشرق الأوسط

يشير مفهوم الاختراق إلى مدى مشاركة الأطراف غير الأعضاء في بنية النظام الإقليمي العربي بالشرق الأوسط، في صوغ التوجهات والقرارات الإستراتيجية العربية، وتتمثل أهم ملامح اختراق النظام العربي في :

الفرع الأول: التهديد العربي - العربي:

يقصد به تهديد الدول العربية في إقليم الشرق الأوسط بعضها بعضاً، ولو بمستويات مختلفة، بما يدفع كل منها للبحث عن حام لها، وهي الخطوة الأولى أمام الاختراق، وقد يأخذ التهديد أشكالاً مختلفة لكنها تتمحور في مضمونها حول صورتين:³

- تتمثل الأولى: في تهديد السيادة الإقليمية للدولة، وهي كثيرا ما كانت على المناطق الحدودية.
- تتمثل الصورة الثانية: في تهديد النظام السياسي، والعمل على تغييره بطريقة قسرية.

¹ - خضر عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 261.

² - كوثر عباس الربيعي، "التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية". مجلة دراسات دولية، العدد 49، 2011، ص 11.

³ - وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). ط. 01، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 66.

تدلنا البيانات الكمية المتوافرة، على أن بعض الدول العربية تعرضت للتهديد الأمني من جانب بعضها الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة 37 مرة، خلال الفترة الممتدة من عام 1947 إلى غاية سنة 2010، أي بمعدل بمرة واحدة كل 1.7 سنة، وهو معدل كاف لتأكيد حالة عدم الاستقرار في العلاقات العربية البينية.¹ وتشير المؤشرات الكمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط، شهدت في مرحلة ما بعد غزو العراق عام 2003، وحتى قبل اندلاع الانتفاضات العربية مباشرة ما يقارب 76 حالة صراعية، بينها 09 صراعات ذات جوانب دولية، و12 صراع إقليمي، وأكثر من 40 صراعا داخلي.²

تعتبر الصراعات العربية اليوم نسخة مستحدثة لصراعات الستينات والسبعينات بين محور حركة التحرر العربية بقيادة-آنذاك-جمال عبد الناصر، وبين من كنا نسميهم الرجعية العربية، أما الصراع اليوم فهو بين محور عربي مقاوم ورافض للتبعية للخارج، ومناصر للقضية الفلسطينية، وطامح لإقامة وحدة عربية، وبين محور دول تريد تصفية القضية الفلسطينية، وبعيدة عن الشأن القومي الوحدوي والمنغلقة في قطرية دولها، ولا ترى أي حرج من التبعية للخارج سواء كان الغرب أو الكيان الصهيوني.³

مما سبق يمكن القول بأن العلاقات العربية-العربية، لطالما شهدت أزمات ونزاعات حادة، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعة من تلك الأزمات:⁴

- أزمة العلاقات المصرية-الليبية:

بفعل مجموعة مركبة من العوامل تتعلق بموقف النظام المصري من عناصر النظام الليبي السابق، ومشكلة العمالة المصرية والزوبعة التي أثرت حول النشاط التبشيري لأقباط مصريين في ليبيا، وقضية تدفق السلاح الليبي عبر الحدود المصرية (من بين الأسلحة التي أصبحت تباع في الأسواق

¹- وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التدايعات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). مرجع سبق ذكره، ص66.

²- نفس المرجع، ص66.

³- زياد حافظ، "منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن". مجلة المستقبل العربي، العدد 448، يونيو 2016، ص62.

⁴- أحمد يوسف احمد، "حال الأمة العربية 2012-2013 من قبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة". مجلة المستقبل العربي، العدد 414، أوت 2013، ص14.

غير الشرعية في مصر مدافع رشاشة ثقيلة وأسلحة مضادة للطائرات)، أثرت على استقرار مصر من خلال انتشار الفوضى والقتال القبلي في مصر.¹

- أزمة العلاقات المصرية -الإماراتية:

تفجرت على خلفية اتهام بعض أفراد الجالية المصرية في الإمارات بممارسة أنشطة غير مشروعة، بهدف استقطاب مواطنين إماراتيين إلى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهو أمر ما لبث أن تغير بعد أحداث 30 جويلية 2013، وتقديم الإمارات مساعدات سخية لمصر في أثرها، لكن هذه الأزمة في حقيقتها هي بين دولة الإمارات وجماعة الإخوان المسلمين، لا بينها وبين مصر الدولة والشعب، على الرغم من الطريقة التي تعامل بها النظام المصري مع هذه الأزمة.²

- أزمة العلاقات القطرية -الخليجية:

يعتبر الخلاف الأخير بين قطر وبعض جيرانها (المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر) أخطر نزاع، حيث يمكن لهذه الأزمة أن تزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة بالفعل، وقد قامت المملكة العربية السعودية وبعض حلفائها بغلق الطرق البرية والجوية إلى قطر وإلغاء الرحلات الجوية، وسحب الدبلوماسيين وطرد المواطنين القطريين، وتعيين 59 مواطنا قطريا كمؤيدين للإرهاب وحظر قناة الجزيرة، ولعل أهم أسباب هذا النزاع:³

- تمويل قطر ودعمها السياسي للجماعات الإسلامية الناشطة سياسيا والتمتامية، والتي غالبا ما تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وتعتقد السعودية وحلفائها أن هناك خلافا ضئيلا بين الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة العنيفة التي يواجهونها.⁴

- موقف قطر الراسخ تجاه إيران، الذي تعتبره معظم الدول الأخرى ذات الأغلبية السنية في الخليج تهديدا متزايدا لأنها أو حتى وجودها، فعلى مدى العقد الماضي اتخذ القطريون خطوات مثل التصويت

¹ -Nader Bakkar, *Egypt's options in dealikg with the Libyan crises*.on : <http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/109891/Opinion/-Egypts-options-in-dealing-with-the-Libyan-crisis-.aspx> at :12/05/2017 -10 :20.

² - أحمد يوسف احمد، مرجع سبق ذكره، ص14.

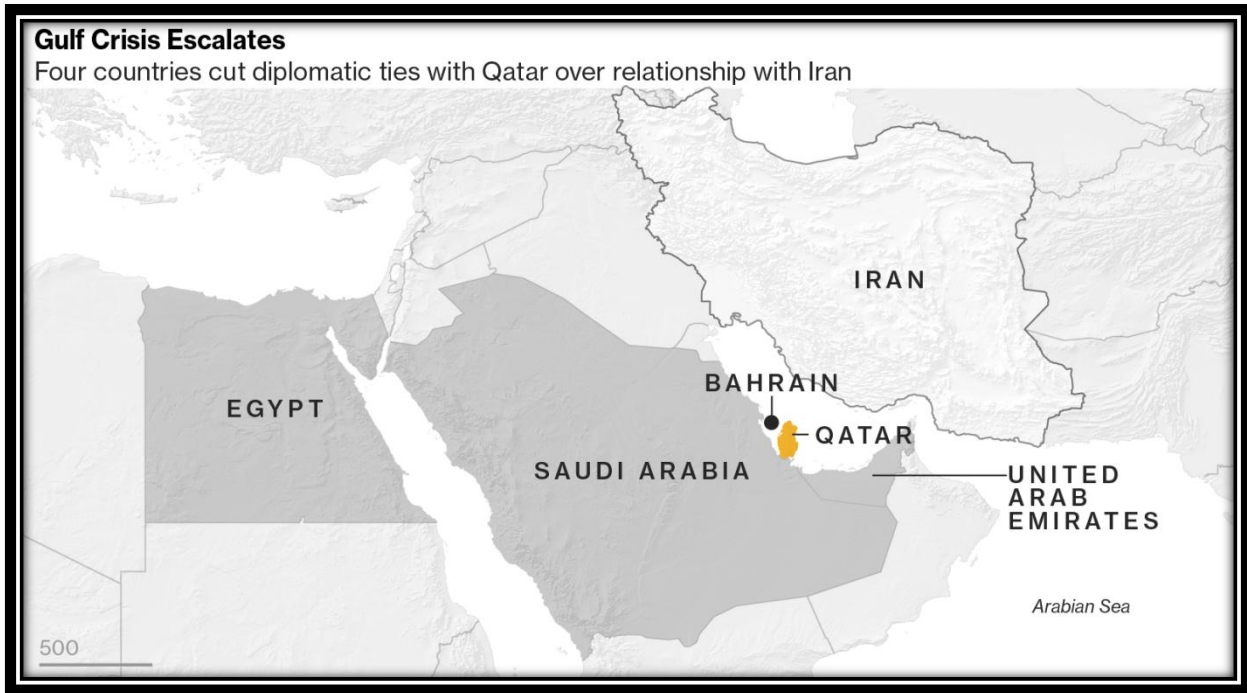
³ -Philips Gordon, Amos Yadlin, Ari Heistein, *the Qatar crisis :causes,implication,risks, and the need for compromise*.the institute for national security studies,on : <http://www.inss.org.il/publication/qatar-crisis-causes-implications-risks-need-compromise/> at 19 :18-06/07/2017.

⁴ - Ibid.

ضد قرار مجلس الأمن يدعو إيران لوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، والتوقيع على اتفاق ثنائي لمكافحة الإرهاب مع إيران.¹

- أدت الانتفاضات العربية إلى دفع العديد من الدول الإقليمية للمنافسة حول الزعامة الإقليمية، لاسيما بين الدول الملكية السنية وإيران، وفي بعض الحالات مثل سوريا كانت إيران المستفيد الرئيسي، فبدلاً من توطيد الجهود بين من يعارضون نظام الأسد وتنظيم داعش، وإيجاد قوة معارضة متماسكة، فإن المنافسة بين السعودية وقطر دفعتهم لدعم مختلف المجموعات المتنافسة في سوريا، فعلى سبيل المثال: في المنطقة المحيطة بدمشق دفعت السعودية المال والأسلحة إلى جيش الإسلام، بينما دعمت قطر منافستها فيلق الرحمن.²

خريطة رقم 02: الدول الأربعة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر



Grant Clark and Mohammed Sergie, why tiny Qatar angers Saudi Arabia and its allies :quick take
Q&A.on : <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-06-05/why-tiny-qatar-angers-saudi-arabia-and-its-allies-quicktake>. 18:58-06/07/2017

- الخلافات العربية-العربية حول القضية الفلسطينية:

¹ - Philips Gordon, Amos Yadlin, Ari Heistein, opcit.

² - Ibid.

أصبحت القضية الفلسطينية هي الأخرى نقطة خلاف وليس وفاق كما كانت عليه في السابق، حيث انقسمت الدول العربية حيالها وحيال الوضع في لبنان إلى معسكرين "الاعتدال والممانعة"، والتي وفقا للمحللين العرب هي مظهر من مظاهر التقهقر العربي، وضعف آليات التضامن بين الدول العربية.¹

نتيجة لهذه الصراعات تزايدت اتفاقات التعاون الأمني بين دول عربية وأحلاف ودول غير أجنبية، وهو ما يفتح المجال لتكييف الحاجات الأمنية للدول العربية مع حاجات القوى الخارجية، ولعل اتفاقات التعاون الأمني بين دول الخليج وحلف الناتو عام 2006 دليل على ذلك، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست نشاطا عسكريا ضد دول عربية مرات عدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 2012 بلغ مجموعها 21 مرة، لكن هذه الممارسات كانت تلقى الموافقة العلنية والضمنية من دول عربية أخرى، ولعل مثال ذلك التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا عام 2012. فبعدما بدأت حملة الناتو على ليبيا عام 2011، رحب بها كثيرون في الوطن العربي، من الليبراليين والإسلاميين، ورغم أن بعضهم عارض غزو العراق عام 2003، لكنهم لم يجدوا مشكلة في تأييد تدخل الناتو في ليبيا، بحجة وجود اختلاف بين الغزو والبري، والضربات الجوية التي لا تتضمن احتلالا مباشرا. لكن هذا الطرح يغفل عن واقع أن العمل العسكري وسيلة لتحقيق أهداف إستراتيجية، تتعلق بتوسيع النفوذ والهيمنة على الموارد، والحصول على امتيازات اقتصادية، والتحكم بالقرارات الكبرى في الدولة، لذلك لا يبدو الاختلاف كبيرا بين الضربات الجوية والغزو البري، في جملة الأهداف المراد تحقيقها من الداخل.³

الفرع الثاني: الدولة الإقليمية المركزية

نعني بها التنافس بين الدول العربية لاحتلال موقع الدولة المركز في الشرق الأوسط، فكثيرا ما لجأت بعض الدول إلى القوى الخارجية لمساندتها في تحقيق هذا الموقع، ما يغري الدول الخارجية

¹- خالد بن نايف الهباس، "النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة". مجلة شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011، ص 190.

²- وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التدايعات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). مرجع سبق ذكره، ص 67.

³- بدر الإبراهيم، "الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل". مجلة المستقبل العربي، العدد 437، يوليو 2015، ص 94.

لاستثمار التلهف على موقع الدولة المركز، لاننزاع تنازلات من الدول العربية في موضوعات معينة تعني الدولة الخارجية.¹

تعاني المنطقة العربية من فراغ مزمن للقوة، فنصف دولها حاليا في حالة انعدام وزن، فالنظام العراقي لم تستقر أوضاعه الأمنية والسياسية حتى الآن، ومصر مازالت ثورتها في طور التشكيل وتعاني من ضغوط القوى المضادة، واليمن ما يزال يبحث عن حل لأزمته الداخلية المتفاقمة، وسوريا في مأزق نظام حكم ما زال يمارس الحل الأمني الذي اعتاد عليه طوال عدة عقود، ومازال النظام يقاوم عواصف التغيير، وباقي الدول العربية تعيش هاجس وصول مد التغيير إليها، ولذا فهي في حالة سباق مع الزمن لدرء مخاطره المحتملة بشتى السبل، بإدخال إصلاحات استباقية أو بإجراءات مادية وسياسية.²

أصبح من الواضح أن البحث عن الدولة القائد في النظام العربي في ظل التغييرات الإقليمية الجديدة، لا يتفق والواقع الجديد الذي خلقته هذه التغييرات. فمن ناحية، تزايد الدور الإقليمي الذي تلعبه دول الخليج الست بدرجات متفاوتة، فبينما كانت قطر الدولة الأكثر نشاطا في المنطقة، أين كانت الدوحة عاصمة القرار السياسي حتى ما قبل 30 يونيو 2013، اتجهت السعودية لتكثيف نشاطها في منطقة الخليج على نحو يسمح لها بتجنب تداعيات الثورات العربية، من خلال الأطر التي يوفرها مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الإطار طرحت فكرة توسيع المجلس ليضم الأردن والمغرب، والتدخل في البحرين على إثر احتجاجات فبراير 2011، ثم توفير المساعدات المالية للبحرين وعمان، وأخيرا نقل المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.³

ومنذ سقوط حكم الإخوان في مصر بعد ثورة 30 يونيو، اكتملت أبعاد هذا الدور لدول الخليج، على نحو أصبحت تمثل معه مركز الثقل السياسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة الرباعي الخليجي: تقوده السعودية والإمارات، وتدعمه البحرين والكويت، بينما تمر قطر بـ "إعادة تموضع" Re-

¹ - وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). مرجع سبق ذكره، ص 67

² - مصطفى عبد العزيز، "الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية". مجلة شؤون عربية، العدد 147، خريف 2011، ص 21.

³ - إيمان رجب، إعادة تقييم: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. نقلا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/5596> يوم 2017/07/02 على الساعة 13:13

positioning "بطيئة بعد تغيير أميرها، وبعد خسارتها الرهان على أخوان مصر، في حين تفضل عمان إتباع سياسة نشطة فيما يمثل مصلحة مباشرة لها، حيث أصبح هذا الرباعي يتبنى منهج الاعتدال ودعم الاستقرار في المنطقة، ومواجهة أخونة المنطقة، لاسيما بعد الدعم الذي قدمه لمصر بعد ثورة 30 يونيو، وما تبعه من مواجهات عنيفة في الداخل مع جماعة الإخوان المسلمين¹.

ومن ناحية ثانية، تراجع تأثير مصر، خاصة مع انشغالها بتعقيدات المرحلة الانتقالية، حيث أصبح واضحاً أن التطورات التي مرت بها مصر في الفترة التالية على ثورة 30 يونيو، لم تسقط هلال الإخوان بالكامل في منطقة الشرق الأوسط، بذات الدرجة التي أسهمت في تشكله بعد ثورة يناير 2011، حيث لا يزال إخوان اليمن والكويت والبحرين قادرين على الحفاظ على نصيبهم من السلطة.²

الفرع الثالث: الاختراق الخشن

المقصود استخدام القوة والاختلال في الحالات التي تسعى فيها قوى إقليمية عربية إلى ترتيب المنطقة الشرق أوسطية، بصورة قد تؤثر في المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، فإذا كانت الأدوات الأخرى تمثل اختراقاً ناعماً فإن القوة العسكرية والأمنية تمثل الوجه الخشن للاختراق.³ ومراجعة الوجود العسكري الأجنبي تشير إلى أن هناك صوراً متعددة ومتداخلة، فتبدأ بوجود الأفراد والذي يشمل الخبراء العسكريين والمستشارون العسكريون، وقد يكون الوجود العسكري الأجنبي مالياً، على هيئة مساعدات أمنية، وإن كانت عادة ما تكون مصحوبة بصور أخرى من الوجود العسكري الأجنبي لكنها وسيلة فعالة سواء في التعاون أو التأثير، ويولي هذه الصور الوجود المتصل بالمنشآت، ويمكن تقسيمها نوعياً إلى قواعد عسكرية وتسهيلات عسكرية، وأخيراً هناك صور الوجود العسكري الأجنبي المرتبط بالمنظمات الدولية العالمية والترتيبات الأمنية.⁴

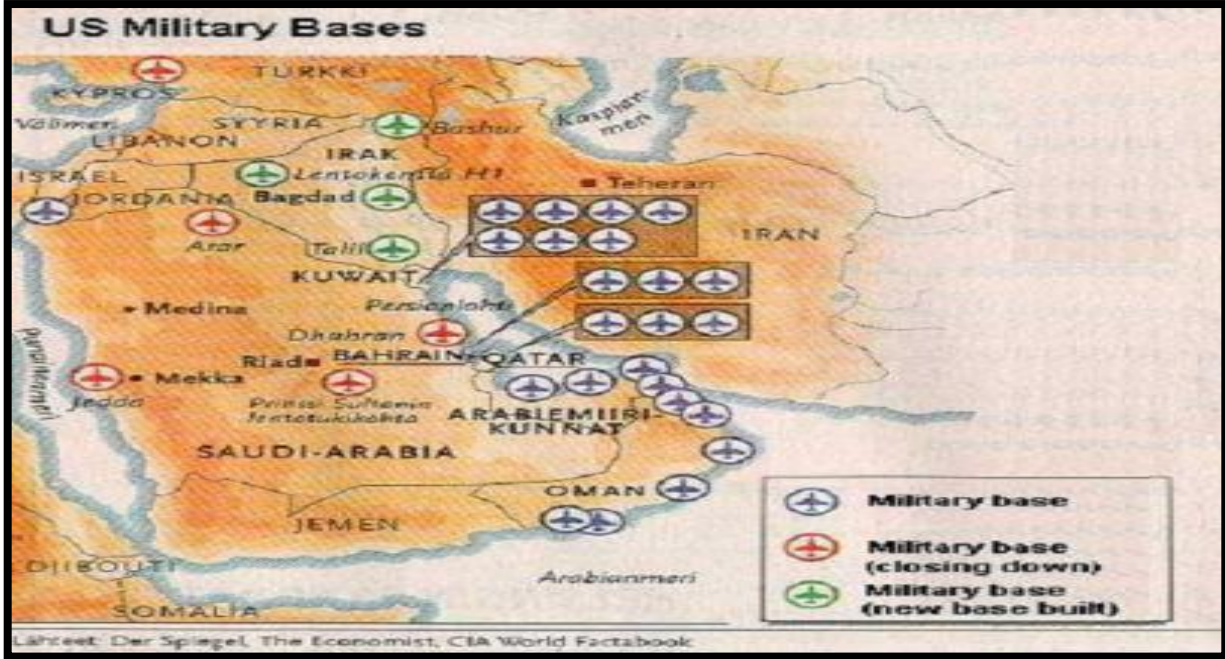
¹ - إيمان رجب، مرجع سبق ذكره.

² - نفس المرجع.

³ - وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي): التداخليات الجيواستراتيجية للثورات العربية (مرجع سبق ذكره، ص 67).

⁴ - طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي. ط 02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1998، ص 20.

خريطة رقم 03: القواعد العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط



المصدر: الانسحاب الأمريكي من العراق والمربع العسكري الأمريكي الشرق أوسطي القادم. مقالات إستراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، تشرين الثاني، 2011، ص 02.

حيث تشير الخريطة أعلاه إلى مجموع القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وفي الدول العربية خصوصا، حيث تمثل الطائرات باللون الأزرق مختلف القواعد العسكرية والتي تركز بالأساس في الأردن، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، أما الطائرات باللون الأحمر، فتشير إلى مختلف القواعد العسكرية التي أغلقت والتي تظهر في كل من القاهرة، البحرين، جدة، أما الطائرات التي تحمل اللون الأخضر فهي تشير إلى القواعد العسكرية جديدة البناء، وتظهر في بغداد، العراق، الكويت، من هذه الخريطة يتضح أن هناك عزم أمريكي على إعادة نشر أو توزيع القوات التي انسحبت من العراق في منطقة الخليج العربي، وفي هذا الخصوص أشارت التقارير إلى المعلومات الآتية:¹

- عدد القوات المنسحبة من العراق، سوف يكون في حدود 40 ألف جندي.

¹ - الانسحاب الأمريكي من العراق والمربع العسكري الأمريكي الشرق أوسطي القادم، مقالات إستراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، تشرين الثاني، 2011، ص 03.

- توجد في بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة(السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان) 21 قاعدة عسكرية أمريكية.
- تستضيف الكويت حاليا 23 ألف جندي أمريكي، وتتمتع القوات الأمريكية بحرية الحركة الكاملة فيها، فيما يعادل حوالي 60%¹ من مساحة الأراضي الكويتية.
- تستضيف دولة قطر مقر القيادة الوسطى الأمريكية، إضافة إلى بعض المنشآت العسكرية الأمريكية الأخرى.
- تستضيف سلطنة عمان العديد من القواعد العسكرية الجوية الأمريكية، إضافة إلى بعض المنشآت العسكرية البحرية الأمريكية.
- تستضيف دولة الإمارات المنشآت العسكرية الأمريكية.

جدول رقم 10: القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي

الدولة	الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط
المملكة العربية السعودية	قاعدة الأمير سلطان الجوية، قواعد الدمام، الخبر، تبوك، القاعدة البحرية في جدة.
الكويت	قاعدتي عبد الله السالم وجابر الأحمد، منظومات صواريخ باتريوت
البحرين	قاعدة الشيخ عيسى، مقر الأسطول الخامس، مهبط الطائرات.
قطر	قاعدة العديد للخدمات الجوية واللوجستية كتخزين الأسلحة والعتاد.
عمان	قاعدة سيب ومازيرا تومران ونصيرة
الإمارات العربية المتحدة	قاعدة لتوفير الوقود للطائرات
اليمن	تسهيلات في ميناء عدن

المصدر: وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني". مجلة دفاتر

السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، ص 139.

¹- الانسحاب الأمريكي من العراق والمربع العسكري الأمريكي الشرق أوسطي القادم، مرجع سبق ذكره، ص 03.

يوضح الجدول أعلاه، توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط حتى ديسمبر 2011، وهو الآخر يتبين منه أن منطقة الخليج العربي هي منطقة تركز القوات الأمريكية، وأن هذه المنطقة هي الأكثر احتواءً على المصالح الأمريكية ولاسيما الطاقوية منها.

جدول رقم 11: عدد أفراد القوات الأمريكية في الدول العربية الشرق أوسطية حتى 31 ديسمبر 2011 (بتصرف)

الدولة	مشاة	أساطيل	مارينز	جوية	المجموع
البحرين	21	1812	272	30	2135
مصر	167	22	23	26	238
العراق	00	00	00	00	00
الأردن	11	00	16	12	39
الكويت	00	00	00	00	00
لبنان	05	00	00	00	05
عمان	03	01	10	20	34
قطر	370	04	30	192	596
السعودية	146	20	28	76	270
سوريا	02	00	05	00	07
الإمارات العربية المتحدة	06	12	69	88	175
اليمن	07	00	11	00	18

المصدر: وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التدايعات الجيوإستراتيجية للثورات العربية)، ط01، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 77-78.

غير أن الاختراق الخشن أخذ مظاهر جديدة من خلال منح أدوات للشركات الأمنية في ضبط إيقاع الحراك في المجتمع المحلي، وتشير الأدلة كلها إلى انتشار الشركات الأمنية الأجنبية في الدول العربية، ويمثل النشاط الأبرز للاختراق الذي تمارسه الشركات الأمنية الخاصة في المظاهر التالية:¹

- تشجيع الكفاءات العسكرية على الهروب من مؤسساتها، بإغرائها برواتب عالية تصل إلى حد 1000 دولار يومياً.
- ضغط الشركات الأمنية الخاصة على الحكومات لإعادة النظر في بعض تشريعاتها، بما يتيح لهذه الشركات حرية العمل الأمني داخل هذه الدول.
- قيام الشركات في بعض الأحيان بنقل الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة السلطات الحكومية حيث تعمل الشركة، وتشير الدراسات إلى أن الشركات تنقل الأسلحة في 50 دولة في العالم منها دول عربية، وبلغ عدد الشركات الأمنية التي عملت في العراق حتى عام 2011 نحو 55 شركة.²
- تمارس الشركات عمليات تجنيد للأفراد عبر الحدود، وتنقلهم من دولة إلى أخرى.

الفرع الرابع: الاختراق الإقليمي

يمكن القول من خلال ملاحظة الإطار الإقليمي لهذا النظام، أنه يوجد مشروعين إقليميين حقق أولهما - وهو المشروع الإيراني - نتائج محددة في كسب مواقع النفوذ في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، فقد أدت الثورة الإيرانية تحديداً إلى إثارة مدى الاختراق الإيراني للنظام العربي في الشرق الأوسط، ولعل التماثل المذهبي بين قطاعات المجتمع العربي، والمذهب السائد في إيران هو ما وضع هذه المسألة للمناقشة، ونظراً للظروف التاريخية وإلى انكفاء بعض قوى المعارضة العربية على إيران في فترة من

¹ - وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التداخيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - نفس المرجع، ص 81.

الفترات، حيث استمر تأثير إيران في هذه القوى، ولاسيما في العراق ولبنان على الرغم من المبالغة أحيانا في حجم الاختراق أو التغلغل.¹

ولعل ما وصل إليه تقرير لجنة بيسي في البحرين يعزز الوجود المبالغ لإيران، حيث انتهى تقرير هذه اللجنة التي تشكلت بقرار من ملك البحرين، إلى عدم وجود أدلة على دور إيراني في الأزمة البحرينية المعاصرة، غير أن لإيران امتدادات اقتصادية من خلال الأقليات الإيرانية التي تحمل جنسيات عربية، ولاسيما في دول الخليج أو من خلال بعض الجمعيات الخيرية في العراق ودول الخليج.

في مقابل ذلك نجد موقف آخر يؤكد على الاختراق الفعلي لإيران للنظام العربي في الشرق الأوسط، ففي تصريح علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني، تضمن ما نصه: "إن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ، عاصمتها بغداد حاليا، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما هي في الماضي"²، وتلك إشارة واضحة إلى عهد الإمبراطورية الفارسية الساسانية، التي مدت سيطرتها على العراق، وجعلت من المدائن عاصمة لها، وقد كان هذا التصريح موضع تنديد واسع النطاق من جهات مختلفة عراقية وعربية.

أما المشروع التركي الذي قد يكون أقل إنجازا لكنه بالتأكيد ليس الأقل طموحا، فقد كان في السابق يعتمد على ما حققته تركيا من تقدم اقتصادي يسمح له بالتغلغل في العالم العربي، وما أدخلته من تطوير على موقفها اتجاه إسرائيل والصراع العربي-الإسرائيلي، بحيث تبدو -كما حرصت إيران دوما- ملكية أكثر من الملك بالنسبة إلى تأييد العرب والفلسطينيين، وأضيف الآن إلى دعائم المشروع التركي مساندة الإخوان المسلمين في سعيهم لاستعادة السلطة في مصر، والوصول إليها أو الإنفراد بها، غير عابئة بما أدى إليه ذلك من خسارة مصر ذات المكانة المحورية في النظام العربي³، ومن استعداد قوى عديدة في البلدان العربية، وربما أضيف مؤخرا إلى دعائم المشروع التركي في الوطن العربي، ما تردد عن رغبة القيادة

¹ - وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية). مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

² - إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015، الإصدار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2015، ص 173.

³ - نفس المرجع، ص 173-174.

السعودية الجديدة في إقامة تحالف سني تكون تركيا طرفاً أساسياً فيه.¹ كما قامت تركيا بالتهديد بالتدخل في شؤون جوارها العربي لحماية أمنها، والعراق اشتكى للعرب رسمياً من خرق سيادته على يد تركيا، لدخول القوات التركية قاعدة بعشيقه قرب الموصل لتدريب القوات العراقية، وتبقى إسرائيل الطرف الأكثر استفادة من الضعف والتباين وغياب المشرع العربي الجامع.²

¹ - إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

² - عبد الله الشايجي، مستقبل العلاقات العربية البينية (كتاب جماعي: الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات). ط01، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016، ص 122.

المبحث الثاني: إستراتيجية الدول العربية لتصحيح اختلال توازن القوى

في الشرق الأوسط

يمكن القول أن التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية، لاسيما في العقود القليلة الماضية، ساهمت بقوة في التأثير على قوة وتماسك النظام الإقليمي العربي، حيث أدت إلى إضعافه وخلق ثغرات فيه، استطاعت القوى الإقليمية والدولية النفاذ من خلالها، والتأثير في سمات وتوازنات النظام بشكل عام، وقد أدرك المسئولون العرب ذلك من خلال الحديث عن وجود فراغ إستراتيجي، يعاني منه النظام الإقليمي العربي، أتاح الفرصة لتنامي نفوذ القوى الإقليمية المجاورة على حساب الدور العربي.

تمتلك الدول العربية من الموارد الشيء الكثير، لكنها ليست موظفة بشكل جيد، وهذا يجعلها غير فعالة، بالتالي تظل الخاسر الأكبر في هذا السياق الإقليمي، فهي الآن تواجه تحديات سياسة داخلية بموجب رياح التغيير السياسي، وضرورة إعادة النظر في مشروع بناء الدولة الوطنية من جديد، إضافة إلى الخلل الواضح في توازن القوى الإقليمي، وضعف آليات التضامن العربي، إذ يظل غياب إستراتيجية أو رؤية عربية واضحة المعالم، للتعامل مع التحديات الإقليمية حقيقة مؤسفة، بالتالي فإن الدول العربية لاسيما القيادية منها كالسعودية ومصر مستقبلا، مدعوة لتبني إستراتيجية من أجل تصحيح اختلال توازن القوى، الذي هو الآن في غير صالح العرب، ولعل هذه الإستراتيجية قائمة بالأساس على التعاون والتنسيق، بين كل أو أغلب الدول العربية في الشرق الأوسط، ويقوم هذا المشهد على افتراض أن تداعيات الأوضاع الحالية ستؤدي إلى تنسيق جماعي عربي، وذلك استجابة لعوامل أهمها:¹

- إدراكها لتهديد جاد لمصالحها، أو رعيتهما داخليا أو خارجيا.
- إدراكها أن آفاق التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود، بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد.
- تردي مستوى الأداء الاقتصادي والسياسي، أو سوء إدارة الموارد المتاحة على المستوى القطري.

¹ - خير الدين حسيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 347.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم تلك الإستراتيجية:

المطلب الأول: رتق الخلافات البينية وإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي

يمكن القول بأن هناك حاجة ملحة لإعادة صياغة النظام الإقليمي العربي بما يتوافق والأوضاع الجديدة، التي فرضتها المعادلات الجيوإستراتيجية في المنطقة، والتي أضحت تمثل تحديا كبيرا للأمة العربية ومستقبلها السياسي وكيونتها في خريطة الشرق الأوسط.

فدراسة واقع النظام الإقليمي العربي من أجل معالجة نواقصه وثغراته، تتطلب أولا وقبل كل شيء الإقرار والاعتراف بوجود أزمة يعاني منها النظام الإقليمي العربي، وجامعة الدول العربية تحديدا التي تمثل هذا النظام، وهو الأمر الذي يتطلب معالجات وحلولا جذرية، خصوصا أنها صعوبات مستفحلة، وليست عابرة أو طارئة، كما أنها ليست وليدة اليوم، بل تمتد إلى عقود من الزمان، ولعل الإقرار بالأزمة يتطلب تشخيص أهم مظاهرها، التي تتلخص في ميثاق الجامعة الذي يحتاج لمراجعة جذرية.¹

فإحياء وتفعيل النظام الإقليمي العربي، يتطلب إعادة تفعيل وتصحيح جامعة الدول العربية، وذلك في إطار لم الشمل ووحدة الصف العربي، والتسامي على الخلافات التي أضعفت التضامن العربي، وسمحت بسياسة المحاور والاستقطاب بين الحين والآخر، فمن الواضح أن خروج العديد من الأنظمة العربية عن ميثاق جامعة الدول العربية وعدم التزامها به لم يحقق لأي منها طموحاتها، كما أن استمرار بعض الأنظمة العربية في سياساتها الحالية سينتهي بها جميعا إلى صيغة خاسر خاسر، يكون فيها الجميع خاسرون، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة من الخسارة، ولذلك وانطلاقا من مصالحها القطرية البحتة، فإنها بحاجة لتبني الصيغة الثانية، التي تعرف بصيغة رابح-رابح، بحيث الجميع رابحون وبدرجات مختلفة.²

¹- شذى زكي حسين، "النظام الإقليمي العربي: بين إشكاليات الواقع والتحديات الإقليمية والدولية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، 2011، ص15.

²- خير الدين حسيب، "العرب... إلى أين؟ نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن". مجلة المستقبل العربي، العدد 443، جانفي 2016، ص120.

الفرع الأول: موقف جامعة الدول العربية من التغيرات الإقليمية (الانتفاضات العربية)

بعد غزو العراق واحتلاله عام 2003، لم يعد لدى الكثير من الدول العربية مبرر للتعويل على الجامعة العربية في أي قضية أو شأن عربي، فقد كان احتلال العراق علامة فارقة فيما يسمى مسيرة العمل العربي المشترك، خصوصاً على المستوى المؤسسي أي في نطاق الجامعة العربية المؤسسة الرئيسية للنظام العربي، لذا لم يكن مستغرباً أن تتصاعد الدعوات لإدخال إصلاحات على هياكل وآليات عمل الجامعة وتطويرها بعد احتلال العراق، ولقيت تلك الدعوات بالفعل استجابة على مستوى الجامعة نفسها، أي الأمانة العامة وأمينها العام، وأيضاً وإن كان ذلك بدرجة استجابة أقل على مستوى الدول الأعضاء، فعلى مستوى الأمانة العامة تم إعداد مشاريع وصيغ الإصلاح والتطوير في كافة الجوانب التنظيمية والعملية، أما على مستوى الدول فتفاوتت المواقف من الترحيب بالتوجه نحو الإصلاح والتطوير والمشاركة فيه بقوة إلى التحفظ عن الأمر بذريعة التأني في هكذا خطوات مصيرية.¹

وعلى الرغم بأن بعض أوجه الإصلاح والتطوير أدخلت بالفعل على المستويين، لكن ظلت تلك الإصلاحات والتغيرات محصورة في نطاق العمل المؤسسي والتنظيمي للجامعة، ولم تنعكس على تطوير أو تفعيل دور الجامعة أو سلوكها الفعلي تجاه القضايا العربية القديمة أو المستجدة، وهو الوضع الذي استمر حتى انتهى ركود الأوضاع الداخلية في العديد من الدول العربية، بهزة عنيفة دشنها تونس في ديسمبر 2010.²

كان لافتاً للانتباه أن الجامعة العربية لم تتبن أية مواقف إزاء ما يجري في تلك الدول، باستثناء تصريحات خجولة مفادها أن ما يجري شأن داخلي، وبذلك يمكن وصف دور الجامعة وموقفها من انتفاضتي تونس ومصر بأنه موقف متجاهل تماماً، مبررة موقفها ذلك بالمحافظة على النهج التقليدي

¹ - سامح راشد، "الدور التدخلي للجامعة العربية: بين التطور والثبات". *مجلة شؤون عربية*، العدد 151، خريف 2012، ص 65.

² - نفس المرجع، ص 65.

المعتاد المحكوم بالاعتبارات القانونية والسياسية، التي نص عليها ميثاقها بعدم التدخل في الأزمات السياسية الداخلية التي تشهدها الدول الأعضاء¹.

أما عن موقفها بالنسبة لليمن، فقد كان موقفا متلبسا، إذ فضلت الجامعة أن تلقي بالملف برمته منذ البداية في يد مجلس التعاون الخليجي، الذي تقدم بأكثر من مبادرة لتوفيق الأوضاع بين الرئيس اليمني والمعارضة²، بينما تطور الموقف نسبيا بالنسبة لليبيا، حيث بادرة بالتدخل السريع بعد أسبوعين من بداية الأزمة، لكن توقف تدخلها عند حد تجميد عضوية ليبيا، ومطالبة مجلس الأمن بالتدخل وفرض منطقة حظر جوي، لمنع القذافي من هجوم شامل ضد مدينة بنغازي³.

يمكن القول بأن موقف الجامعة في الأزمة السورية، كان أقرب إلى النمط الأول أي التجاهل والحياد السلبي، واستمر ذلك الموقف لما يقارب 04 أشهر، لم تبد الجامعة خلالها أي رد فعل على ما يجري في الأراضي السورية، فعلى الرغم من تحرك الجامعة تجاه القضية السورية، إلا أن تجربتها كشفت عن مظاهر ومؤشرات قصور سياسي ومهني، فعلى سبيل المثال اللجنة التي شكلتها الجامعة لتقصي الأوضاع في سوريا، والتي ترأسها الفريق **مصطفى الداوي** أواخر 2011 أوائل 2012، لم تكن محل رضا من قوى الثورة في سوريا⁴، ثم وبشكل مفاجئ تحركت الجامعة وأدرجت موضوع سوريا على جدول أعمالها، ثم انخرطت في الأزمة بشكل كبير وبوتيرة سريعة، حتى بعد إنهاء مهمة المراقبين العرب نهاية جانفي 2012، حيث قامت بتعليق وتجميد مشاركة سورية في اجتماعات الجامعة⁵، وكان هذا إيذانا بنقل

¹ - أحمد يوسف أحمد ويونس مسعد، "حال الأمة العربية 2010-2011"، رباح التغيير، "مجلة المستقبل العربي"، العدد 389، 2011، ص 170.

² - الصلاحي فؤاد ومجموعة من الباحثين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ب.ط، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ص 39.

³ - سامح راشد، "الدور التدخل للجامعة العربية: بين التطور والثبات"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ - إبراهيم منشاوي، سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية... إلى أين؟. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن:

www.acresg.org/2585 . على الساعة 20:11 يوم 2017/06/22.

⁵ - أنس الراهب، جامعة الدول العربية: شرخ في مستقبل وطن، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014، ص 172.

الملف من الإطار العربي إلى المستوى الدولي في نطاق مجلس الأمن، الأمر الذي تباطأت بعده وتيرة ومدى التدخل العربي على مجريات الأزمة.

ولابد من الإشارة هنا، بأن الحديث عن الجامعة العربية ككيان واحد متجانس، ينصرف إلى ما يصدر عن الجامعة من قرارات ومواقف، بيد أن استقراء مواقف الدول الأعضاء وما تسرب عن المشاورات داخل الجامعة، يكشف أن ثمة تيارين كان يتنازعان طول الوقت بالنسبة للموقف من الأزمة في سوريا:¹

- **التيار الأول:** كان ينادي في بدايات تصدي الجامعة لمعالجة الأزمة، بإنهاء دور الجامعة سريعاً وتسليم الملف لمجلس الأمن، وهو الموقف الذي تطور لاحقاً إلى تأييد التدخل العسكري، ثم تأييد تسليح المعارضة السورية لمواجهة الآلة العسكرية الرسمية.
- **التيار الثاني:** طالب باستمرار دور الجامعة وعدم التعجل في نقل الملف إلى الإطار الدولي، وهو أيضاً المعسكر الذي لا يزال مصراً على عدم عسكرة الأزمة، خصوصاً فيما يتعلق بالتدخل العسكري المباشر، حيث يرفض إضفاء أي شرعية عربية على أي عمل عسكري ضد سوريا، وكان من أكثر المؤيدين لهذا الموقف أمين عام الجامعة، وبعض الدول العربية مثل الجزائر والسودان واليمن.²

الفرع الثاني: مشاريع تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية

تلقت الجماعة العربية على مدار سنوات مقترحات تطوير من 07 دول بما فيها: مصر، السعودية، اليمن، ليبيا، قطر، السودان والأردن، لكن الأمين العام للجامعة العربية قام بدمج المبادرات في ورقة واحدة لإصلاح الجامعة العربية، تحقق التقارب بين الأفكار المختلفة لدول.³

أثبتت القمم العربية الأخيرة في لبنان 2002، مصر 2006، تونس 2004، أين تعهدت الدول العربية بإنشاء آلية من شأنها إصلاح الطريق وتنفيذ قرارات الجامعة، لكن كالمعتاد انتهى المؤتمر من دون أية خطوات ملموسة نحو الإصلاح، الجزائر 2005 أين اقترحت الجزائر التناوب على مقعد الأمين

¹ - سامح راشد، "الدور التدخلية للجامعة العربية: بين التطور والثبات"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - نفس المرجع، ص 66.

³ - نفس المرجع، ص 66.

العام، وهو منصب تهيمن عليه مصر منذ إنشاء الجامعة العربية¹، السودان 2006، الرياض 2007، دمشق 2008، الدوحة 2009، سرت 2010، بغداد 2012،... عزم الأنظمة العربية على العمل من أجل إصلاح الجامعة العربية.

لم تكد جامعة الدول العربية تشهد انطلاقة قوية في مشروعات ورؤى الإصلاح، على نحو ما جرى طرحه خلال القمم العربية في ليبيا 2010، حتى تفجرت الانتفاضات بالمنطقة، فتغيرت العديد من الأولويات، حيث أعلن أمين عام الجامعة حينذاك عمرو موسى عن مشروع "رابطة دول الجوار" التي تدعو لإقامة كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران، وكان طرح الأمين العام لهذا المشروع هو أهم فكرة جديدة للتطوير، لما عكسته من تحولات في تفكير ورؤى الجامعة، رغم ذلك بقي المشروع في أروقتها شهوراً طويلة قبل قمة سرت الاستثنائية في أكتوبر 2010، وكان مجالاً للتباحث في قمتي سرت العادية في مارس والخماسية في جوان من نفس العام²، ولم تكن الاعتراضات عليه بنفس حدتها التي برزت في قمة سرت الاستثنائية، ولكن بشكل عام فإن المشروعات التي طرحتها جامعة الدول العربية، نبعت من واقع أزمات النظام العربي ما قبل الانتفاضات، وجاءت الرؤى لتعالج نظاماً سابقاً على التغيرات الهامة التي شهدتها المنطقة، ولم تعد ملائمة لوضع ما بعد الانتفاضات.³

في هذا السياق قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة في بغداد في 29 مارس 2012، تفويض الأمين العام باتخاذ القرارات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير أنظمتها، بما يمكنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها، ولهذا الغرض أنشأت الجامعة لجنة مستقلة برئاسة الأخضر الإبراهيمي أعدت مشروعها لإصلاح الجامعة وتطويرها.⁴

من المسائل كذلك المطروحة في قرارات إصلاح الجامعة إدراج إشارة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كأحد أهداف المنظمة، ففي مارس 2011 أقر مجلس الجامعة التقرير والتوصيات التي قدمتها

¹ -Nader ibrahim and other, « the failure of the Arab league in solving inter-state Disputes », British journal of arts and social sciences. Vol22, N01, 2017, p38.

² - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

³ - نفس المرجع، ص ص 146-147.

⁴ - نفس المرجع، ص 147.

اللجنة الدائمة المعنية بحقوق الإنسان، في دورتها المنعقدة في جانفي 2011¹، وهي لجنة سياسية مكونة من ممثلين سياسيين عن كل من الدول الأعضاء 22، ويعتقد كثيرون أن أساليب عملها تعوقها بشدة عن التعاطي بشكل فعال في مسألة حقوق الإنسان في المنطقة، فاللجنة لا تتمتع بآليات خاصة للتفاعل بشكل مباشر مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان²، وفي 26 مارس 2013 بقطر اجتمعت الجامعة العربية، وتضمن إعلان الدوحة الصادر عن القمة، الموافقة على إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، ودعا الإعلان لتطوير الأوضاع المؤسسية والاجتماعية للعمل العربي، على سبيل المثال دعا لمواصلة الإصلاحات التي تضمن توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعزيز المشاركة الشعبية في آليات الحكم الراشد ومؤسساته، وترسيخ حقوق المواطنين وحفظ كرامتهم، كما تحدث عن فتح المجال أمام الشباب العربي لتقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرار³.

تضمن الإعلان كذلك، بندا يدعو إلى "العمل الجماعي المشترك لتخصيص الموارد اللازمة للحد من الفقر في الدول الأعضاء... ومساندتها في جهودها لخفض الفقر والحد من آثاره الاجتماعية والسياسية"⁴، وشدد الإعلان على "ضرورة اعتماد العمل الاقتصادي-الاجتماعي بوصفه الركيزة الأساسية للعمل العربي المشترك في جميع أوجهه"⁵. واستمرت اللجنة المعنية بالإصلاح وتطوير الجامعة في عملها، فعدت اجتماعا في 2 مارس 2014 لبلورة مشروع القرار بشأن تطوير الجامعة، وقد تضمن هذا المشروع أربع محاور رئيسية:

- تعديل ميثاق الجامعة.
- إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الجامعة.
- تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

¹ -Mervat Rishmawi, the league of Arab states in the wake of the arab spring.on :

www.cihrs.org/wp-content/uploads/2013/09/arab_league.pdf. 21/07/2017-20:27.

² - ميرفت رشموي، الربيع العربي يقف على أعتاب جامعة الدول العربية (مؤلف جماعي بعنوان: لا حماية لأحد: دور الجامعة العربية في حماية حقوق الإنسان). ط.02، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، 2006، ص 17.

³ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁴ - نفس المرجع، ص 148.

⁵ - نفس المرجع، ص 148.

- البعد الشعبي للعمل العربي المشترك.

فيما يتعلق بقرار تعديل الميثاق أقرت قمة الكويت التي انعقدت في 25-26 مارس 2014 تحت شعار "التضامن من أجل مستقبل أفضل"، استكمال النظر في التعديلات المقترحة، والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها واقتراحاتها، وعرض هذه التعديلات على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورة غير عادية، تمهيدا لعرضها على المجلس نفسه في دورته العادية (143)، في شهر سبتمبر لاتخاذ الخطوات اللازمة لإقرارها في صيغتها النهائية.¹

وتضمن القرار بشأن أجهزة وآليات الجامعة العربية، ترشيد جدول أعمال القمة، وتخفيف الجوانب المراسمية لها، والاستفادة من آلية القمم التشاورية عندما يقتضي الأمر ذلك، ووقف العمل بالنظامين الأساسي والداخلي لمجلس السلم والأمن العربيين، واضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بصفة مؤقتة بمهام المجلس المذكور، وذلك إلى حين تعديل النظامين، بحيث تصبح الدول كافة أعضاء فيه، وكذلك إدخال التعديلات اللازمة على مهامه وصلاحياته وآليته، حتى يتمكن من أداء مهمته في حفظ السلم والأمن العربي بفعالية، كما قرر إعادة عرض مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية على مجلس الجامعة في سبتمبر 2014، وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول إمكان قيام المحكمة على الولاية الاختيارية بعد استطلاع آراء الدول الأعضاء في هذا الشأن.²

الفرع الثالث: معيقات إصلاح الجامعة العربية

تواجه مشاريع إصلاح الجامعة العربية العديد من المعوقات، التي تحول دون تحويل منظومة العمل العربي المشترك إلى رقم صعب في المعادلة الإقليمية، لاسيما مع زيادة التنافس الإقليمي بين الدول غير العربية على الريادة الإقليمية في الشرق الأوسط، وسنحاول في هذا الفرع الإشارة إلى أهم تلك المعوقات:

أولا/ - طبيعة الميثاق الحالي لجامعة الدول العربية:

¹ - ماجد كيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

² - نفس المرجع، ص 149.

نصت المادة الخامسة من ميثاق جامعة لدول العربية على أنها: "لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداوات المجلس وقراراته، وتوسط المجلس في الخلاف الذي تخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة فيما بينها، أو بين دولة من دول الجامعة وأخرى غيرها للتوفيق بينهما، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء".¹

اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية كما هو موضح أعلاه، على ذكر الوساطة كوسيلة دبلوماسية واحدة، تتيح تدخل مجلس الجامعة في فض النزاعات التي يمكن أن تتطور وتؤدي إلى نزاع مسلح أو يستتف منها إمكانية نشوب حرب بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يمكن أن يؤخذ عليه واضعي الميثاق، إذ أن المفترض في وظيفة المنظمة الدولية أنها وظيفة وقائية، كما أن الوساطة ليست بالضرورة ملزمة، فهي تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية الوصول إلى حلول مرضية للأطراف المتنازعة، وفي أمور لا تخص مسألة استقلال الدول أو سلامة أراضيها أو سيادتها.²

كما تحدث ميثاق الجامعة عن التحكيم، كوسيلة قضائية مع تأكيده على طابعه الاختياري، وهذا يعني أن المسألة تظل مرهونة برغبة وإرادة الأطراف المتنازعة، فلا يحق لمجلس الجامعة القيام بمهمة التحكيم بدون رضا الأطراف المعنية بالنزاع، أو خلاف ما بغض النظر عن درجة خطورة هذا النزاع وطبيعته.³

فهذا الطابع الاختياري سواء في الوساطة أو التحكيم، قد أعطى لجامعة الدول العربية وأعضائها، فرصة التهرب من التزامهم في حل النزاعات سلميا وما تسببه هذه الالتزامات من

¹- نجيب بن عمر عوينات، "إصلاح جامعة الدول العربية"، مجلة دراسات وأبحاث، السنة الخامسة، العدد 22، سبتمبر 2013، ص 231.

²- نفس المرجع، ص 231-232.

³- نفس المرجع، ص 232.

أعباء، فالجامعة قد تسوغ عدم تدخلها في نزاع معين بأن أطرافه لم يعرضوه عليها، وهي لا تتدخل في نزاع يتعلق باستقلال دولة أو سيادتها. أضف إلى ما سبق أن نظام جامعة الدول العربية، قد بني على أساس سيادة الدول الأعضاء، فسوى بينها في التصويت وأخذ بقاعدة أن القرارات المتخذة بالأغلبية لا تلزم إلا من يوافق عليها، وفقاً لمقتضيات المادة 07 من الميثاق.¹

لقد أشار التعديل إلى موضوع تدابير الأمن الجماعي العربي، الذي أقر الميثاق الحالي في مادته السادسة و تقتضي بان المجلس يقرر التدابير اللازمة لرفع الاعتداء عن دولة من أعضاء الجامعة، دون أن يبين الميثاق هذه التدابير و كيفية تنفيذها، وأمام هذا القصور الذي شاب الميثاق، جاء مشروع التعديل يطالب تعهد الدول الأعضاء، بوضع القوات المسلحة اللازمة تحت تصرف الجامعة بناء على توصية مجلس الشؤون السياسية وقرار من مجلس الأعلى، وتشكل تلك القوات أداة لردع الاعتداء، وأوكل مهمة قيادة هذه للقوات إلى الأجهزة القيادية التي ينشئها مجلس الشؤون السياسية والدفاع.²

ثانياً/- الاختلاف في المواقف والاتجاهات:

إن عجز جامعة الدول العربية، لا يكمن فقط في عدم قدرتها على حماية استقلال أعضائها، بل وصل العجز بها إلى عدم قدرتها على توضيح موقفها للإدارة الأمريكية المعارض للحرب ضد العراق في مارس 2003، ومن أجل إصلاح هذا الخلل رحبت الجامعة بمجموعة من المبادرات لتطوير العمل العربي المشترك على غرار المبادرة المصرية، السعودية، اليمينية، ولكن هذه المبادرات تميزت بمجموعة من الخصائص أهمها:³

- إن هذه المشروعات والأفكار قد جاءت في الأساس استجابة للأزمة التي يعيشها النظام العربي ليس على المستوى الداخلي، ولكن على مستوى استجابته للتحديات التي باتت تهدد بقاء أو شرعية العديد من النظم القطرية المكونة له.

¹- نجيب بن عمر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 234.

²- نايي عبد القادر، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2014-2015، ص 184.

³- نجيب بن عمر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 233.

- أن كل المشروعات والأفكار التي قامت بها الدول العربية، لا تعدو كونها أفكاراً عامة، حيث أسهبت بالأساس في تشخيص الوضع السيئ الذي يمر به العمل العربي المشترك، دون أن تحدد آليات عملية لتنفيذ ما اقترحت من أفكار لتفعيله.
- أن المشروعات والأفكار المقدمة تعبر عن وجهات نظر منفصلة، وهو الأمر الذي يعني صعوبة إن لم يكن استحالة، تبني جامعة الدول العربية لأي من تلك المشروعات، ومن ثم فعلى الأرجح سينحصر الجزء البسيط الذي سيتم الاتفاق على تنفيذه في البنود التي تتعلق بكيفية تطوير وإعادة هيكلة أو ترميم جامعة الدول العربية فقط.¹

ثالثاً/- تمسك الدول العربية بسيادتها الخاصة:

بينما يتطلب التطوير والحفاظ على صيرورة الجامعة في النظام الإقليمي، أن تتخلى الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها الخاصة لصالح الجماعة، وبذلك لا يصبح الأمر خاضعاً لتقديرات ومزاجية الدولة، بل وفقاً للمبادئ والأصول والأهداف المشتركة المتفق عليها في ميثاق الجامعة وكافة الملاحق والبروتوكولات، التي وضعت أصلاً لخدمة الدول العربية بأسرها وفقاً لموائمة المصالح الخاصة بالعامّة.²

رابعاً/- العجز المالي:

في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه الجامعة العربية في ميزانيتها، تراجعت الجامعة عن انجاز المشاريع و تمويلها، لم تكن المشكلة المالية للجامعة العربية وليدة السنوات الأخيرة، بل لازمتها منذ فترة طويلة، حيث سجل في عام 1974، أن الدول العربية مدينة للجامعة بمبلغ يصل إلى حوالي 07 ملايين دولار يمثل متأخرات لم تسدها الدول الأعضاء، وأن المبلغ لم يتناقص إلى غاية 1978، وتظهر ضخامة هذا المبلغ وهمية إذا عرفنا أن موازنة الجامعة في ذلك الوقت لا تجاوز 07 ملايين دولار.³ ومازالت لحد الساعة هذه المشكلة تقف أمام حركية الجامعة العربية، وهذا ما جعل الأمين العام للجامعة، يرفع تقريراً

¹- نجيب بن عمر عوينات، مرجع سبق ذكره ص 234.

²- نفس المرجع، ص 234.

³- علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945-1986، ب.ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 193.

لمجلس وزراء الخارجية فيه الكثير من القلق حول الوضع المالي، الذي يمكن أن نسميه بالوضع المزري، أنه لم يسمح بتحقيق ما يزيد على 400 مشروع و برنامج عمل بين عامي 2003 و 2004، وقال رئيس الدبلوماسية الجزائري السابق عبد العزيز بلخادم، بأنه تقرر رفع نفس التقرير إلى القادة ليأخذوا قرارهم بالوفاء بالالتزامات، لأنه حسب رأيه أن قضية الوفاء تحتاج إلى إرادة سياسية و إلى قرار، وتابع أن هناك دولا عاجزة عن دفع حصصها في ميزانية جامعة الدول العربية.¹

الفرع الرابع: متطلبات إصلاح وتفعيل جامعة الدول العربية

تتطلب عملية إصلاح جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، ضرورة معالجة جوانب القصور التي تعاني منها الجامعة والتي أشرفها لجزء منها في السابق، ومن أهم الإجراءات أو التغيرات التي يجب الأخذ بها لتفعيل منظومة العمل العربي المشترك:²

- تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، فتعديل الميثاق من شأنه أن يساهم في تدعيم جامعة الدول العربية، وعلى تجديد أجهزتها ويساهم في تخليصها من الشلل الذي أعاقها عن أداء مهامها.
- إصلاح ومعالجة نظام صنع واتخاذ القرارات، داخل أجهزة الجامعة، وذلك لتجاوز الوضع البيروقراطي المؤسسي والعقبات التنفيذية الفعلية، فحتى القرارات الإيجابية غالبا ما تنتهي إلى الأرشيف لعدم القدرة على التنفيذ، فإذا كان في مجلس الأمن الدولي 5 فيتوات فإن في الجامعة 22 فيتو، أي أن أي قرار يتطلب الإجماع سواء كان أساسيا أو إجرائي، وهو الأمر الذي يتطلب كذلك إعادة النظر في مشكلة التصويت، وذلك باعتماد ثلاث درجات له، فبدلا من الإجماع الذي يمكن حصره في قضايا محددة كالأمم العربي والتكامل وبعض القضايا الجوهرية، فهناك قضايا أقل أهمية يمكن أن تكون بـ"أغلبية موصوفة" (محددة) والمتمثلة في الثلثان أو ثلاثة أرباع، وهناك ثلثا مسائل إجرائية يمكن التصويت عليها بالأغلبية (نصف+1).³

1 - علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 193.

2 - نجيب بن عمر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 236.

3 - شذى زكي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- إصلاح عدم التزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها إزاء العمل العربي المشترك، بسبب غياب آلية داخل جامعة الدول العربية يمكنها من إلزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه، وذلك باستحداث آلية تشرف على تنفيذ القرارات.¹
- إدخال نظام حرمان للدول المشاركة في الاجتماعات من ممارسة حق التصويت، إذا ما ارتكبت جرائم في حق مواطنيها، أو انتهكت ضوابط السلوك الإنساني الدولي في دعم الإرهاب أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أعضاء الجامعة أو من خارجها.
- الاتفاق على آلية فعالة وملزمة لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، بما في ذلك ضرورة تطوير مجلس السلم والأمن العربي، وعدم تجاهله وإعطائه صلاحيات واسعة على اعتبار أن هذا لمجلس يعد أحد الآليات المهمة للجامعة العربية، والذي يمكن أن يلعب دورا مهما في حل الخلافات العربية وتسويتها، بالإضافة لتفعيل محكمة عدل عربية.²
- ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية على المستوى الإقليمي في أجهزة الجامعة، والإصلاح يتطلب أيضا البعد الداخلي في كل بلد عربي وعلى جميع المستويات، مثلما ينبغي امتداده إلى مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا أن استحقاق التغيير أصبح دوليا أيضا، وليس حاجة داخلية فحسب.³

المطلب الثاني: إحياء مفهوم الأمن القومي العربي

من أجل تحقيق أو إعادة إحياء وتفعيل الأمن القومي العربي، لا بد أولا من تحقيق مجموعة من العناصر تتمثل أساسا في: تحديد مصادر وطبيعة التهديدات المحتملة للأمن القومي العربي، ضرورة تعديل معاهدة الدفاع العربي المشترك، وإنشاء قوة عربية مشتركة، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل عنصر بنوع من التفصيل:

الفرع الأول: تحديد مصادر وطبيعة التهديدات المحتملة للأمن القومي العربي

¹ - شذى زكي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² - نفس المرجع، ص 16.

³ - نفس المرجع، ص 16.

يمثل التراجع الأمني صورة من صور انهيار الأمن القومي، فالتخلف الاقتصادي والفساد ومحاولة تقليد الغرب في أنماط الاستهلاك والتصرف، كلها أمور زادت من تبعية الدول العربية، وأتاحت الفرصة أمام عودة الاستعمار بأشكاله المختلفة، سواء بانتشار القواعد الأجنبية على الأراضي العربية أو بتهديد الأمن الغذائي والأمن المائي.¹

ورغم ضخامة أعداد الجيوش العربية، فإن أي بلد من بلدان المنطقة، لا يمتلك لوحده إمكانية الحفاظ على مؤسسات عسكرية حديثة، إذ اعتمدت جميع الدول العربية على استيراد أسلحة باهظة الثمن وقليلة الفاعلية، كما أنها لا تستثمر ما يكفي في تدريب القوى البشرية للاستخدام الكفء للمعدات العسكرية التي تشتريها، علاوة على إخفاقها في تطوير نظام دفاعي مشترك فعال.

ولم يكن الأمن المائي، بأفضل من الأمن في إطاره العسكري، فقد تقاعس العرب عن الدفاع عن حقوقهم في هذا المجال، فمما لاشك فيه أن الموارد المائية العربية تتعرض لضغوط خارجية، خاصة أن 62% منها يأتي خارج الأراضي العربية، وكذلك ضغوط داخلية تتمثل في ندرة المياه العربية، فالحديث عن المشكلة المائية وما يتبعها من أزمات أصبحت قضية تستحق المزيد من البحث والاهتمام، لاسيما أن الوقت لا يسير في صالح المنطقة، فسيناريوهات مستقبل المياه العربية، تشير إلى أن المنطقة ستعاني عجزاً مائياً يصل إلى 261 بليون/متر مكعب بحلول عام 2030، وأن نصيب الفرد سيقبل عن 700 متر مكعب سنوياً.² وقد ساهم في تدهور الوضع المائي العربي جملة من العوامل أهمها:³

- النقص الواضح والمتزايد عاماً بعد عام بصيبب الأنهار القادمة من خارج الوطن العربي (الفرات، دجلة والنيل)، بسبب المشاريع المائية الضخمة التي تقيمها تركيا وإثيوبيا، ومحاولة هذه الأخيرة مع غيرها من دول حوض النيل، تغيير بنود الاتفاقيات المائية.

¹ - كوثر عباس الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 08-09.

² - إيمان عبد المنعم زهران عبد الرحمن، المحدد المائي كآلية للصراع في المشرق العربي - حالة حوض نهر الأردن 1990-2010، ب.ط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2010، ص 73.

³ - إبراهيم أحمد سعيد، "تحديات الأمن المائي العربي". مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 251، 2015، ص 523.

- انفصال جنوب السودان وإتباع سياسة عدائية تجاه الأمة العربية، واقتراب إستراتيجية هذه الدولة الجديدة من المخطط الإسرائيلي علانية، وقد تدخل في مجال الجيوبوليتيك المائي الصهيوني.
- تراجع التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة، أو في تبادل الخبرات وإقامة مراكز الدراسات المائية المتخصصة، أو في مجال الدراسات المتعلقة بالزراعة.
- الإستراتيجية الصهيونية القائمة على موارد المياه العربية، وعلى حساب المصالح والحقوق العربية، ليس من الآن بل من الماضي.
- عدم التزام دول منابع الأنهار بالمبادئ والاتفاقيات الدولية حول استخدام مياه الأنهار، وأخيرا اتفاقية الأمم المتحدة 1997، فتركيا مثلا تبغي تحقيق أهداف سياسية إضافة إلى الأهداف الاقتصادية في بنائها السدود الضخمة، عبر التحكم بتوقف مياه دجلة والفرات لابتزاز سوريا في قضية الأكراد والأسكندرون ونهر العاصي، وبالنسبة لإيران فإننا نجد لها ماضية في سياسة تحويل الأنهار، والتسبب بالأضرار في الأراضي العراقية، ويجري كل ذلك في غياب إستراتيجية أمنية عربية موحدة لحماية أمننا المائي، في ظل انكشاف أمننا الاقتصادي والاجتماعي.¹

يطرح الأمن الغذائي هو الآخر العديد من المشاكل والتساؤلات، فقد اهتز الأمن الغذائي العربي من أساسه خلال العشرين عاما الماضية (60-70)، نتيجة الحاجة المتزايدة لاستيراد الموارد الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها القمح، وهو ما نتج عنه تبعية غذائية²، هاته الأخيرة التي تعد أحدث أنواع السيطرة والاحتواء والاستعمار، والتي تمارسها الدول المتقدمة ضد الدول العربية المتخلفة، وهي استنزاف الموارد الاقتصادية العربية، علاوة على كونها تشكل مصدر قلق وتهديد للأمن الغذائي العربي، لذا حل هذه المشكلة يكون من خلال اهتمام أكبر بالتنمية العربية، التي تعتمد على الذات في توفير الغذاء، وفق منطلق

¹- خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، ط.01، لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2016، ص71.

²- إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط.01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص71.

من لا يملك إرادته الحرة أو استقلاله أو غده، فلا سيادة مع الجوع والعجز في توفير الخبز. وتبرز خطورة التبعية الغذائية على الأمن العربي السياسي من خلال:¹

- محاولة احتواء أقطار الوطن العربي من قبل الدول الاستعمارية والتدخل في حرية القرارات، ومنع إقامة أي تعاون اقتصادي أو سياسي بين الأقطار العربية.
- جعل المنطقة العربية منطقة صراع تهدد الاستقرار الداخلي للأقطار العربية، من خلال استخدام ورقة الغذاء ضد الأنظمة السياسية.

مما سبق يمكن القول بأن مصادر التهديد للأمن القومي العربي مازالت هي نفسها، وإن بدت مصادر التهديدات الداخلية تتخذ صورة أقوى وأخطر، فرغم معاهدات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل، والعلاقات غير المباشرة وغير المعلنة، فمازالت إسرائيل تشكل مصدرا رئيسيا للتهديد، ويبدو ذلك بصورة أكثر وضوحا في تهديدها لكل من سوريا ولبنان، ناهيك عن فلسطين.²

ولعل خطورة هذا الكيان السرطاني تكمن بالأساس في احتكاره للقوة النووية العسكرية في الشرق الأوسط، حيث يمتلك من الأسلحة ووسائل إطلاقها الحجم، الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول المواجهة العربية مجتمعة، وقد اعتمد الكيان الصهيوني مجموعة من المبادئ في صياغة إستراتيجية نووية غير معلنة، وإخضاعها للتطوير المستمر.³

كما تشكل إيران هي الأخرى، مصدرا محتملا لتهديد دول الخليج العربي، بما يتضمنه ذلك من استمرار احتلالها للجزر العربية الثلاث، وهي تمثل قوة تدخل في اليمن، كما تتدخل في الشؤون الداخلية في

¹ رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، ط. 01، الأردن: دار زهران للنشر، 2010، ص 87.

² طلعت مسلم، "تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة". مجلة المستقبل العربي، العدد 434، نيسان 2015، ص 123.

³ محمود سعيد عبد الظاهر، "الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات والاستخدام". مجلة المستقبل العربي، العدد 270، أوت 2001، ص 75.

العراق، وتنسب إليها بعض حوادث الاغتيالات، بينما تشكل تركيا مصدرا للتهديد المباشر لكل من سوريا والعراق، في حين تتدخل بشكل واضح في الشؤون الداخلية للدول العربية في سوريا والعراق وليبيا ومصر.¹

أوجد الواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضات العربية التي شهدتها غالبية الدول العربية في الإقليم، العديد من التحديات أمام الأمن القومي العربي في مقدمتها:²

- التعاطي المختلف مع القضية الفلسطينية، ومع مسألة التسوية التي وصلت لطريق مسدود.
- التعاطي مع القوتين المحوريتين في المنطقة، والمتمثلة في إيران وتركيا، وفق معادلة جديدة تقوم على التعاون الإستراتيجي التكاملي وليس العدا.
- التعامل الجدي مع حالة فراغ القوة، التي بدأ المجال الإقليمي للعرب يشهده مع بدء تفهقر مشروع السيطرة الأمريكي على هذا المجال.
- زيادة الاختراق من الخارج، بما جعل ملفات القضايا العربية الكبرى في أيدي غير عربية³، وهنا يمكن الإشارة على وجه الخصوص إلى تدخل حلف شمال الأطلسي الذي أصبح واضحا في ظل ما يسمى الانتفاضات العربية، تهديدا للأمن القومي العربي، حيث قامت دول الحلف بالتدخل المباشر في ليبيا، وهو تدخل مسلح ومباشر، إضافة إلى التدخل غير المباشر في سوريا بالتمويل والسلاح واستضافة وتنظيم المؤتمرات للمعارضة السورية.⁴
- زيادة تهديد التنظيمات الإرهابية، التي أصبحت أكثر خطورة، وبخاصة أنها تختفي بين أبناء البلد الواحد، وتفاجئهم بأعمالها، وتقوم بإعاقة تقدمهم وتدمر منشآتهم وتستنزف قدراتهم، وتدمر تراثهم، بل وتشغل جيوشهم وقواتهم وعناصر المقاومة، عن أداء واجباتها الدفاعية ضد الأخطار الخارجية، وقد

¹ - محمود سعيد عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² - فارس أبي صعب، "التحولات في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط". مجلة المستقبل العربي، العدد 389، 2011، ص 104.

³ - أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة العربية 2010-2011 رباح التغيير". مجلة المستقبل العربي، العدد 389، 2011، ص 34.

⁴ - نفس المرجع، ص 123.

ظهرت منذ عام 2011 تنظيمات كثيرة، وإن كان يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الشام المعروف إعلامياً بـ"داعش"، هو أكثرهم خطورة خاصة بعدما استولى على الموصل ثانية.¹

الفرع الثاني: ضرورة تعديل معاهدة الدفاع المشترك

تعتبر فكرة الدفاع المشترك فكرة قديمة متجددة، حيث وضعت الدول العربية معاهدة تعترف فيها بأن الاعتداء على دولة يعتبر هجوماً على الجميع، وذلك في وقت مبكر من عام 1950، مما سمح لهم باستخدام جميع الخطوات المتاحة، بما في ذلك استخدام "القوة المسلحة لصد أي عدوان واستعادة الأمن والسلام"، لكن الواقع العملي، لم يتيح للدول العربية الدفاع الجماعي، وكانت المحاولة الوحيدة الناجحة للدفاع المشترك، هو قوة ردع شبه الجزيرة الخليجية، التي تم إنشاؤها عام 1982 وعددها 5000 رجل فقط، لكنها فشلت عام 1990 في رد وصد هجوم العراق على الكويت²، ففشل معاهدة الدفاع المشترك تتطلب إعادة تعديلها بما يتلاءم والمستجدات والتطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط، ولإعادة تعديل هذه المعاهدة لابد من أن تمر بثلاث مراحل أساسية تتمثل في:³

- المرحلة الأولى: تبدأ بتصفية الخلافات بين البلدان العربية خلال مؤتمر القمة العربية عام 2015، والاتفاق على ضرورة التعاون العسكري حتى منتصف عام 2015، وتشمل أيضاً البدء في استعداد أجهزة معاهدة الدفاع المشترك، والاتفاق بين عدد من الدول العربية على تشكيل قوة مشتركة، والقيام ببعض الأعمال العسكرية ضد التهديدات المباشرة في بعض الدول، ويجري العمل على استئناف الهيئة العربية للتصنيع القيام بالمهام التي أنشأت من أجلها.
- المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة خلال النصف الثاني من عام 2015، بالإعلان عن الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك، وتأليف لجنة لمراجعة واقتراح التعديلات الخاصة بها، ودعوة مجلس الدفاع خلال باقي عام 2015 للإعداد لقمة 2016، ويتصاعد التعاون العسكري بين عناصر القوة

¹ - طلعت مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² - Florence Gaub, an Arab army-coming at last ? **issue alert**, N ;52,2014,p01.

³ - طلعت مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

المشتركة ضد التهديدات التي تواجه الدول المهددة، وتستكمل الدراسات الخاصة بخطط تعرض على الهيئة العربية للتصنيع.¹

- **المرحلة الثالثة:** تبدأ خلال الربع الثاني من عام 2016، وفيها يتزامن تشكيل القيادة الموحدة للجيش العربي مع استكمال أجهزة الدفاع المشترك، وبخاصة اللجنة العسكرية الدائمة والبدء في إجراء الدراسات والخطط والمقترحات وجميع المعلومات، وبحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي قد تتطلب وقت الحرب، وتستكمل خطط الهيئة العربية للتصنيع.

- **تستمر المرحلة الثالثة:** حتى مارس 2017، حيث تتولى القيادة العربية الموحدة مسؤولياتها، وتبدأ في إصدار نتائج أعمالها لتعرضها على مؤتمر القمة عام 2017، وربما يبدأ إنتاج الهيئة العربية للتصنيع لإنتاج صناعات متطورة.²

ولكن تعديل معاهدة الدفاع المشترك تواجه العديد من العوائق، والتي تقف في وجه تحقيق عملية إعادة تفعيل اتفاقية التعاون العسكري المشترك أهمها:³

- **اختلاف الأنظمة العربية على تحديد مصادر التهديد والخطر:** وبالتالي على وجود عقيدة عسكرية عربية موحدة، والذي يؤدي بدوره إلى الاختلاف على خيارات التسلح وخلق صعوبات فيه، فالجيش يتطلب التسليح المناسب والمتطور، وهنا تطرح مسألة التصنيع العسكري العربي المستقل وسوق السلاح في معظمه بيد من يطمع بالعرب.

وإذا نظرنا إلى الوضع العربي، لا نجد اتفاقاً على تحديد مصادر هذه الأخطار والتهديدات، فهل هناك اتفاق على أن إسرائيل هي مصدر تهديد؟ وهل هناك اتفاق على أن تركيا هي مصدر تهديد؟ كذلك الأمر بالنسبة لإيران؟ إذ لا يوجد اتفاق بين جميع الدول العربية على تحديد مصادر التهديدات.

¹ - طلعت مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² - نفس المرجع، ص 130.

³ - نفس المرجع، ص ص 131-132.

- غياب مشروع عربي جامع: فالمشكلة الأساسية تكمن في أننا نفتقد مشروعاً عربياً جامعاً، وهذه المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري بالدرجة الأولى تبدو أنها رد فعل أكثر منها إستراتيجية، فهي آنية ولا تركز على تخطيط إستراتيجي بعيد المدى، هذه المبادرة تبدو أنها ليست جزءاً من مشروع عربي، وهي لا تتصدى للمشاريع الإقليمية، كما أنها لا تطمئن الدول الضعيفة والصغيرة.¹
- سيادة النزعة القطرية: في الوقت الذي يعاملنا العالم كأمة، نرى نخبنا الشعبية والسلطوية تتعامل مع الواقع العربي من منظور قطري ضيق، على نحو أعطى فرصاً للكثير من الأنظمة العربية لاستعباد شعوبها.²
- وجود اتفاقيات ذات طابع عسكري وأمني بين أطراف عربية وأخرى غير عربية: يحول دون قيام هذه الأطراف العربية بأي نوع من الأعمال العسكرية ضد إسرائيل أو المساهمة أو الاشتراك فيها، وبخاصة بعدما باتت دول عربية مستباحة لقوات الحلف الأطلسي، التي تشكل احتلالاً ضمناً لهذه الدول.³

الفرع الثالث: ضرورة إنشاء قوة عربية مشتركة

أدلى رئيس مصر السيسي في 22 سبتمبر 2014 بحديث للتلفزيون المصري، طرح فيه فكرة إنشاء قوة عربية موحدة بوصفها ضرورة ملحة وحيوية، نظراً لتفاقم خطر الإرهاب في الوطن العربي، لبيحت اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في نهاية مارس 2015 اقتراح مصر بإنشاء هذه القوة، وعرض الاقتراح على اجتماع مجلس الجامعة رقم 628 على مستوى القمة، الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ 29 مارس 2015 بإنشاء قوة عربية مشتركة، تكون العضوية فيها على أساس طوعي⁴، وكلف الأمانة للجامعة العربية بالمتابعة، وقد عقد اجتماعان لمجلس الدفاع المشترك في شهري جويلية 2015، على أن يعرض البروتوكول المقترح على الاجتماع في 29 جويلية 2015، وتقرر تأجيل الاجتماع شهراً إلى 27 أوت، وفي

¹ - طلعت مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² - نفس المرجع، ص 134.

³ - نفس المرجع، ص 135.

⁴ - Florence Gaub, *an Arab nato in the making ? Middle Eastern military cooperation since 2011*. strategic studies institute U.S army war College, Carlisle, September 2016, p16.

ذلك اليوم طلبت السعودية تأجيل الاجتماع لمزيد من التشاور والبحث، وأيدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هذا الطلب، ومنذ ذلك الوقت لم يبحث البرتوكول من جديد، في حين يفترض أن يعرض القرار على اجتماع المجلس، وعلى مستوى القمة في أبريل 2016.¹

ساهمت العديد من المحفزات في ظهور فكرة إنشاء قوة عربية مشتركة لعل أبرزها:²

- تعرض أقوى بلدين عربيين عدةً وعتادا بعد الانتفاضات العربية (المملكة العربية السعودية، مصر) لهجمات إرهابية، أعلن ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها.
- فشل الغرب والتحالف الدولي في حملته ضد تنظيم الدولة الإسلامية، رغم تسويقه لنفسه في المنطقة بأنه الحامي لها من الإرهاب، فتنظيم داعش يزداد قوة وسيطرة على مواقع عديدة، ما أدى إلى التشكيك في قدرة ذلك التحالف على القضاء على التنظيم.
- نجاح دول الخليج العربي في حربها في اليمن، وهو ما يثبت عدم الحاجة لوجود تدخل أجنبي، بل إن اتخاذ قرار عملية عاصفة الحزم في بعده السياسي، هو ما شجع على ظهور مشروع القوة العربية المشتركة.³
- حالة التشرذم السياسي الذي يعيشه العالم العربي، دفع للبحث عن آليات أخرى منها التعاون الاقتصادي، الذي كان له معوقات كثيرة، مما جعل للتفكير في التعاون العسكري آلية للخروج من حالة الجمود التي يرزح تحتها العالم العربي.
- لم تكن الجامعة قادرة على التدخل العسكري لو طلبت منها حكومة عربية العون، لعدم وجود آلية لذلك، لأنه لم يتم إقرار إنشاء قوة عربية مشتركة كذراع عسكرية قوية للجامعة لمحاربة الإرهاب العابر للحدود.⁴

¹- طلعت أحمد سليم، "مقترحات حول القوة العربية المشتركة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 445، مارس 2016، ص 31.

²- ظافر محمد العجمي، دول الخليج والقوة العربية المشتركة: بين التشكيل والتأجيل. مركز الجزيرة للدراسات، 11 نوفمبر 2015، ص 04.

³- نفس المرجع، ص 04.

⁴- نفس المرجع، ص 04.

- رغم ضخامة الجيوش العربية والإمكانيات العسكرية التي تمتلكها كمجموعة، إلا أنها لم تستطع مواجهة التهديدات الإقليمية التي تهدد الأمن الوطني لكل دولة في الإقليم، وبدراسة الجدول أدنها، والذي يوضح حجم القوات العربية وميزانية لدفاع للعام 2011، وترتيب بعض هذه الجيوش ضمن أفضل 55 جيش على المستوى العالمي، يتضح أن جيوش الدول العربية في الشرق الأوسط تضم 197.900 جندي بميزانية تقدر بـ 94.848 مليار دولار، أيضاً يتضح لنا أن الجيش المصري يأتي في المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة 16 عالمياً، يليه الجيش السعودي ثانياً عربياً وبالمرتبة 26 عالمياً، وهذه الجيوش مجتمعة تشكل قوة لا يناظرها أي جيش بالمنطقة.¹

جدول رقم 12: الحالة العسكرية لجيوش العربية في الشرق الأوسط عام 2011 (بتصرف)

الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	ميزانية الدفاع بالمليار دولار	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	الدولة	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	ميزانية الدفاع بالمليار دولار
مصر	479	7.150	16	السعودية	26	223.5	39.200
سوريا	304	1.800	35	العراق	36	276.6	17.900
عمان	42.6	4.047	/	الأردن	43	100.7	1.400
الإمارات	51	15.749	/	اليمن	48	401	0.490
لبنان	60	0.875	52	البحرين	/	8.2	0.721
الكويت	14.5	4.700	52	قطر	85	11.8	0.816

المصدر: سعدون علوان المصلح، الأمن القومي العربي: الواقع والمستقبل. ب. ط، الأردن: درا أمانة للنشر

والتوزيع، 2014، ص 218.

¹ - سعدون علوان المصلح، الأمن القومي العربي: الواقع والمستقبل. ب. ط، الأردن: درا أمانة للنشر والتوزيع، 2014، ص

يتمثل الهدف من إنشاء قوة عربية مشتركة في مواجهة التهديدات المشتركة، وقد ورد ذلك في نص المادة الثانية من البرتوكول: "مواجهة التهديدات والتحديات، بما في ذلك تهديدات التنظيمات الإرهابية، والتي تمس أمن وسلامة واستقرار أي من الدول الأطراف، وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي"¹. فالهدف إذن من إنشاء قوة عربية مشتركة هو مواجهة التهديدات كما ذكرنا سابقا، وهو ما يؤدي إلى إغفال مسؤولية الدولة التي تتعرض للتهديد، وينقل المسؤولية للقوة المشتركة.

وبالانتقال إلى الحديث عن مهمات القوة العربية المشتركة نلاحظ أن نص البرتوكول المقترح يحدد مهمات القوة في مادته الثالثة (03) بأنها: "التدخل السريع لمواجهة التحديات والتهديدات الإرهابية، التي تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي، والمشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن في الدول الأطراف، سواء لمنع نشوب النزاعات المسلحة أو لتثبيت وقف إطلاق النار، واتفاقيات السلام أو لمساعدة هذه الدول على استعادة وبناء وتجهيز قدراتها العسكرية والأمنية، والمشاركة في تأمين عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين في حالات الطوارئ الناجمة عن اندلاع نزاعات مسلحة، أو في حالة وقوع كوارث طبيعية تستدعي ذلك، وحماية وتأمين خطوط المواصلات البحرية والبرية والجوية بغرض صيانة الأمن القومي العربي، ومكافحة أعمال القرصنة والإرهاب، وعمليات البحث والإنقاذ، وأي مهمات يقررها مجلس الدفاع"². وانطلاقا من نص هذه المادة يمكن تحديد مهمات القوة العربية المشتركة في:

- التدخل السريع لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة.
- المشاركة في عمليات حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات، وتثبيت وقف إطلاق النار.
- المشاركة في عمليات الإغاثة وحماية المدنيين في حالات الطوارئ.
- حماية خطوط المواصلات المختلفة.
- مكافحة أعمال القرصنة والإرهاب.
- المساهمة في عمليات البحث والإنقاذ.

¹ - طلعت أحمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² - نفس المرجع، ص 33.

تتشكل القوات العربية المشتركة انطلاقاً من البرتوكول من مساهمة كل دولة طرف بعناصر عسكرية بحرية وجوية وبرية وإدارية، طبقاً لإمكانياتها وبما لا يخل بمهام قواتها المسلحة، أما إذا كانت مساهمة دولة طرف تخل بمهام قواتها المسلحة أو لظروف أخرى، يتم تحديد نوع عناصرها المشاركة عند اتخاذ القرار لتنفيذ المهمة، فيحدد مجلس رؤساء الأركان حجم ونوع العناصر المخصصة كحد أدنى من كل دولة طرف، وذلك بناء على دراسة التحديات والتهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي، تستعد العناصر التي ستساهم بها كل دولة كحد أدنى في الأحوال العادية بدولها، على أن تكون جاهزة للدفع بها عند اتخاذ القرار اللازم، وتبلغ كل دولة طرف الأمين العام للجماعة العربية بمساهمة تشكيل القوة،¹ وتدرج هذه المساهمات في ملحق البرتوكول، ويتم عرض متغيراتها على مجلس رؤساء الأركان، ويعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من البرتوكول.²

ورغم غموض تفاصيل القوة، إلا أن الأرقام الأولية ذكرت أن القوة تصل إلى 40 ألف جندي³ (35 ألف جندي تابع للقوات البرية، 5 آلاف جندي تابع للقوات البحرية، و500 ألف جندي تابع للقوات الجوية)، تغطي تكاليف القوات من قبل الدول الأعضاء المعنية، وقد اقترح البرتوكول إنشاء 04 مستويات قيادية، اثنان منهما دائمة (المجلس الأعلى للدفاع، ومجلس رؤساء الأركان)، في حين سيعين القيادة العامة المشتركة والقيادة السياسية كل على حدا، وكان من المقرر أن يرأس القيادة العامة المشتركة أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة عامين، يساعده مجلس رؤساء الأركان، ويمكن للدول الأعضاء أن تطلب المساعدة من هذه القوة بتقديم طلب إلى الجامعة العربية.⁴

رغم طرح فكرة القوة العربية المشتركة كإستراتيجية لتصحيح الاختلال في توازن القوى في الشرق الأوسط إلا أنها تواجه العديد من التحديات أو المعوقات أهمها:

¹ - طلعت أحمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - نفس المرجع، ص 41.

³ - نفس المرجع، ص 42.

⁴ - Florence Gaub, stuck in the barakas :the joint Arab force.briefissue, European union institute for security studies, October 2015, p p 01-02.

- لا يمكن للنظم العربية أن توافق على تعريف موحد للإرهاب، وتحت أي ظرف، إذ تمتلك كل دولة تفسيرات قانونية مختلفة إلى حد كبير للإرهاب، فعلى سبيل المثال تعتبر جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية من قبل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، في حين ترى دول أخرى بأنها ليست منظمة إرهابية، وينطبق الأمر نفسه على حزب الله اللبناني، والذي يشكل جزء من الحكومة اللبنانية، على الرغم من اعتباره كيانا إرهابيا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.¹
- بالإضافة إلى الاختلاف في قضية تحديد المقصود بالإرهاب، فإن الدول العربية قد فشلت كذلك لحد الآن في مكافحة الإرهاب حتى في أدنى مستوى ممكن، وذلك أساسا بسبب عدم الثقة والشواغل بشأن السيادة الوطنية.²
- اختلاف المصالح والأولويات الأمنية لدول المنطقة، وبغض النظر عن الاتفاق حول خلق أو إنشاء قوة عربية مشتركة، إلا أن تركيز هذه الدول سيظل على أمنها الفردي، فحتى عندما اتفقت الأنظمة العربية معا للعمل ضد التشدد والتطرف، فقد وضعت في اعتبارها تهديدات أمنية مختلفة، فبالنسبة للمملكة العربية السعودية والبحرين كان التهديد الرئيسي هو إيران ونفوذها في سوريا ولبنان والعراق واليمن، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة ومصر، يبدو أن الحركات الإسلامية المختلفة هي الشاغل الأمنية الأول.³
- غياب أساليب ونظم التعاون بين القوات المسلحة للبلدان العربية، والمقصود هنا هو الأساليب والنظم الراسخة وليست المستحدثة عل عجل مع بدء الصراع المسلح، وتحت ضغط القوات المعادية، ويقصد بها شبكات اتصالات التعاون، ونظم التمييز بين القوات الصديقة والمعادية.⁴

¹ --Florence Gaub ,opcit-,p04.

² - bid,P04.

³ - Curtis R.Ryan, regime security and shifting alliances in the Middle East.project on Middle East political science,on : <http://pomeps.org/2015/08/20/regime-security-and-shipting-in-middle-east/>. 03/08/2017-13:03.

⁴ - طلعت أحمد مسلم،التعاون العسكري العربي.ط01بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ماي1990،ص240.

المبحث الثالث: سيناريوهات توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة

يمكننا مما سبق وانطلاقاً من المعطيات التي تم إيرادها في هذا البحث خلال ثلاثة فصول سابقة، من إيجاد الإطار العام الذي من خلاله يمكن وضع مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط، والتقرب من معرفة تلك الاحتمالات، وقد وضعنا أربعة سيناريوهات أساسية، انطلاقاً من الدراسة الإستشرافية التي قام بها علي زايدي عبد الله، والتي حملت عنوان **مستقبل الصراع والتوازن في الشرق الأوسط، ولعل أهم تلك السيناريوهات:**

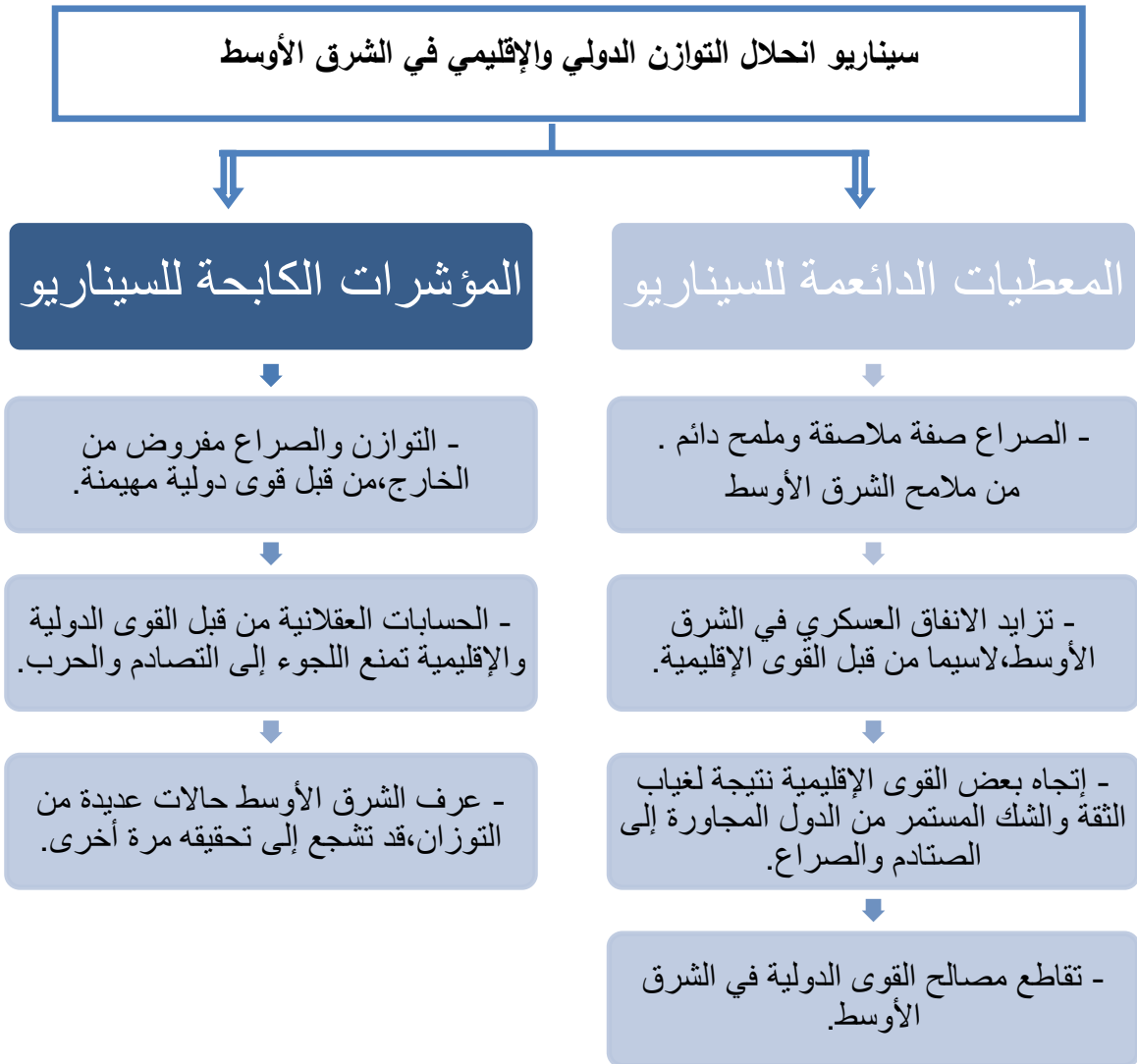
المطلب الأول: سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ونشوب الفوضى الإقليمية.

تنتطق فرضية هذا السيناريو من فكرة مفادها أن منطقة الشرق الأوسط، تتجه نحو انحلال التوازن الدولي والإقليمي فيها، مما سينعكس على الأوضاع الإقليمية والتي سوف تؤدي إلى نشوب فوضى إقليمية تعصف بالمنطقة، فمن خلال ملاحظة منحى الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة، نستنتج أن دائرة الصراع في توسع دائم وأن ساحات الصراع دائماً مشتتة بين القوى الإقليمية والعالمية، وبالتالي فإن التوازن الدولي في المنطقة يفقد حظوظه، مما يعني استمرار انزلاق المنطقة لحالة الصراع والحروب الدائمة.

فالمؤشرات الأكاديمية التي ترصد حالة الصراع، تشير إلى تزايد معدلات التصارع والحروب في المنطقة، والتي تعني انتشار حالة الفوضى الإقليمية التي تؤدي إلى حالة من الإرباك والإرهاصات التي تصيب النظام الإقليمي الحالي، فرغم الانعرجات التي إصابته، إلا أن حالة الفوضى تعني تفكك منظومة المصالح المتبادلة بين الأطراف الإقليمية.¹

¹ - علي زايدي عبد الله، "مستقبل الصراع والتوازن في الشرق الأوسط". مجلة شؤون الأوسط، العدد 153، ربيع-صيف 2016، ص 80.

مخطط رقم 08:سيناريو انحلال التوازن في الشرق الأوسط



الفرع الأول: المؤشرات الدافعة نحو هذا السيناريو:

يستند احتمال سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ونشوب الفوضى الإقليمية، إلى عدد من المعطيات الداعمة له، والتي تدافع بقوة تجاه قيام مثل هذا السيناريو، يمكننا التطرق إلى أهمها على النحو التالي:

- إن حالة الصراع الدولي والإقليمي الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، هي صفة ملازمة لملامح المنطقة، فالصراع الدولي والإقليمي قد تواجد في هذه المنطقة في فترة ليست بقريبة، بل هي أبعد من وجود الدول القومية الموجودة حالياً، وبالتالي فإن مستقبل التوازن في المنطقة، هو أمر معروف نظراً للحالة التي تمر بها المنطقة، والتي تعد الأخطر والأكثر عنفاً عن غيرها من أقاليم العالم، وبالتالي فإن مسألة الصراع سوف تنعكس بشكل سلبي على حالة التوازن، التي توصف شكل السياسة الدولية في الشرق الأوسط¹. ويمكن الاستدلال في هذا الطرح على ثلاثة تقارير (03) دولية ومحلية هي:

✓ مؤشر السلام العالمي لمعهد الاقتصاد والسلام الدولي 2014، **Global peace index**

✓ أطلس المخاطر السياسية لعام 2014 لمؤسسة **Maple croft**.

✓ مؤشر الدول الهشة لعام 2014 لصندوق السلام. **Fragile state index**.

تتفق كل هذه التقارير على أن الأسوأ قد حصل فعلاً، وأن الشرق الأوسط بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، أصبح المنطقة الأكثر عنفاً سياسياً، والأشد خطراً والأقل سلماً واستقراراً على الصعيد العالمي²، ويحدد مؤشر السلام العالمي الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام العالمي في أستراليا، الدول الأقل سلمية في المنطقة وهي: سوريا، العراق، إيران، اليمن، مصر، لبنان وإسرائيل، بوصفها المناطق الأكثر خطراً في العالم³.

تشير تشارليت انغام المحللة السياسية بمؤسسة "مابلكروقت" إلى تصاعد العنف الاجتماعي والصراع السياسي في دول الانتفاضات العربية، بعد أن تحول الشرق الأوسط إلى أكثر مناطق العالم خطورة عام 2013 والربع الأول من عام 2014، وجاءت سوريا تحتل المرتبة الأولى عام 2014 على مؤشر المخاطر السياسية، يليها مباشرة العراق في نفس السنة⁴.

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - قاسم حسين صالح، التقارير الدولية العاجزة عن رسم مستقبل الشرق الأوسط، مركز الروابط، نقلاً عن: <http://rawabetcenter.com/archives/3360> . يوم 2017/05/02 على الساعة 10:12.

³ - مروان بشارة، الربيع العربي الخفي، وعود الثورات العربية ومخاطرها (ترجمة/موسى الحالول)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 163-189.

⁴ - حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. ب.ط، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 199.

- إن تقاطع مصالح القوى العالمية انعكس بشكل سلبي على حالة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، فالقوى العالمية المنقسمة غدت وسوف تغذي الصراعات المستفحلة في المنطقة، ويمكن وصف الصراع الأمريكي الروسي في المنطقة، بأنه هو محرك التوازن فهذه القوى التي تدير الصراع من خلال دعم حلفائها الإقليميين في الشرق الأوسط، وحثهم على المزيد من التصادم والتصارع، وبالتالي فإن أي توازن يوجد هو من رسم هذه القوى.

- الاتجاه نحو التسلح وزيادة مخزونات الذخيرة في هذه المنطقة، حيث تزايدت مشاعر الإحساس بالقلق والخطر لدى دول الخليج من النفوذ الإيراني، وخصوصا بعد الاتفاق النووي، فضلا عن تكرار المناورات الجوية والبحرية والبرية التي تقوم بها القوات الإيرانية بين فترة وأخرى هجومية كانت أم دفاعية، حيث تبقى المناورات المتكررة والمغطاة إعلاميا بكثافة موضع متابعة ومراقبة شديديتين، ومع الأحداث في اليمن والعراق وسوريا، تحولت عمليات التسلح العادية إلى سباق تسلح كبير تشارك فيه معظم دول المنطقة عموما، والخليج وإيران وإسرائيل ومصر وتركيا تحديدا.¹

تكشف الإحصائيات الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) في نهاية فيفري 2016، عن تزايد الإنفاق على التسلح في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011-2015، حيث أشار التقرير إلى أن التدخل العسكري في اليمن من جانب التحالف العربي والحرب الإقليمية على الإرهاب والصراعات الداخلية الممتدة، قد ساهمت في ارتفاع نفقات تسلح الإقليم،² فبعد عام 2011 زادت السعودية إنفاقها العسكري من 53 مليار دولار عام 2011، إلى حوالي 85 مليار دولار عام 2015، أما الإمارات فبلغت زيادتها من 18.5 إلى 23 مليار دولار في نفس السنة، أما البحرين فقد زادت زيادتها من 1.1 إلى 1.4 مليار.³

¹ - التقديرات: اندماج التهديدات: لماذا تصاعد الإنفاق على واردات السلاح في الإقليم. مركز الروابط، يوم 2016/08/26، على الساعة 10:30 نقلا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/21690>.

² - نفس المرجع.

³ - Jaroslaw Jarzabek, G.c.c Military spending in era of low oil prices. Middle East institute, policy Focus series, August 2016, p03.

- إرادة بعض القوى الإقليمية في الاتجاه نحو التصادم والصراع الإقليمي في المنطقة، فلا توجد إرادة حقيقية إقليمية من قبل دول الشرق الأوسط، بتبني مشروع توازني يقع على عاتقه الابتعاد عن التصادم والتصارع وتغذية الصراعات الإقليمية، التي باتت تستفحل في الإقليم، وبالتالي بات التوازن الدولي والإقليمي رهين إرادة الدول الإقليمية التي تبتعد عن إرادة التوازن وتحاول فرض إرادتها على الدول أو القوى الأخرى، مما يعني الإخلال الدائم بتوازن القوى في المنطقة وتوليد الكثير من حالة الصراعات الإقليمية.¹

الفرع الثاني: معوقات هذا السيناريو:

يمكننا القول بأنه وإلى جانب العوامل المساهمة في دفع هذا السيناريو، فإن احتمالية تحقق هذا السيناريو سيكتنفها عدد من المعطيات أو المؤشرات الكابحة له، سيكون لها الأثر الكبير في بلورته، ويمكن إيجازها في:

- من يحدد التوازن والصراع بشكل عام في النظام الدولي، وبالتالي فإن اقتضت الضرورة على القوى العالمية إحكام التوازن في الشرق الأوسط، فذلك يعني عدم قدرة الدول الإقليمية لتحديد متى تتجه إلى الصراع والتوازن، وبالتالي فإن الصراع والتوازن الدولي في الشرق الأوسط، هو أمر مفروض من الخارج متى دعت الحاجة إلى كف الصراع وترتيب التوازن بدلا منه.²

- إن الفوضى الإقليمية التي يبعثها هذا السيناريو، تعني بأن تتجه المنطقة إلى حالة الحرب المباشرة بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، والتي يمكن أن تجعل القوى العالمية تنغمس في مستنقع هذه الفوضى، وهو أمر لا تحبذه القوى العالمية التي تحسب الخسارة قبل الربح في علاقاتها الخارجية، وبالتالي فإن مسألة الانجرار من حالة انعدام التوازن إلى التصادم، هو أمر غير وارد في سلم أولويات القوى العالمية.³

- مرت منطقة الشرق الأوسط بكثير من حالات توازن القوى فيما بينها، وبالتالي فإن حالة التوازن هي أمر ليس بغريب على المنطقة، إذ عم التوازن في المنطقة لفترات مختلفة، كان آخرها قبل دخول

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² - نفس المرجع، ص ص 81-82.

³ - نفس المرجع، ص 82.

الولايات المتحدة وتحديدا حقبة التسعينات من القرن الماضي، حيث جرى التوازن الذي جمع العراق وإيران وإسرائيل ودول الخليج بالإضافة إلى وجود أمريكا، والذي انعكس على ظاهرة السلم والحرب المنطقة.

وأخيرا يمكن القول بأن سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ونشوب الفوضى الإقليمية هو أمر محتمل الحصول في الأمد القريب والمتوسط، ونظرا لمؤشرات الصراع الدولي والإقليمي المتصاعدة، والتي تعني انتقال التوازن إلى حالة لا توازن، والذي يؤدي إلى المزيد من الفوضى، فظاهرة انحلال التوازن الدولي والإقليمي هو أمر واقع، تحدث تفاصيله كل يوم في منطقة الشرق الأوسط من خلال اتساع دائرة الصراع بين القوى المتناحرة.¹

المطلب الثاني: سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة إقليمية مهيمنة

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أن حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، سوف تضبط بحالة التوازن من خلال نشوب قوة إقليمية مهيمنة تفرض إرادتها على القوى الأخرى وخصوصا الإقليمية منها، حيث تضبط حالة التوازن في المنطقة، من خلال قوة إقليمية تكون بمثابة حاملة للميزان، والتي تحكم سير العلاقات الدولية والإقليمية في الإقليم²، ففي الشرق الأوسط هناك قوى إقليمية مرشحة لتبني هكذا دور سواء كانت هذه القوة غير عربية (إيران، تركيا) أو عربية (المملكة العربية السعودية ومصر)، فإيران على سبيل المثال تستطيع القيام بهذه المهمة لاعتبارات تتعلق بحجم دورها الإقليمي، والقوة العسكرية التي تمتلكها، فضلا عن مكانتها الاقتصادية التي لا بأس بها، فضلا عن عمقها الديني في المنطقة، كل هذه المؤهلات تجعل منها قوى مرشحة لنيل هكذا دور، كذلك تركيا تمتلك حظوظا فاعلة لخوض هكذا معترك، حيث إمكانيتها العسكرية الكبيرة، فضلا عن القوة الناعمة التي تمتلكها في الشرق الأوسط، والتي تعطي زخم وجودها في الإقليم، كذلك السعودية ومصر التي تعاني اليوم من العديد من المعوقات بفعل الضغوط الداخلية.

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² - نفس المرجع، ص 82.

مخطط رقم 08: سيناريو ضبط التوازن في الشرق الأوسط من قبل قوة إقليمية

ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة إقليمية مهيمنة

المؤشرات الكابحة للسيناريو

- لا يمكن فرض حالة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط من قبل دولة إقليمية، وذلك بسبب الصراع الدولي على المكانة في هذه المنطقة.

- رغم الإمكانيات التي تمتلكها القوى الإقليمية، إن هناك العديد من الكوابح التي تحد مقدراتها على تحقيق التوازن الدولي والإقليمي بالشرق الأوسط.

- انعدام القبول بين القوى الإقليمية لتبني هكذا دور، حيث لا يمكن لهذه القوى أن تتربع على عرش التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، فالعداء الإقليمي المستشري بين القوى الإقليمية الأخرى، يمنع إحدى هذه الدول من تبني هكذا دور.

المعطيات الداعمة للسيناريو

- إن حالة التوازن الدولي والإقليمي يمكن أن تضبط بواسطة قوى إقليمية قادرة على إحكام سيطرتها على مجرى التصارعات الدولية والإقليمية.

- يمكن أن يفرض التوازن من قبل قوى إقليمية غير عربية تمتلك إمكانيات وقدرات ضخمة على غرار تركيا وإيران، أو من قبل قوى عربية على غرار مصر والمملكة العربية السعودية.

- مرت المنطقة بحالة من انضباط التوازن الاستراتيجي من خلال قيام العراق قبل عام 2003 بحمل راية التوازن الإقليمي في المنطقة.

الفرع الأول: المؤشرات الدافعة لهذا السيناريو:

يستند احتمال سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة إقليمية مهيمنة، إلى عدد من المعطيات الداعمة له، والتي تدافع بقوة تجاه قيام مثل هذا السيناريو، يمكننا التطرق إلى أهمها على النحو التالي:

- إن حالة التوازن الدولي يمكن أن تضبط بواسطة قوى إقليمية قادرة على إحكام سيطرتها على مجرى التصارعات والتنافرات الدولية والإقليمية، فقيام قوى إقليمية مهيمنة يعني ضعف التواجد الخارجي

وتأثيره على حركات العلاقات الدولية هناك، لذلك فقيام قوى إقليمية مسيطرة يمكن أن تضع حدا لحالة الانقسام والتشرذم التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر.¹

- تمثل إيران قوة إقليمية شبه مسيطرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمتلك مقومات القوة والتأثير تتيح لها فرصة تولي هكذا دور، إذ تمتلك إيران القدرات المتنوعة والدور التاريخي والطموح الإقليمي، الذي يجعل منها على الدوام قوة إقليمية مؤثرة في محيطها الجغرافي، إذ تبلغ مساحتها نحو 1.6 مليون كيلومتر مربع على الضفة الشرقية للخليج العربي، وتملك قوة بشرية تقدر بحوالي 74.2 مليون نسمة²، ما أعطاها ثقلا بشريا وعمقا استراتيجيا واضحا، كما أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في أن تكون إيران حامل أو ضامن للتوازن الإقليمي في الشرق الأوسط أبرزها:³

✓ مخزونها من النفط والغاز، يكاد يكون مخزونها من الغاز الذي يزيد عن 26 ترليون متر مكعب هو الأكبر في العالم.

✓ امتدادات نفوذها وتحالفاتها الإستراتيجية وأذرعها في كل من أفغانستان، العراق، سوريا، لبنان واليمن.

✓ موقعها الجيوستراتيجي، فهي تتشارك الحدود مع عدد من الدول مشاركة هامة، إضافة إلى مكانتها

في بحر قزوين والخليج العربي ومضيق هرمز وبحر عمان والمحيط الهندي.

✓ قوتها العسكرية وما تملكه من تقدم علمي في مستويات التسليح، وخاصة في المجال النووي.

✓ التقارب الأمريكي الإيراني الذي شهدته فترة حكم أوباما، قد تمكن إيران وبتفاهات ضمنية مع

الولايات المتحدة الأمريكية، أن تلعب دور الموازن من أجل استقرار العراق، والمسهل لإنهاء الحرب الأهلية

السورية، والفوضى الأمنية في لبنان عبر التأثير في حلفائها الإقليميين حزب الله وبيشار الأسد.⁴

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - أيمن إبراهيم الدسوقي، "المقدرات الشاملة لدول الجوار العربي: تحليل مقارن". مجلة شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011، ص 183.

³ - علي زياد العلمي، "تقييم فعالية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط". مجلة شؤون الأوسط، العدد 155، شتاء 2017، ص 175.

⁴ - دلال محمود السيد، "معضلات الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية". مجلة السياسة الدولية، العدد 196، خريف 2014، ص 16.

تعد إيران نتيجة للعوامل السابقة الذكر، إحدى الأعمدة الإستراتيجية التي تحرك سير العلاقات الدولية، ورغم الخلافات الإستراتيجية مع بعض دول المنطقة، يمكن لإيران أن تحكم سير التوازن الإقليمي من خلال ابتعادها عن أي مشروع ذي توجهات توسعية، وتحسين العلاقات مع دول الجوار الذي مبدأ ضروري وجوهري لانطلاق إيراني مؤثر في إقليم الشرق الأوسط.¹

- تعد تركيا قوة إقليمية صاعدة، لها القدرة على ضبط سير التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تتمتع بموقع إستراتيجي جعلها جسر عبور بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا،² هذا الموقع سمح لها أن تتمتع بنفوذ إقليمي واسع، يمكن من خلاله أن تكون القوة المؤثرة في الإقليم، وبالتالي تمتلك تركيا حظوظا كبيرة لمسك دفة الميزان في الشرق الأوسط. ولعل أهم العوامل التي قد تمكنها من أن تكون القوى الإقليمية حاملة الميزان تتمثل في:³

- ✓ دورها المتزايد في حلف الناتو، نتيجة المصالح التركية الإستراتيجية مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى، ضمن المنظومة الأمنية الغربية، والذي يؤهلها لأن تلعب دورا مؤثرا على الساحة الإقليمية.
- ✓ قوتها العسكرية، حيث يصنف جيشها كأقوى جيش في الإقليم، ويحتل المرتبة الثامنة في جيوش العالم، يصل تعداد القوات العسكرية التركية إلى أكثر من 600 ألف جندي، وأكثر من 400 ألف عسكري احتياطي.
- ✓ تقدمها الاقتصادي، حيث يعرف اقتصاد تركيا كسوق ناشئة من قبل صندوق النقد الدولي، مما يجعلها واحدة من الدول الصناعية الجديدة.

يدرك العرب قصور وضعهم في علاقات القوة الإقليمية، فتركيا وإيران وحتى إسرائيل أضلاع في مثلث تتناشق سياساته إستراتيجيا، في حين يتشتت جهود العرب العسكري بين 22 دولة، وتاريخيا مارست القوى الإقليمية الثلاث أدوارا تمثلت بتشتت عناصر القوة العربية نحو عدة جهات، لا تستطيع الدول العربية مواجهة تحدياتها كلا على حدا، كما أن استمرار الفجوة الحضارية الناجمة عن الفارق في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، مقارنة بالقوى الإقليمية، وكذلك استمرار استنزاف المخزون المقدر من

¹ - دلال محمود السيد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² - خالد بن نايف الهباس، مرجع سبق ذكره، ص 185.

³ - على زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

الموارد، يضر بمكانة ودور هذه القوى، رغم ما تقدم فإن هناك قوتين عربيتين مرشحتين للعب دور إقليمي فعلا وهي مصر والسعودية.¹

- فالنسبة للسعودية، تعتبر السعودية كذلك من بين القوى الإقليمية التي تستطيع لعب دور في حفظ التوازن الإقليمي، على الرغم من مواطن الضعف التي تعانيها، لكنها تمتلك من القدرات والإمكانات، ما يتيح لها التأثير وبسط نفوذها على مستوى التفاعلات الإقليمية الكلية والمتنوعة، حيث تحاول السعودية الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط لمواجهة اختلال التوازن.² وتستمد المملكة العربية السعودية فعالية قوتها في الإقليم من:³

✓ مخزونها النفطي الأكبر في العالم، حيث تعتبر ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، والذي قدر بـ 267 مليار برميل.

✓ الأماكن المقدسة في السعودية والتي تتمثل في: الحرمان الشريفان والكعبة، حيث تساهم عائدات الناتجة عن زيارة هذه الأماكن في دفع عجلة الاقتصاد السعودي، لاسيما وأن بعض الدراسات تشير إلى أن ما ينفق على قطاع الإسكان يستحوذ على 20% من إجمالي ميزانية الحاج.

✓ قواها العسكرية وخاصة في مجال الطيران، حيث يصنف جيشها في المرتبة 25 من بين جيوش العالم، والثالث عربيا بعد مصر والجزائر، ويبلغ تعداد الجيش السعودي 233 ألف منهم 35 ألف بالقوات البرية، 13 ألف بالقوات البحرية، 20 ألف سلاح جو، ويقدر عدد القوات الاحتياطية بنحو 25 ألف شخص، إضافة إلى 100 ألف عنصر يشكلون الحرس الوطني.

✓ الموارد المالية الضخمة التي بحوزتها، واستخدامها لدبلوماسية الشيكات، لشراء الذمم وضمان الانحياز للموقف السعودي.⁴

¹- فراس محمد الجحشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. ط01، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص423-424.

²- حسن محمد الزين، مرجع سبق ذكره، ص65.

³- علي زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 192-193.

⁴- أحمد الكاتب، القيد الأمريكي واحتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، مركز الروابط، نقلا عن:

<http://rawabtcenter.com/archives/1141/>. يوم 2017/08/09 الساعة 12:39.

- تسعى مصر لمعالجة عناصر الضعف التي أصابت بناءها السياسي خلال فترة حكم مبارك، ففي حكم عبد الفتاح السيسي يحاول هذا الأخير تحقيق استقلالية أكبر في سياسته الخارجية عن حليفه التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل استعادة الدور الإقليمي المصري المعهود، إذ تتمتع مصر بنقاط قوة أكثر رسوخاً وعمقاً مما تظهره المرحلة الراهنة، وتتمثل في:¹

✓ امتلاكها لمقومات دولة قوية عميقة الجذور والتأثير التاريخي، وهو أمر أكثر قابلية من غيره للاستمرار مستقبلاً .

✓ تعتبر أكبر دولة عربية، ولديها العمق السكاني الأكبر في الإقليم، بالإضافة إلى العمق الجغرافي، وكلامها مناسبان للعب دور مؤثر في الإقليم.

✓ موقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي بين القارات الثلاثة.

- مرت المنطقة بحالة من انضباط التوازن الاستراتيجي من خلال قيام العراق قبل عام 2003 بحمل راية التوازن الإقليمي في المنطقة، حيث تمكن من ضبط دوائر التوازن التي تربط الخليج بإيران مروراً بتركيا، من خلال المقومات العسكرية الضخمة التي كان يمتلكها، ورغم الوجود الأمريكي في المنطقة، فقد ظل العراق المحافظ الإستراتيجي على سير عملية التوازن إلى حين دخول قوات التحالف الأمريكي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى كسر حالة التوازن ونشوب الفوضى الإقليمية.²

الفرع الثاني: معوقات هذا السيناريو:

يمكننا القول بأنه وإلى جانب العوامل المساهمة في دفع هذا السيناريو، فإن احتمالية تحقق هذا السيناريو ستكتنفها عدد من المعطيات أو المؤشرات الكابحة له، سيكون لها الأثر الكبير في بلورته، ويمكن إيجازها في:

- لا يمكن فرض حالة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط من قبل دولة إقليمية، وذلك بسبب الصراع الدولي على المكانة في هذه المنطقة، فالتوازن يمكن فرضه من قبل قوى عالمية لا إقليمية

¹ - على زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 189-190.

² - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 83.

لا اعتبارات تتعلق بحجم القوة والتأثير الذي تملكه، ومن خلال دراسة مؤشرات القوة والتأثير للقوى العالمية في الشرق الأوسط، يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على مسك دائرة التوازن في الشرق الأوسط، فعندما قللت من تواجدتها في المنطقة، اتجهت القوى الإقليمية نحو التصارع الإقليمي، وبالتالي فهي القادرة على ضبط حركة التوازن في الشرق الأوسط.¹

- لا تمتلك إيران قوة إقليمية كافية تتيح لها أن تنفرد في حركة التوازن الدولي لاعتبارات كثيرة أهمها: وجود قوى عالمية كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوى الأوروبية، لها القدرة على إحكام التأثير على ضبط التوازن الدولي دون غيرها من القوى الإقليمية الأخرى، وبالتالي فإن إيران اليوم لا تستطيع أن تتحكم في ضبط دوائر التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، كما أن إيران على الرغم من امتلاكها للعديد من عناصر القوة، إلا أن هذه العناصر قد تتحول في الوقت نفسه إلى معوقات تحدد طبيعة علاقاتها مع بعض القوى الفاعلة الإقليمية.² ولعل أهم تلك المعوقات:

✓ الترهل الاقتصادي والذي تعاني منه نتيجة تركت الحرب العراقية الإيرانية، بالإضافة إلى التركة الثقيلة التي خلفتها العقوبات الغربية المفروضة على إيران.

✓ على الرغم من التوافق النسبي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما، فإن العداء عاد للظهور من جديد في عهد الرئيس الأمريكي الجديد ترامب، وهو ما لن يسمح لإيران بلعب دور إقليمي مؤثر.

✓ عودة العقوبات الاقتصادية، التي كانت قد رفت عنها بعد الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 1+5، نتيجة إعلان دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من الاتفاق.

- رغم القوة التركية الصاعدة في الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا، إلا أنها غير قادرة على التأثير وحدها في المنطقة، لاعتبارات تتعلق بخلافاتها مع بعض القوى العالمية والإقليمية في المنطقة، فضلا عن أنها غير قادرة على لعب هكذا دور بسبب الإمكانيات التي يتطلبها، والتي تعتبر أكبر من الإمكانيات

¹ - علي زايدي عبد الله، ص ص 83-84.

² - دلال محمود السيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الحالية للدولة التركية، وبالتالي فإن مسألة تربع تركيا على عرش التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، هو أمر ضعيف في الوقت الحاضر¹.

وما يؤكد هذا الطرح هو الخطأ الذي ارتكبه تركيا من خلال تصورها الوهمي أو التعظيم الوهمي لقدراتها وقوتها، الأمر الذي سمح لها بالتدخل في شؤون المنطقة بمنطق استعلائي، منذ مساندة التدخل الأطلسي في ليبيا عام 2011، المعارضة السياسية المسلحة السورية منذ مارس 2011، الإخوان المسلمين بعد الإطاحة بهم في مصر عام 2013، هذا التصور الوهمي كان السبب الرئيسي في خسارة تركيا لمكاسب العمق الإستراتيجي ونظرية تصفير المشاكل التي صاغها الرئيس التركي أردوغان، إذ أصبح لتركيا أكثر من عدو في المنطقة، منها سوريا، العراق وحتى السعودية.² بالإضافة إلى ذلك هناك بعض العوامل التي قد تعرقل تركيا عن لعب دور حامل التوازن في الإقليم أهمها:³

✓ ينطوي تقدمها الاقتصادي على ضعف جوهري، حيث حجمه الظاهري يبدو أكبر من نقاط ضعفه الموضوعية، بينما تعاني تركيا من بعض التناقضات الداخلية، والتي أثرت على توجهاتها في الشرق الأوسط.

✓ مشاكلها الداخلية وخاصة مع الأكراد.

- أما عن مصر فرغم الإمكانيات التي تملكها، فهناك العديد من العوامل تحول دون أن تلعب دور الموازن الإقليمي، تتمثل أهمها:⁴

✓ الانكفاء على الدور الإقليمي والقومي لفترة طويلة بعد حكم الراحل جمال عبد الناصر، والذي كان زعيما عالميا من خلال مكانته في حركة عدم الانحياز.

✓ تأثيرات السياسة الغربية على واقعها الاقتصادي في تلك الحقبة، حيث تأخرت حركة البناء والنهوض التي شهدتها مراحل التعاون مع الاتحاد السوفيتي، والتي برز فيها بناء السد العالي.

¹ - علي زايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² - محمد نور الدين، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي". مجلة شؤون الأوسط، العدد 139، ربيع 2011، ص 67.

³ - علي زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

⁴ - نفس المرجع، ص 190.

✓ انشغالها في معظم اتجاهات مجالها الحيوي، فلديها مشاكل في سيناء والآثار المحتملة على قناة السويس وتماسك الوطن، والآثار المحتملة الناجمة عما يجري في تخوم مضيق باب المندب، والصراع الدائر في اليمن.

- رغم القوة العسكرية والاقتصادية الضخمة التي تمتلكها السعودية، فإن هناك العديد من المعوقات أو الكوابح التي تعيق لعبها دور محقق التوازن الإقليمي، لعل أهمها:¹

- ✓ عدم استغلالها لفرص السيولة المالية في محاور استثمارات مستدامة.
- ✓ تقلص نفوذها في النطاقين الخليج والعربي، إذ أن سلطنة عمان توازن علاقاتها بين الجوار الإيراني والانتماء الخليجي العربي، وخروج قطر في فترة مؤثرة على السياسة الخارجية.
- ✓ عدم تنويع علاقاتها الدولية بدرجة كافية، وربط سياستها الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير ذلك عليها مستقبلا.

✓ التنافس السعودي-الإيراني في الخليج العربي.

- انعدام القبول بين القوى الإقليمية لتبني هكذا دور، حيث لا يمكن لهذه القوى أن تتربع على عرش التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، فالعداء الإقليمي القائم بين القوى الإقليمية الأخرى، يمنع إحدى هذه الدول من تبني هكذا دور، بالإضافة إلى سباق التسلح بين قوى المنطقة، والتي تجعل منها متساوية نسبيا في مجال القوى العسكرية، الذي يعني تزامم ومنافسة على تبني هذا الدور، مما يدفع بهذه القوى نحو المزيد من التصارع في ما بينها.²

وأخيرا يمكن القول أن سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، من خلال قوى إقليمية مسيطرة هو أمر غير محتمل الحدوث في الأمد القريب والمتوسط، لأسباب تتعلق بطبيعة الأحداث القائمة في الشرق الأوسط، كما أن مؤشرات الصراع الدولي في المنطقة تمنع قيام هكذا سيناريو، فالوضع الميداني في الشرق الأوسط لا يحتمل قيام دولة إقليمية، تتحكم بضبط حركة التوازن

¹ - علي زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² - نفس المرجع، ص ص 190-191.

الإقليمي لاعتبارات كثيرة أهمها الصراع بين القوى الإقليمية، والتي تمنع قيام دولة من هذا الإقليم لأداء مثل هكذا دور.¹

المطلب الثالث: ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة عالمية مهيمنة

يتمحور هذا السيناريو حول فرضية مفادها أن عملية ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط يتم من خلال قوة عالمية مهيمنة، تستطيع ضبط حركة التوازن الدولي والإقليمي من خلال ممارسة وظيفة ضبط إيقاع القوة للأطراف الفاعلة في المنطقة، فالتوازن المتأرجح اليوم الذي تعاني منها المنطقة، يمكن أن يمر بحالة من الانضباط، والذي ينعكس على الصراع والانقسام الذي يسود المنطقة، فتستطيع قوى عالمية خارجية أن تمارس دور حاملة الميزان من خلال مخزونها من القوة العسكرية والاقتصادية وطريقة توظيف هذه القوة، من أجل ضبط إيقاع التأثير على القوى الإقليمية والعالمية الأخرى، التي تشترك في تفاعلات المنطقة، واليوم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس هكذا دور ريادي في الشرق الأوسط، انطلاقاً مما تمتلكه من قوة عسكرية واقتصادية، بالإضافة إلى القوة الجديدة والتي تتمثل **بالقوة الناعمة والذكية**^(*)، فتستطيع أن تمارس دور الضابط الإستراتيجي لحركة التوازن الإستراتيجية في الشرق الأوسط، فالانسحاب التكتيكي للولايات المتحدة من المنطقة جعلها الأخطر بالعالم، وذلك لكثرة الصراعات والتنازعات بين القوى الإقليمية والعالمية، كما أن القوى العالمية الأخرى

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² - نفس المرجع، ص ص 84-85.

(*) - **القوة الناعمة والذكية**: القوة الذكية هي التي تجمع بين القوتين: الناعمة والخشنة، أي: تربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق أهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية... الخ للدولة لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول أخرى، وخلق رأي عام موافق. في حين القوة الخشنة، هي التي تجرد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالباً ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع آخرين لممارستها عليها مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة. للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى المرجع: (كريم أبو حلاوة، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية. مركز دمشق للدراسات والأبحاث، 2016، ص 04).

كالصين وروسيا لا تستطيع القيام بهذا الدور انطلاقاً من المقومات الضعيفة نسبياً، كما أنها لا تملك الثقة الإستراتيجية التي تعطيها زخماً لأداء هكذا دور.¹

مخطط رقم 09: سيناريو ضبط التوازن في الشرق الأوسط من قبل قوة عالمية

ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة عالمية مهيمنة

المؤشرات الكابحة للسيناريو

- إن الولايات المتحدة غير مستعدة اليوم بأن تكثف جهودها الإستراتيجية في عملية ضبط حركة التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

- يحتدم الصراع اليوم في الشرق الأوسط بصفة رئيسية بين القوى العالمية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

- المعادلة الصفيرية التي تسود شكل العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، والتي تفرض الصراع قبل التوازن لمستقبل الشرق الأوسط.

المعطيات الداعمة للسيناريو

- إن حركة الصراع والتوازن في الشرق الأوسط، تمر بمرحلة جدلية وبالتالي من يستطيع التحكم بهذه الحركة هي قوة خارجية قادرة على فرض إرادتها على مقتضيات الأوضاع في المنطقة.

- إن الشرق الأوسط مر بمراحل عديدة فرضت عليه حركة التوازن والصراع، حيث تمكنت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج عام 1991 أن تثبت حركة التوازن الدولي في المنطقة من خلال القوة العسكرية المفرطة.

- إن ضبط حركة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، لا يمكن أن يسيطر عليها من الداخل الإقليمي، فالعامل الخارجي هو العامل الرئيسي الذي كان وما يزال المحرك الإستراتيجي لسير العلاقات والتوازنات والصراعات في الشرق الأوسط.

الفرع الأول: المؤشرات الدافعة تجاه هذا السيناريو:

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 85.

يستند احتمال سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة عالمية مهيمنة، إلى عدد من المعطيات الداعمة له، والتي تدافع بقوة تجاه قيام مثل هذا السيناريو، يمكننا التطرق إلى أهمها على النحو التالي:

- إن حركة الصراع والتوازن في الشرق الأوسط، تمر بمرحلة جدلية وبالتالي من يستطيع التحكم بهذه الحركة هي قوة خارجية، قادرة على فرض إرادتها على مقتضيات الأوضاع في المنطقة، لما تملكه من قوة عسكرية وغيرها تؤهلها لأن تمارس هكذا دور، فالولايات المتحدة الأمريكية اليوم هي المرشح الرئيسي لنيل هكذا دور، فهي قوة عالمية تستطيع إحكام السيطرة على مقتضيات الصراع في الشرق الأوسط.¹

- إن الشرق الأوسط مر بمراحل عديدة فرضت عليه حركة التوازن والصراع، حيث تمكنت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج عام 1991، أن تثبت حركة التوازن الدولي في المنطقة من خلال القوة العسكرية المفرطة، والتي استخدمتها ضد الجيش العراقي، فأصبحت هي القوة العالمية من خارج إقليم الشرق الأوسط أن ترسم حركة ضبط التوازن الدولي والإقليمي.²

- إن ضبط حركة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، لا يمكن أن يسيطر عليها من الداخل الإقليمي، فالعامل الخارجي هو العامل الرئيسي الذي كان وما يزال المحرك الإستراتيجي لسير العلاقات والتوازنات والصراعات في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن حركة الانضباط للتوازن الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط، سوف تفرض من خارج المنطقة، كما أن الدول الإقليمية هي القوى الأضعف في الوقت الحاضر، وبالتالي هي دائما ما تعتمد على الحلفاء الدوليين من أجل تنسيق سياستها في المنطقة.³

الفرع الثاني: معوقات هذا السيناريو:

يمكننا القول بأنه وإلى جانب العوامل المساهمة في دفع هذا السيناريو، فإن احتمالية تحقق هذا السيناريو ستكتنفها عدد من المعطيات أو المؤشرات الكابحة له، سيكون لها الأثر الكبير في بلورته، ويمكن إيجازها في:

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² - نفس المرجع، ص 85.

³ - نفس المرجع، ص 85.

- إن الولايات المتحدة غير مستعدة اليوم بأن تكثف جهودها الإستراتيجية في عملية ضبط حركة التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، فتعتمد اليوم على إستراتيجية الهيمنة بالشراكة مع الحلفاء الإقليميين في المنطقة، لاعتبارات تتعلق بموقف الولايات المتحدة في المنطقة، خصوصا بعد إرهابات حرب أفغانستان والعراق، وانعكاساتها السلبية على صورتها لدى شعوب دول المنطقة، وبالتالي اتجهت اليوم إلى الإدارة من الخلف، وعدم الغوص في مستنقع الشرق الأوسط.

- يحتدم الصراع اليوم في الشرق الأوسط بصفة رئيسية بين القوى العالمية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، حيث تقف هذه القوى بموقف المعارض للهيمنة الأمريكية على مجريات النظام الدولي، وبالتالي هناك استبعاد كلي لحالة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط حركة التوازن الدولي في المنطقة، لاعتبارات كثيرة أهمها قيام قوى المعارضة العالمية، وفي مقدمتها روسيا والصين بمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.¹

- المعادلة الصفيرية التي تسود شكل العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، والتي تفرض الصراع قبل التوازن لمستقبل الشرق الأوسط، حيث تتناحر القوى العالمية والإقليمية على الهيمنة من أجل الإيقاع بحلفاء الطرف الثاني، من أجل إخراج القوى غير المرغوب بها خارج إقليم الشرق الأوسط، وهذا ما يشكل عامل صراع دائم، والذي يدعو إلى المزيد من الانقسام بدل التوازن، مما ينعكس على صعوبة ضبط التوازن الإقليمي من قبل أي قوى خارجية.²

وأخيرا يمكن القول أن سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، من خلال قوة عالمية مهيمنة هو أمر مستبعد الحصول في الأمد القريب، ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو في الأمد المتوسط والبعيد، لاعتبارات تتعلق بمجريات الأوضاع الإقليمية، والتي تعصف بالشرق الأوسط، فانتساع دائرة الأزمات الإقليمية من سوريا والعراق واليمن والخليج، والتي تكون فيها القوى العالمية الطرف المحرك والرئيسي لمجريات الصراع والتنازع، يجعل التوازن الدولي غير ممكن في الأمد القريب لاعتبارات سابقة.³

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² - نفس المرجع، ص 86.

³ - نفس المرجع، ص 86.

المطلب الرابع: سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال تحالف قوى في المنطقة

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أن ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، يتم من خلال نشوب تحالف قوى في المنطقة سواء كان تحالف دولياً أو إقليمياً أو شمل الطرفين معاً، حيث يقع على عاتق هذا التحالف أن يضبط حركة التوازن، ويمنع الانزلاق إلى حالة اللاتوازن والصراع، ففكرة هذا السيناريو تترتب حول قيام مجموعة من القوى الإقليمية والعالمية في الشرق الأوسط بتحالف أو تكتل عسكري أو استراتيجي يضمن تفوق هذه القوى، بحيث تستطيع أن تفرض إرادة التوازن بشرط انكفاء الطرف الآخر في المنطقة، من أجل ترتيب وضع إقليمي يتوافق عليه الجميع من أجل تقليص دوائر الصراع بين القوى المنافسة، والابتعاد عن محور تنافسي فيما بينها، فهذه الرؤية تضمن السلم الجزئي لاعتبار مشاركة بعض القوى الإقليمية في عملية ضبط التوازن والصراع، وبمرور الوقت يمكن أن تشمل دائرة هذا المحور قوى أخرى غير صديقة في السابق وضمها إلى هذا المحور، وهو ما يضمن اتساع دائرة التحالف أو المحور التوازني، والذي يؤدي إلى انتشار دائرة التوازن إلى خارج إقليم الشرق الأوسط، كما تتمحور فكرة هذا السيناريو حول اتساع دائرة التحالف لتشمل أكبر عدد من الأطراف، والتي سوف تتعكس بشكل ايجابي على ضبط عملية الصراع الدولي والإقليمي في الإقليم.¹

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.

مخطط رقم 10: سيناريو ضبط التوازن في الشرق الأوسط من خلال تحالف

ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال تحالف قوى في المنطقة

المؤشرات الكابحة للسيناريو

- مع وجود أكثر من محور في مستتق الصراعات، يمكن القول أن حالة فرض إرادة محور على الآخر هو أمر غير وارد في الوقت الحاضر

- يتساوى قوام القوة العسكرية لكلا طرفي الصراع في الشرق الأوسط فهناك وجود عسكري أمريكي، كما أن هناك وجود عسكري روسي إضافة إلى الوجود البري الصيني.

- تتجه الولايات المتحدة بثقلها الاستراتيجي إلى الإقليم الأكثر حيوية في العالم وهو إقليم شرق آسيا، حيث عدلت الولايات المتحدة سلم أولوياتها الإستراتيجية من خلال وضع إقليم شرق آسيا بالدرجة الأولى بدلا من الشرق الأوسط.

المعطيات الداعمة للسيناريو

- تنقسم المنطقة إلى أكثر من محور، ولكن يغلب عليه محوران أساسيان هما المحور الأمريكي الغربي والمحور الروسي الصيني .

- يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين في الشرق الأوسط أداء هذا الدور من خلال توحيد الجهود ووضع إستراتيجية واضحة المعالم .

- يمكن لروسيا والصين أداء هذا الدور، إذا تم الالتزام ببرنامج موحد يسير عليه الجميع، بالإضافة إلى توحيد الهدف والانغماس الإستراتيجي الكثيف في المنطقة.

الفرع الأول: أهم المؤشرات الدافعة باتجاه هذا السيناريو:

يستند احتمال سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال

تحالف قوى في المنطقة، إلى عدد من المعطيات الداعمة له، والتي تدافع بقوة تجاه قيام مثل هذا

السيناريو، يمكننا التطرق إلى أهمها على النحو التالي:

- تنقسم المنطقة إلى أكثر من محور، ولكن يغلب عليه محوران أساسيان هما المحور الأمريكي الغربي والمحور الروسي الصيني، إضافة إلى الحلفاء الإقليميين مع كلا المحورين، وبالتالي إذا توافرت

الإرادة الإستراتيجية لأي من المحورين بالإضافة إلى توفر القوة اللازمة لإزاحة الطرف الثاني، وتخليه عن بعض مواقفه في المنطقة.¹

- التغييرات الجديدة في الشرق الأوسط بداية من العام 2011، والتي شكلت مفهوما جديدا يضاف إلى البعد الإستراتيجي والجيوبولتيكي، عبر هبوط مؤقت لقوى معينة في المنطقة وصعود أخرى، وانتشار مفاهيم جديدة مثل "منطقة الفراغ" وغيرها من المفاهيم مثل صراع الأرض الثالثة" كشكل من أشكال ظهور الدولة الافتراضية داعش وأخواتها في المنطقة، فإن محاور وأقطاب جديدة تشكلت يمكن تصنيفها إلى:²

✓ قيادة سلفية وهابية بقيادة السعودية، متحالفة مع القوى العظمى، لكنها محدودة بسبب علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية.

✓ قيادة سلفية تركية تقودها تركيا (العثمانية الجديدة) وقطر، من خلال منطقتي صعود الطاقة البديلة وهي الغاز، ومشروعها قائم على أساس إسقاط النظام السوري ومجابهة إيران وحلفائها.

✓ قيادة المقاومة وتقودها إيران وحلفائها في المنطقة مثل سوريا، وبعض القوى اللبنانية وفلسطين والعراق.

- يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين في الشرق الأوسط أداء هذا الدور من خلال توحيد الجهود ووضع إستراتيجية واضحة المعالم يلتزم بها الجميع بالإضافة إلى توحيد القيادة، والتي تكون بيد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يستطيع هذا المحور ضبط حركة التوازن الدولي في المنطقة، لاعتبارات تتعلق بتفوق هذا المحور على غيره، انطلاقا من حسابات القوة والتأثير.

- يمكن لروسيا والصين أداء هذا الدور، إذا تم الالتزام ببرنامج موحد يسير عليه الجميع، بالإضافة إلى توحيد الهدف والانغماس الإستراتيجي المكثف في المنطقة، فضلا عن وجود القوى الحليفة لهذا المحور والمتمثلة بإيران وسوريا وبعض القوى المحلية، فالعائق الوحيد أمام هذا المحور هو التردد الصيني من الانغماس المباشر في المنطقة، لاعتبارات إستراتيجية تحسبها الصين، وتخشى تداعياتها على إقليمها الشرق

¹ - علي زايدى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² - ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني. ط 01، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص 20.

الآسيوي.¹ ووفقاً لألكسندر جوغين Alexander Jugen فإن محور إيران روسيا والصين، يتمتع بالأفضلية من حيث وجهة نظر الثوابت الجيوبوليتيكية، وهذا ما يجعل محور إيران-روسيا السبيل لحل المعضلات في المنطقة.²

الفرع الثاني: معيقات هذا السيناريو

يمكننا القول بأنه وإلى جانب العوامل المساهمة في دفع هذا السيناريو، فإن احتمالية تحقق هذا السيناريو ستكتنفها عدد من المعطيات أو المؤشرات الكابحة له، سيكون لها الأثر الكبير في بلورته، ويمكن إيجازها في:

- من خلال دراسة ملامح الصراع الدولي في الشرق الأوسط، يمكن القول أن هذا الصراع هو الأشد عنفاً قياساً بالصراعات الأخرى خارج إقليم الشرق الأوسط، ومع وجود أكثر من محور في مستتقع الصراعات، يمكن القول أن حالة فرض إرادة محور على الآخر هو أمر غير وارد في الوقت الحاضر، وفي المدى القريب حيث تسيطر الفكرة الصفرية على كل الطرفين، وهو ما ينعكس على حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط.³

- يتساوى قوام القوة العسكرية لكلا طرفي الصراع في الشرق الأوسط فهناك وجود عسكري أمريكي، كما أن هناك وجود عسكري روسي إضافة إلى الوجود البري الصيني، والذي يعني استبعاد فكرة سيطرة محور أو تحالف على الآخر، فكلا الطرفين يخشى الانجرار إلى حرب إقليمية ذات مشاركة عالمية، بالإضافة إلى شبه التوازن العسكري الإقليمي الذي يجتاح الشرق الأوسط.

- تتجه الولايات المتحدة بثقلها الاستراتيجي إلى الإقليم الأكثر حيوية في العالم وهو إقليم شرق آسيا، حيث عدلت الولايات المتحدة سلم أولوياتها الإستراتيجية، من خلال وضع إقليم شرق آسيا بالدرجة الأولى بدلاً من الشرق الأوسط، وهذا يعني استبعاد فكرة قيام الولايات المتحدة بحشد التحالف الإقليمي

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² - ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 88.

لموجهة التحالف الروسي، والذي سوف يؤدي إلى ضبط حركة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط.¹

وأخيرا يمكن القول أن سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط، بنشوب تحالف قوى في المنطقة هو أمر غير متوقع الحصول في الأمد القريب، ولكن يمكن أن يتحقق هذا السيناريو في الأمد المتوسط، وذلك لاعتبارات عدة أولها عدم وجود قوة عالمية قادرة على تشكيل تحالف يضبط سير التوازن الإقليمي، فالولايات المتحدة الأمريكية تتبع إستراتيجية الهيمنة بالشراكة من خلال القيادة من الخلف بواسطة الحلفاء الإقليميين، فضلا عن توجهاتها الشرق آسيوية. أما بخصوص روسيا فهي غير قادرة على تحمل هذا العبء الكبير بسبب مقوماتها المحدودة من القوة، أما الصين فهي قوة عالمية غير مستعدة للانغماس المباشر في صراعات الشرق الأوسط لاعتباراتها الإستراتيجية.²

بعد عرض مختلف السيناريوهات الممكنة، يمكن في الأخير القول بأن أفضل السيناريوهات أو أقربها للتحقيق، هو السيناريو متعدد الأقطاب، إذا أن وجود عدد من القوى المؤثرة في الإقليم (مصر، السعودية)، ورغبتها في أداء دور إقليمي مميز، والتي يمكن أن تساهم من خلال ما تملكه من قدرات بدور هام في تفاعلات الشرق الأوسط، هذا فضلا عن وجود قوى رئيسية في الإقليم مثل إيران وتركيا، كما أن القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة لن تسمح بتفرد إحدى هذه القوى بالسيطرة على الإقليم، كل هذا يدفعنا للقول بأن توازن القوى متعدد الأطراف هو أحد الاحتمالات التي تطرح نفسها بقوة في المدى القريب، نظرا لعدم إمكانية تجاهل كل طرف للطرف الآخر في التفاعلات والترتيبات القائمة والمحتملة في الشرق الأوسط.

¹ - علي زايدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² - نفس المرجع، ص 88.

انعكست التحولات أو التغييرات الأخيرة التي شهدتها الشرق الأوسط على توازن القوى في الإقليم، حيث رسخت تراجع الدور العربي التقليدي (مصر، العراق)، مقابل تنامي دور أطراف إقليمية غير عربية على غرار تركيا وإيران، رغم الإمكانيات الهائلة البشرية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتلكها النظم العربية في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يحتم عليها اللجوء إلى مجموعة من الإستراتيجيات من بينها: إعادة تفعيل النظام الإقليمي العربي ورتق الخلافات القائمة بين مختلف النظم العربية الإقليمية، وإعادة إحياء مفهوم الأمن القومي العربي وبناء قوة عربية مشتركة، هذا الواقع طرح مجموعة من السيناريوهات محتملة الوقوع لمستقبل توازن القوى في الشرق الأوسط، ولعل السيناريو المتوقع تحققه خلال المدى القريب، هو توازن قوى متعدد الأقطاب تتقاسم فيه القوى الإقليمية (تركيا وإيران، مصر، السعودية) والقوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين) على حد سواء أعباء الحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط، خدمة للمصالح القائمة والممكنة.

تناولت هذه الدراسة موضوع توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغييرات الإقليمية الجديدة، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التي تمثلت في: إلى أي مدى يمكن القول بأن التغييرات الإقليمية الجديدة التي شهدها الشرق الأوسط قد تؤدي إلى تغيير توازن القوى القائم منذ حرب الخليج الثالثة؟؟، وقد حددت فترة هذه الدراسة انطلاقاً من العام 2011، أي مع بداية موجة التغيير التي شهدتها غالبية دول الشرق الأوسط، حيث كان لهذه التغييرات الدور الكبير في إعادة رسم معالم الإقليم، في ظل التكالب الدولي والإقليمي على الزعامة والريادة.

وكإجابة على الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة، يمكن القول بأن هذه التغييرات الإقليمية قد أدت فعلاً لتغيير توازن القوى، الذي كان قائماً منذ حرب الخليج الثالثة، حيث أدخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة، أدت إلى إعادة صياغة التوازنات السياسية بين مختلف القوى الفاعلة في الإقليم على المستويين الدولي والإقليمي.

فعلى المستوى الإقليمي يمكن القول بأن الفواعل الإقليمية على غرار تركيا وإيران، قد تحولت إلى أرقام صعبة في معادلات التوازنات الإقليمية، نتيجة لما حققته من مكاسب، بالإضافة لما تملكه من قوة لينة وصلبة، فهذه القوى فضلاً عن تطلعاتها لأداء دور إقليمي فاعل، تهدف لتصبح موازية للقوى الدولية المؤثرة في أحداث الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للقوى العربية في المنطقة، يمكن القول بأن هاته الأخيرة التي كانت تعتبر حامل الميزان، في فترة ما قبل حرب الخليج الثالثة كالعراق ومصر قد تراجعت، نتيجة انشغالها بالأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار، لتبقى المملكة العربية السعودية، الطرف العربي الوحيد الذي يمكن أن تكون له القدرة على ممارسة أدوار مؤثرة في التوازن الإستراتيجي مستقبلاً.

أما على المستوى الدولي، فيمكن القول بأن التنافس الدولي على الشرق الأوسط لم تخف حدته، بل على العكس بلغ التنافس بين القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة في الإقليم ذروته نتيجة تلك التغييرات، حيث خلقت هذه الأخيرة مجموعة من الفرص والتحديات أمام تلك القوى، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم باراك أوباما، قد عملت على تخفيف تواجدتها العسكري وتدخلاتها في أزمت

الإقليم، والتحول نحو منطقة لها أهمية جيواستراتيجية هي جنوب شرق آسيا، إلا أنها لم تتخلى نهائياً على هذا الإقليم، وقد تأكد ذلك مع الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، الذي أعاد بلورة سياسة خارجية أمريكية جديدة، فالسياسة الأمريكية إذن تراوحت بين التدخل والانسحاب من قضايا الإقليم، لمنع أي قوة دولية أخرى من الإنفراد بقضايا الشرق الأوسط.

في مقابل ذلك نجد بأن كل من الصين وروسيا حاولتا ملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة العودة للعب دور ناشط وفاعل في هذه المنطقة الحيوية، من خلال محاولة اغتنام فرصة تلك التحولات والتغيرات، التي خلفت لها فرصة للعب دور الموازن لأمريكا، من خلال خلق أو إحياء التحالفات الإستراتيجية التي كانت قائما بين الطرفين، حيث لا تملك الدولتان القوة الكافية التي تخول لها مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد.

يمكن الإشارة هنا أيضاً، إلى أن التغييرات الإقليمية الجديدة، قد خلقت نوعاً آخر من الفواعل التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر في توازنات القوى بالمنطقة، وهي الفواعل العنيفة من غير الدول، وتوصلنا إلى أن هذه الجماعات أصبحت تملك من القوة والتنظيم ما يمكنها من منافسة الدول الأخرى على الزعامة في الإقليم.

أما عن مستقبل التوازن في الشرق الأوسط، فيمكن القول بأن التغييرات التي شهدتها وتشهدها المنطقة، والتي تتميز بالفوضوية تجعل من الصعب التنبؤ بكيف يمكن أن تتشكل المنطقة مستقبلاً؟؟ ولمن ستكون الغلبة والهيمنة؟؟ ولكن من المرجح أنها ستكون منطقة سمتها الأساسية والدائمة اللا استقرار، لوجود مستويات عالية من العنف.

في الأخير يمكن القول بأن هذه الدراسة قد تمخضت عن مجموعة من النتائج، يمكن حصرها وإيجازها في التالي:

- أن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح سياسي استعماري له عدة دلالات.
- أدت التغييرات الإقليمية الجديدة إلى اختلال توازن القوى، الذي تشكل مع انهيار العراق كقوة إقليمية، وبروز إيران كقوة جديدة، حاولت ملء الفراغ الذي خلفه إبعاد العراق عن معادلة القوى

- الإقليمية، وقد رسخت التغييرات الجديدة غياب أو تغييب الدور العربي عن لعبة التوازنات، نتيجة لانشغاله بالأوضاع الداخلية والحروب الأهلية.
- أدت تلك المتغيرات إلى زيادة احتمال حصول تصادم عسكري بين مختلف القوى المتنافسة، نتيجة للآزمات والحروب الأهلية والحرب على الإرهاب، الذي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، حيث أن السباق نحو التسليح وانتشار الأسلحة، شكلت تحدياً جوهرياً أمام تحقيق التوازن في المنطقة.
 - عدم وجود دولة أو قوة مركزية في الشرق الأوسط، فالأطراف الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، تملك قدرات سياسية ومالية واقتصادية، متباينة تخول لكل منها لعب دور استراتيجي مهم، لكنها لا تستطيع لعب دوري مركزي.
 - ارتباط التوازن الدولي بالتوازن الإقليمي، حيث لا يمكن أن نتحدث عن التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعيداً عن التوازن الدولي فيه، كما أن هذا الأخير لا يمكن أن يعمل بمعزل عن التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط.
 - استمرار العالم العربي في مرحلة اللادور في الشرق الأوسط، كما كان الأمر قبل التغييرات الإقليمية التي شهدتها الإقليم، فنتائج هذه التغييرات سيضعف العالم العربي في التوازن الإقليمي، وسيزيد من نفوذ القوى غير العربية.
 - الإنفاق العسكري الكبير وغير المسبوق في الدول العربية، والموجه لاحتواء الداخل أكثر من التأثير على نتائج اللعبة الإقليمية، سيسمح باستمرار الاعتماد على أمريكا لتسيير شؤون الإقليم.
 - على المدى القريب سيشهد الشرق الأوسط توازن قوى متعدد الأقطاب، تتشارك فيه القوى الإقليمية والدولية الأدوار من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.
- انطلاقاً من هذه النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات، والتي قد يتم الانطلاق منها مستقبلاً لوضع دراسات جديدة، ووضع إستراتيجية وحلول لتفعيل الدور العربي، تتمثل أهمها في:
- لا بد للدول العربية من استغلال فرصة التغيير التي مرت بها، لإعادة تشكيل وبناء النظام الإقليمي وفقاً للمصالح العربية، مستغلين كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة.
 - العمل على إيجاد صيغ توازنية جديدة، تكون فيها المبادرة والفعل للدول الإقليمية.

- ضرورة الاهتمام أكثر بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في الشرق الأوسط، لاسيما بعد ضعف الاهتمام بهذا الملف، بسبب تراجع القوة العربية، وانهماك الأنظمة العربية بالتحديات الداخلية، وإضعاف دور حماس نظرا لأوضاع الإخوان بعد الانقلاب.
- ضرورة تضافر الجهود الإقليمية من اجل محاربة ظاهرة الإرهاب، لتحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.
- ضرورة تفعيل القوة العربية المشتركة وتفعيل دورها، لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الناشئة في الشرق الأوسط.
- ضرورة رفض أي تدخل عسكري من الدول العظمى، لحل أزمات المنطقة، ومحاولة حل الأزمة السوري حلا سياسية بتدخل قوى عربية إقليمية.
- ضرورة وضع مشروع إصلاح سياسي عربي يقوم على أسس ديمقراطية.

➤ من الكتب:

1. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام. ط2، ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009.
2. إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. ط01، السلیمانية: مطبعة رون، 2010.
3. إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015، الإصدار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2015.
4. أبو بكر مرشد فاضل الزهيد، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي. ط02، اليمن: مكتبة مركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
5. أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر. ب.ط، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، أفريل 2016.
6. أحمد عطية، القاموس السياسي. ب.ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.
7. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. ب.ط، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.
8. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. ب.ط، القاهرة، 2010.
9. أنس الراهب، جامعة الدول العربية: شرح في مستقبل وطن. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014.
10. أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ب.ط، السلیمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008.
11. إنييس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي (ترجمة عبد الله العريان). ب.ط، مصر: دار النهضة العربية، 1964.

12. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.
13. إيمان عبد المنعم زهران عبد الرحمن، المحدد المائي كآلية للصراع في المشرق العربي-حالة حوض نهر الأردن 1990-2010. ب. ط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2010.
14. بان جوانج، الحضور الصيني في الشرق الأوسط: تحولات الدور والمصالح (مؤلف جماعي بعنوان: الشرق الأوسط: تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات). ط01، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.
15. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط01، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
16. جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
17. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. ط01، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
18. جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما. ط01، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
19. جون بيليس وستيفن والت، عولمة السياسة العالمية. ب. ط، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
20. جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة وليد عبد الحي). ط01، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
21. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي. ط01، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
22. حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. ب. ط، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.
23. خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. ط01، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

24. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية. ط01، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
25. خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط. ط01، لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2016.
26. خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
27. ديفيد ديلاني، الإقليم: مقدمة قصيرة. ط01، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2017.
28. رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه. ط01، الأردن: دار زهران للنشر، 2010.
29. ريشارد ليدل، توازن القوى في العلاقات الدولية (ترجمة: جهاد عودة). ط01، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2015.
30. زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
31. سعدون علوان المصلح، الأمن القومي العربي: الواقع والمستقبل. ب. ط، الأردن: درا آمنة للنشر والتوزيع، 2014.
32. سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير. ط3، الإسكندرية: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
33. سيار جميل، الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية في العراق. ب. ط، دبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.
34. الصلاحي فؤاد ومجموعة من الباحثين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق. ب. ط، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013.
35. طلال عترسي، الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات (كتاب جماعي عنوانه: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية). ط01، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

36. طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1990، ص240.
37. طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي. ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1998.
38. عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سورية-لبنان نموذجاً). ط01، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
39. عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل. ط01، بيروت: دار الساقى، 2015.
40. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب. نشر إلكترونيا، 2015.
41. عبد السميع سيد أحمد، دراسات في علم الاجتماع. ب.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
42. عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم-مصر والعراق-. ج01، الإسكندرية: مكتبة الأنجلومصرية، 2012.
43. عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب. ب.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
44. عبد الله الشايجي، مستقبل العلاقات العربية البينية (كتاب جماعي: الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات). ط01، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.
45. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.
46. عصام عبد الشافعي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية. ط01، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
47. علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945-1986. ب.ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

48. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. ب.ط، بغداد، 2010.
49. عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، ط1، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
50. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، ب.ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.
51. فادي شامية، المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات - حالة تونس - مصر - سوريا - اليمن (كتاب جماعي بعنوان: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية). ط02، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014.
52. فراس محمد الجحشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. ط01، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
53. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمسة الكبرى: دراسة في العلاقات الغربية الدولية والعربية العربية. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
54. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى. ب.ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
55. ماجد كيالي وآخرون، حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
56. مازن هاشم، التحولات الكبرى في الشرق العربي. ب.ط، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014.
57. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. ط01، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
58. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. ط01، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

59. محمد الشافعي أبو راش، نظم الحكم المعاصر-دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية. ج01، ب.ط، القاهرة: عالم الكتب، ب.سنة.
60. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح. ب.ط، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1953.
61. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. ب.ط، مصر: دار هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
62. محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011: دراسة تاريخية سياسية. ب.ط، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013.
63. محمد طه بدوي، المدخل إلى العلاقات الدولية. ب.ط، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1977.
64. محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
65. محمد علي سويب، المشروع الشرق الأوسط دراسة في ظل المتغيرات الراهنة. ب.ط، طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى، 2000.
66. مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ب.ط، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، 2015.
67. مصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. ب.ط، الكويت: عالم المعرفة، يونيو 1978.
68. ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط. ب.ط، الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1995.
69. ميرفت ر شماوي، الربيع العربي يقف على أعتاب جامعة الدول العربية (مؤلف جماعي بعنوان: لا حماية لأحد: دور الجامعة العربية في حماية حقوق الإنسان). ط02، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، 2006.
70. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. ط01، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

71. نديم منصور، الثورات العربية بين المطامع والمطامح: قراءة تحليلية. ط1، بيروت: مندى المعارف للطباعة والنشر، 2010.
72. نورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي (من كتاب التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية). ط01، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
73. هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
74. هنري كيسنجر، الدبلوماسية من نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا (ترجمة: مالك فاضل البديري). ط01، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
75. هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية (ترجمة: محمد مخلوف). ب. ط، قبرص: دار قرطبة للنشر، 1922.
76. هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية (ترجمة: محمد مخلوف). ط01، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992.
77. وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل (كتاب جماعي: التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية). ط01، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
78. ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني. ط01، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.
79. يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.
80. Barak A.Salmoni, Bryce Loidolt and other, **regime and periphery in northern Yemen**. Rand corporation :santa Monica, 2010.
81. Bates Gill and C.Hed Bergston and others, **China: the balance sheet, what the world needs to know about the emerging superpower**. United States: publicaffaires, 2006.
82. Blaud.M.p, **Exchange and power in social life**. new york :jhon wiley, 1967.
83. Claudia Castiglioni and Mariele Merlati, **Iran and the US :the one in million opportunity(in Iran after the deal :thr road ahead)**. first edition, Milano :edizioni e poké, 2015.

84. -Clément Therme, **the Iran-Russia entente :marriage of convenience or strategic partnership ? (in Iran after the deal :thr road ahead)**.first edition,Milano :edizioni e poké,2015.
85. David A.Baldwin,**power and international relation**(in the book:the international relation).first published,London:sage publication inc,2013.
86. fredric Wehrey and other,**the Iraq effect: the Middle East after the Iraq war**.United states:rand corporation,2010.
87. Gabi Siboni,**the military power of the islamic state,the islamaic state:how viable is it?**.tel aviv:institute for national security studies,January2016.
88. Gregory F.giles,**the islamic République of Iran and unconventional weapons in perte R.lovoye etal**(eds)planning the unthin kable.ithacd.comell university press 1988.
89. gregory gouse,**ideologies,allince and underbalancing in the new middle east cold war** , arhuis university: department of political science International relations theory and a changing middle east.september 17,2015.
90. Hans.j.Morgenthau,**politics among nations:the struggle for power and peace**.seventh ed,new York:higher education MC Graw Hill.
91. Jamal Wakim, **Russian Troops in Syria :ensuring access to the East Mediterranean**(disrupting the chessboard :prespection in Syria).U.S.A :Belfer center for science and international affaire,2015.
92. James N.Rosenau, Ed, **international Aspects of civil strife** .Princeton: Princeton University press, 1964.
93. Jon C Malinowski,**Iraq ageography**.New york :United states military academy,2001.
94. Jubin Goodarzi,**Iran :Syria as the first line of defence(the regional struggle for syria)**.United Kingdom :published by European council on forien relation,July2013.
95. Kenneth N.Waltz,**theory of international politics**.U.S.A :addition wesby company,1979.
96. Martin Griffiths,**Areinterpretation:Realism,Idealism and international politics**.routledge,London,EC44p and New York,1992.
97. Robert.J.Liber, **No common power: understanding International Relations**. London scott foresman and company, 1988.
98. Sam Perlo and others,**trends in world military expenditure 2014**.United Kingdom:Stockholm international peace research institute2016.
99. Sara Bazoobandi, **Iran's economy and energy : back in business?(Iran after the deal:the road ahead)**.first edition,Milano:edizioni epoké, via n,bixio,2015.
100. T.V.Paul,**the enduring axioms of balance of power theory and their contemporary relevance(balance of powe:theory and practice in the 2st century)**.california:Stanford university press,2004.
101. V.S Rao,N.T. Yadurajie and others, **weed science in the Assian-Pacific region**..India :Indian society of weed science,2015.

➤ من المجالات:

1. إبراهيم أحمد سعيد، "تحديات الأمن المائي العربي". مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 251، 2015.
2. أحمد دياب، مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط... الفرص والمخاطر". مجلة شؤون عربية، العدد 2013، 156.
3. أحمد سليم البرصان، "مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007.
4. أحمد عارف أرجيل الكفارنة، "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2009، 2.
5. أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة". مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2012.
6. أحمد يوسف أحمد ويونس مسعد، "حال الأمة العربية 2010-2011، رياح التغيير". مجلة المستقبل العربي، العدد 389، 2011.
7. أحمد يوسف احمد، "حال الأمة العربية 2012-2013 من قبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة". مجلة المستقبل العربي، العدد 414، أوت 2013.
8. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير". مجلة المستقبل العربي، العدد 389، 2011.
9. أركان إبراهيم عدوان، "آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، 2012.
10. أمين شلبي، "أمريكا بين الشرق الأوسط والشرق الأقصى". مجلة شؤون عربية، العدد 158، صيف 2014.
11. إياد رشيد محمد الكريم، "ميزان تعادل القوى في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 09، تشرين الأول 2010.

12. إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا". مجلة العلوم السياسية، العدد 2012، 46.
13. إيمان أحمد عبد الحليم، "اختراقات مذهبية: مخاطر تنامي النفوذ الإيراني في اليمن". مجلة السياسة الدولية، العدد 07، ماي 2014.
14. إيمان رجب، "الفرص المحدودة...ماذا تعني التحولات في إقليم الشرق الأوسط بالنسبة لمصر". مجلة الملف المصري، العدد 08، السنة الثانية، أبريل 2015.
15. أيمن إبراهيم الدسوقي، "المقدرات الشاملة لدول الجوار العربي: تحليل مقارن". مجلة شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011.
16. باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي". مجلة سلسلة أوراق، مصر: مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.
17. باسم راشد، "التوازن المرن: تصاعد أدوار القوى الإقليمية في المنطقة الشرق الأوسط". مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 10، أبريل 2012.
18. بدر الإبراهيم، "الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل". مجلة المستقبل العربي، العدد 437، يوليو 2015.
19. البرصان سليم أحمد، "تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2006.
20. بشير عبد الفتاح، "أمريكا والربيع العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد 146، صيف 2011.
21. جرجس الملحم، "تأثير التوافق الروسي الصيني على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط". مجلة الدفاع الوطني، العدد 87، لبنان 2014.
22. جواد صندل جازع، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية". مجلة ديبالي، العدد 49، عام 2011.
23. حمزة مصطفى، "جبهة النصر لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام". دراسة سياسية عربية، العدد 05، نوفمبر 2013.

24. حمود سعيد عبد الظاهر، "الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات والاستخدام". مجلة المستقبل العربي، العدد 270، أوت 2001.
25. خالد الحروب، "الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب". مجلة الشؤون العربية، عدد 146، صيف 2011.
26. خالد بن نايف الهباس، "النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة". مجلة شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011.
27. خالد موسى المصري، "الوضع ونقدها في العلاقات الدولية: دراسة نقدية للنظريات الوضعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.
28. خضير إبراهيم سلمان، "العراق ودول الجوار الإقليمي - دور العراق كعامل توازن". مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية.
29. خير الدين حسيب، "العرب... إلى أين؟ نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن". مجلة المستقبل العربي، العدد 443، جافي 2016.
30. دلال محمود السيد، "معضلات الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية". مجلة السياسة الدولية، العدد 196، خريف 2014.
31. دلي خورشيد، "هل تفجر الأزمة التركية الروسية". مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 134، كانون الثاني 2013.
32. رسول محمد رسول، "الخليج العربي وإيران أولوية المبادرة الخليجية للخروج من الأزمة". آراء حول الخليج، العدد 21، 2006.
33. زياد حافظ، "منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن". مجلة المستقبل العربي، العدد 448، يونيو 2016.
34. زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليله للمكاسب والمخاطر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2011.
35. ساشا العلو، "الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع". مجلة آراء، العدد 106، أبريل 2016.

36. سامح راشد، "إعادة تركيب الإقليم: تحالفات جديدة، قديمة في الشرق الأوسط". مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 158، صيف 2014.
37. سامح راشد، "الخروج الكبير: الانسحاب الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط". مجلة شؤون عربية، العدد 154، صيف 2013.
38. سامح راشد، "الدور التدخلي للجامعة العربية: بين التطور والثبات". مجلة شؤون عربية، العدد 151، خريف 2012.
39. سامح راشد، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية". مجلة شؤون عربية، العدد 156، شتاء 2013.
40. سامح راشد، "مراجعة السياسات الإقليمية في ظل مستجدات المنطقة". مجلة شؤون عربية، العدد 152، شتاء 2012.
41. سامية ببيرش، "تنظيم داعش وتنامي مخاطر تهديده للأمن القومي العربي". مجلة شؤون عربية، العدد 159، خريف 2014.
42. شادي عبد الوهاب، "توازن القوى: إستراتيجيات تحقيق التوازن الدولي والإقليمي في ظل الفوضى". مجلة مفاهيم المستقبل، العدد 10، ماي 2015.
43. شذى زكي حسين، "النظام الإقليمي العربي: بين إشكاليات الواقع والتحديات الإقليمية والدولية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، 2011.
44. شريف شعبان مبروك، "روسيا في المنطقة العربية طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية". مجلة شؤون عربية، العدد 173، 2018.
45. طلعت أحمد سليم، "مقترحات حول القوة العربية المشتركة". مجلة المستقبل العربي، العدد 445، مارس 2016.
46. طلعت مسلم، "تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة". مجلة المستقبل العربي، العدد 434، نيسان 2015.
47. عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية". مجلة دراسات المجلد 41، عدد 01، الأردن، 2014.

48. عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري". مجلة المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012.
49. عبد الفتاح غريال، "المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، صيف 2016.
50. عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص الحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 06، ديسمبر 2012.
51. عبد الله بن حير العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية". مجلة شؤون اجتماعية، العدد 108، شتاء 2010، السنة 27.
52. عبد الناصر المودع، "الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة". مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 70، شتاء 2015.
53. عبد الوهاب بدر خان، "عالم عربي بين تيه سياسي وخواء استراتيجي". مجلة شؤون عربية، العدد 154، صيف 2013.
54. عدنان هياجنة، "التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي 2011-2014". مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 67.
55. علي بكر، "التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري". مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 62، جانفي-مارس 2014.
56. علي بن حسين القحطاني، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد 48، يوليو 2011.
57. علي زايد عبد الله، "مستقبل الصراع والتوازن في الشرق الأوسط". مجلة شؤون الأوسط، العدد 153، ربيع-صيف 2016.
58. علي زياد العلمي، "تقييم فعالية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط". مجلة شؤون الأوسط، العدد 155، شتاء 2017.
59. علي محمد دياب، "مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري". مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

60. غازي دحمان، "متغيرات السياسة الدولية في شرق أوسط جديد". مجلة شؤون عربية. العدد 156، شتاء 2003.
61. غازي دحمان، "موقع إيران في تطورات المنطقة بعد تغير السياسة الأمريكية تجاهها". مجلة شؤون عربية، العدد 170، صيف 2017.
62. فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير وتثلث القوة في الشرق الأوسط". مجلة المستقبل العربي. العدد 389، يوليو 2011.
63. فارس أبي صعب، "التحولات في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط". مجلة المستقبل العربي، العدد 389، 2011.
64. فداء وراذ خليل، "الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية". مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 03، يوليو 2011.
65. فهد راشد الإبراهيم، الاقتصادي العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، الكويت: العدد الفصلي الرابع، السنة 34، أكتوبر-ديسمبر 2016.
66. فهد مزبان خزار، "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية-الصينية". مجلة دراسات إيرانية، العدد 15، مارس 2012.
67. كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، صيف 2015.
68. كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، خريف 2015.
69. كمال سالم الشكري، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2010.
70. كنيث بولاك، "قاتل أو ارحل الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط، (ترجمة مركز ادراك للدراسات والاستشارات)"، مجلة شؤون خارجية، المجلد 95 العدد 02، 2011.
71. كوثر عباس الربيعي، "التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية". مجلة دراسات دولية، العدد 49، 2011.

72. كوثر عباس الربيعي، "التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية". مجلة دراسات دولية، العدد 49، 2011.
73. ماجد الكيالي، "التجاذب الإيراني-الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط". مجلة شؤون عربية، العدد 130، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2007.
74. ماجد كيالي، "التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة". مجلة شؤون عربية، العدد 156، شتاء 2013.
75. ماجد كيالي، "تعثر السياسة الأمريكية نتيجة التطورات الأخيرة في المنطقة". مجلة شؤون عربية، العدد 159، خريف 2014.
76. ماجدة شاهين، "الرئيس ترامب وسياسات التدخل العسكري في الشرق الأوسط". مجلة شؤون عربية، العدد 170، صيف 2017.
77. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجاً". مجلة دراسات إقليمية، العراق، العدد 31، 2013.
78. محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، صيف 2015.
79. محمد محي لهميص، "الموقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي: رؤيتان متناقضتان -دراسة في الجغرافية السياسية". مجلة كلية التربية، العدد التاسع، جامعة المستنصرية.
80. محمد نور الدين، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي". مجلة شؤون الأوسط، العدد 139، ربيع 2011.
81. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، "الثورة المصرية في 25 يناير 2011 والتحديات الاقتصادية في المرحلة الراهنة أهم المظاهر وسبل المواجهة". مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 06، جانفي 2011.
82. مروان قبلان، "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية". مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016.

83. مروان قبلان، "تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي". مجلة سياسات عربية، العدد 13، كانون الثاني 2015.
84. مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع ايران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية". مجلة شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007.
85. مصطفى عبد العزيز مرسي، "عقيدة أوباما ونزع القناع عن توجهات السياسة الأمريكية". مجلة شؤون عربية، العدد 2014، 168.
86. مصطفى عبد العزيز، "الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية". مجلة شؤون عربية، العدد 147، خريف 2011.
87. مهيب كامل فليح وفراس ثامر حمودي، "سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها". مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، العدد 04، 2009.
88. ناجي محمد عباس، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية للثورات الغربية". مجلة السياسة الدولية، العدد 185، القاهرة 2011.
89. ناصر محمد علي الطويل، "مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء". أوراق سياسية، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2012.
90. ناصيف يوسف حتي، "مستقبل العلاقات العربية-الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية". مجلة المستقبل العربي، العدد 205، آذار 1996.
91. نجيب بن عمر عوينات، "إصلاح جامعة الدول العربية". مجلة دراسات وأبحاث، السنة الخامسة، العدد 22، سبتمبر 2013.
92. نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الازمة السورية بعد الثورة". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة ورقلة 2017.
93. وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل، البعد التاريخي وإشكالات راهنة". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، 1995.
94. وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.

95. وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني"، مجلة دقاتر السياسة والقانون، العدد 15 جوان 2016.
96. Andreas Krieg, "externalizing the burden of war: the Obama doctrine and US foreign policy in the Middle East". International affairs, N92, 2016.
97. Bierstedt, R., « An analysis of social power ». American Sociological review, vol15, N06, december 1950.
98. Abdullah Yegin, "the U.S -Iran rapprochement, real or dream?". Analysis, N08, August 2014.
99. Beverly Milton-Edwards, "hamas and the arab spring : strategic shift!". middle east policy. vol. x x. N3. fall 2013.
100. Ephraim Kam, « the rise of the islamic state organization », strategic assessment. vol17, n03, october 2014.
101. Fabrizio Tassinari, Mare Europaeum. political studies press, copenhagen, 2004.
102. Florence Gaub, an Arab army-coming at last?. issue alert, N ;52, 2014.
103. Ilhan Tanir, "How the Arab spring is transforming Turkish-American relations". Turkish policy. Volume10, N:03, 2011.
104. Ilyas Kemaloglu, "Middle East Policy Of Russia". The Black Sea International Report, No: 23, Ankara, July 2012.
105. Iver B. Neumann, « A region : building approach to northern Europe ». international studies, Vol20, N01, January, 1994.
106. Jakub Gajda, "prospects for the development of U.S Iran relations". Pakaski policy paper, 07, 2016.
107. Jugoslav Jozic and other, « The Middle East cold war Iran-Saudi Arabia and the way ahead », croation political science review. Vol52, Nm4-5, 2015.
108. Kerry Brown, "mixed signals : China in the Middle East". policy Brief, N190, December 2014.
109. Larry Diamond, « why are there no Arab democracies ». Journal of democracy. Vol21, N01, January 2010.
110. Mordechai Chaziza, "Syria's civil war: stage for great Chinese involvement in the Middle East". Middle East review of international affair, Vol20, N02, Summer 2016.
111. Mu Ren, « interpreting China's (non)-intervention policy to the Syrian crisis : a neoclassical realist analysis ». college Bulletin, vol27, N12, June 2014.
112. Nader Ibrahim and other, « the failure of the Arab league in solving interstate ». British journal of arts and social sciences. Vol22, N01, 2017.
113. Noel Brehony, « yemen and the huthis : genesis of the 2015 crisis ». Asian affairs, vol02, N02, 2015.
114. Okhan Gafarli, "Russian Foreign policy in light of changing balance in the middle East". Turkish policy. Volume10, N04, 2011.

115. Osman Nuri O zlap, "where is the Middle East? The definition and classification of the Middle East as a regional subsystem in international relations".Turkish Journal of politics,Vol02,N02,winter2011
116. Rizwan Naseer,"Lui Dabin,Musarat Amin, balance of power and order international relation".berkely journal of social science, Vol02,Issue04,April2012 .
117. Rizwan Neseer,Musart Amin, « Balance of power a theoretical explanation and its relevance in contemporary era ». Barkely journal of social science.vol01.nM10,2011.
118. Suisheng Zahao, "Chinese foreign policy as a rising power to find its rightful place".perception, Vol18,N01, Spring2013.
119. -Wang Jin ,"selective engagement :China's Middle East policy after the Arab spring ".Strategic assessment,volume19,N02,July2016.
120. William Moraes Roberto & Joào Arthur da Silvareis ,"Disengagement from the Middle East and the pivot to Asia:an assesment of changes within Us grand strategy between 2003and2014".IRElect.Vol02,2015.
121. Yoel Guzansky, « the end of the American era in the Middle East », strategic assessment .volume15,N04,January 2013.
122. Zana Khasraw gulnohamad, « the rise and fall of the islamic state of Iraq and alSham(levant) ISIS ». global security studies,spring 2014,vol05,issue02.

➤ من الأطروحات:

1. بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مهنددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي 2001-2008. أطروحة مقدمة لجامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أفريل 2011.
2. حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج"، شهادة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2011-2012.
3. عامر محمد معاذ فارس، السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة بغداد للعلوم السياسية، 2008.
4. عامر مصباح، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية السعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006.
5. نابي عبد القادر، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2014-2015.

➤ من المتقيات والندوات:

1. أبو نحل أسامة، صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية، مؤتمر القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الزقازيق، 21 نوفمبر 2012.
2. مسير محمود بدوي السيد، خيار الشرق أوسطية: رؤية تقويمية. دراسة مقدمة للمنتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، أبريل 2000.
3. Gamal M.Selim ,**the Syrian crisis and the dynamics of new cold war**. Paper presented at the 2016 annual conference of the Canadian political science association, Calgary, Alberta, 31 May–2 June, 2016.
4. Ghadah Alghunain, **conflict between Saudi Arabia and Iran :an examination of critical factors inhibiting their positive roles in the middle east**. a dissertation presented of the graduate school of humanities and social science of nova south astern university in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, 2014.

➤ من التقارير والدراسات:

1. أسامة أبو أرشيد، **الخلافا الأمريكي السعودي والعلاقات مع إيران**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016.
2. أمل عالم، **الصراع السعودي الإيراني في اليمن -وجهة نظر يمنية-**. تقرير مركز الجزيرة العربية للدراسات، 25 حزيران 2015.
3. **الانسحاب الأمريكي من العراق والمربع العسكري الأمريكي الشرق أوسطي** القادم، مقالات إستراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، تشرين الثاني 2011.
4. أوراق سياسية، **"الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"**، وحدة الدراسات والأبحاث، مركز الفكر للدراسات والأبحاث، 2014.
5. تقدير موقف، **ما الذي يحدد الموقف الروسي والصيني من الأزمة السورية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012.

6. تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة التهديد، مجلس الأمن، 29 جانفي 2016.
7. تقرير الدوحة عن مؤتمر، "من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي: المنطقة العربية بين صعود تنظيم الدولة والانخراط الأمريكي المتجدد"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014.
8. جمال عبد الله، السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2016.
9. حسن أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية". ملفات "تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014.
10. خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية... مصالح استراتيجية متبادلة (في مؤلف تجربة الإسلاميين في تركيا). مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني 2011.
11. دراسات وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". المرصد الاستراتيجي، 12 أوت 2015.
12. ذغاندي عنتر، التدخل السعودي في سوريا الدوافع والسيناريوهات. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 13 فيفري 2016.
13. شفيق سفير، الجذور الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية. ملفات "تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014.
14. صبر درويش، "داعش النسخة الأكثر تطرفا للإسلام السياسي"، بحث أعده مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014.
15. طارق عثمان، مفارقات داعش: الأعمال السياسية التي خابت. ملفات تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014.
16. ظافر محمد العجمي، دول الخليج والقوة العربية المشتركة: بين التشكيل والتأجيل. مركز الجزيرة للدراسات، 11 نوفمبر 2015.

17. علي حسن باكير، تحولات الطاقة وجيوبولتيك الممرات البحرية"ملقا نموذجا. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2014.
18. علي حسين باكير، أمريكا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة. تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، 12 جوان 2013.
19. علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 20 أبريل 2015.
20. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2015.
21. فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
22. مارك كاتز، مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي): التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني). مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014.
23. محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة. مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013.
24. محمد جميح، تحليل سياسات: المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014.
25. محمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم، حدود التنافس التركي-الإيراني. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 05 أبريل 2015.
26. مروان بشارة، الربيع العربي الخفي، وعود الثورات العربية ومخاطرها (ترجمة/موسى الحالول)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
27. مروان قبلان، العلاقات السعودية-الأمريكية، انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2014.
28. معتز الخطيب، تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع. ملفات "تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014.

29. منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-الأمريكية بين قمتي 1945-2015. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 10 سبتمبر 2015.
30. وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 04 ديسمبر 2011.
31. تقدير موقف، خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته. مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2017.
32. **the Arab economy-aprivate sector's perspective for a better business climate.**the general union of chambers of commerce,industry & agriculture for Arab countries(GUCCIAAC),August2014.
33. Abd Monem Said and Shai Feldman, **resetting U.S.Egypt relations.**Middle East brief,N79,crown center for Middle East studies,March2014.
34. Andrea Moncuili,**Daesh :the challenge to regional andinternational security.**Nato parlimentary assembly draft report,15 September 2015.
35. Anthony H.Cordesman,**Iraq's military forces/1988-1993.**center for strategic and international studies,washington,September1994.
36. Anthony H.Cordesman, **the Iran nuclear agreement and conventional arms transfers in the gulf.** Washington:bruck chair in strategy at the center for strategic and international studies,July2015 .
37. Anthony H.Cordesman, **the changing patterns of arms imports in the Middle east and north Africa.**center for strategic and international studies,February16,2016.
38. Asli Aydintasbas, **with friends like these :Turkey- Russia, and the end of an unlikely alliance.** European council on foreign relation,Policy brief, June 2016.
39. Can Fuat Gurlesel,**Turkish exporters assembly economy and foreign trade report 2016.** report was prepared for publication by Küçük MucizelerYayıncılık ve İletişim Hizmetleri on behalf of TEA,2016.
40. Carla E.Humud and other,**armed conflict in Syria :overview and U.S response.**Congressional research service,October13,2017,p03.
41. Carman Cristina cirlig, **the international coalition to counter ISIL/Da'esh(the islamic state)** .briefing , European parliamentary research service,March17 ,2015.
42. Christina Lin, **China's strategic shift towards the region of the seas :the Middle East Kingdom arives in Middle East.**ISPSW strategy sries.Issue N226,April201.5
43. Christopher M.Blanchard,**Libya:transition and U.S policy.**congressional research service,January 8,2018.

44. Daniel Heffion, **how the iran deal will re-shape the balance of power in the middle east :a look at the soudi arabie and iran**.center for geopolitics security in realism studies. 12th august 2015 .
45. Dmitri trenin, **The Mythical Alliance: Russia's Syria policy** Carnegie Moscow center, Moscow, 2013.
46. Dmitri Trenin, "**Russia's Policy in the middle east: Prospects For consensus and conflict with the united states**", The Century Foundation Report , New york, 2010.
47. Eberhard Kienle, **the security implications of the arab spring**.Geneva papers, Geneva Centre for Security Policy,10-2013.
48. Efraim Inbar, **implications of disengagement from the Middle East**. The begin: sadat center for strategic studies Mideast security and policy studies,no122,June2016
49. -Ellie Geranmayeh and Kadri Liik , **the new power couple:Russia and Iran in the Middle East**. European council on foreign relations, September2016.
50. Ellinor Zeino Mohmalat, **the role of Saudi Arabia and Iran during and after the Upheaval in Arab World**.kas international reports,08,2013.
51. F.gregory Gause, **Saudi Arabia in the new Middle east**. council on foreign relations ,special report,N63,December2014.
52. Florence Gaub, **an Arab nato in the making ?Middle Eastern military cooperation since 2011**.strategic studies institute U.S army war College,Carlisle,September 2016.
53. Florence Gaub, **stuck in the barakas :the joint Arab force**.brief issue,European union istitute for security studies,October2015.
54. Frederic wehrey & other, **the role of soudi arabia and iran during and after the up heaval in arab word**,kas international reports,8,2013.
55. Gerald Feierstein, **U.S.Gulf relation in the age of Trump**.policy focus,Middle East institute,March2017.
56. Grigory Kosach, **possibilities of a strategic relationship between Russia and Saudi Arabia**. Russian international affairs council, policy brief,M06, august2016.
57. Igor Delanoe , **Le partenariat stratégique russo-syrien : la clef du dispositif naval russe en Méditerranée** .Ukraine: Foundation pour La Recherché strategique, No 6 , fevrier 2013.
58. I.S.Ivanov, **cooperation between the Russian federation and the Arab republic of Egypt:opportunities and constraints**.working paper,Russian international affairs council,Moscow2015.
59. Jaroslaw Jarzabek, **G.c.c Military spending in era of low oil prices**.Middle East institute,policy Focus series,August2016 .
60. Jeremy M.Sharp, **Egypt:the January 25 revolution and implications for U.S Foreign policy**.CRC report for congress,February11,2011.
61. Jermey M.Sharp, **yemen :back ground and U.S relation**.congressional research service,January21,2015.

62. Jim Zanotti, **Turky:back ground and U.S relation**.Congressional research service,January17,2012.
63. Jim Zanotti and Clayton Thomas, **Turkey:background and U.S relations**. CRS report prepared for members and committees of congress.august26,2016.
64. Johen Hippler,**change in the middle east between democratization civil war**.project working paper 01,the international project”peaceful change and violent-the transformation of the middle east and western-muslim relations”.institute for development and peace(INEF) university of duisburg-essen,Germany,May 2013.
65. Jon B.Alterman,Rocky **harbors taking stock of the Middle East in2015**.report of the center strategic and international studies,2015.
66. Joseph Felter and Brian Fishman,**Iranian strategy in Iraq(politics and other means)**.occasional paper series,combating terrorism center,october13,2008.
67. Joshua R.Itzkowitz Shifrinson,**the kurds and regional security:an evaluation of developments since the Iraq war**.Middle East brief,crown center for Middle East studies,N14,December2006.
68. Karl P.Mueller and other,**U.S.strategic interests in the Middle East and implications for the army**.Rand corporation,expert insights on a timely policy issue,2014.
69. Kenneth M.Pollack ,**the fall and rise and fall of Iraq**.Middle East memo,number 29,July2013.
70. Kenneth Katzman and other, **the islamic state ,crisis and U.S policy**. congressional research service,september10,2014.
71. Kristian Coates Ulrichsen,**Qatar and the arab spring :policy divers and regional implications**.carnegie endowment for international peace,September2014.
72. Lana Ravandi-Fadai, **Russo-Iranian relations and the Vienna nuclear agreement**. Research paper,arab center for research and policy studies, November 2015.
73. Lina Khatib, **The Islamic States Strategy Lasting And Expanding** .Carnegie Middle East center,June 2015.
74. Mert Yildiz and others, **Nuclear Deal: Impact on Iran-Turkey Economic Relations**.Center on sanctions & illicit finance,February2016.
75. Michael Singh,**Chinese policy in the Middle East in the wake of the arab uprisings**.the Washington institute for near east policy.December2014.
76. Mordechai Chaziza, **Soft balancing strategy in the Middle East :Chines and vetos in the united nation Security council in the syrian Crisis**.China report50,3,2014.
77. Morton I.Abramowitz and Eric S.Edelman, **from rhetoric to reality :reforming U.S Turkey policy**.report of BPC’S foreign project,October2013.
78. Nikolay Kozhanov, **understanding the revitalization of Russian-Iranian relations**. Carnegie Moscow center,May2015
79. Romean Muzalevsky,**from ties to strategic engagement U.S-Iranian relationship in 2030**.carlisle :strategic studies institute and U.S army war college press,May2015.

80. Sara Vakhshouri, **Iran's energy policy after the nuclear deal**. report written and published in accordance with the Atlantic council policy on intellectual independence, November 2015.
81. Sener Akturk, **a realist reassessment of Turkish-Russian relation 2002-2012 from the peak to the dip?**. Caspian strategy institute center for politics and international studies, January 2013.
82. Shaul Shay, **the Egypt-Russia nuclear deal**. Institute for policy and strategy, idc herzliya, November 2015.
83. Shay Har zvi, **the return of the Russian bear to the Middle east**. Illan university, Sadat center for strategic studies, middle east security studies n:120, 2015.
84. Thomas Juneau, **Iran's failed foreign policy: dealing from a position of weakness**. Middle East institute, policy papers series, april 2015.
85. **The Israeli position toward the events in Syria**. assessment report, policy analysis Unit-ACRPS, Doha, February 2012.

➤ من الإنترنت:

1. إبراهيم منشاوي، سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية... إلى أين؟. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن: www.acresg.org/2585 على الساعة 11:20 يوم 2017/06/22
2. أبو بكر الدسوقي، "الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، أكتوبر 2015 (www.siyassa.org.eg/newQ/6510.aspx) على الساعة 13:22 يوم 2016/08/08
3. أحمد الكاتب، القيد الأمريكي واحتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، مركز الروابط، نقلا عن: <http://rawabtcenter.com/archives/1141/> يوم 2017/08/09 على الساعة 12:39
4. أحمد سلمان محمد المعموري، "العراق في ظل التنافس الإيراني التركي"، نقلا عن موقع: www.alwahrain.iq/wp-content/uploads/ الإيراني التنافس ظل في العراق PDF يوم 2016/09/16 على الساعة 14:10
5. أحمد عاطف، توافقات مصلحة: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط؟، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة، نقلا عن: يوم 2016/08/22، على الساعة 12:30 v+18f
www.rcssmideast.org/article/371/val S.1

6. أحمد يوسف أحمد، حال الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة
نقلا عن: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_414_ahmadwneivi_ne.pdf
يوم 2016/09/30، على الساعة 12:32.
7. أوراق سياسية، تنظيم الدولة: النشأة والأفكار، يوم 2015/04/12، على الساعة 19:03، نقلا عن
الموقع: http://www.fikercenter.com/ar/p/political_analysis/view/a6zaxn3
8. إبراهيم منشاوي، تقارب حذر: العلاقات السعودية-الروسية والقضايا الإقليمية. المركز العربي
للبحوث والدراسات، نقلا عن: <http://www.acrseg.org/39287> يوم 2017/01/21 على
الساعة 13:34.
9. أنا بورشفسكايا، هل يستطيع ترامب فك التحالف الروسي-الإيراني، معهد واشنطن، نقلا عن
موقع: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/can-trump-break-up-the-russian-iranian-alliance>
يوم 2018-06-04 على الساعة 22:31.
10. إيمان رجب، إعادة تقييم: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مركز الروابط
للبحوث والدراسات الإستراتيجية. نقلا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/5596> يوم
2017/07/02 على الساعة 13:13
11. بيتر سالز بوري، اقتناص الفرصة: كيف سيطر الحوثيين على الثورة اليمنية. المركز الإقليمي
للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، نقلا عن: www.rcssmideast.org/article/2734.
يوم 2016/12/12 على الساعة 13:16.
12. التقديرات: اندماج التهديدات: لماذا تصاعد الإنفاق على واردات السلاح في الإقليم. يوم
2016/08/26، على الساعة 10:30 نقلا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/21690>.
13. التقديرات: اندماج التهديدات: لماذا تصاعد الإنفاق على واردات السلاح في الإقليم. مركز الروابط،
يوم 2016/08/26، على الساعة 10:30 نقلا عن:
<http://rawabetcenter.com/archives/21690>

14. تقرير الشرق الأوسط 2016: اتجاهات التحول في الفوضى إلى احتواء الأزمات. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. نقلا عن موقع: <http://rawabetcenter.com/archives/20547> ، الساعة على 30/10/2016 يوم 15:40
15. جيمس سلاذن وآخرون، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منظور تحليلي، مركز RAND CORPORATION، نقلا عن موقع: www.RAND.com يوم 04-06-2018 على الساعة 21:58.
16. حسن أبو طالب، نحو تحالف استراتيجي مصري روسي، نقلا عن موقع: <http://www.ahram.org.eg/News/202487/4/627059> نقلا عن موقع 04-06-2018 على الساعة 22:22.
17. حسن الانباري، عدنان أو عودة، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية، دط، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، نقلا عن موقع: http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_17.html يوم 04-06-2018 على الساعة 14:59
18. خالد حنفي علي، "بناء الداخل: مشروطيات فعالية الدور الإقليمي المصير". مجلة حالة الإقليم، المركز العربي للإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نقلا عن: <http://www.rcssmideast.org/Author.aspx?AuthorId=17> يوم 12/08/2016 على الساعة 12:28.
19. عامر راشد، العلاقات الروسية التركية خصومة على قضية المصالح، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية نقلا عن موقع، <http://rawabetcenter.com/archives/29339> يوم 04-06-2018 على الساعة 22:47.
20. عزت سعد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط... بين الإرهاب وإيران. نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/1> يوم 21/01/2017، على الساعة 20:08
21. عزت شحرور، الصين والشرق أوسط ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن موقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611142554206350.html>

يوم 05-06-2018 على الساعة 13:58.

22. زينب خالد عبد المنعم السيد، الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط "2003 - 2016"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، نقلا عن

موقع: <http://democraticac.de/?p=34549> يوم 05-06-2018 على الساعة 13:46.

23. قاسم حسين صالح، التقارير الدولية العاجزة عن رسم مستقبل الشرق الأوسط، مركز الروابط، نقلا

عن: <http://rawabetcenter.com/archives/3360> يوم 02/05/2017 على الساعة 12:10.

24. لعبة الحرب: ثلاثة دوائر إستراتيجية داعش العالمية. مركز الروابط للبحوث والدراسات نقلا عن:

Rwabetcenter.com/archives/16467 يوم 11/09/2016 على الساعة 9:45

25. محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي

وتداعيات الثورات العربية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن:

<http://www.acrseg.org/36543> يوم 02/07/2017، على الساعة 13:31.

26. مرنا وليد محمد نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003-

2015)، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن: <http://democraticac.de/?p=26085>

يوم 10/09/2016، على الساعة 12:30.

27. معجم المعاني الجامع، نقلا عن الموقع: <http://www.almaany.com> يوم 19/02/2015

على الساعة 14:20.

28. معمر خولي، العلاقات التركية الأمريكية على المحك. مركز الروابط للبحوث والدراسات

الإستراتيجية، نقلا عن: rawabetcenter.com/archives/1820 يوم 29/12/2016 على

الساعة 09:30.

29. ناجي محمد عباس، الإنكماش: "مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية بعد الثورات

العربية". مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوم 02/11/2016 على الساعة 12:05، نقلا عن:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1817.aspx>

30. نادية سعد الدين، "الارتباك الإستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية، نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>: يوم 2016/12/24، على الساعة: 13:21.
31. هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية الروسية. المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن www.acrseg.org/2362 يوم 2016/01/12 على الساعة 10:19.
32. ترامب يعلن الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/news/international/2018/5/8> /ترامب-يعلن-الانسحاب-من-الاتفاق-النووي-الإيراني يوم 2018/06/05 على الساعة 17:43.
33. ولي نصر، محور روسي-إيراني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن موقع: <http://rawabetcenter.com/archives/32409> يوم 2018-06-04 على الساعة 22:34.
34. Anthony cordesman, **the changing nature of war in the middle East and North Africa**. on: <http://hir.harvard.edu/article/?a=14493> at 18:40-28/12/2017
35. Bjorn Hettne and Fredirik Soderbaum, **theorizing the rise of regionness**. p11 , on : <http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/cogr/conf99/soderbaum.pdf> .at16/09/2017-11:49.
36. countries rankes by military strenght, global fire power website, at : <http://www.globalfirepower.com/counties-listing.asp> .6:10-2016/08/12 accessed 7/10/2016.
37. Curtis R. Ryan, **regime security and shifting alliances in the Middle East**. project on Middle East poltical science, on : <http://pomeps.org/2015/08/20/regime-security-and-shipting-in-middle-east/> . 03/08/2017-13:03.
38. Erzsébet N. Rozsu, **Iran and Saudi Arabia- a regional cold war wthe global relevance:** [Http://www.academia.edu/13223572/Iran_and_Saudi_Arabia_A_regional_cold_war_with_global_relevance](http://www.academia.edu/13223572/Iran_and_Saudi_Arabia_A_regional_cold_war_with_global_relevance) . 21/08/2016-12:30
39. Hamid Ahmadi, Fahmieh Ghorbani, **the impact of Syrian crisis on Iran-Turkey relation**. on: [Http://www.ciaronet.org/attachements/26185](http://www.ciaronet.org/attachements/26185) /upload2016-08-09/19:50.
40. Hidle Dominique Engelen, **the construction of a region in the baltic Sea area**. on : www.sgir.org/.../Englen%20%20the%20construction at 14/09/2017-23 :26.
41. James F. Jeffrey, **behind the U.S withdrawal from Iraq**. the Washington institute improving the quality of U.S Middle East policy. on: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq> at 09:47-16/01/2018

42. Mervat Rishmawi, **the league of Arab states in the wake if the arab spring**. on www.cihrs.org/wp-content/uploads/2013/09/arab_league.pdf. 21/07/2017-20:27.
43. Nader Bakkar, **Egypt's options in dealikg with the Libyan crises**. on <http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/109891/Opinion/-Egypts-options-in-dealing-with-the-Libyan-crisis-.aspx> at :12/05/2017 -10 :20
44. Ozgur Ozdamar , **Turkish- Iranian relations after the framework agreement**. on : http://ozgur.bilkent.edu.tr/download/15TurkishIranian_Relations_after_the_Framework_Agreement.pdf ,p03. at12:45 - 18/12/2017.
45. Peter Katzenstein, **regionalism and Asia**. on : www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/activitiesnews/conferences/1999-conferences/3rdannual_conference/papers/18k. at 16/09/2017-12 :30
46. peter Toledo, **Classic realism and the Balance of power theory**. on : Pi.Library.yoku.ca/ojs/index.php/gjis/article/view_file/3525/31924.p59.21/02/2015 at 09:39
47. Philips Gordon, Amos Yadlin, Ari Heistein, **the Qatar crisis :causes,implication,risks, and the need for compromise**. the institute for national security studies, on : <http://www.inss.org.il/publication/qatar-crisis-causes-implications-risks-need-compromise/> at 19 :18-06/07/2017
48. Sara Vakhshouri, **US sanctions threaten Iran's oil exports, production**. On : <https://www.ogj.com/articles/print/volume-116/issue-6/drilling-production/us-sanctions-threaten-iran-s-oil-exports-production.html> at11:16-05/06/2018
49. Stuart Harris, **The Regional Response in Asia Pacific and its Global implications**. on : www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/activitiesnews/conferences/1999_conferences/3rdannua_lconference/papers/-18k at19/08/2017-12/07
50. -Tallha Abdulrazaq, **36 years on, the Iran-Iraq War is still relevant**. On: <https://www.middleeastmonitor.com/20160922-36-years-on-the-iran-iraq-war-is-still-relevant/> at14:02-12/03/2018
51. **the situation in yemen :contemporary security council**: www.canisius.edu/diciccoj/mum2015-csc-yemen.pdf,p03.- 24/12/2016-13:09.
52. Vincent Durac, **the role of non state actor in arab contries after arab uprising**. crisis and new agenda of arab states: www.Iemed.org/observatori/arees-damalisi/arsuis-adjunts/anuari/ned.2015/iemed%20-2016. 09/10/2016-16:25.
53. Yasmine Farouk, **regional issues in Egypt-Us relations**. May2014, on: <http://schools.aucegypt.edu/GAPP/casar/Pages/yasmine%20farouk.pdf> at 05/04/2018-14:20

أولاً/- فهرس الأشكال:

الصفحة	رقم الشكل
22	مخطط رقم 01: يوضح مناطق النفوذ من زاوية المركز الأوروبي
77	مخطط رقم 02: يوضح نمط المعارضة المباشرة
78	مخطط رقم 03: يوضح نمط المنافسة
84	مخطط رقم 04: النموذج النظري لتأليفه
164	مخطط رقم 05: صادرات النفط الخام الإيراني ألف برميل في اليوم
198	مخطط رقم 06: يوضح حجم الاستيراد الأمريكي ونسبة الاعتماد على النفط في الشرق الأوسط بين 2005-2013
339	مخطط رقم 07: سيناريو انحلال التوازن في الشرق الأوسط
344	مخطط رقم 08: سيناريو ضبط التوازن في الشرق الأوسط من قبل قوة إقليمية
353	مخطط رقم 09: سيناريو ضبط التوازن في الشرق الأوسط من قبل قوة عالمية
357	مخطط رقم 10: سيناريو ضبط التوازن في الشرق الأوسط من خلال تحالف

ثانياً/- فهرس الجداول:

الصفحة	رقم الجدول
96	جدول رقم 01: يوضح مستوى فعالية لمستويين الإقليمي والدولي
110	جدول رقم 02: إنتاج العراق للنفط من 1990 إلى 2003
159	جدول رقم 03: نوع الأسلحة التي اشترتها دول الخليج خلال الفترة من 2011 إلى 2015
161	جدول رقم 04: خطة شركة النفط الوطنية الإيرانية لزيادة النفط الخام والمكثفات بحلول 2017-2018
261	جدول رقم 05: الإنتاج والاستهلاك الصيني للنفط 2009-2014 (مليون طن)
263	الجدول رقم 06: تعاون الصين مع دول الخليج 2009-2015
276	جدول رقم 07: سجل التصويت في الأزمة السورية في مجلس الأمن (2011-2013)

توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغييرات
الإقليمية الجديدة 2011-2018

فهرس الخرائط
والبداول والأشكال

297	جدول رقم 08: الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي 2016
298	جدول رقم 09: الإنفاق العسكري للدول العربية المركزية في الشرق الأوسط-مليون دولار أمريكي 2002-2014
308	جدول رقم 10: القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي
309	جدول رقم 11: عدد أفراد القوات الأمريكية في الدول العربية الشرق أوسطية حتى 31 ديسمبر 2011 (بتصرف)
334	جدول رقم 12: الحالة العسكرية لجيوش العربية في الشرق الأوسط عام 2011 (بتصرف)

ثالثا/- فهرس الخرائط:

الصفحة	رقم الخريطة
28	خريطة رقم 01: المفهوم الروسي للشرق الأوسط
303	خريطة رقم 02: الدول الأربعة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر
307	خريطة رقم 03: القواعد العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط

رابعا/- فهرس المنحنيات البيانية:

الصفحة	رقم المنحنى
165	منحنى بياني رقم 01: الإنتاج الإجمالي للغاز الإيراني تريليون مكعب 2004-2013
253	منحنى بياني رقم 02: التجارة السنوية بين تركيا وروسيا (مليار)
354	منحنى بياني رقم 03: السياح الروس الذين زاروا تركيا (بالملايين)

مقدمة.....	أ- ظ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتوازن القوى في الشرق الأوسط.....	18.
المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط.....	20.
المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.....	20.
الفرع الأول: تعريف الشرق الأوسط في الموسوعات والمعاهد.....	23.
الفرع الثاني: التعريفات العالمية للشرق الأوسط.....	24.
الفرع الثالث: التعريفات الإقليمية للشرق الأوسط.....	28.
المطلب الثاني: نشأة وتطور مصطلح الشرق الأوسط.....	31.
الفرع الأول: بدايات ظهور مفهوم الشرق الأوسط.....	32.
الفرع الثاني: الشرق الأوسط خلال الحربين العالميتين.....	36.
الفرع الثالث: الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها.....	39.
المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط.....	42.
الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط.....	42.
الفرع الثاني: الأهمية العسكرية للشرق الأوسط (الأهمية الإستراتيجية).....	44.
الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية والحضارية للشرق الأوسط.....	45.
المبحث الثاني: ماهية توازن القوى والنظريات المفسرة له.....	51.
المطلب الأول: مفهوم توازن القوى.....	51.
الفرع الأول: التوازن Balance.....	52.
الفرع الثاني: القوة power.....	53.
الفرع الثالث: توازن القوى Balance of power.....	54.
المطلب الثاني: وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية.....	59.
الفرع الأول: الطرق التقليدية لتحقيق توازن القوى.....	59.
الفرع الثاني: الطرق الحديثة للتأثير على توازن القوى.....	66.
المطلب الثالث: أشكال توازن القوى.....	69.

- 69.....الفرع الأول:توازن القوى بين البسيط والمركب:(من حيث عدد الأطراف).....
- 71.....الفرع الثاني:توازن القوى بين المرن والجامد(من حيث التماثل في الأهداف).....
- 72.....الفرع الثالث:توازن القوى الإقليمي وتأثيره على التوازن الدولي.....
- 74.....المطلب الرابع:النظرية الواقعية وتوازن القوى.....
- 74.....الفرع الأول:النظرية الواقعية الكلاسيكية.....
- 80.....الفرع الثاني:النظرية الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية.....
- 82.....الفرع الثالث:الواقعية الكلاسيكية الجديدة.....
- 86.....المبحث الثالث:ماهية النظام الإقليمي والنظريات المفسرة له.....
- 86.....المطلب الأول:ماهية النظام الإقليمي.....
- 86.....الفرع الأول:مفهوم النظام الإقليمي.....
- 90.....الفرع الثاني:تطور مفهوم النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.....
- 92.....الفرع الثالث:عناصر النظام الإقليمي.....
- 94.....المطلب الثاني:علاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي.....
- 94.....الفرع الأول:علاقة اعتماد متبادل.....
- 97.....الفرع الثاني:علاقة هرمية.....
- 97.....المطلب الثالث:النظريات المفسرة للنظام الإقليمي.....
- 98.....الفرع الأول:نظرية التكامل(الوظيفية الجديدة).....
- 99.....الفرع الثاني:النظرية البنائية الاجتماعية(بناء الإقليم).....
- الفصل الثاني:تأثير التغييرات الإقليمية الجديدة على الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في**
- توازن القوى بالشرق الأوسط.....103.....**
- 105.....المبحث الأول: التغييرات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط.....
- 105.....المطلب الأول:لمحة عن توازن القوى في الشرق الأوسط بعد2003.....
- 106.....الفرع الأول:مكانة العراق في توازن القوى (العراق كموازن إقليمي).....
- 111.....الفرع الثاني:صعود النفوذ الإيراني.....

- الفرع الثالث: دور القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط بعد صعود إيران.....117
- المطلب الثاني: ملامح التغيير في البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط.....121
- الفرع الأول: الطبيعة الانتقالية.....121
- الفرع الثاني: مرونة التحالفات الإقليمية.....121
- الفرع الثالث: عودة القوة المسلحة كوسيلة لحل النزاعات.....122
- المطلب الثالث: المراجعات الإستراتيجية للدول الإقليمية بعد 2011.....122
- الفرع الأول: مراجعة الحسابات التقليدية.....122
- الفرع الثاني: إعادة هندسة ورسم العلاقات.....123
- الفرع الثالث: الرجوع إلى الإقليم.....124
- المبحث الثاني: إعادة تشكيل التحالفات والتكتلات الإقليمية.....125
- المطلب الأول: عوامل ومحددات تغيير التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.....126
- الفرع الأول: طبيعة التحالفات المرنة والمؤقتة.....126
- الفرع الثاني: التغييرات السياسية الداخلية في دول الإقليم.....126
- الفرع الثالث: تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية.....127
- الفرع الرابع: التمدد الإيراني (الشيوعي) في المنطقة.....127
- الفرع الخامس: الاضطرابات الأمنية في عدد من دول الأقاليم.....128
- المطلب الثاني: مراحل تغيير التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.....128
- الفرع الأول: مرحلة الانتفاضات العربية.....129
- الفرع الثاني: مرحلة الاتفاق النووي الإيراني.....133
- المبحث الثالث: ملامح تغيير التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط.....135
- المطلب الأول: تحول مركز النقل السياسي في الدول العربية.....135
- الفرع الأول: تراجع القوى الإقليمية العربية التقليدية (مصر، سوريا، العراق).....135
- الفرع الثاني: تحول مركز القوة إلى دول الخليج العربي.....139
- المطلب الثاني: تفاعلات مثلث القوى الإقليمية (السعودية، تركيا، إيران).....141

توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغييرات الإقليمية الجديدة 2011-2018

- الفرع الأول: المدخل الطائفي.....141
- الفرع الثاني: السباق نحو التسليح(المساعدة الذاتية Self Help).....156
- الفرع الثالث: المدخل الاقتصادي.....160
- المبحث الرابع: تصاعد تأثير الفواعل المسلحة الإقليمية من غير الدول.....168
- المطلب الأول: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.....170
- الفرع الأول: نشأة وتطور تنظيم الدولة الإسلامية.....171
- الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى قيام تنظيم داعش وهيكله.....174
- الفرع الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية فاعلا إقليميا.....176
- المطلب الثاني: حركة الحوثيين في اليمن.....181
- الفرع الأول: نشأة الحوثية في اليمن.....181
- الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى فرض الحوثيين سيطرتهم.....185
- الفرع الثالث: مصادر تسليح جماعة الحوثيين(القوة العسكرية).....186
- الفصل الثالث: تأثير التغييرات الإقليمية الجديدة على الأداء الاستراتيجي للقوى الدولية الفاعلة في توازن القوى بالشرق الأوسط.....191**
- المبحث الأول: إعادة النظر في المقاربة الأمريكية في الشرق الأوسط.....193
- المطلب الأول: دوافع ومحددات إعادة النظر في المقاربة الأمريكية بالشرق الأوسط.....194
- الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية.....194
- الفرع الثاني: صعود آسيا في الإستراتيجية الأمريكية.....195
- الفرع الثالث: إنتاج النفط والغاز الصخري.....196
- الفرع الرابع: تزايد العداء للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها من شعوب دول الإقليم.....199
- المطلب الثاني: التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط(بين أوباما وترامب).....200
- الفرع الأول: مؤشرات المرحلة الأولى 2008-2012.....200
- الفرع الثاني: مؤشرات المرحلة الثانية 2012-نهاية2016.....201

- 208.....الفرع الثالث: مؤشرات المرحلة الثالثة 2017-2018.....
- 210.....المطلب الثالث: إعادة النظر في الجيوسياسية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط.....
- 210.....الفرع الأول: العلاقات الأمريكية-الخليجية (السعودي).....
- 214.....الفرع الثاني: التقارب الأمريكي-المصري.....
- 217.....الفرع الثالث: التحالف الأمريكي-التركي.....
- 212.....الفرع الرابع: العلاقات الأمريكية الإيرانية.....
- 226.....المبحث الثاني: عودة السياسة الروسية في الشرق الأوسط.....
- 226.....المطلب الأول: عوامل عودة النشاط الروسي للشرق الأوسط.....
- 226.....الفرع الأول: تحديد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط.....
- 227.....الفرع الثاني: توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.....
- 228.....الفرع الثالث: الضغوط الاقتصادية في روسيا.....
- 229.....المطلب الثاني: محددات موقف روسيا من الأزمات الجديدة في الشرق الأوسط.....
- 229.....الفرع الأول: العوامل الجيوستراتيجية.....
- 230.....الفرع الثاني: المصالح الروسية في الإقليم.....
- 232.....الفرع الثالث: العوامل المتعلقة بالداخل الروسي.....
- 233.....المطلب الثالث: مؤشرات عودة الدور الروسي للشرق الأوسط.....
- 233.....الفرع الأول: الأزمة السورية.....
- 238.....الفرع الثاني: الحرب على الإرهاب.....
- 239.....المطلب الرابع: إعادة هيكلة خارطة التحالفات الروسية.....
- 240.....الفرع الأول: التحالف الروسي-الصيني.....
- 241.....الفرع الثاني: التحالفات الروسية مع دول منطقة الشرق الأوسط.....
- 258.....المبحث الثالث: الصين وإستراتيجية التوازن المرن ضد الولايات المتحدة الأمريكية.....
- 259.....المطلب الأول: تأثير التغييرات الإقليمية على السياسة الصينية في الشرق الأوسط.....

- 259.....الفرع الأول:التحديات التي تواجهها الصين في الشرق الأوسط.
- 264.....الفرع الثاني:الفرص التي إتاحتها التغيرات الإقليمية للصين.
- 266.....الفرع الثالث:دور الصين المتغير في الشرق الأوسط منذ عام 2011.
- 268.....المطلب الثاني:عوامل التحول في الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط.
- 269.....الفرع الأول:العامل المحلي(التحول في نظرة الصين للشرق الأوسط).
- 270.....الفرع الثاني:العامل الإقليمي(تحول أمريكا نحو شرق آسيا وتطويق الصين).
- 271.....الفرع الثالث:البعد الدولي(الانتفاضات العربية لليبيا/ سوريا).
- 272.....المطلب الثالث:التنسيق الإستراتيجي والتعاون الدبلوماسي بين الصين و روسيا في الشرق الأوسط.
- 273.....الفرع الأول:الأزمة السورية وتطبيقات إستراتيجية الموازنة المرنة(حق النقض).
- 276.....الفرع الثاني:دوافع الصين من استخدام حق الفيتو في الأزمة السورية.
- 280.....الفصل الرابع:إستراتيجية الدول العربية لتغيير توازن القوى في الشرق الأوسط.
- 282.....المبحث الأول:دور الدول العربية في الشرق الأوسط.
- المطلب الأول:التحولات الجوهرية في النظام العربي بالشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية
- 283.....الجددة.
- 284.....الفرع الأول:استمرار الانهيار والانقسام بين وحدات النظام.
- 285.....الفرع الثاني:تكريس ظاهرة الثورات المعطلة.
- 285.....الفرع الثالث:تزايد قوى عدم الاستقرار داخل النظام وتكاثرها مقابل تعثر الاندماج بين القوى الرسمية.
- 287.....الفرع الرابع:بروز القصور في أداء جامعة الدول العربية.
- 288.....المطلب الثاني:الأسباب الداخلية لضعف أداء الدول العربية.
- 289.....الفرع الأول:الأسباب السياسية(ضعف شرعية الأنظمة العربية أو غيابها).
- 292.....الفرع الثاني:الأسباب الاقتصادية(ضعف القاعدة البنوية الاقتصادية العربية).
- 299.....الفرع الثالث:الأسباب الثقافية.
- 300.....المطلب الثالث:اختراق القوى الخارجية للنظام العربي في الشرق الأوسط.
- 300.....الفرع الأول:التهديد العربي -العربي.

توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية

الجددة 2011-2018

- 304.....الفرع الثاني: الدولة الإقليمية المركزية.....
- 306.....الفرع الثالث: الاختراق الخشن.....
- 310.....الفرع الرابع: الاختراق الإقليمي.....
- 313.....المبحث الثاني: إستراتيجية الدول العربية لتصحيح اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط.....
- 314.....المطلب الأول: رتق الخلافات البينية وإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي.....
- 315.....الفرع الأول: موقف جامعة الدول العربية من التغيرات الإقليمية (الانتفاضات العربية).....
- 317.....الفرع الثاني: مشاريع تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية.....
- 320.....الفرع الثالث: معوقات إصلاح الجامعة العربية.....
- 324.....الفرع الرابع: متطلبات إصلاح وتفعيل جامعة الدول العربية.....
- 325.....المطلب الثاني: إحياء مفهوم الأمن القومي العربي.....
- 325.....الفرع الأول: تحديد مصادر وطبيعة التهديدات المحتملة للأمن القومي العربي.....
- 330.....الفرع الثاني: ضرورة تعديل معاهدة الدفاع المشترك.....
- 332.....الفرع الثالث: ضرورة إنشاء قوة عربية مشتركة.....
- 338.....المبحث الثالث: سيناريوهات توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الإقليمية الجديدة....
- المطلب الأول: سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ونشوب الفوضى الإقليمية.....
- 338.....
- 339.....الفرع الأول: المؤشرات الدافعة نحو هذا السيناريو.....
- 342.....الفرع الثاني: معوقات هذا السيناريو.....
- المطلب الثاني: سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة إقليمية مسيطرة.....
- 343.....
- 344.....الفرع الأول: المؤشرات الدافعة نحو هذا السيناريو.....
- 348.....الفرع الثاني: معوقات هذا السيناريو.....
- المطلب الثالث: ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال قوة عالمية مسيطرة.....
- 352.....

353.....	الفرع الأول: المؤشرات الدافعة نحو هذا السيناريو.....
354.....	الفرع الثاني: معيقات هذا السيناريو.....
	المطلب الرابع: سيناريو ضبط حالة التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط من خلال تحالف قوى
356.....	في المنطقة.....
357.....	الفرع الأول: المؤشرات الدافعة نحو هذا السيناريو.....
359.....	الفرع الثاني: معيقات هذا السيناريو.....
362.....	خاتمة.....
367.....	قائمة المراجع.....
398.....	فهرس الأشكال والجداول.....
401.....	فهرس المحتويات.....

ملخص:

جاءت هذه الدراسة الموسومة بتوازن القوى في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة، لتشخيص واقع وطبيعة المنظومة الإقليمية، وتسليط الضوء على الصيغ التوازنية القائمة فيه، والتي تتميز بالمرونة والتغيير المستمر، نظرا لكون الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم في العالم التي تتصف بالصراعات والنزاعات وعدم الاستقرار، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على توازن القوى فيه، لاسيما في ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها منذ مطلع العام 2011، وما نتج عنها من تحولات جيواستراتيجية، كان لها الأثر المباشر على التفاعلات بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، كما زادت هذه التغيرات من حدة التنافس بين القوى الدولية المهتمة بالإقليم، للتدخل في الشؤون الداخلية لدوله، والسعي لبسط النفوذ والهيمنة، ومنع قوة من الهيمنة على هذه المنطقة الحيوية، وقد نتج عن هذا التنافس إعادة هيكلة خارطة التحالفات الإقليمية والدولية، وبروز فواعل جديدة من غير الدول، باتت تمتلك من القوة ما يؤهلها لمنافسة الدول، ومُنحها القدرة على تغيير الصيغ التوازنية القائمة. حيث فرضت هذه التغيرات الإقليمية الجديدة، شكلا جديدا لتوازن القوى مخالفا لذلك الذي كان قائما منذ انهيار العراق كقوة إقليمية، حيث يلاحظ أن الصيغة الجديدة للتوازن في الشرق الأوسط هي صيغة تعددية (توازن متعدد الأقطاب)، تتشارك فيه قوى إقليمية ودولية، لتَحْمَلُ أعباء الحفاظ على استمراره وبقاءه وربما استقراره.

Abstract :

This study, entitled "**The Balance of Power in the Middle East under the new regional changes**", Came to diagnose the reality and nature of the regional system, And to highlight the existing balance formulas, which are characterized by flexibility and continuous change, Because the Middle East is one of the most troubled regions in the world, Which is reflected directly on the balance of power in it, especially in light of the new changes since the beginning of 2011, and the resulting geo-strategic shifts, Which have had a direct impact on the interactions between the regional powers in the Middle East, and these changes have increased the competition among the international powers interested in the region, to interfere in the internal affairs of his states, And seeking To spread influence and hegemony, And to prevent any power from dominating On this vital region, This competition has led to the restructuring of the map of regional and international alliances, And the emergence of new non-state actors, which have the strength to qualify them to compete with states, And gave it the ability to change existing balance formulas. These new regional changes have imposed a new form of balance of power contrary to the one that has existed since the collapse of Iraq as a regional power. The new formula of balance in the Middle East is pluralistic, This new balance formula shares regional and international powers, To endure The burden of maintaining its continuity, survival and possibly stability.